

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق مآقره مجلس الأزهر الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد

بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الرحمن * علم القرآن * خلق الإنسان * علمه البيان » .

نحمده سبحانه على هذه النعم المترددة ، ونصلي ونسلم على من نشر في العالم هدايته وعوارفه ، سيدنا ومولانا محمد شارح الكتاب الحكيم بسنته ، ومفسر القرآن الكريم برسالته ، « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون » .
وشمل الله برضوانه وإحسانه ، آل الرسول وأصحابه ، وأتباعه وأحبابه ، والعلماء العاملين ، وأصحاب الحقوق علينا أجمعين .

أما بعد فهذا هو الجزء الثاني من كتاب مناهل العرفان في علوم القرآن ، وكتبته لقرائي الأكرمين كما كتبت لم الجزء الأول ، ضارعا إلى الله - جلّت قدرته - أن يسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، وأن يؤيدنا فيه بالإخلاص والتوفيق حتى يكون ذخيرة عنده نافعة ، كما أسأله سبحانه أن يلطف بالبلاد والعباد ، إنه تعالى الكريم الجواد ، الفتح الوهاب ، لا رب غيره . ولا مأمول إلا خيره ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . نعم للولي ونعم النصير ، آمين .

ولقد نهجت في هذا الجزء منهج سابقه ، ورتبت مباحثه على مباحثه ، وبما أن ذلك قد قطع أحد عشر مبحثا ، فلنفتتح هذا بما يليها عددا ، وهو :

المبحث الثاني عشر

في التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما

١ - التفسير

التفسير في اللغة : الإيضاح والتبيين .. ومنه قوله تعالى في سورة الفرقان : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » .

والتفسير في الاصطلاح : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية .

(والمراد بكلمة علم المعارف التصورية . قال عبدالحكيم على المطول : إن علم التفسير من قبيل التصورات ، لأن المقصود منه تصور معاني ألفاظه ، وذلك من قبيل التعاريف ، لكن أكثرها بل كلها من قبيل التعاريف اللفظية . وذهب السيد إلى أن التفسير من قبيل التصديقات ، لأنه يتضمن حكماً على الألفاظ بأنها مفيدة لهذه المعاني التي تذكر بجانبها في التفسير .

(وخرج بقولنا : يبحث فيه عن أحوال القرآن) العلوم الباحثة عن أحوال غيره . (وخرج بقولنا : من حيث دلالاته على مراد الله تعالى) العلوم التي تبحث عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالاته ، كعلم القراءات فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها . ومثل علم الرسم العثماني فإنه يبحث عن أحوال القرآن الكريم من حيث كيفية كتابة ألفاظه .

وخرج بهذه الحيثية أيضاً المعارف التي تبحث عن أحوال القرآن من حيث إنه مخلوق أو غير مخلوق ، فإنها من علم الكلام . وكذلك المعارف الباحثة عن أحوال القرآن من حيث حرمة قراءته على الجنب ونحوها . فإنها من علم الفقه .

(وقولنا بقدر الطاقة البشرية) لبيان أنه لا يقدر في العلم بالتفسير عدم العلم بمعاني التشابهات ولا عدم العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر .

وعرفوا علم التفسير أيضاً بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام .

(والمراد بكلمة نزوله) ما يشمل سبب النزول ومكانه وزمانه .

(والمراد بكلمة سنده) ما يشمل كونه متواتراً أو آحاداً أو شاذاً .

(والمراد بكلمة أدائه) ما يشمل كل طرق الأداء كالدِّغَام والإدغام .

(والمراد بكلمة ألفاظه) ما يتعلق باللفظ من ناحية كونه حقيقة أو مجازاً أو مشتركاً أو مرادفاً أو صحيحاً أو معتلاً أو معرباً أو مبنياً .

(والمراد بمعانيه المتعلقة بألفاظه) ما يشبه الفصل والوصل .

(والمراد بمعانيه المتعلقة بأحكامه) ما هو من قبيل العموم والخصوص ، والإحكام

والنسخ .

وهذا التعريف كما ترى يشمل كثيراً من جزئيات ما يندرج في قواعد علم القراءات وعلم الأصول وعلم قواعد اللغة من نحو وصرف ومعان وبيان وبديع .

وعرفوا التفسير تعريفاً ثالثاً بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب ، وغير ذلك كعرفة النسخ وسبب النزول وما به توضيح المقام كالقصة والمثل .

وهذا تعريف وسط بين التعريفين ، ومن السهل رجوعه إلى التعريف الأول ، لأن ما ذكر هنا بالتفصيل ، يُعتبر بياناً لمراد الله من كلامه بقدر الطاقة البشرية في شيء من التفصيل .

التأويل :

والتأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية . قال صاحب القاموس :

« أَوَّلُ الْكَلَامِ تَأْوِيلًا وَتَأْوِيلُهُ : دَبْرُهُ وَقَدْرُهُ وَفَسْرُهُ » ومنه قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا

يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . » وكذلك جاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل ، ومعناه في جميعها البيان والكشف والإيضاح .

أما التأويل في اصطلاح المفسرين ^(١) فإنه يختلف معناه فبعضهم يرى أنه مرادف للتفسير . وعلى هذا فالنسبة بينهما التساوى . وبشيء هذا المعنى عند المتقدمين . ومنه قول مجاهد : « إن العلماء يعلمون تأويله (يعنى القرآن) وقول ابن جرير في تفسيره : القول في تأويل قوله تعالى كذا . . . واختلاف أهل التأويل في هذه الآية . . . »

وبعضهم يرى أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص فقط ، ويجعل التفسير أعم مطلقاً . وكأنه يريد من التأويل بيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل . ويريد من التفسير بيان مدلول اللفظ مطلقاً ، أعم من أن يكون بالمتبادر أو بغير المتبادر . وبعضهم يرى أن التفسير مبين للتأويل . فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع . وهذا هو قول الماتريدي . أو التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية ، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية . أو التفسير هو بيان المعانى التى تستفاد من وضع العبارة ، والتأويل هو بيان المعانى التى تستفاد بطريق الإشارة وقد اشتهر هذا عند المتأخرين كما نبه إليه العلامة الألوسى إذ قال بعد استعراضه للآراء فى هذا الموضوع ما نصه : « كل ما قيل مما ذكرنا وما لم نذكر مخالف للعرف اليوم . إذ قد عُورِفَ عند المؤلفين من غير نكير أن التأويل معانٍ قدسية ، ومعارف ربانية ، تنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين . والتفسير غير ذلك » اهـ بتصرف فأنت

(١) وإنما قلنا فى اصطلاح المفسرين ليخرج اصطلاح المتكلمين ومن جاراها ، فإنهم يريدون من التأويل مآذهب إليه اختلف من صرف نصوص ما تشابه من الكتاب والسنة عن ظاهره إلى معانٍ تتفق وتنزيه الله تعالى عن المشابهة والمماثلة . بخلاف مآذهب إليه السلف من التفويض والإمساك عن تعيين معنى خاص .

ترى أنه جعل التأويل خاصاً بما كان مأخوذاً بالإشارة ، والتفسير بما كان مفهوماً من العبارة .

التفسير تفسيران

لكن التفسير على نوعين بالإجمال (أحدهما) تفسير جاف لا يتجاوز حل الألفاظ وإعراب الجمل ، وبيان ما يحويه نظم القرآن الكريم من نكات بلاغية وإشارات فنية . وهذا النوع أقرب إلى التطبيقات العربية منه إلى التفسير وبيان مراد الله من هداياته .

(النوع الثانى) تفسير يماز هذه الحدود، ويجعل هدفه الأعلى تجلية هدايات القرآن وتعاليم القرآن وحكمة الله فيما شرع للناس فى هذا القرآن، على وجه يجذب الأرواح، ويفتح القلوب، ويدفع النفوس إلى الاهتداء بهدى الله. وهذا هو الخلق باسم التفسير . وفيه يساق الحديث إذا تكلمنا عن فضله والحاجة إليه .

فضل التفسير والحاجة إليه :

نهضة الأفراد والأمم لا يمكن أن تكون صحيحة عن تجربة ، ولا سهلة متيسرة ، ولا رائحة مدهشة . إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن ونظمه الحكيمه التي روعيت فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشرى على ما أحاط به علم خالقه الحكيم . وبدهي أن العمل بهذه التعاليم لا يكون إلا بعد فهم القرآن وتدبره ، والوقوف على ما حوى من نصيح ورشد ، والإلمام بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة التي يحملها أسلوبه البارع المعجز . وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الكشف والبيان لما تدل عليه ألفاظ القرآن . « وهو ما نسميه بعلم التفسير » خصوصاً فى هذه العصور الأخيرة التي فسدت فيها ملكة البيان العربى ، وضاعت فيها خصائص العروبة حتى من سلائل العرب أنفسهم .

فالتفسير هو مفتاح هذه الكنوز والذخائر التي احتواها هذا الكتاب المجيد النازل لإصلاح البشر ، وإنقاذ الناس ، وإعزاز العالم .

وبدون التفسير لا يمكن الوصول إلى هذه الكنوز والذخائر ، مهما بالغ الناس في ترديد ألفاظ القرآن ، وتوفروا على قراءته كل يوم ألف مرة بجميع وجوهه التي نزل عليها .

وهنا تلح السر في تأخر مُسَلِّمة هذا الزمن على رغم وفرة المصاحف في أيديهم ووجود ملايين الحفّاظ بين ظهرانيهم ، وعلى رغم كثرة عددهم ، واتساع بلادهم في حين أن سلفنا الصالح نجحوا بهذا القرآن نجاحاً مدهشاً كان وما زال موضع إعجاب التاريخ والمؤرخين . مع أن أسلافنا أولئك كانوا في قلة من العدد ، وضيق من الأرض ، وخشونة من العيش ، ومع أن نسخ القرآن ومصاحفه لم تكن ميسورة لهم ، ومع أن حفاظه لم يكونوا بهذه الكثرة الغامرة .

أجل إن السر في ذلك هو أنهم توفروا على دراسة القرآن واستخراج كنوز هداياته ، يستعينون على هذه الثقافة العليا بمواهبهم الفطرية وملكاتهم السليمة العربية من ناحية ، وبما يشرح رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبينه لهم بأقواله وأعماله وأخلاقه وسائر أحواله كما قال سبحانه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » .

وعلى ذلك كان همهم الأول هو القرآن الكريم يحفظونه ويفهمونه قبل أن يحفظوه ثم يعملون بتماليمه بدقّة ، ويهتدون بهديه في يقظة .

بهذا وحده صفت أرواحهم ، وطهرت نفوسهم ، وعظمت آثارهم ؛ لأن الروح الإنساني هو أقوى شيء في هذا الوجود . فتى صفنا وتهذب ، وحسن توجيهه وتأدّب ، أتى بالعجب العجيب ، « وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » .

وكذلك أنت الأمة العربية بالعجب العجيب ، في الهداية والإرشاد وإنقاذ العالم وإصلاح البشر ، وكتب الله لهم النصر والتأييد والدولة والظفر ، حتى على أقوى الدول

للمعادية لدعوة الحق والإصلاح في ذلك العهد، ودولة الفرس في الشرق ودولة الرومان في الغرب . تلك تحوُّها من لوح الوجود بهدم طفيانها وإسلام شعبها، وهذه سلبوها ما كان في حوزتها من ممالك الشرق وشعوبه الكثيرة . ثم دانت لهم الدنيا فاستولوا على بعض بلاد أورُبَّةَ ، وأقاموا فيها دولة عربية شاذجة البنيان ، كانت بهجة الدنيا وزينة الحياة، ومنها شِعْ النور على الشعوب الأوربية، وكانت النواة الناجحة في نهضتهم الحديثة الحاضرة (تلك هي فردوس الأندلس المفقود) !!

أما غالب مُسْلِمَةِ اليوم . فقد اكتفوا من القرآن بألفاظ يردُّونها . وأنعام يُلَحِّقُونَهَا ، في اللَّاتَمِ والمقابر والدور . وبمصاحف يحملونها أو يودعونها تركة في البيوت . ونسوا أن بركة القرآن العظمى إنما هي في تدبُّره وتفهمه ؛ وفي الجلوس إليه والاستفادة من هديته وآدابه ، ثم في الوقوف عند أوامره ومراضيه ، والبعد عن مساخطه ونواهيه . والله تعالى يقول : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ » ، ويقول سبحانه : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَفَرَأَى مَنْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا » ويقول جلَّ ذكره : « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ؟ » .

فما أشبه المسلمين اليوم بالعطشان يموت من الظمأ والماء بين يديه ، والحيوان يهلك من الإعياء . والنور من حوله يهديه السبيل لوفتح عينيه . « ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ » .

ألا إن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صالح به أولها ، وهو أن يعودوا إلى كتاب الله يستلهمونه الرشد ويستمنحونه الهدى ، ويحكمونه في نفوسهم وفي كل ما يتصل بهم كما كان آباؤنا الأولون يتلونونه حتى تلاوته بتدبر وتذكر في مجالسهم ومساجدهم وأنديتهم وبيوتهم ، وفي صلواتهم المفروضة والنافلة ، وفي تهجدهم بالليل

والناس نيام ، حتى ظهرت آثاره الباهرة عاجلة فيهم . فرفع نفوسهم وانتشلها من حضيض الوثنية ، وأعلى همهم وهذب أخلاقهم ، وأرشدهم إلى الانتفاع بقوى الكون ومنافعه . وكان من وراء ذلك أن مهرّوا في العلوم والفنون والصناعات كما مهرّوا في الأخلاق والآداب والإصلاح والإرشاد ، ووصلوا إلى غاية بزوا فيها كل أم الدنيا . حتى قال بعض فلاسفة الغرب في كتابه (تطوّر الأمم) ما نصه : « إن ملكة الفنون لا تستحكم في أمة من الأمم إلا في ثلاثة أجيال : جيل التقليد ، وجيل الخضرمة ، وجيل الاستقلال . وشذّ العرب وحدهم فاستحكمت فيهم ملكة الفنون في جيل واحد » ١٥ .

قال السيوطي في بيان الحاجة إلى التفسير ما ملخصه : « القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب ، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه .

أما دقائق باطنه فلا تظهر لهم إلا بعد البحث والنظر وسؤالهم النبي ﷺ مثل قولهم : « وَأَبْنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » حينما نزل قوله تعالى : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » . ففسّره النبي ﷺ بالشرك ، واستدلّ بقوله سبحانه : « إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » .

وكذلك حين قال النبي ﷺ : « مَنْ نُوْقِسَ الْحِسَابُ عُدَّ » سألتها عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن قوله تعالى : « فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا » فقال ﷺ « ذَلِكَ الْغَرَضُ » وكقصة عدى بن حاتم في الخيط الأبيض والخيط الأسود . ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه . بل نحن أشدّ الناس احتياجاً إلى التفسير ، نقصورنا عن مدارك اللغة وأسرارها بغير تعلم » ١٥ .

مما تقدم يتبين أن فائدة التفسير هي التذكّر والاعتبار ، ومعرفة هداية الله في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق ، ليفوز الأفراد والمجاميع بخير العاجلة والآجلة .

ويتبين أيضاً أن هذا العلم من أشرف العلوم الدينية والعربية ، إن لم يكن أشرفها جميعاً . وذلك لسُمُو موضوعه ، وعظم فائدته .

وسمى علم التفسير لما فيه من الكشف والتبيين . واختص بهذا الاسم دون بقية العلوم مع أنها كلها مشتملة على الكشف والتبيين ، لأنه لجلالة قدره ، واحتياجه إلى زيادة الاستعداد ، وقصده إلى تبين مراد الله من كلامه ، كان كأنه هو التفسير وحده دون ما عداه .

ب - أقسام التفسير

ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن التفسير أربعة : حلال وحرام لا يُمذر أحد بجهالته ، وتفسير تفسره العرب بالسنتها ، وتفسير تفسره العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله . قال الزركشي في البرهان ما ملخصه : « هذا تقسيم صحيح . فأما الذي تعرفه العرب بالسنتها فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والإعراب . فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها . ولا يلزم ذلك القارئ . ثم إن كان ما يتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم ، كفي فيه خبر الواحد والاثنين ، والاستشهاد بالبيت والبيتين . وإن كان يوجب العلم (أى الاعتقاد) لم يكف ذلك ، بل لابد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهد من الشعر . وأما الإعراب فما كان اختلافه تحيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ، ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، ويسلم القارئ من اللحن . وإن لم يكن تحيلاً للمعنى ، وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن ، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه .

وأما ما لا يُمذر أحد بجهله فهو ما تبادر إلى الأفهام معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً يعلم

أنه مراد الله تعالى . فهذا القسم لا يلتبس تأويله ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : « فاعلمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أنه لا شريك له في الألوهية ، وإن لم يعلم أن « لا » موضوعه في اللغة للنفي « وإلا » موضوعه للإثبات ، وأن مقتضى هذه الكلمة المحصر ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » ونحوه ، طلب إيجاب الأمور به ، وإن لم يعلم أن صيغة افعل للوجوب .

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، فهو ما يجري مجرى الغيوب ، كآيات التي تذكر فيها الساعة . والروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره . ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف ، بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله .

وأما مما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم ، فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل . وذلك باستنباط الأحكام ، وبيان المجمل ، وتخصيص العموم . وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه اعتماداً على الدلائل والشواهد دون مجرد الرأي « اهـ المقصود منه . لكنه لم يلتزم فيه ترتيب الأقسام على ما روى عن ابن عباس ولا ضير في ذلك مادام أنه قد استوعب عدتها الأربعة كما رأيت .

وقسم بعضهم التفسير باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام : « تفسير بالرواية » ويسمى التفسير بالمأثور ، وتفسير بالدراية ويسمى التفسير بالرأى ، وتفسير بالإشارة ويسمى التفسير بالإشاري ، وسنتحدث عن كل واحد منها إن شاء الله .

ج - التفسير المأثور

هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بيانياً لمراد الله تعالى من كتابه

(١) مثال ما جاء في القرآن قوله سبحانه : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَذُوقُوا الْعَذَابَ » الآية . فإن كلمة « من الفجر » بيان وشرح للمراد من كلمة « أَلْخَيْطُ الْأَبْيَضِ » التي قبلها . وكذلك قوله سبحانه : « قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » فإنها بيان للفظ « كلمات » من قوله تعالى : « فَتَلَمَّتْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ » على بعض وجوه التفسير .

وقوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ » الآية ، فإنها بيان للفظ « مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ » من قوله سبحانه : « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ »

وقوله تعالى : « إِنِّي أَقَمْتُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّا كُفْرُنَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » الآية فإنها بيان للعهدين في قوله سبحانه : « وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ » الأول للأول ، والثاني للثاني .

وقوله تعالى : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ . النَّجْمُ الثَّاقِبُ » . فإن كلمة « النَّجْمُ الثَّاقِبُ » بيان لكلمة « الطَّارِقُ » التي قبلها . وغير ذلك كثير يعلم بالتدبر لكتاب الله تعالى .

(٢) ومثال ما جاء في السنة شرحاً للقرآن ، أنه صلى الله عليه وسلم فسر الظلم بالشرك في قوله سبحانه : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » ، أولئك لهم الأمان وهم مُهْتَدُونَ » وأيد تفسيره هذا بقوله تعالى : « إِنَّ الشَّرْكَ أَظْلَمُ عَظِيمٌ » وفسر صلى الله عليه وسلم الحساب اليسير بالعرض حين قال : « مَنْ نَوَّسَ الْحِسَابَ عَذَّبَ » فقالت له السيدة عائشة : أوليس قد قال الله تعالى : « فَإِذَا مَنَّ الْأُتَىٰ كِتَابُهُ بِمِيمَةٍ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ »

حَسَابًا يَسِيرًا ، وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا» فقال ﷺ : « ذَلِكَ الْعَرَضُ » بيانًا لحساب اليسير . وكذلك فسر الرسول ﷺ القوة بالرُمى في قوله سبحانه : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ » . وفي صحيح كتب السنة من ذلك شيء كثير .

وكلا هذين القسمين لا شك في قبوله . أما الأول فلأن الله تعالى أعلم بمراد نفسه من غيره ، وأصدق الحديث كتاب الله تعالى . وأما الثاني فلأن خير الهدى هدى سيدنا محمد ﷺ ، ووظيفته البيان والشرح ، مع أننا نقطع بعصمته وتوفيقه . قال تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كَرَّةً لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » .

(٣) بقي القسم الثالث وهو بيان القرآن بما صحَّ وروده عن الصحابة رضوان الله عليهم : قال الحاكم في المستدرک : « إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزويل له حكم المرفوع » كذلك أطلق الحاكم . وقيده بعضهم بما كان في بيان النزول ونحوه مما لا مجال للارأى فيه ؛ وإلا فهو من الموقوف .

ووجه نظر الحاكم ومن وافقه ، أن الصحابة رضوان الله عليهم قد شاهدوا الوحي والتزويل ، وعرفوا وعاینوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب ولهم من سلامة فطرتهم ، وصفاء نفوسهم ، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان ، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله ، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهذاه .

أما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء : منهم من اعتبره من المأثور . لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً . ومنهم من قال : إنه من التفسير بالوأي .

وفي تفسير ابن جرير الطبري كثير من النقول عن الصحابة والتابعين في بيان القرآن الكريم .

بيد أن الحافظ ابن كثير يقول : إن أكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب . قال بعضهم : وجلُّ ذلك في قصص الرسل

مع أقوامهم ، وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم ، وفي تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ، ومدينة إرم ذات العماد ، وسحر بابل ، وعونج بن عُنُق ، وفي أمور الغيب من أشراف الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها . وجُلُّ ذلك خرافات ومفتريات ، صدّ قهَم فيها الرواة حتى بمض الصحابة رضی الله عنهم . ولذلك قال الإمام أحمد : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير ، والملاحم ، والمغازي »^(١) . وكان الواجب جمع الروايات المفيدة في كتب مستقلة ، كبعض كتب الحديث ، وبيان قيمة أسانيدِها ، ثم يذكر في التفسير ما يوضح منها بدون سند ، كما يذكر الحديث في كتب الفقه ، لكن يعزى إلى مخرجه اهـ ما أردنا نقله .

د - المفسرون من الصحابة

قال السيوطي في الإقتان : « اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير . أما الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم ، على بن أبي طالب كرم الله وجهه . والرواية عن الثلاثة قليلة جداً وكان السبب في ذلك تقدّم وفاتهم اهـ . ومعنى هذا السبب في إقلال الثلاثة : أبي بكر وعمر وعثمان من التفسير ، أنهم كانوا في وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله ، واقفون على أسرار التنزيل ، عارفون بمعانيه وأحكامه مكتملة فيهم خصائص العروة . أما الإمام علي رضي الله عنه ، فقد عاش بعدهم حتى كثرت حاجة الناس في زمانه إلى من يفسر لهم القرآن ، وذلك من اتساع رقعة الإسلام ، ودخول عجم في هذا الدين الجديد كادت تدوب بهم خصائص العروة ، ونشأ جيل من

(١) لعل مراد الإمام أحمد المبالغة تنبيهاً للأذهان إلى أن الصحيح قليل بالنسبة إلى غير الصحيح . وليس مراده عموم النفي ، فإن هناك روايات في التفسير صحيحة ؛ ولا ريب وسيأتي ما نقل عن الإمام أحمد نفسه في صحيفة التفسير التي رواها علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

أبناء الصحابة كان في حاجة إلى علم الصحابة . فلا جرم كان ما نقل عن عليٍّ أكثر مما نقل عن غيره ، أضف إلى ذلك ما امتاز به الإمام من خصوبة الفكر ، وغزارة العلم ، وإشراق القلب : ثم أضف أيضاً سبق اشتغالهم بمهام الخلافة وتصريف الحكم دونه .

روى معمر عن وهب بن عبد الله بن أبي الطفيل قال : شهدت علياً رضي الله عنه يحطّب ويقول : « سألوني ، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم . وسألوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليلاً نزلت أم بنهار ؟ أم في جبل ؟ » .

وفي رواية عنه قال : « والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت ؟ وأين أنزلت ؟ إن ربّي وهب لي قلباً عقولاً ، ولساناً سوؤلاً » .

وقد كثرت الروايات أيضاً عن ابن مسعود . وحسبك في معرفة خطره وجلالة قدره ما رواه أبو نعيم عن أبي البحتري قال : قالوا لعلّي : أخبرنا عن ابن مسعود ؟ قال : علم القرآن والسنة ثم انتهى ، وكفى بذلك علماً .

وأما ابن عباس فهو ترجمان القرآن بشهادة رسول الله ﷺ . فعن مجاهد قال : قال ابن عباس ، قال لي رسول الله ﷺ : « نِعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ أَنْتَ ! » وأخرج البيهقي في الدلائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « نِعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ » . وقد دعا له النبي ﷺ بقوله : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ » وروى أن رجلاً أتى ابن عمر يسأله عن السموات والأرض كأنهما رتقاً ففتقنأهما . أي من قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » فقال : اذهب إلى ابن عباس ، ثم تعال أخبرني . فذهب ، فسأله فقال : « كانت السموات رتقاً لا تمطر ، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت ، ففتق هذه بالمطر ، وهذه بالنبات » فرجع

إلى ابن عمر فأخبره فقال : « قد كنت أقول : ما يهجنى جراءة ابن عباس على تفسير القرآن . فالآن قد علمت أنه أوتي علماً » هـ .

لكن يجب الحيلة فيما عُرِيَ إلى ابن عباس من التفسير ، فقد كثر عليه فيه الدسُّ والوضع ، كما سيأتى .

وكذلك أبى بن كعب - رضى الله عنه - بن قيس الأنصارى أحد كتاب الوحى فقد كان رضى الله عنه من المكثرين فى التفسير المبرزين فيه ، كما اشتهر فى القراءة وبرز فيها روى له فى التفسير أبو جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس ، عن أبى العالية ، عن أبى ابن كعب . وإسناده صحيح .

وأما الباقي من العشرة ، وهم زيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعرى ، وعبد الله ابن الزبير ، فمع شهرتهم فى التفسير كانوا أقل من الأربعة الذين قبلهم . وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء العشرة ، شىء من التفسير ، بيد أنه قليل . منهم أنس ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وجابر ، وعمر بن العاص ، وعائشة أم المؤمنين ، رضى الله عنهم أجمعين .

هـ - تفسير ابن عباس

الرواية عنه واختلاف الرواة فيها

أكثر الصحابة تفسيراً ابن عباس . ذلك لما عرفت من أنه ترجح القرآن ، ولتأخر الزمان به حتى اشتدَّت حاجة الناس إلى الأخذ عنه بعد اتساع الإسلام ، واستبحار العمران ، ولاقطاعه وتفرغه للنشر والدعوة والتعليم ، دون أن تشغله خلافة ، أو تصرفه سياسة وتدير لشئون الرعية ، غير أن الرواية عنه مختلفة الدرجات .

قال السيوطى فى الإنقان : « ورد عن ابن عباس فى التفسير ما لا يحصى كثرة بروايات

وطرق مختلفة ، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه . قال أحمد بن حنبل :
« بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة ، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدا
ما كان كثيراً » أسنده أبو جعفر النحاس .

قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية
ابن أبي صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . وقد اعتمد عليها البخاري
في صحيحه كثيراً فيما يعلق عن ابن عباس . وقال قوم : لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن
عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سميذ بن جبير . ثم قال ابن حجر : بعد أن عرفت
الواسطة وهو ثقة ، فلا ضير في ذلك .

وأخرج منها ابن جرير الطبري ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر كثيراً ، ولكن بوسائط
بينهم وبين أبي صالح .

ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس بن عطاء بن السائب عن سميذ بن جبير
عنه . وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين . وكذا طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي
محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة ، أو سميذ بن جبير عنه . هكذا بالترديد ، وإسنادها
حسن وقد أخرج فيها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً .

وأوهى طرقه طريق السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس . وكذا طريق مقاتل بن
سليمان وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة ، فإن الضحاك لم يلقه . وبالجملة
فقندروي عن الشافعي أنه قال : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شيء بمائة حديث » .

و — الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة

نحذرك عن ثلاثة أعلام من الصحابة في التفسير ، غير ابن عباس :

(أولهم) عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، كان سادس ستة ماعلى وجه الأرض مسلم سواهم ، وكان خادم رسول الله ﷺ يلبسه نعليه ، ويمشى معه وأمامه ، فكان له من هذه الصلة النبوية خير متقف ومؤدب . لذلك عدوه من أعلم الصحابة بكتاب الله و معرفه بحكمه ومتشابهه وحلاله وحرامه . قال فى الإتيان : قد روى عن ابن مسعود فى التفسير أكثر مما روى عن على كرم الله وجهه . وأخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال : « والله الذى لا إله غيره ، ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت ؟ ؟ . ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله منى تناله اللطايا لأتيته » . روى عنه كثيرون ، ولكن تقبهم العلماء بالنقد والتجريح .

(ثانيهم) على بن أبى طالب رضى الله عنه . هو ابن عم رسول الله ﷺ ؛ وصهره على ابنته السيدة فاطمة الزهراء رضى الله عنها ، والخليفة الرابع من بعده . ولد رضى الله عنه وشب ودرج فى الإسلام ؛ فلم يسجد لصم قط . وكان لصلته الوثيقة برسول الله ﷺ أثر عظيم فى استنارة نفسه ، وغزارة مادته ، وسعة علمه ، به ما وهبه الله من فطرة صافية ، وذكاء نادر ، وعقل موهوب . حتى ضرب به المثل فى حل المشاكل ففيل : « قضية ولا أباحسن لها » . قال ابن عباس « ما أخذت من تفسير القرآن فعن على بن أبى طالب » اه وحسبك هذه الشهادة من ترجمان القرآن .

لكن ابتلى على رضى الله عنه بشيعة أسرفوا فى حبه ؛ وجاوزوا الحد فى تقديره ، ففسبوا إليه ما هو منه برىء وقولوه مالم يقل ، لذلك يلاحظ أن الروى عن على فيه دس

كثير ، تصدّى له صيارفة النقدمن رجال الرواية ، حتى مازوا ما صحّ مما لم يصح « وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ »

(ثالثهم) أبي بن كعب الأنصارى. كان من أعلام القراء، ومن كتّاب الوحي ، وعن شهد بدرًا . ورد فيه : « وأقرؤم لكتاب الله عز وجل أبي بن كعب » روى أبو جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب نسخة كبيرة فى التفسير ، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً وكذا أخرج الحاكم فى مستدركه ، وأحمد فى مسنده .

ز — المفسرون من التابعين

طبقاتهم ، ونقد المروى عنهم

نستطيع أن نعتبر التابعين طبقات ثلاثاً : طبقة أهل مكة ، وطبقة أهل المدينة وطبقة أهل العراق

طبقة أهل مكة

أما طبقة أهل مكة من التابعين ، فقد كانوا أعلم الناس بالتفسير . نقل السيوطى عن ابن تيمية أنه قال : « أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس . كمجاهد وعطاء بن أبى رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وسعيد بن جبیر ، وطاوس » .

(أما مجاهد) فقد كان أوثق من روى عن ابن عباس . ولذا يعتمد على تفسير الشافعى والبخارى وغيرهما من أقطاب العلم وأئمة الدين ، قال النووى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وقال الفضيل بن ميمون : سمعت مجاهداً يقول : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة . وعنه أيضاً قال : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات ،

أقف عند كل آية منه ، أسأله عنها . فم أنزلت ؟ وكيف كانت ؟ .

ولانعراض بين هاتين الروايتين ، فالإخبار بالقليل لا ينافي الإخبار بالكثير . ويحتمل أن عرضه القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة كان طلباً لضبطه وتجويده وحسن أدائه . وأما عرضه لإياه ثلاث مرات فكان طلباً لتفسيره ومعرفة أسراره وحكمه وأحكامه . كما يدل عليه قوله : أقف عند كل آية منه أسأله عنها : فم أنزلت ؟ وكيف أنزلت ؟ ؟ .

(وأما عطاء وسميد) فقد كان كل منهما ثقة ثبتاً في الرواية عن ابن عباس . قال سفيان الثوري : خذوا التفسير عن أربعة : عن سميد بن جبير ، ومجاهد ، وعكرمة والضحاك . وقال قتادة : أعلم التابعين أربعة ، كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالناسك ، وكان سميد بن جبير أعلمهم بالتفسير الخ . وقال أبو حنيفة : ما لقيت أحداً أفضل من عطاء .

(وأما عكرمة مولى ابن عباس) فقد قال الشافعي فيه : ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة هـ . وقال عكرمة : كان ابن عباس يحمل في رجل السكبل^(١) ويعلمني القرآن والسنة وكان يقول : لقد فسرت ما بين اللوحين (لعله يريد ما بين دفتي المصحف) . وكل شيء أحدثكم في القرآن فهو عن ابن عباس هـ .

(وأما طاووس بن كيسان اليماني) فقد كان من رجال العلم والعمل . وأدرك من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو الخمسين . ورد أنه حج بيت الله الحرام أربعين مرة وكان مجاب الدعوة . قال فيه ابن عباس : إني لأظن طاووساً من أهل الجنة هـ . رضى الله عنهم أجمعين .

(١) السكبل « بفتح الكاف وكسر هاء مع سكون الباء » : القيد ، انظر

طبقة أهل المدينة :

(منهم) زيد بن أسلم . وقد أخذ عنه ابنه عبد الرحمن ، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة .

(ومنهم) أبو العالية ، وهو من رواة أبي بن كعب . وقد روى عنه الربيع ابن أنس .

(ومنهم) محمد بن كعب القرظي الذي قال فيه ابن عون : ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي .

طبقة أهل العراق :

(منهم) مسروق بن الأجدع . كان ورعاً زاهداً صعب ابن مسعود . قال ابن معين فيه : « ثقة لا يسأل عنه » . وكان القاضي شريح يستشيرُه في معضلات المسائل . روى عنه الشعبي وأبو وائل وآخرون لصدق زوايته وأمانته .

(ومنهم) قتادة بن دعامة . هو من رواة ابن مسعود ، شهد له ابن سيرين بالضبط والحفظ . وقال فيه ابن المسيب : ما رأيت عراقياً أحفظ من قتادة . غير أنه كان يخوض في القضاء والقدر ، فتحرج بعض الناس من الرواية عنه . وقد احتج به أرباب الكتب الصحيحة .

(منهم) أبو سعيد الحسن البصري . قال ابن سعد فيه : كان ثقة مأموناً وعالماً جليلاً ، وفصيحاً جميلاً ، وتقياً نقياً . حتى قيل إنه سيد التابعين .

(ومنهم) عطاء بن أبي مسلم الخراساني . أصله من البصرة لكنه أقام بخراسان بعد أن دخلها . لذلك نسب إليها . كان من أجلاء العلماء ، غير أنه كان مصاباً بسوء الحفظ ، لذلك اختلفوا في توثيقه .

(ومنهم) مرة الهمداني الكوفي . لكثرة عبادته قيل له : مرة الطيب ، ومرة الخير ،

أخذ عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهما من الصحابة، وروى عنه الشعبي وغيره .

هؤلاء هم أعلام المفسرين من التابعين ، استمدوا آراءهم وعلمهم مما تلقوه من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

وعنهم أخذ تابعو التابعين، وهكذا، حتى وصل إلينا دين الله وكتابه وعلمه ومعارفه سليمة كاملة، عن طريق التلقي والتلقين، جيلاً عن جيل، مصداقاً لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَخَافِطُونَ » . ولقوله ﷺ « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَايِنِ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ أَجَاهِلِينَ » .

نقد المروى عن التابعين :

بلاحظ على ما روى عن التابعين اعتبارات مهمة ، تنير الطعن فيه، وتوجه النقد إليه :
(منها) أنهم لم يشاهدوا عهد النبوة، ولم يقشروا بأنوار الرسول، فيغلب على الظن أن ما يروى عنهم من تفسير القرآن، إنما هو من قبيل الرأى لهم، فليس له قوة للرفع إلى النبي ﷺ .

(ومنها) أنه يندر فيه الإسناد الصحيح .

(ومنها) اشتماله على إسرئيليات وخرافات انسابت إليه تارةً من زنادقة الفرس ، وأخرى من بعض مُسلِّمة أهل الكتاب ، إما بحسن نية وإما بسوء نية .

ح - ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه

علمنا أن الرواية بالمأثور ، تتناول ما كان تفسيراً للقرآن بالقرآن . وما كان تفسيراً للقرآن بالسنة ، وما كان تفسيراً للقرآن بالموقوف على الصحابة أو التابعين على رأى .

أما تفسير بعض القرآن ببعض ، وتفسير القرآن بالسنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ ، فلا خلاف في وجاهته وقبوله . وأما تفسير القرآن بما يعزى إلى الصحابة والتابعين فإنه يتطرق إليه الضعف من وجوه :

(أولها) مادته أعداء الإسلام مثل زنادقة اليهود والفرس ، فقد أرادوا هدم هذا الدين المتين عن طريق الدس والوضع ، حينئذ أعميتهم الخيل في النيل منه عن طريق الحرب والقوة ، وعن طريق الدليل والحجة .

(ثانيها) ما لفق أصحاب المذاهب المتطرفة ترويحاً لتطرفهم ، كشيعة علي المتطرفين الذين نسبوا إليه ما هو منه بريء . وكألمزلقين الذين حطبوا في جبل العباسيين ، فنسبوا إلى ابن عباس ما لم تصح نسبته إليه ، تملقاً لهم واستعداداً لدنياهم .

(ثالثها) اختلاط الصحيح بغير الصحيح ، ونقل كثير من الأقوال المعزوة إلى الصحابة أو التابعين من غير إسناد ولا تحرر ، مما أدى إلى التباس الحق بالباطل . زد على ذلك أن من يرى رأياً يعتمد عليه دون أن يذكر له سنداً ، ثم يحىء من بعده فينقله على اعتبار أن له أصلاً ، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية ، ولا من يرجع إليه هذا القول .

(رابعها) أن تلك الروايات مليئة بالإسرائيليات ، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها . ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن ولا برواية

الآحاد، بل لابد من دليل قاطع فيها، كالأروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة، وأحوال القيامة، وأحوال الآخرة تذكر على أنها اعتقادات في الإسلام.

(خامسها) أن ما نقل نقلاً صحيحاً عن الكتب السابقة التي عند أهل الكتاب كالنوراة والإنجيل، أمرنا الرسول ﷺ أن نتوقف فيه، فلا نصدقهم لاحتمال أنه ماحرفوا في تلك الكتب، ولا نكذبهم لاحتمال أنه مما حفظوه منها، فقد قال تعالى فيهم: **لأنهم أثوتوا نصيباً من الكتاب** .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « والاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلّم بغير ذلك ، والنقول إما عن المصنوع أو غيره ، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره ، ومنه ما لا يمكن ذلك . وهذا القسم (أى الذى لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه) عامته ما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته وذلك كاختلافهم فى لون كلب أهل الكهف واسمه ، وفى البعض الذى ضرب به القتل من البقرة ، وفى قدر سفينة نوح وخشبها ، وفى اسم الغلام الذى قتله الخضر ، ونحو ذلك . فهذه الأمور طريقة العلم بها النقل . فما كان منها منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل . وما لا يأن نقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب وقف عن تصديقه وتكذيبه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . وكذا ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب . ففى اختلاف التابعين لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض . وما نقل عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى ، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين . ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال : إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم ؟ .

وأما القسم الذى يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجودٌ كثيراً . والله الحمد ،

وإن قال الإمام أحمد : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والملاحم والمغازي » ، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل .

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان . . . ثم ذكر الجهتين اللتين هما منار الخطأ فقال : (أحدهما) حل ألفاظ القرآن على معانٍ اعتقدوها ؛ لتأييدها به . (والثانية) التفسير بمجرد دلالة اللغة العربية من غير مراعاة المتكلم بالقرآن وهو الله عز وجل ، والمنزل عليه ؛ والمخاطب به « اه أردنا نقله بتصرف قليل .

قال بعضهم : « هذا وإن كلام ابن تيمية لا ينقض قول الإمام أحمد ، فإنه لم يعن به أنه لا يوجد في تلك الثلاثة رواية صحيحة ألبتة . وإنما يعنى أن أكثرها لا يصح له سند متصل ، وما صحَّ سنده إلى بعض الصحابة يقل فيه المرفوع الذي يحتاج به .

إلى أن قال : ثم إن أكثر ما روى في التفسير المأثور أو كثيره ، حجابٌ على القرآن وشاغل لتأليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس ، المنورة للعقول . فالفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سنداً ولا موضوعاً » اه ما أردنا نقله .

وكلمة الإنصاف في هذا الموضوع أن التفسير بالمأثور نوعان : (أحدهما) ما توافرت الأدلة على صحته وقبوله ، وهذا لا يليق بأحد رده ، ولا يجوز إجماله وإغفاله ، ولا يحمل أن نعتبره من الصوارف عن هدى القرآن ، بل هو على العكس عامل من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن .

(ثانيهما) ما لم يصح لسبب من الأسباب الآتية أو غيرها . وهذا يجب رده ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به ؛ اللهم إلا لتحجيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يفتّر به أحد . ولا يزال كثير من أبقاظ المفسرين كابن كثير يتحرّون الصحة فيما ينقلون ، ويزيّفون ما هو باطل أو ضعيف ولا يحابون ولا يجهنون .

وأهل الذين أطلقوا القول في رد المأثور إنما أرادوا المبالغة ؛ كما علمت في توجيه كلمة الإمام أحمد بن حنبل . وعذرهم أن الصحيح منه قليل نادر ونزر يسير ، حتى لقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث » أي مع كثرة ما روى عنه . وقد أشار ابن خلدون إلى أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم . وإنما غابت عليهم البدأة والأمية . وإذا تشوفوا إلى معرفة شيء مما تشوف إليه النفوس البشرية في أسباب الكونيات وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ؛ ويستفيدون منهم . إلى أن قال : وهؤلاء مثل كعب الأحبار ؛ ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام . فامتلات التفاسير من المنقولات عنهم وتلقيت بالقبول ، لما كان لهم من المكانة السامية . ولكن الراسخين في العلم قد تحمروا الصحة ، وزيفوا ما لم تتوافر أدلة صحته اه بتصرف .

ملحوظة :

إياك أن تفهم هنا من عبارة ابن خلدون أو ابن تيمية أو غيرها ما يملك تخوض مع الخائضين في هؤلاء الأعلام الثلاثة : عبد الله بن سلام ، ووهب بن منبه ، وكعب الأحبار . فقد ضلَّ بعض الأدباء والمؤرخين من كبار الكتاب في هذا العصر ، حين زعموا ذلك ، حتى لقد سلكوا عبد الله بن سلام الصحابي الجليل في سلك واحد مع عبد الله بن سبأ اليهودي الخبيث : الذي تظاهر بالإسلام ثم كاد له شر الكيد ، فتشيع اعلى ، وزعم أن الله حلَّ فيه وطمن على عثمان ، وأظهر الرفض عند حكم الحكمين بصفين ، ودعا الناس إلى ضلاله الأنيم ، حتى نفى مراراً .

والحقيقة أن ثلاثتنا هؤلاء عدول ثقات :

أما ابن سلام فحسبك أنه صحابي من خيرة الصحابة ، ومن البشرين بالجنة ، يروى الترمذي عن معاذ رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنه

عاشرة عشرة في الجنة » وفيه نزلت آية : « وَشَهِدَ شَهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ »
وآية : « وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ » على ما جاء في بعض الروايات .

وأما وهب بن منبّه فقد كان تابعاً ثقةً واسع العلم . روى عن أبي هريرة كثيراً ، وله
حديث في الصحيحين عن أخيه همام . بلغ من نفسه أنه لبت عشرين سنة
يصلي الفجر بوضوء العشاء رضى الله عنه .

وأما كعب فقد كان تابعاً جليلاً ، أسلم في خلافة أبي بكر . وناهيك أن الصحابة
أخذوا عنه ، كما أخذ هو عن الصحابة ، وروى عنه جماعة من التابعين مرسلاً . وله شيء
في صحيح البخاري وغيره .

ولكن يجب أن نفرق في هذا المقام بين ما يصح أن يقال فيهم وما يصح أن ينقل
عنهم . فأما ما يصح أن يقال فيهم فهو الثقة والتقدير على نحو ما ألعنا . وأما الذي ينقل
عنهم فمنه الصحيح وغير الصحيح . لكن عدم صحة ما لم يصح لا يعطل بائهاهم وجرحهم ؛
فقد علمت مَنْ هُمْ ؟ إنما يعطل بأحد أمرين :

(أولهما) رجال السند الذين ينقلون عنهم ، فقد يكون بينهم من في عدالته أو ضبطه ،
ولهذا يجب النظر في سلسلة الرواة عنهم ، رجلاً رجلاً . ولدينا من كتب الجرح والتعديل
ما يفي بهذه الغاية . ولا يكفي الاعتماد على ذكر السند في كتاب كبير كتفسير ابن جرير ،
فقد يذكر ابن جرير أو غيره أشياء غير صحيحة ، ويسوق أسانيد هائلة لا يبين الجروح
من رجال السند ولا المعدل فيهم . وعذره في ذلك أن أحوال الرجال كانت معروفة
لأهل ذلك الزمان فيستطيعون أن يحكموا في ضوء هذه المعرفة بقبول الخبر أو برده . أما نحن
في هذا الزمان المتأخر فقد أهملنا هذا الميزان ، ولم نكن بمعرفة حال الأسانيد والرجال ،
فاللوم علينا لا على أولئك الأعلام ، ولا معدى لنا عن الاسترشاد بكتب الجرح والتعديل
في هذا المقام .

(الأمر الثاني) أن يكون أولئك الثلاثة قد رووا ما رووه على أنه مما كان في

الإسرائيليات ، فتمتثلها الآخذون على أنها من الإسلاميات . ولهذا يجب النظر في هذه الرويات ، فإن كانت مما يقرره الإسلام قبلناها . وإن كانت مما يرده ردناها ، وإن كانت مما سكت عنه سكتنا عنها عملاً بقوله ﷺ : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . رواه البخارى بهذا اللفظ . ورواه أحمد والبخاري من حديث جابر بلفظ : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، وإن كنتم إيماناً أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل . والله لو كان موسى بين أظهركم ما حلّ له إلا اتباعي » . وسبب هذا الحديث أن النبي ﷺ علم أن عمر كتب شيئاً من التوراة عن اليهود ، فغضب ﷺ وقاله .

ط — تدوين التفسير بالمأثور

وخصائص الكتب المؤلفة في ذلك

جاء قرن تابعي التابعين ، وفيه ألفت تفاسير كثيرة ، جمعت من أقوال الصحابة والتابعين . كتفسير سفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، وعبد الرزاق ، وأدم بن أبي إياس ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عباد ، وعبد بن حميد ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعلي بن أبي طلحة ، والبخاري وآخرون . ومن بعدهم ألف ابن جرير الطبري كتابه المشهور ، وهو من أجل التفاسير ثم ابن أبي حاتم ، وابن ماجه ، والحاكم ، وابن مردويه وابن حبان ، وغيرهم .

وليس في تفاسير هؤلاء إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ما عدا ابن جرير فإنه تعرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض . وذكر الإعراب والاستنباط .

(١) تفسير ابن جرير

ابن جرير هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ولد سنة ٢٢٤ أربع وعشرين ومائتين. وتوفي سنة ٣١٠ عشر وثلاثمائة. كان فريداً عصره، ووحيداً دهره، عالماً وعملاً وحفظاً لكتاب الله، وخبرة بمعانيه، وإحاطة بالآيات ناسخها ومنسوخها، وبطرق الرواية صحيحتها وسقيمها، وبأحوال الصحابة والتابعين.

لذلك كان تفسيره من أجل التفاسير بالمأثور وأصحبها وأجمعها. لما ورد عن الصحابة والتابعين. عرض فيه لتوجيه الأقوال، ورجع بعضها على بعض، وذكر فيه كثيراً من الإعراب واستنباط الأحكام. وقد شهد العارفون بأنه لا نظير له في التفاسير:

قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله. وقال أبو حامد الأسفرايني شيخ الشافعية: لو رجع أحد إلى الصين ليحصل تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيراً عليه.

ومن مزاياه أنه، حرر الأسانيد وقرب البعيد؛ وجمع ما لم يجمعه غيره غير أنه قد يسوق أخباراً بالأسانيد غير صحيحة ثم لا يذنبه على عدم صحتها وقلنا إن عذره في ذلك هو ذكر السند في زمن توافر الناس فيه على معرفة حال السند من غير توقف على تنبيه منه. وهذا التفسير موجود إلى اليوم ومنقشر مطبوع، وهو عمدة لأكثر المفسرين.

(٢) تفسير أبي الليث السمرقندي

هو تفسير بالمأثور. يذكر فيه كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين، غير أنه لا يذكر الأسانيد. وهو مخطوط في مجلدين. وموجود في مكتبة الأزهر.

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور

هو للإمام جلال الدين السيوطي ، قال في مقدمته : إنه لخصه من كتاب ترجمان القرآن ، وهو التفسير المسند إلى رسول الله ﷺ ، وهو مطبوع بمصر ، وقد ذكر في كتابه الإتيان أنه شرع في تفسير جامع لما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة ، والأقوال المعقولة ، والاستنباط والإشارات ، والأعاريب واللغات ، ونسكت البلاغة ومحاسن البديع . وسماه مجمع البحرين ، ومطلع البدرين . وذكر أنه جعل كتاب الإتيان مقدمة له . وذكر في خاتمة كتاب الإتيان نبذة صالحة من التفسير بالمأثور المرفوع إلى النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى سورة الناس .

(٤) تفسير ابن كثير

ابن كثير هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب أبي حفص عمر القرشي الدمشقي الشافعي المولود سنة ٧٠٥ المتوفى سنة ٧٧٤ . وتفسيره هذا من أصح التفاسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعاً . نقل فيه عن النبي ﷺ وكبار الصحابة والتابعين . وقد أخرجه مطبعة المنار بمصر في تسعة أجزاء . ومعه بأسفل الصفحات تفسير البغوي الآتي ذكره ، وبآخره كتاب فضائل القرآن الذي يعتبر متممًا له .

(٥) تفسير البغوي

هو العلامة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الفقيه الشافعي . كان إماماً في التفسير والحديث . له التصانيف المفيدة ، ومنها معالم التنزيل . أتى فيه بالمأثور ، ولكن مجرداً عن الأسانيد .

(٦) تفسير بقر بن مخلد

ذكر الإمام السيوطي في طبقات المفسرين أن بقر بن مخلد بن يزيد بن عبد الرحمن

الأندلسى القرطبى أحد الأعلام وصاحب التفسير والسند. أخذ عن يحيى بن يحيى الليثى. ورحل إلى المشرق. ولقى الكبار بالحجاز ومصر وبغداد. وسمع من أحمد بن حنبل وسمع بالكوفة أبا بكر بن أبى شيبه. وسمع بمصر يحيى بن بكير. وسمع بالحجاز أبا مصعب الزهرى. وسمع بدمشق هشام بن عمار. وشيوخه مائتان وأربعة وثمانون رجلاً. وكان إماماً، زاهداً، ضواماً، صادقاً، محاب الدعوة، قليل المثل، بجزاً فى العلم، مجتهداً لا يقلد أحداً، عنى بالآثر، وليس لأحد مثل سنده فى الحديث ولا فى التفسير.

قال ابن حزم: أقطع أنه لم يؤلف فى الإسلام مثل تفسيره، لا تفسير ابن جرير ولا غيره ولد سنة ٢٠٤ أربع ومائتين للهجرة. وتفسيره الموصوف بما ترى يؤسفنا أنه لم يكتب له البقاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من هذا الخلود.

«وكم فى الخلد أبهى من عروس ولكن للعروس الدهر ساعد»

(٧) أسباب النزول للواحدى :

هو أبو الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى: اقتصر فى تفسيره على بيان أسباب النزول بالمأثور، وهذا نوع من التفسير لا مجال للتأويل فيه. وهو من أعظم ما أنف فى موضوعه، على رغم توسط حجمه.

(٨) الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر الفخاس :

هو كتاب نفيس. تحدث فيه مؤلفه عن الناسخ وذكر أقوال العلماء فى ذلك مسندة. وقد استوعب ما قيل فى النسخ ولو لم يكن عنده صحيحاً. وهذا نوع لا مجال للراى فيه أيضاً، بل سبيله الوحيدة هى الرواية. وهو معدود هنا من التفسير بالمأثور، على ضرب التوسع كما لا يخفى.

طرق المفسرين بعد العصر الأول

ثم إن كتب التفسير بالمأثور موسوعات كبيرة، لانستطيع الإحاطة بها ولا بأسماء

جميع مؤلفيها ، ولا بطرق كل مؤلف فيها . غير أنا نستطيع أن نجعل القول في طرق
المفسرين بعد العصر الأول فنقول :

بعد عصر الأولين الذين ألفوا في التفسير بالمأثور ، والتزموا ذكر السند بحملته ، جاء
قوم صنفوا في التفسير ؛ واختصروا الأسانيد ؛ ولم ينسبوا الأقوال لقائلها . فالتبس بذلك
الصحيح وغيره . وصار الناظر في تلك الكتب يظنها كلها صحيحة . بينما هي مفعمة بالقصص
وبالإسرائيليات على وجه لا يتميز فيه كأنها كلها حقائق . ومن هنا استهدفت رواياتهم
للتجريح والظمن . ولولا ما يقوم به المحققون في كل عصر من إحقاق الحق ودحض الباطل ،
لا نظمت المعالم ، واختلط الحابل بالنابل ، ولما كان ذلك مثار مطاعن توجه بلا حساب
إلى الإسلام والمسلمين . فقد ذكروا في قصص الأنبياء ، وفي بدء الخليقة ، والزلازل ،
ويأجوج ومأجوج ، وبرودة الماء الذي في الآبار زمن الصيف ، وحرارته في الشتاء ذكروا
في ذلك كله ما يندى له الجبين خجلاً ، وما لا يتفق والحقائق العلمية أبداً . وبإليتهم
ذهبوا على وضعه ! لو أنهم فعلوا السكبان الأمر هيناً . ولكنهم لم يذكروا السند كما ذكر
الأولون ليستطيع المطلع عليه نقده بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل . ثم لم يكفوا
أنفسهم الحكم على السند بعد محاكمته إلى كتب العدل والتجريح . « وتلك ثالثة الأثافي » ..
وقد عني بعض المفسرين بأن يسرد شتات الأقوال ، حتى إنه ذكر في تفسير قوله
سبحانه : « غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » نحو عشرة أقوال ، مع أن الوارد الصحيح
تفسير المفضوب عليهم باليهود ، وتفسير الضالين بالنصارى . ولكن الولوج بكثرة النقل ،
نأى بهم عن الاختصار على التفسير المقبول .

وكذلك نلاحظ أن كل بارع في فن يقتصر غلباً في تفسيره على الفن الذي
يرع فيه . فالمبرز في العلوم العقلية كالغفر الرازي ، أغرم باستعراض أقوال الحكماء
والفلاسفة وشبههم والرد عليها في تفسيره . والمبرز في الفقه كالقرطبي ، أوع بتقرير الأدلة
لفروع الفقهية والرد على المخالفين . والمبرز في النحو كالزجاج والمواحيدي في التبسيط
وأبي حيان في البحر ، بهم أعظم الاهتمام بالإعراب ووجوهه ، ونقل قواعد النحو وفرعها .

وأصحاب المذاهب المتطرفة ، والنحل الضالة ، يقصدون إلى تأويل الآيات على ما يروج مذاهبهم في التطرف والضلال .

والأخباريون يعنيهم أن يستقصوا القصص والأخبار عن سلف ، صحيحة كانت أو باطلة .

والإشاريون وأرباب التصوف تهتمهم ناحية الترهيب والترهيب والزهد والتقناعة والرضا فيفسرون القرآن بما يوافق مشاربهم وأذواقهم . وعلى الإجمال نرى كل نابغة في فن . أو داعية إلى مذهب أو فكرة ، يجتهد في تفسير الآيات بما يوافق فنه ، ويلانم مشربه ، ويناصر مذهبه ، ولو كان بعيداً كل البعد عن المقصد الذي نزل من أجله القرآن . ولقد غالى بعضهم فجمل القرآن مشتملاً على العلوم السكونية ، كالطبيعة ، والكيمياء والحساب ، والجبر . وما إلى ذلك . وقد سبق أن حققنا ذلك في المبحث الأول فارجع إليه إن شئت . وربما نعود إلى القول في هذا الموضوع مرة أخرى .

والخلاصة هنا : أنه يجب على المفسر ملاحظة أن القرآن كتاب هداية وإعجاز ، وأن يحمل هدفه الأعلى ، ومقصده الأسمى ، إظهار هدايات الله من كلامه ، وبيان وجوه إعجازه في كتابه : « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيِيَ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ » ، وإنَّ اللَّهَ أَسَمِيعٌ عَلِيمٌ .

التفسير الحمود والتفسير المذموم

تفسير الصحابة والتابعين ، وتفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة ، وتفسير أهل الرأي الموفق الذين جمعوا بين المأثور الصحيح مع حذف

أسانيدهم وبين آرائهم العلمية المعتدلة ، كل هذه الثلاثة من التفسير المحمود . ويطلب هذا النوع الثالث في عصرنا الحاضر ؛ إذ تجمع التفاسير لدينا بين معاني مأثورة ، ومعاني توسعوا في ذكرها عن طريق الرأي والاجتهاد المعتمد على العلم والاعتدال .

وهناك نوع رابع ، هو تفسير أهل الأهواء والبدع ، وحكمه أنه مذموم . قالوا : وأشهر الفارقين في هذا الضلال الرمانى والتجبانى والقاضى عبد الجبار . ثم اختلفوا في الزمخشري ، فمنهم من عدّ تفسيره من هذا النوع لما فيه من مناحى الاعتزال . ومنهم من قال : إن فيه فوائد مهمة . يريد بذلك أن يلتبس له العاذير وأن يُغلب جانب الفوائد التى فيه على جانب الاعتزال الذى يحويه . ولكن عدالة الأحكام تقضى بأن نسوى بين جميع التفاسير وأن نجاء كلها إلى مبدأ واحد ، فما وافق منها وجه الصواب وكان بمنأى عن البدع والأهواء فهو محمود . وما تورط منها فى الخطأ وتخبط فى الهوى والبدعة فهو مذموم ، لافرق بين الزمخشري وغير الزمخشري ، ولا بين معتزلى وغير معتزلى .

ميزان المدح والذم

ثم إن هناك ميزاناً لما يحمده من التفسير وما يذمه ، وهو الفيض الذى يجب أن نحكمه وزن كل تفسير به ، فارجح في هذا الميزان قبلناه وحمدناه ، وما طاش رفضناه وذمّمناه . والمدح والذم درجات بعضها فوق بعض ، على حسب استيفاء التفسير لوجوه المدح والذم أو نقصها قليلاً أو كثيراً . وسنضع هذا الميزان بين يديك تحت عنوان « منهج المفسرين بالرأى » . فانتظروه رويداً .

غير أنا نستعى نظرك هنا إلى كلمة أهل البدع والأهواء ، ونريد أن تكون موقفاً فى حكمك على أية طائفة أو أى شخص ببدعة أو هوى ، وإلا خيف عليك أن تكون أنت صاحب البدعة والهوى فى حكمك . « وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ

سَبِيلِ اللَّهِ . إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ
الْحِسَابِ .

غلطة التعصب للرأى :

واعلم أن هناك أفراداً بل أقواماً تعصبوا لآرائهم ومذاهبهم، وزعموا أن من خالف
هذه الآراء والمذاهب كان مبتدعاً متبعاً لهواه، ولو كان متأولاً وتأويلاً سائماً يتسمع له الدليل
والبرهان . كان رأيهم ومذهبهم هو المقياس والميزان ، أو كأنه الكتاب والسنة
والإسلام . وهكذا استزلهم الشيطان وأعماهم الغرور .

ولقد نجم عن هذه الغلطة الشنيعة أن تفرق كثير من المسلمين شيعاً وأحزاباً ، وكانوا
حرباً على بعضهم وأعداء . وغاب عنهم أن الكتاب والسنة والإسلام أوسع من مذاهبهم
وآرائهم ، وأن مذاهبهم وآراءهم أضيق من الكتاب والسنة والإسلام ، وأن في ميدان
الحنيفية السمحة متسعاً لحرية الأفكار ، واختلاف الأنظار ، ما دام الجميع معتمداً بحبل
من الله . ثم غاب عنهم أن الله تعالى يقول : « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا .
وَإِذْ كُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ
بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً » ويقول جل ذكره : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسَتْ
مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ » ويقول تقدست أسماؤه : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاتَّخَلَفُوا
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » .

لمثل هذا أرباباً بنفسى وبك أن تتهم مسلماً بالكفر أو البدعة والهوى لجرد أنه
خالفنا في رأى إسلامى نظرى ، فإن الترامى بالكفر والبدعة من أشنع الأمور . ولقد
قرّر علماؤنا أن الكلمة إذا احتملت الكفر من تسعة وتسعين جهة ثم احتملت
الإيمان من وجه واحد ، حُلت على أحسن المحامل وهو الإيمان . وهذا موضوع

مفروغٌ منه ومن التدليل عليه . لكن يفتُ في عضدنا غفلة كثير من إخواننا المسلمين عن هذا الأدب الإسلامي العظيم ، الذي يحفظ الوحدة ، ويحمي الأخوة ، ويظهر الإسلام بصورته الحسنة ووجهه الجميل من الصراحة واليسر ، واتساعه لكافة الاختلافات الفكرية والنازع المذهبية ، والمصالح البشرية ، مادامت معتصمة بالكتاب والسنة على وجه من الوجوه الصحيحة التي يحتملها النظر السديد والتأويل الرشيد .

ولقد حدث مثل هذا الاختلاف على عهد رسول الله ﷺ بين أصحابه ، فما تنازعوا من أجله ، بل أخذ كلُّ برأيه وهو يحترم الآخر ورأيه ، وأقرهم الرسول ﷺ على ذلك ولم يعيب أحداً منهم ، على رغم أنه يترتب على بعض هذه الاختلافات أن ترك بعضهم الصلاة في وقتها اجتهداً منه ، إذ قال الرسول ﷺ يوماً لفئة من أصحابه « لا يصلين أحدُكم العصرَ إلا في بني قريظة » فسافروا وجدُّوا ، ولكن الغزاة تدلَّت للغروب وهم لا يزالون ضاربين في الأرض ، ولما يصلوا . هنالك اجتهدوا ، فمنهم من وقف عند ظاهر النص فترك العصر حتى خرج وقته مادام لم يصل إلى بني قريظة . ومنهم من تأوَّل النصَّ وحمله على الكناية في الإسراع فصلى حين خاف على الوقت من قبل أن يصل إلى بني قريظة .

نقول : إن مثل هذا الخلاف حدث على عهد صاحب الرسالة وأقره ، تيسيراً على المسلمين وإعلاماً بأن الإسلام دين الكفاية ، يسع جميع البشر في كل العصور والأحوال . وشهد المسلمون بعد ذلك عصراً سعيداً كان أئمة الدين فيه يختلفون فيما بينهم كثيراً ، ولكنهم كانوا بجانب هذا يتكاملون ويتعاونون ويتراحمون كثيراً .

وإن كنت في شك فاسأل التاريخ عن إكرام مالك للشافعي ، واحترام الشافعي لأحمد بن حنبل حتى ورد أنه كان يتبرك بفُسالة قميصه ، أي يتعبرك الأستاذ الإمام

بفسالة قميص تلميذه المخالف له في الرأي والاجتهاد ! ثم سل التاريخ عن معاونة صاحب أبي حنيفة للشافعي ، ودفعه إليه كتبه في كرم وحسن ضيافة وصدق محبة ! ولا تنس إباء مالك على الرشيد أن يحمل الناس في بلاد الإسلام كلها على موطنه ومذهبه ، ويعتذر إليه بأن الإسلام أوسع من موطنه ومذهبه ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد ولكل وجهة .

أرأيت هذا النبل والطهر : أَجَلْ أَجَلْ !! . ولكنك ستقضي الأسف حين ترى بجانبه فئات من المسلمين أيضاً تراشقوا بالكفر ، وتراموا بالشرك ، وتقاذفوا بالتبذع والهوى ، لمجرد تأويل يستسيغه النظر ، ويتسع له صدر الاستدلال . ثم اتسع الخرق على الراقع في بعض الظروف حتى دارت معارك طاحنة بين صفوف كلها مسلمة ، وأربقت دماء زكية كلها إسلامية ! ولا تزال تشهد من مثل هذا الصراع القائم على التنطع مشاهد ما كان أغنانا عنها ، وما كان أحرانا بالحذر منها ، خصوصاً بعد ما سمعنا من الآيات ، وبعد أن أقر الرسول أمثال هذه الخلافات ، وبعد أن قال في حديث واحد ثلاث مرات : « هَلْكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » . وهي كلمة صغيرة ولكنها كبيرة ، تحذر وتنذر ، وتمثل الهلاك جاثماً في التنطع بأشكاله وألوانه ، في الأنفس والأعراض والأموال ، وفي الجماعات والأفراد على سواء .

لا أريد أن أطيل في هذا . ولكني أريد أن أقرّر وأكرّر ، أن الحكم على فرد أو جماعة بالبدعة والهوى ، لا يجوز أن يكون مبنياً على غير بدعة أو هوى .

ونرى أن من أمثلة هذا التعصب والسير مع الهوى ، أن يرمى بعض المغالين في الاعتزال لإخوانهم من أهل السنة بأنهم حمير في جهالتهم ، وبأنهم على هوى في عقيدتهم ، ولم يكفهم أن يقولوا ذلك نثراً ، بل ردّدوه شعراً : وأنشدوا - سبحانه الله - :

« لَجَمَاعَةٌ سَمَوْا هَوَاهُمْ سُنَّةَ وَجَمَاعَةٌ حُمِرُوا لِعَمْرٍ - مُوَكَّفَهُ » الخ

وكذلك نرى من أمثلة هذا التعصب والسير مع الهوى أن يرى بعض المغالين من أهل السنة إخوانهم المعتزلة بالشرك والوثنية ، لا اعتقادهم أن العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية .

ونعتقد أن كلتا الطائفتين لو أنصتت إلى وجهة نظر صاحبتهما في هدوء ونصفة ، واجتمعتا على الإنسانية التي تجمع الجميع ، وعلى الإسلام الذي يؤلف بين الجميع ، وعلى الاحترام الذي يجب أن يسود الجميع ، فإن لكلٍ شرعةً ومنهجاً في حدود الإسلام وأدلة الإسلام .

ولنفق برهةً بجانب هذا المثال ، مثال خلق الأفعال ، ليتضح الحال ، ولنقيس عليه النظائر والأشباه عند الاختلاف والاشتباه ، ولنعلم أن المتخالفين في ذلك مازالوا مع خلافهم إخواناً مسلمين ، تظلمهم راية القرآن ، ويضمهم لواء الإسلام .

في القرآن الكريم والسنة النبوية نصوص كثيرة على أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن مرجع كل شيء إليه وحده ، وأن هداية الخلق وضلالهم بيده سبحانه . مثل قوله عز وجل : « اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ . وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ . مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ . وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا . وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْعَمَوِيَّ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا إِلَّا يَوْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ . إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا . وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ، وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . كَذَلِكَ زَبَنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ . فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ

يُضِلُّهُ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ . لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ . وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى .

وكذلك يقول النبي ﷺ : « إِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا . وَلَكِنْ قُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ » ويقول : « الْإِيمَانُ أَنْ تُوْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » ويقول : « يَأْمُرُ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ نَبَتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ » . إلى غير ذلك .

هذه النصوص وأمثالها ، إذا نظر العبد إليها لا يسهه إلا أن يردَّ الأمور كلها إلى الله معتقداً أنه الواحد الأحد ، لا شريك له في ملكه ولا في ناحية من ملكه ، وهي أفعال التكليف من عبادته ، وكأن نسبة الأفعال إلى العباد هي الأخرى محض فضل من الله ، على حدِّ ما قال ابن عطاء الله : « مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ عَلَيْكَ ، أَنْ خَلَقَ الْعَمَلَ وَنَسَبَهُ إِلَيْكَ » . ويُظَاهِر هذه الأدلة النقلية أدلة أخرى عقلية ، ناطقة بوحداية الله في كل شيء ، وبأن العبد لا يفعل أن يكون خالقاً لما اختاره من أفعاله ، لأنه لو كان خالقاً لما ألكان عالمًا بتفاصيلها ، ولكنه يشعر من نفسه بأنه تصدر عنه أشياء كثيرة جداً من عمله الاختياري دون أن يعرف تفاصيلها ، كخطوات المشي وحركات المضغ في الأكل ونحوها . وإذا فليس العبد هو الخالق لها . « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ؟ » .

بجانب هذا توجد نصوص كثيرة أيضاً من الكتاب والسنة ، تنسب أعمال العباد إليهم ، وتعلن رضوان الله وحبّه للمحسنين فيها ، كما تعلن غضبه وبغضه للمسيئين منهم . من ذلك قوله سبحانه : « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا . إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ . إِنْ أَنْفَسْتُمْ لِنَفْسِكُمْ . إِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا . أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ

أَنْ يَسْئِقُونَا . أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَمْنَاهُمْ ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ . وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيثُونَ مِمَّا أَعْمَلُوا وَأَنَا بَرِيٌّ مِمَّا تَعْمَلُونَ . قُلْ لَا نُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ . قُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْمَلُونَ مِنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ . وَمَا كَانَ رَبُّكَ إِيهَالِكِ الْفَرَىٰ يَظْلَمُ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ . وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ . وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ .

وكذلك نقرأ في السفة النبوية : « أعملوا فكل مُمِيسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ * بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ * الْكَاسُ مِنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ * يَاعِيسَىٰ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَعْمَلْ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، يَاقَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ أَعْمَلِي لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا » إلى غير ذلك .

وهذه نصوصٌ إذا نظر العبد إليها لا يسهه إلا أن يردَّ أعمال العباد الاختيارية إليهم ، معتقداً أنهم يستحقون ثوابها إن أحسنوا وعقابها إن أساءوا . ويُظَاهِر هذه الأدلة العقلية أدلة عقلية أيضاً شاهدة بعدالة الله وحكمته ، لأن العبد لو لم يكن موجداً إما اختار من أعماله لما كان نمة وجه لا يستحقاقه الثوبة أو العقوبة . وكيف يُثَاب أو يعاقب على ما ليس له ولم يصدر منه .

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا لِلْعَذَابِ فَيْكُمُ فَكَأَنَّنِي سَبَابَةً لِلْعَنْدَمِ

أهل السنة بهرتهم النصوص الأولى والأدلة العقلية التي يجانبها ، فرجّحوها وقالوا :
 إن العهد لا يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، إنما هي خلق الله وحده . وإذا قيل لهم : كيف
 يُناب المرء أو يعاقب على عمل لم يوجد هو ؟ وكيف يتفق هذا وما هو مقرر من عدالة
 الله وحكمته في تكليف خلقه ؟ قالوا : إن العباد - وإن لم يكونوا خالطين لأعمالهم -
 كاسبون لها . وهذا الكسب هو مناط التكليف ومدار الثواب والعقاب . وبه يتحقق
 عدل الله وحكمته فيما شرع للمكلفين .

وهكذا حملوا النصوص الأولى على الخلق ، وحلوا الثانية على الكسب ، جمعا بين
 الأدلة . ثم إذا قيل لهم : ما هذا الكسب اختلف الأشعري والماتريدي في تحديده :
 أهو مقارنة القدرة القديمة للحادثة أم هو العزم المعمم ؟ ولكل وجهة نظر يطول
 شرحها وتوجيهها .

أما المعتزلة فقد بهرتهم النصوص الثانية وما يظاهرها من برهان النقل ، فرجّحوها
 وقالوا : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية . وإذا قيل لهم : أليس الله خالق كل شيء
 ومنها أعمال العباد ؟ قالوا : بلى إنه خالق كل شيء حتى أعمال عباده الاختيارية بيد
 أنه خلق بعض الأشياء بلا واسطة وخلق بعضها الآخر بواسطة ، وأعمال المكلفين
 من القبيل الثاني . خلقها الله بوساطة خلق آلائها فيه ، وآلائها هي القدرة الكلية
 والإرادة الكلية الصالحتان للتعلم بكل من الطرفين . وليس لنا من حول ولا قوة
 سوى أننا استعملناها على أحد وجهيها إما بحسن الاختيار وإما بسوء الاختيار . ثم
 لا مانع عندنا من القول بأنه سبحانه خالق لأفعال عباده ولكن على سبيل المجاز ، باعتبار
 أنه خالق أسبابها ووسائلها .

وإذا قيل لهم : إن مذهبكم يستلزم أن يكون لله شركاء كثيرون في فعله ، وهم عباده
 المكلفون . وهذا يناقض عقيدة التوحيد وبرهان الوجدانية قالوا : لا نسلم هذا

ولا نقول به ، فإن الوجدانية ليس معناها نفي وجود ذوات أو صفات أو أفعال لغيره .
 إنما معناها نفي أن يكون لغيره شبه به في ذاته أو صفاته أو أفعاله وأنتم يا أهل السنة
 لا تمنعون وجود ذوات لا تشبه ذاته ، ولا تمنعون وجود صفات لا تشبه صفاته ، فلم
 تمنعون وجود أفعال من العباد لا تشبه أفعاله ؟ وهو ما نقول به في خلق العباد لأعمالهم ،
 فإنها لا تشبه أفعال الله بحال .

هكذا نجد لكلا الطائفتين وجهة نظر قوية وتأويلاً سائفاً فيما تؤوله من النصوص
 المقابلة للنصوص التي يهرتها فرجعتها . ونجد أيضاً أن كلا الطائفتين لا تلتزم المحذور التي
 تحاول الأخرى أن تلتزمها إياه في مقام الحجاج والجدال ، بل توجه رأيهما توجيهاً ينفى
 بها عن الوقوع في المحذور . ثم نجد كلا الطائفتين يتلاقيان أخيراً بعد طول المطاف
 عند نقطة الاعتقاد السيد بوجدانية الله وحكمة الله ، ولكن على الوجه الذي استبان
 لها وراج عندها .

فكيف يرضى منصفٌ إذا بتجريح أحدهما ورهيبها بأشنع التهم من كفر أو شرك
 أو هوى ؟ وماذا علينا أن نرجح ما رجح من غير تسفيه للجانب الآخر ؟ هل ماذا علينا
 أن نلوذ بالصمت ونعتهم بالسكون فلا نخوض في أمثال هذه الدقائق العويصة ، والمسالك
 الملتوية البعيدة ؟ لاسيما أن الرحمن الرحيم لم يكلفنا بها ولم يفرضها علينا .

ولقد كان سلفنا الصالح يؤمنون بوجدانية الله وعدله . ويؤمنون بقدره وأمره .
 ويؤمنون بهذه النصوص وتلك النصوص . ويؤمنون بأن العبد يعمل ما يعمل وأن
 الله خالق كل شيء . ويؤمنون بأنه تعالى تنزه في قدره عن أن يكون مغلوباً أو عاجزاً
 وتنزه في أمره وتكليفه عن أن يكون ظالماً أو عابثاً . ثم بعد ذلك يصمتون فلا
 يخوضون في تحديد نصيب عمل الإنسان الاختياري من قدرة الله ونصيبه من قدرة
 العبد . ولا يتعرضون لبيان مدى ما يبلغ فعل الله في قدره ، ولا لبيان مدى ما يبلغ

فعل العبد في أمثال أمره . ذلك ما لم يعلوه ولم يحاولوه ، لأنهم لم يكلفوه . وكان سبحانه أرحم بعباده من أن يكلفهم إياه لأنهم من أسرار القدر أو يكاد ، والعقل البشري محدود التفكير ضعيف الاستعداد . ومن شرّ العقول طلبُ ما لا سبيل لها إليه . « وما أوتيتُم من العلم إلا قليلا » .

« لم يمتحنّا بما تمينا العقول به حرصاً علينا فلم ترتب ولم نهم »

واجبنا إزاء الخلافات

ليس من شأنى هنا أن أفصل القول في هذه المسألة ولا في أشباهها ، فهذا التفصيل علم آخر . إنما هو ضربٌ من التمثيل ، نجتزئ فيه بالقليل ، لنخلص منه بعضة مهمة : هى أن المسلمين لا يجوز لهم أن ينقسموا شيعاً وأحزاباً لأمر ليس من الدين ، فضلاً عن أن يكون من أصول الدين ، وإذا التمسنا المعاذير لخواص من خاضوا أو يخوضون فيه دفعاً لشبهات المشكّكين أو ضلال المضللين ، فلن نستطيع التماس عذر واحد لمن شنوها حرباً شعواء بينهم وبين إخوانهم في الدين . وما كان لهم أن يخرجوا من مثل هذا البحث أعداء متخاذلين ، وقد كانوا بالأمر إخواناً متفاهمين متعاونين .

وإذاً فلنستمسك بالعروة الوثقى ، ولنفسح صدورنا للخلافات مادام صدر الإسلام قد وسعها . ولنعلم أن الإسلام أوسع من المذاهب والآراء . ولئن ضقت ذرعاً برأى أخيك اليوم فقد ترى أنت رأيه غداً عندما تقتنع بوجهة نظره ؛ فقد رجع كثير من أعلام الأئمة عن آراء رأوها ، بل عن مذاهب كانوا قد ذهبوا إليها . ولعلك لا تجهل أن للشافعى مذهبا قديما ومذهبا جديداً ، وأن الخلاف في لواحق العقائد والأصول ، كثير الشبه بالخلاف في الأحكام والفروع .

لهذا كله ترانى لا أذهب مع الداهيين في تضليل المعتزلة وتسفيه أحلامهم ونبزهم

بألقاب الكفر والفسوق ، كما لا أذهب مع الذاهبين في تجهيل أهل السنة وتحقيرهم ونزهم بالجهالة والجود والهوى . « وَأَوَّلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا . سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ * يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . وَبَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .

تحذير :

وأحبُّ ألا يفهم القارى الكريم أننى أريدها فوضى لـكل متأول في القرآن ، متلاعب بالنصوص ، عابث بتعاليم الدين . بل الذى أريده وأرجوه هو أن تفرق بين متأول ومتأول ، ثم ننظر أهذا التأويل سائغ أم غير سائغ ؟ أى تساعد عليه قوانين اللغة العربية ، ومقررات الإسلام المقطوع بها ، للمعومة من الدين بالضرورة ، وبراهين العقل والمنطق أم لا ؟

فالسائغ قبله ونرحب به وإن خالف رأينا ، وغير السائغ نردُّه في غير تردُّد ، ونحاربه في غير هوادة ، لأن تاريخ الإسلام لم يشهد أعداء كانوا أخطر عليه من أولئك العابثين الذين تلاعبوا بنصوصه ، وعبثوا بتفكراته . سواء منهم من ذهب به الماضى كالباطنية ، ومن برَّم به الحاضر كالبهائية . وقد تسمع قريباً شيئاً عن أمثالهم .

سماحة الإسلام ويسر تعاليمه

بان لك مما ذكرنا أن الإسلام دين سمح ، وأن الله تعالى لم يكلف الخلق من تعاليم دينه إلا ما جاء به كتابه الكريم ، وبشرحه نبيه العظيم ، على تلك الطريقة السهلة الواضحة ، البعيدة عن التدقيقات الفلسفية ، والتمعيدات الفنية .

ولعل من تمام الفائدة في هذا الموضوع الخطير أن نفتطف لك كلمة قالها حجة

الإسلام الغزالي في الإحياء ، عند بيانه لما بدّل الناس من ألفاظ العلوم إذ قال تَعَمّده
الله برحمته .

« اللفظ الثالث - أي من الأسماء المحمودّة التي نُقلت بالأغراض الفاسدة إلى معان
غير ما أرادها السلف الصالح والقرن الأول - التوحيد . وقد جُعِلَ الآن عبارة عن صناعة
الكلام ، ومعرفة طريق المجادلة ، والإحاطة بطرق مناقضات الخصوم ، والقدرة على
القشوق فيها بتكثير الأسئلة ، وإثارة الشبهات ، وتأليف الإلزامات ، حتى لَقِبَ طوائف
منهم أنفسهم بأهل العدل والتوحيد ، وسمى المتكلمون بـعلماء التوحيد . مع أن جميع ما هو
خاصّة هذه الصناعة لم يكن يُعرف منها شيء في العصر الأول . بل كان يشتدّ منهم النكير
على من كان يفتح باباً من الجدل والمماراة . فأماما يشتمل عليه القرآن من الأدلة الظاهرة
التي تستبقي الأذهان إلى قبولها في أول السماع ، فقد كان ذلك معلوماً للجميع ، وكان العلم
بالقرآن هو العلم كله ، وكان التوحيد عندهم عبارة عن أمر آخر لا يفهمه أكثر المتكلمين .
وإن فهموه لم يتصفّوا به ، وهو أن يرى الأمور كلها من الله عزّ وجلّ رؤيةً تقطع التفاتة
عن الأسباب والوسائط ، فلا يرى الخير والشر كله إلا منه جلّ جلاله ، إلى أن قال :

والتوحيد جوهر نفيس ، وله قشران ، أحدهما أبعد عن اللب من الآخر ، فنخصّص
الناس الاسم بالقشر وبصناعة الحراسة للقشر ، وأهمّلوا اللب بالكلمية . فالقشر الأول هو أن
تقول بلسانك : لا إله إلا الله . وهذا يسمى توحيداً مناقضاً للتثليث الذي صرّح به
النصارى ، ولكنه قد يصدر من المنافق الذي يخالف سرّه جهراً والقشر الثاني ألا يكون
في القلب مخالفة وإنكار لمفهوم هذا القول ، بل يشتمل ظاهر القلب على اعتقاده
والتصديق به ، وهو توحيد عوام الخلق . وللمتكلمون كما سبق حُرّاس هذا القشر عن

تشويش المبتدعة. والثالث وهو الباب أن يرى الأمور كلها من الله تعالى رؤية تقطع التفاته عن الوسائط، وأن يعبد عباداً يفرد بها، فلا يعبد غيره. ويخرج عن هذا التوحيد اتباع الهوى، فكل متبع هواه فقد اتخذ هواه معبوده. قال تعالى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ». وقال صلى الله عليه وسلم^(١): «أَبْغَضُ إِلَهٍ عُبدَ في الأرض عند الله تعالى هُوَ الْهَوَى». وعلى التحقيق من تأمل عرف أن عابد الصنم ليس يعبد الصنم وإنما يعبد هواه، إذ نفسه ماثلة إلى دين آبائه فيتبع ذلك الميل، وميل النفس إلى المألوفات أحد المعاني التي يعبر عنها بالهوى. ويخرج من هذا التوحيد التسخط على الخلق والاتفات إليهم، فإنه من يرى الكل من الله عز وجل كيف يتسخط على غيره؟ فلقد كان التوحيد عبارة عن هذا المقام، وهو مقام الصدقين. فانظر إلى ماذا حوّل؟ وبأى قشر قنّع منه؟ وكيف اتخذوا هذا مقتصماً في التمدح والتفاخر بما اسمه محمود مع الإفلاس عن المعنى الذي يستحق الحمد الحقيقي؟ وذلك كإفلاس من يصبح بكرة ويتوجه إلى القبلة ويقول: «وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا» وهو أول كذب يفتاح الله به كل يوم إن لم يكن توجه قلبه توجهاً إلى الله تعالى على الخصوص. فإنه إن أراد بالوجه وجه الظاهر فما وجهه إلا إلى الكعبة، وما صرفه إلا عن سائر الجهات. والكعبة ليست جهة الذي فطر السموات والأرض حتى يكون التوجه إليها متوجهاً إليه تعالى عن أن تحذو الجهات والأقطار. وإن أراد به وجه القلب وهو المطلوب التمسك به فكيف يصدق في قوله؟ وقوله متردد في أوطاره وحاجاته الدنيوية، ومتصرف في طلب الحيل في جمع الأموال والجاه واستكثار الأسباب ومتوجه بالكلية إليها، فمتى وجهه وجهه للذي فطر السموات والأرض؟ وهذه الكلمة خبر عن حقيقة التوحيد، فالمراد

(١) قال العراقي في تخريج هذا الحديث: رواه الطبراني من حديث أبي أمامة

هو الذى لا يرى إلا الواحد ، ولا بوجه وجهه إلا إليه . وهو امتثال قوله تعالى :
« قُلِ اللَّهُ ، ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » . وليس المراد به القول باللسان ، وإنما
اللسان ترجمان يصدق مرة ويكذب أخرى . وإنما موقع نظر الله المترجم عنه وهو القلب .
وهو معدن التوحيد ومنبعه « ١ » .

ولإياك أن تفهم منه الفض من علم التوحيد ، خصوصاً بعد أن صرح هنا بأنه يحصى
قشرة العقيدة عن تشويش المبتدعة . ولكن نقده ينصب على الإسراف فى القشور
وإحمال الباب ، كما سمعت .

تحقيق للأستاذ الإمام

وللأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده كلام فى هذه المسألة ، بحاشيته على العقائد
المضدية ، توسع فيه كثيراً مع الفرق المخالفة ، حين عرض لحديث الترمذى أنه صلى
الله عليه وسلم قال : « ستفترق أمتى ثلاثاً وسبعين فرقة » ، كلها فى النار إلا واحدة .
قيل : ومن هم ؟ قال : « الذين هم على ما أنا عليه وأصحابى » . ثم ختم الشيخ بحثه
بقال :

« والحق الذى يرشد إليه الشرع والعقل ، أن يذهب الناظر المتدين إلى إقامة
البراهين الصحيحة على إثبات صانع واجب الوجود ، ثم منه إلى إثبات النبوات . ثم
يأخذ كل ما جاءت به النبوات بالتصديق والتسليم بدون فحص فيما تكنه الألفاظ ،
إلا فيما يتعلق بالأعمال على قدر الطاقة . ثم يأخذ طريق التحقيق فى تأسيس جميع عقائده
بالبراهين الصحيحة ، كان ما أدت إليه ما كان ، لكن بغاية التحرى والاجتهاد .

ثم إذا فاء من فكره إلى ما جاء من عنده ، فوجده بظاهره ملائماً لما حقه ،
فليحمد الله على ذلك . وإلا فليطرق عن التأويل ويقول : « آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا »

فانه لا يعلم مراد الله ونبيه إلا الله ونبيه . على هذا المنوال يكون نسجه فيبوء من الله
برضوان ؛ حيث أسس عقائده على السديد من البراهين ، واستقبل الأخبار الإلهية
بالقبول والتسليم . وتناولها بقلب سليم .

وإن أراد التأويل لغرض ، كدفع معاند أو إقناع جاحد ، فلا بأس عليه إذا سلم
برهانه من التقليد والتشويش . وهذا هو دأب مشايخنا كالشيخ الأشعر والشيخ
أبي منصور ومن مائلهم ، لا يأخذون قولاً حتى يسدّدوه ببراهينهم القوية على حسب
طاعتهم . وهذا ما يعنى باسم السني والصوفي والحكيم . وكل متحيز مجادل فإنما يبنى
العنت ونشيت الكلمة ، فهو في النار وكل مقصر فعليه العار والشنار . فاسلك سبيل
السلف . واحذر فقد خلف من بعدهم خلف .

ولا بد في كمال النجاة ونيل العادة الأبدية ، من أن ينضم إلى ذلك التخلي عن
الرزائل ، والتخلي بالأخلاق السكاملة والأعمال الفاضلة . ومن تلك الأخلاق والأعمال
تكميل قوة النظر وارتكاب طريق العدل في كل شيء ، إذ لا ريب أن كل من خالف
ما كان عليه النبي وأصحابه من الهمة والسداد والعدل والإنصاف ، وسلوك طريق
الاستقامة في جميع الأخلاق والأعمال ، ونور البصيرة فيما يأخذ ويعطى ، فهو في النار .
ومن كان على ما كانوا عليه فهو في أعلى غرف الجنان .

وسالك هذا الطريق إما أن يكون سلوكه من قبل الالتفات إلى ما جاء في الكتاب
والسنة وكلام أولى الفضل من الراشدين قديماً وحديثاً ، فذلك هو الحكيم العليّ
والمؤمن المتوسط . وإما أن يكون مع ذلك قد سلك بنفسه مدارج الأنوار ، ووقف
على ما في ذلك من دقائق الأسرار ، حتى جاس في حياته هذه في مقعد صدق عند
ملك مقتدر ، فهو الصوفي ، وهو صاحب المقصد الأسنى والمطلوب الأعلى . وفي هذا
مراتب لا تحصى ، ومراق لا تستقصى . وهذا وما قبله يشملهما اسم المؤمن الصادق .

فمن تحقق بهذا النور ، فله النجاة والحبور ، كان ما كان ، فإن هذا هو المتحقق فيهما كان النبي عليه وأصحابه .

ولنفسك القلم حيث إن المقصود هو الإيجاز . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب فاسلك بنفسك طريق السداد ، وانظر فيما يكون لك بعين الرشاد « ٥١ » .

وهنا أمسك أنا القلم أيضاً مؤملاً أن أكون قد وفيت هذا المقام المهم حقّه ، وأن أكون قد نجحت في تجلية مبدأ من المبادئ الإسلامية الرشيدة ، عند اختلاف وجهات الأنظار ، وتباين منازع الأفكار . كفانا الله شرّ العناد والغرور والفتنة ، وجمع صفوف الأمة على حقائق الكتاب والسنة ، آمين .

ي — التفسير بالرأى

الجانز منه وغير الجانز

المراد بالرأى هنا الاجتهاد . فإن كان الاجتهاد موقفاً أى مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه بعيداً عن الجمالة والضلالة ، فالتفسير به محمود وإلا فمذموم . والأمور التي يجب استناد الرأى إليها في التفسير نقلها السيوطي في الإتيان عن الزركشي فقال مامأخصه : فلناظر في القرآن لطلب التفسير مأخذ كثيرة أهمها أربعة : -

الأول : النقل عن رسول الله ﷺ مع التحرز عن الضعيف والموضوع .

الثانية : الأخذ بقول الصحابي ، فقد قيل إنه في حكم المرفوع مطلقاً . وخصه بعضهم بأسباب النزول ونحوها مما لا مجال للرأى فيه .

الثالثة : الأخذ بمطلق اللغة مع الاحتراز عن صرف الآيات إلا ما لا يدل عليه الكثير

من كلام العرب .

الرابعة: الأخذ بما يقتضيه الكلام وبإدلال عليه قانون الشرع . وهذا النوع الرابع هو الذى دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فى الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّلْوِيلَ » .

فمن فسر القرآن برأيه أى باجتهاده ملتزماً بالوقوف عند هذه المأخذ معتمداً عليها فيما يرى من معانى كتاب الله ، كان تفسيره سائفاً جائزاً خليقاً بأن يسمى التفسير الجائز أو التفسير الحمود . ومن حاد عن هذه الأصول وفسر القرآن غير معتمد عليها ، كان تفسيره ساقطاً مردوذاً خليقاً بأن يسمى التفسير غير الجائز أو التفسير المذموم .

فالتفسير بالرأى الجائز يجب أن يلاحظ فيه الاعتماد على ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه مما يفتح السبيل للمفسر برأيه . وأن يكون صاحبه عارفاً بقوانين اللغة خبيراً بأساليبها . وأن يكون بصيراً بقانون الشريعة حتى يُنزِلَ كلام الله على المعروف من تشريعه .

أما الأمور التى يجب البعد عنها فى التفسير بالرأى فمن أهمها التهمج على تبين مراد الله من كلامه على جهالة بقوانين اللغة أو الشريعة . ومنها حمل كلام الله على المذاهب الفاسدة . ومنها الخوض فيما استأثر الله بعلمه . ومنها القطع بأن مراد الله كذا ، من غير دليل . ومنها السير مع الهوى والاستحسان .

ويمكن تلخيص هذه الأمور الخمسة فى كلمتين ، هما الجهالة والضلالة .

وينبغى أن يعلم أن فى القرآن علوماً تتنوع إلى ثلاثة :

الأول : علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه بل استأثر به وحده كمعرفة حقيقة ذاته وصفاته وغيوبه التى لا يعلمها إلا هو . وهذا النوع لا يجوز الكلام فيه لأحد إجماعاً .

الثانى : ما أطلع الله عليه نبيه ﷺ واختص به . وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له عليه الصلاة والسلام ولن أذن له الرسول . قيل : ومنه أوائل السور .

الثالث : العلوم التي علمها الله تعالى لنفسه مما أمر بتبليغه . وهذا النوع قسمان : (قسم) لا يجوز الكلام فيه بطريق السمع كالكلام في النسخ والمنسوخ والقراءات ، وقصص الأمم الماضية ، وأسباب النزول ، وأخبار الحشر والنشر والمعاد . (وقسم) يعرف بطريق النظر والاستدلال ، وهذا منه المختلف في جوازه ، وهو ما يتعلق بالآيات المتشابهات . ومنه المتفق على جوازه وهو ما يتعلق بآيات الأحكام والمواعظ والأمثال والحكم ونحوها لمن له أهلية الاجتهاد .

العلوم التي يحتاجها المفسر

وقد بين العلماء أنواع العلوم التي يجب توافرها في المفسر فقالوا : هي اللغة والنحو ؛ والصرف ، وعلوم البلاغة ، وعلم أصول الفقه ، وعلم التوحيد ومعرفة أسباب النزول ، والقصص ، والناسخ ، والمنسوخ ، والأحاديث المبينة للمعنى والمبهم ، وعلم الموهبة ، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم ، ولا يناله من في قلبه بدعة أو كبر أو حب دنيا أو ميل إلى المعاصي . قال تعالى : « سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ » وقال الإمام الشافعي :

شكوتُ إلى وكيع سوءَ حظي فأرشدني إلى تركِ المعاصي
وأخبرني بأنَّ العلمَ نورٌ ونورُ الله لا يهدي لِعاصي

ملاحظة :

هذه الشروط التي ذكرناها ، وهذه العلوم كلها ، إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير : مع إضافة تلك الاعتبار المهمة المسطورة في الكلمات القيمة الآتية . أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه ، والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم ، فهي قدر يسكاد يكون مشتركاً بين عامة الناس ، وهو المأمور به للتدبر والتذكر ، لأنه سبحانه سهل ويسره . وذلك أدنى مراتب التفسير .

قال العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده ما خلاصته :-

للتفسير مراتب : أدناها أن يبين بالإجمال ما يُشربُ القلبَ عظمةَ الله وتربيته
ويصرف النفس عن الشر، ويجذبها إلى الخير. وهذه هي التي قلنا إنها متيسرة لكل أحد
« وَاقْذِيسِرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ، فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ؟ » .

وأما المرتبة العليا فهي لا تتم إلا بأمور :

(أحدها) : فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن ، بحيث يحقق المفسر
ذلك من استعمالات أهل اللغة ، غير مكتفٍ بقول فلان وفهم فلان ، فإن كثيراً من
الألفاظ كانت تستعمل في زمن التنزيل لمعانٍ ، ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب
أو بعيد . ومن ذلك لفظ التأويل . اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً أو على وجه مخصوص ، ولكنه
جاء في القرآن بمعانٍ أخرى كقوله تعالى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ
يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ : قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ » . فإن المراد به العاقبة ،
وما يعد به القرآن من المثوبة والعقوبة ، أى ما يؤدى إليه الأمر في وعده ووعيده ، فعلى
المحقق المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعانى التي كانت مستعملة في عصر نزوله . والأحسن
أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه ، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه ، وينظر فيه ، فربما
استعمل بمعانٍ مختلفة كلفظ الهداية وغيره . ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة من الآيات ؟
فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه . وقد قالوا : إن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وإن
أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول ، واتفاقه مع جملة
المعنى ، واتلافه مع القصد الذى جاء له الكتاب بجملة .

(ثانيها) : الأساليب . فينبغى أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة .

وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته ، مع التفطن لنسخته ومحاسنه ، والوقوف
على مراد المتكلم منه . نعم إننا لا نقسم إلى فهم مراد الله تعالى كله على وجه التكامل

والتمام . ولكن يمكننا فهم ما نهتدى به بقدر الطاقة . ويحتاج في هذه إلى علم الإعراب . وعلم الأساليب (المعاني والبيان) . ولكن مجرد العلم بهذه الفنون وفهم مسائلها وحفظ أحكامها لا يفيد المطلوب . ترون في كتب العربية أن العرب كانوا مسددين في النطق ، يتكلمون بما يوافق القواعد قبل أن توضع . أتخسبون أن ذلك كان طبيعياً لهم ؟ كلا . وإنما هي ملكة مكتسبة بالسماع والمحاكاة ، لذلك صار أبناء العرب أشد عجمة من العجم عندما اختلطوا بهم . ولو كان طبيعياً ذاتياً لهم ، لما فقدوه في مدة خمسين سنة من بعد الهجرة . (ثالثها) : علم أحوال البشر . فقد أنزل الله هذا الكتاب وجعله آخر الكتب وبين فيه ما لم يبينه في غيره . وبين فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائمه وسننه الإلهية في البشر ، وقص علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنته فيها . فلا بد للنظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ومناشئ اختلاف أحوالهم ، من قوة وضعف ، وعز وذل ، وعلم وجهل وإيمان وكفر . ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويه وسفليه . ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرة ؛ من أهمها التاريخ بأنواعه .

أجل القرآن الكلام عن الأمم ، وعن السنن الإلهية ، وعن آياته في السموات والأرض وفي الآفاق والأنفس ، وهو إجمال صادر عن أحاط بكل شيء علماً . وأمرنا بالنظر والتفكير والسير في الأرض لفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاء وكمالاً . ولو اكتفينا من علم السكون بنظرة في ظاهره ، لكننا كن يعتبر الكتاب بلون جلده ، لا بما حواه من علم وحكمة .

(رابعها) : العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن ، فيجب على المفسر القائم بهذا الفرض الكفائي أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم ، لأن القرآن ينادي بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث به لهدايتهم وإسعادهم . وكيف يفهم المفسر ما يقبحه الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة

أو ما يقرب منها إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه . . يروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « إن أجهل الناس بأحوال الجاهلية هو الذى يخشى أن ينقض عُرَى الإسلام عروة عروة » اهـ بالمعنى . والمراد أن من نشأ فى الإسلام ، ولم يعرف حال الناس قبله ، يحجل تأثير هدايته وعناية الله بجمعه مغيراً لأحوال البشر ، ومخرجاً لهم من الظلمات إلى النور .

ومن جهل هذا بظن أن الإسلام أمر عادى ، كما ترى بعض الذين يقربون فى النظافة والنعم بعدد التشديد فى الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو ؛ لأنه من ضروريات الحياة عندهم ، ولو اختبروا غيرهم من طبقات الناس لعرفوا الحكمة فى تلك الأوامر ، وتأثير تلك الآداب من أين جاء ؟ .

(خامسها) : العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه ، وما كانوا عليه من علم وعمل وتصرف فى الشؤون دنيويها وأخرويها « انتهى من تفسير المنار بتصريف قليل .
الاختلاف فى جواز التفسير بالرأى :

يختلف العلماء فى التفسير بالرأى بين مجيز ومانع . والتحقيق ما قدمناه بين يديك من الجواز بشروطه ، والمنع عند عدم توافر شروطه . وأن ذلك فى غير أدنى مراتب التفسير . أما هذا الأدنى فهو جائز من غير اعتبار تلك الشروط ، لأن الله يسره حتى للعامة كما أسلفنا . ونسوق إليك هنا أدلة المانعين والمجيزين لتزداد بصيرة وتنور فى هذا الموضوع :

أدلة المانعين :

يستدل المانعون بأدلة : (الأول) أن التفسير بالرأى قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم منهى عنه . فالتفسير بالرأى منهى عنه .

دليل الصغرى أن المفسر بالرأى ليس متيقناً أنه مصيب ، وقصارى أمره أنه يظن ،
والقائل بالظن قائل على الله بغير علم . ودليل الكبرى قوله تعالى : « وأن تقولوا
على الله ما لا تعلمون » المعطوف على ما قبله من المحرمات في قوله سبحانه :
« قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ
الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

لكن أجاب المجيزون عن هذا الدليل بمنع الكبرى ، لأن القائل بالظن فيما
لا يوجد عليه نص قاطع ، ولا دليل عقلي ، إنما يستند إلى علم من الله أى إلى دليل
قطعى منه سبحانه على صحة العمل بهذا الظن كقوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلًّا وَسْمَهَا » . وكقوله صلى الله عليه وسلم مامعناه « من اجتهد وأخطأ فله أجر » ، وإن
أصاب فله أجران » .

(الدليل الثانى) الحديثان الآتيان :

(١) ما يرويه الترمذى عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَلَى
إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَمَنْ قَالَ فِي
الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(٢) ما يرويه أبو داود عن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ
بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ » .

وأجيب عن هذين الحديثين بأجوبة ثلاثة : -

(أولها) أنهما محمولان على من قال برأيه في نحو مشكل القرآن ومتشابهه مما لا يعلم

إلا من طريق النقل عن النبي ﷺ وأصحابه .

(ثانيها) أنهما محمولان على من قال في القرآن قولاً وهو يعلم أن الحق خلافه ،
كأصحاب المذاهب الفاسدة الذين يتأولون القرآن على وفق هواهم ليحتجوا به على صحة
آرائهم .

(ثالثها) أنهما محمولان على قول من يأخذ بظاهر الكلام ، من غير أن يستند إلى
نقل أو يكلف نفسه البحث عن مبهمات القرآن ومافيه من حذف وإضمار وتقديم وتأخير
ومحو ذلك . . فالنقل لا بد منه لكل مفسر ، كيلا يقع في الخطأ . أما التوسع في الفهم
واستنباط صحيح الآراء فهو خطوة أخرى بعد النقل . لأن الأخذ بظاهر العربية وحده غير
كاف ولا سديد . تأمل قوله سبحانه : « وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا »
فإن معناه : وآتيناهم ثمود الناقة معجزة واضحة ، وبينة لا تحصى ، تدلهم على صدق صالح عليه
الصلاة والسلام وصدق ما جاء به ، فظلموا بمقرها أنفسهم .

والواقف عند ظاهر اللغة العربية يظن أن المراد من الإبصار نظر العين ، ولا يدري
بماذا ظلموا ؟ ولا من ظلموا ؟ أظلموا أنفسهم أم غيرهم ؟

هذه احتمالات في الحديثين . والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال .
ويجاء عن حديث جندب زيادة على سابقه بأنه حديث لم تثبت صحته ، وعلى
فرض صحته فإنه يحتمل أن يكون معناه : « فقد أخطأ طريق التماس المعنى » ذلك لأن
السبيل في معرفة ألفاظ القرآن إنما هي اللغة وعلومها . والسبيل إلى معرفة أسباب نزوله
وتمييز ناصحته ومنسوخه ونحو ذلك إنما هو النقل الصحيح . والسبيل إلى القطع بمراد
الله إنما هو الوادع عن النبي ﷺ . فإن لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس ويجهد
وبيستدل بما ورد على ما لم يرد .

الدليل الثالث : ما ورد عن الصحابة والتابعين من أنهم كانوا يتحرجون عن
القول في القرآن بآرائهم . ومن ذلك ما روى عن الصديق رضي الله عنه أنه قال :

« أَيْ سَمَاءَ تَظَلَّنِي ؟ وَأَيْ أَرْضِي تَقْلَنِي ؟ إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ بَرَأَيْ أَوْ بِنَا لَا أَعْلَمُ ؟ » .
وما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : أنا لا أقول
في القرآن شيئاً . وروى عن الشعبي أنه قال : ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ،
والروح ، والروى (أَيْ تَأْوِيلُ الْأَحْلَامِ) ، إلى غير ذلك من الأخبار التي تدلُّ على
امتناعهم من أن يقولوا في القرآن بآرائهم .

وأجيب عن ذلك (أَوَّلًا) : بأن إحجامهم عن القول في القرآن كان ورعاً خشية ألا
يصيبوا عينَ اليقين . والكورع : ترك ما لا بأس به حذراً من الوقوع فيما به بأس .
(ثانياً) : أن إحجامهم يحتمل أنه مقيد بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه . أما إذا
عرفوا وجه الصواب فإنهم لا يمتنعون ولو كان وجه الصواب ظنيّاً لا قطعياً . هذا أبو بكر
نفسه يفتي في السكّالة حين سئل عنها في الآية الكريمة ، « يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ
يُفْتِيكُمْ فِي السَّكَّالَةِ » الخ ويقول : أقول فيها برأى . فإن كان صواباً فمن الله . وإن
كان غير ذلك ففني ومن الشيطان . السكّالة : كذا وكذا . ومثل هذا ورد عن علي
وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين .

(ثالثاً) : أن إحجامهم يحتمل أيضاً التقييد بما كان من التفسير على وجه قاطع فيما لم
يقم فيه دليل قاطع .

(رابعاً) : أن إحجامهم يحتمل أيضاً التقييد بما إذا قام غيرهم عنهم بواجب
تفسير القرآن وبيانه . أما إذا انحصرت المسئولية فيهم فمقول أنهم لا يمتنعون وقتئذ
وإلا كانوا كاتمين للعلم وآثمين . حاشاهم من ذلك حاشاهم . رحمهم الله وأحسن
جزاءهم ومثواهم .

أدلة المحيزين للتفسير بالرأى :

استبدل المحيزون للتفسير بالرأى استدلالات عدّة أيضاً :

(أولها): أن الله تعالى يقول: « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنْ أُمَّ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »
ويقول: « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ »
ويقول: « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ». وجه الاستدلال أن الله تعالى حث على تدبر القرآن والاعتبار بآياته ،
والاعتناظ بمواعظه . وهذا يدل على أن أولى الألباب بما لهم من العقل السليم واللب
الصافي ، عليهم أن يتأولوا ما لم يستأثر الله بعلمه . إذ التدبر والاعتناظ فرع الفهم والتفقه
في كتاب الله . والآية الكريمة تدل على أن في القرآن ما يستنبطه أي يستخرجه أولو
الألباب والفهم الثاقب .

(ثانيها): لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في دعائه لابن عباس: « اللَّهُمَّ فَقِّهْنِي
فِي الدِّينِ وَعَلِّمْنِي التَّأْوِيلَ » فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل للفظ التنزيل
لما كان هناك فائدة لتخصيصه . فدل على أن التأويل خلاف النقل . وإذن فهو التفسير
بالاجتهاد والرأى .

(ثالثها): لو كان التفسير بالرأى غير جائز لتمطل كثير من الأحكام . واللازم باطل .
وجه الملازمة أن النبي ﷺ لم يذكر تفسير كل آية ، والاجتهاد مأجور وإن أخطأ ،
مادام أنه قد استفرغ وسعه ، ولم يهمل الوسائل الواجبة في الاجتهاد ، وكان غرضه
الموصول إلى الحق والصواب .

ويمكن أن يجعل الخلاف لفظياً بأن يحمل كلام الجيزين للتفسير بالرأى على التفسير
بالرأى المستوفى لشروطه الماضية ؛ فإنه يكون حينئذ موافقاً لكتب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم وكلام العرب . وهذا جائز ليس بمذموم ولا منهى عنه . ثم يحمل
كلام المسامعين للتفسير بالرأى على ما فقدت شروطه السابقة ، فإنه يكون حينئذ مخالفاً
للأدلة الشرعية واللغة العربية . وهذا غير جائز بل هو محط النهي ومصب الذم . وعليه

يحمل كلام ابن مسعود إذا قال: ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فمليكم بالعلم، وإياكم والتبذع، وإياكم والتقطع » وكذلك يحمل قول عمر أيضاً: « إنما أخاف عليكم رجلين رجلاً يتأول القرآن على غير تأويله، ورجلاً ينافس الملك على أخيه » .

وقول عمر أيضاً: ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهأ إيمانه ، ولا من فاسق بين فستقه ، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه ثم تأوله على غير تأويله .

فكل هذا محمول على ما لم يوافق تفسيره الأدلة الشرعية ولا قواعد اللغة العربية ولا يخفى أن القول في القرآن بالرأى معناه أن الله أراد بكلامه كذا . وهذا أمر له خطره الخطير ، ومسئوليته الجسيمة ، نسأل الله تعالى السلامة .

ل - منهج المفسرين بالرأى

وخلاصة ما مضى أنه يجب على من يحاول أعلى مراتب التفسير بالرأى أن يأخذ حذره وأن يتذرع بكل العلوم التي نوهنا بها ، ليكون قد أصاب المراد أو كاد، ووجب عليه أن يهتج منهج الصواب والسداد ، باتباع ما يأتي :

(أولاً : أن يطلب المعنى من القرآن ، فإن لم يجدّه طلبه من السنة لأنها شارحة للقرآن ، فإن أعياه الطلب رجع إلى قول الصحابة ، فإنهم أدرى بالتزويل وظروفه ، وأسباب نزوله . شاهدوه حين نزل ، فوق ما امتازوا به من علم وعمل . » وخير ما فسرت به بالوارد .

(ثانياً) : إن لم يظفر بالمعنى في الكتاب والسنة ومأثورات الصحابة وجب عليه أن يجتهد وسمه متبهما ما يأتي :

- ١ - البدء بما يتعلق بالألفاظ المفردة من اللغة والصرف والاشتقاق. ملاحظاً المعاني التي كانت مستعملة زمن نزول القرآن الكريم .
- ٢ - إرداف ذلك بالكلام على التراكيب من جهة الإعراب والبلاغة ، على أن يتدفق ذلك بحماسة البيان .
- ٣ - تقديم المعنى الحقيقي على المجازي، بحيث لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تَعَذَّرَت الحقيقة .
- ٤ - ملاحظة سبب النزول . فإن لسبب النزول مدخلا كبيرا في بيان المعنى المراد، كما سبق تحقيقه في مبحث أسباب النزول .
- ٥ - مراعاة التناسب بين السابق واللاحق، بين فقرات الآية الواحدة، وبين الآيات بعضها وبعض .
- ٦ - مراعاة المقصود من سياق الكلام .
- ٧ - مطابقة التفسير للمفسر من غير نقص ولا زيادة .
- ٨ - مطابقة التفسير لما هو معروف من علوم الكون ، وسنن الاجتماع ، وتاريخ البشر العام ، وتاريخ العرب الخاص أيام نزول القرآن .
- ٩ - مطابقة التفسير لما كان عليه النبي ﷺ في هديه وسيرته ، لأنه ﷺ هو الشارح المصوم للقرآن بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وشماله وتقريراته .
- ١٠ - ختام الأمر ببيان المعنى والأحكام المستنبطة منه في حدود قوانين اللغة والشريعة والعلوم الكونية .
- ١١ - رعاية قانون الترجيح عند الاحتمال ، وهو ما يأتي :

م - قانون الترجيح عند الاحتمال

قال السيوطي في الإتقان مانصه : « كل لفظ احتمل معنيين فصاعدا ، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه . وعليهم اعتماد الدلائل دون مجرد الرأي .
فإن كان أحد المعنيين أوضح وجب الحمل عليه ، إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره .

وإذا تساويا والاستعمال فيهما حقيقة ، لكن في أحدهما لغوية أو عرفية ، وفي الآخر شرعية ، فالحمل على الشرعية أولى ، إلا أن يدل الدليل على إرادة اللغوية ، كما في قوله تعالى : « وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » وإن كانت في أحدهما عرفية والآخر لغوية ، فالحمل على العرفية أولى .

وإن اتفقا في ذلك أيضاً ، فإن تنافى اجتماعهما . ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء للحيض والطهر ، اجتهد في المراد منهما ، بالأمارات الدالة عليه فما ظنّه فهو مراد الله تعالى في حقه .

وإن لم يظهر له شيء فهل يتخير أو يأخذ بالأغلظ أو بالأخف ؟ أقوال . وإن لم يتنافيا ، وجب الحمل عليهما عند المحققين . ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة ، إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما » اهـ .

ن - أوجه بيان السنة للقرآن

سبق غير مرة أن بيّنا أن السنة شارحة للقرآن ، لأن الرسول ﷺ وظيفته التبليغ والبيان ، بمثل قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَنْعَهُ مَعَهُ ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شُبَّعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ (وجاء في رواية) مُتَكَيٍّ عَلَى أَرِيكَتِهِ ، يَقُولُ : « عَلَيْكُمْ هَذَا الْقُرْآنُ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَتَحَرَّموهُ الْخ » .

ومعنى قوله ﷺ : « لَقَدْ أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَجِئْتُ مَعَهُ » أنه أوتي من الوحي غير المتلو ، مثل الوحي المتلو ، تبيناً له وتوضيحاً ، وكلٌّ من عند الله . قال تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » .

وقوله في هذا الحديث : (يُوشِكُ رَجُلٌ الْخ) يدل على أنه سيأتي قوم يتمسكون بظاهر القرآن ، كالروافض والخوارج ، ويتركون الاستدلال بالسنة المبينة للقرآن ، فضلوا وأضلوا .

والمراد بقوله على أريكتيه - وهى السرير - أنه ممن أظفقه النعمة ، وألهمته عن السعى فى طلب العلم ، والبحث عن أحاديث الرسول ﷺ .

وهذا الحديث يدل على أن ماصح شيوخه عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً فهو حجة بنفسه كالقرآن الكريم .

ثم إن بيان السنة على وجوه شتى :-

(أحدها) بيان الحجيل فى القرآن ، كبيان مواقيت الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها ، وكيفية ركوعها وسجودها وغير ذلك ، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها ،

وبيان مناسك الحج ونحوها. مما ورد في القرآن مجملًا وبينته السنة. ولذا قال عليه السلام :
 « خذوا عني مناسككم » وقال : « صلُّوا كما رأيتموني أصلي » .
 قال أحمد بن حنبل : « السنة تفسر الكتاب وتبينه » .
 (ثانيها) بيان أحكام زائدة على ما جاء به القرآن : كتحريم نكاح المرأة على عمتها
 وخالتها ، وتحريم أكل الحُمُرِ الأهلية وكل ذي ناب من السباع ، والقضاء باليمين
 والشاهد ، وغير ذلك مما هو مقرر في علم الأصول والفقه .
 (ثالثها) بيان معنى لفظ أو متعلقه ، كتفسير « المفضوب عليهم » باليهود ،
 « والضالين » بالنصارى . وبيان قوله تعالى : « لهم فيها أزواج مطهرة » بأنها مطهرة
 من الحيض والغائط والنخامة والبزاق . . وتفسير قوله تعالى : « فبدّل الذين ظلموا
 قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » بأنهم يزحفون على أستاههم ويقولون : حبة في شعيرة ، بدلا
 من امتثال قوله تعالى لهم : « آذِلُّوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ » . وغير ذلك مما خُصَّص
 به العام ، أو قِيّد به المطلق ، وهو كثير في كتب السنة .

س — التعارض بين التفسير بالرأى

والتفسير بالمأثور وما يتبع في الترجيح بينهما

ينبغي أن يعلم أن التفسير بالرأى المذموم ليس مرادًا هنا ، لأنه ساقط من أول الأمر
 فلا يقوى على معارضة المأثور .
 ثم ينبغي أن يعلم أن التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى المحمود معناه
 التناقض بينهما ؛ بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي ، كأن كلاً من المتنافيين
 وقف في عرض الطريق فمنع الآخر من السير فيه .
 وأما إذا لم يكن هناك تناف فلا تعارض وإن تمايزا ، كتفسيرهم الصراط المستقيم

بالقرآن ، أو بالسنة ، أو بطرق العبودية ، أو طاعة الله ورسوله . فهذه المعاني غير متنافية وإن تباينت . وكذا ما قيل في قوله تعالى : « فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ » مما هو مذكور في كتب التفسير ، فليس بمشافٍ ، فلا يكون متعارضاً ولا متناقضاً .

قيل في تفسير هذه الآية : الظالم هو المرجأ إلى أمر الله ، والمقتصد هو الذى خلط حملاً صالحاً وآخر سيئاً ، والسابق للخيرات باذن الله هو الذى تمحض للخير . وقيل : السابق المخلص ، والمقتصد المرائى ، والظالم كافر بالنعمة غير الجاحد لها . وقيل : السابق من رجحت حسناته ، والمقتصد من استوت حسناته وسيئاته ، والظالم من رجعت سيئاته . وقيل : السابق العالم ، والمقتصد للمتعلم ؛ والظالم الجاهل . وقيل الظالم الذى يعبد على الغفلة والعادة ، والمقتصد الذى يعبد على الرغبة والرغبة ، والسابق الذى يعبد على الهيبة والاستحقاق . وقيل : الظالم من أخذ الدنيا حلالاً كانت أو حراماً ، والمقتصد من يجتهد ألا يأخذها إلا من حلال ، والسابق من أعرض عنها جملة . وقيل : الظالم طالب الدنيا ، والمقتصد طالب العقبى ، والسابق طالب المولى . وقيل غير ذلك . وفى دار الكتب المصرية بمصر مجلد مخطوط لعلى بن محمد بن عمر التونسي اسمه : « تحفة الأحباب » فى تفسير قوله تعالى : « ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ » .

إذا تقرر هذا فإن التفسير بالأمور الثابت بالنص القطعى ، لا يمكن أن يعارض بالتفسير بالرأى ؛ لأن الرأى إما ظنى وإما قطعى أى مستند إلى دليل قطعى من عقل أو نقل ، فإن كان قطعياً فلا تعارض بين قطعيين . بل يؤول للأمور ، يرجع إلى الرأى المستند إلى القطعى ، إن أمكن تأويله ، جمعاً بين الدليلين . وإن لم يمكن تأويله حُل اللفظ الكريم على ما يقتضيه الرأى والاجتهاد ، تقديماً للأرجح على المرجوح .

أما إذا كان الرأى ظنيًّا بأن خلا من الدليل القاطع واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط فإن للأثور القطعى بقدّم على الرأى الظنى ضرورة أن اليتبين أقوى من الظن .

هذا كله فيما إذا كان للأثور قطعياً . أما إذا كان للأثور غير قطعى فى دلالة لكونه ليس نصًّا ، أو فى مقننه لكونه خبر آحاد ، ثم عارضه التفسير بالرأى ؛ فلا يخلو الحال ، إما أن يكون ما حصل فيه التعارض مما لا مجال للرأى فيه ، وحينئذ فالمعول عليه الأثور فقط ولا يقبل الرأى .

وإن كان للرأى فيه مجال ، فإن أمكن الجمع فيها ونعمت . وإن لم يمكن قدم الأثور عن النبي ﷺ أو عن الصحابة لأنهم شاهدوا الوحى ، وبميد عليهم أن يتكلموا فى القرآن بمجرد الهوى والشهوة .

أما الأثور عن التابعين فإذا كان منقولاً عن أهل الكتاب قدّم التفسير بالرأى عليه . وأما إذا لم ينقل عنهم رجعنا به إلى السمع . فما أیده السمع محل النظم الكريم عليه . فإن لم يترجح أحدهما بسمع ولا بغيره من المرجّحات فإننا لا نقطع بأن أحدهما هو المراد . بل نزل اللفظ الكريم منزلة الجمل قبل تفصيله ، والمشتبه أو المبهم قبل بيانه .

ع - أم كتب التفسير بالرأى

قد علم مما سبق أن التفسير بالرأى منه للمدوح الجائز ، ومنه المذموم غير الجائز وهاك بياناً بأشهر من ألف فى القسم الأول من أهل السنة ومؤلفاتهم :

١ - الإمامان الجليلان جلال الدين محمد الحلى ، وجلال الدين عبد الرحمن

السيوطى .

وهما صاحبا التفسير المعروف بتفسير الجلالين .

٢ - الإمام البيضاوى ناصر الدين بن سعيد صاحب التفسير المسمى « أنوار التنزيل وأسرار التأويل » .

٣ - الإمام نجر الدين الرازى محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الرى صاحب التفسير المسمى « مفاتيح الغيب » .

٤ - أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى الطحاوى صاحب التفسير المسمى « إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم » .

٥ - العلامة شهاب الدين الألوسى صاحب التفسير المسمى : « روح المعاني » .

٦ - نظام الدين الحسن محمد النيسابورى صاحب التفسير المسمى « غرائب القرآن ورغائب الفرقان » .

٧ - العلامة الشيخ محمد الشريفي الخطيب صاحب التفسير المسمى « السراج المنير فى الإعانة على معرفة كلام ربنا الخبير » .

٨ - أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى صاحب التفسير المسمى « مدارك التنزيل وحقائق التأويل » .

٩ - علاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى صاحب التفسير المعروف « بتفسير الخازن » .

تفسير الجلالين :

أما تفسير الجلالين فكتاب قيم ، سهل المأخذ إلى حد ما ، مختصر العبارة كثيراً ، يكاد يكون أعظم التفاسير انتشاراً ونفعاً ، وإن كان أصغرهما أو من أصغرهما شرحاً وحجماً ، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم . وطبع طبعات كثيرة متنوعة .

طبع مرة وحده مجرداً ، وأخرى بحاشية المصحف ، وثالثة مع حاشية الصاوى ، ورابعة مع حاشية الجمل . وأوسع حواشيه حاشية الجمل . والعجيب أن كثيراً من فطاحل العلماء كانوا يختارونه لأعلى دراسة عرفت في التفسير ، كمادة أساسية يدورون حولها ؛ ويستلهمون وحياها . حتى إن دروس التفسير الشهيرة ؛ للعلامة المرحوم الشيخ محمد عبده ، كانت مادته فيها تفسير الجلالين ، على ما سمعت .

تفسير البيضاوى :

وأما تفسير البيضاوى فهو كتاب جليل دقيق ، جميع بين التفسير والتأويل على قانون اللغة العربية ، وقرر الأدلة على أصول أهل السنة . وقد التزم أن يختم كل سورة بما يروى في فضلها من الأحاديث ، غير أنه لم يتحرر فيها الصحيح : وأحسن حواشيه المتداولة حاشية الشهاب الخفاجى ، وإن كان له حواش أخرى كثيرة ، منها حاشية سعدى أفندى ، وحاشية الروشنى ، وحاشية الششتري ، وحاشية الشيرازى ، وحاشية السمرقندى على تفسير الفاتحة ، وحاشية الإسفرائينى على جزء عم ، وحاشية ابن أميرخان على سورة الملك .

تفسير الفخر الرازى :

سيأتى الكلام عليه تحت عنوان تفاسير أهل الكلام .

تفسير أبى السعود :

تفسير رائع ممتاز يستهويك حسن تعبيره ؛ ويروفك سلامة تفكيره ، ويروعك ما أخذ نفسه به من تجلية بلاغة القرآن ، والعناية بهذه الناحية المهمة في بيان إعجازه ،

مع سلامة في الذوق ، وتوفيق في التطبيق ، ومحافظة على عقائد أهل السنة . وبعد عن الحشو والتطويل .

تفسير النيسابورى :

يمتاز بسهولة عبارته ، وبتحقيق ما يحتاج إلى تحقيق ، مع قصد وخلو من الحشو وقد عني بأمرين يلتزمهما : الكلام على القراءات والأوقف في أول كل مرحلة من مراحل التفسير . والكلام على التأويل الإشارى في آخر كل مرحلة من تلك المراحل . وهو مطبوع طبعة شهيرة على هامش تفسير ابن جرير . وهو مختصر لتفسير الفخر الرازى مع تهذيب كبير .

تفسير الألوسى :

سيأتى الكلام عليه عند التفسير الإشارى .

تفسير النسفى :

كتاب جليل . متداول مشهور ، سهل ودقيق . قال فيه صاحب كشف الظنون : هو كتاب وسط في التأويلات ، جامع لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمن لدقائق علم البدع والإشارات ، مرشح لأقوال أهل السنة والجماعة ، خال من أباطيل أهل البدع والضلالة . ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير الخلل اهـ .

تفسير الخطيب :

كتاب عظيم يعنى بثلاثة أشياء ، تقرير الأدلة وتوجيهها ، والكلام على المتناسبات بين السور والآيات ، وسرد كثير من القصص والروايات .

تفسير الخازن :

تفسير مشهور ، يعنى بالماثور ، بيد أنه لا يذكر السند ، وله ولوع بالتوسع في الروايات والقصص ، ومن مزاياه أنه يقبع القصة ببيان ما فيها من باطل ؛ حتى لا يندفع بها غرث ولا يفتن جاهل .

ف - تفاسير الفرق المختلفة

كالتفسير الإشارى وتفسير أهل الكلام وأشهر الكتب في ذلك

منيت الأمة بأن تفترق أكثر من سبعين فرقة ، وأن يلبسها الله شيعاً ويذيق بعضها بأس بعض ، وإن كانت لا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ، حتى يأتي أمر الله . وقد تناولت كل طائفة كتاب الله تفسره بما ارتضته لنفسها من اعتدال أو تطرف . فظهرت مجموعة التفاسير كالمرايا المجلوة تنطبع فيها صور المفسرين لها على اختلاف مشاربهم ، وتباين منازعهم . ولا غرو ، فكل إناء بما فيه ينضح ، وكل يقفى على ليلاه .

ومن هنا تجد تفاسير أهل السنة تظهر فيها عقيدة أهل السنة ، وتفسير المعتزلة تظهر فيها عقيدة الاعتزال ، والشيعة تظهر في تفاسيرهم عقيدة التشيع ، وهلم وهلم . وقد تسكلمنا تحت العنوان السابق على نماذج من تفاسير أهل السنة ، فلنتكلم هنا على نماذج من تفاسير الفرق المختلفة .

ص - تفاسير المعتزلة

ولنبداً بكتاب الكشف للزمخشري ، ثم كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ، وهما نموذجان من تفاسير أهل الكلام من المعتزلة .

كتاب الكشف :

أما كتاب الكشف فصاحبه هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر النحوي اللغوي المعتزلي الملقب بجار الله . ولد سنة ٤٦٧ هـ سبيع وستين وأربعمائة . وتوفي سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة ، بعد أن برع في اللغة والأدب والنحو ومعرفة أنساب العرب حتى فاق أقرانه ثم تظاهر بالاعتزال ودعا إليه . وكتابه خير كتاب أو من خير الكتب التي يرجع إليها في التفسير من ناحية البلاغة ، رغم نزعة الاعتزالية . وأغلب التفاسير من بعده أخذت منه واعتمدت عليه .

ويمتاز الكشف بأمور : (منها) خلوه من الحشو والتطويل (ومنها) سلامته من القصص والإسرائيليات (ومنها) اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم (ومنها) عنايته بعلمى المعاني والبيان والنكات البلاغية ، تحقيقاً لوجوه الإيجاز (ومنها) سلوكه فيما يقصد إيضاحه طريق السؤال والجواب كثيراً . ويعنون السؤال بكلمة « إن قلت » بفتح التاء . ويعنون الجواب بكلمة « قلت » بضم التاء . وللكشف حواش كثيرة . منها حاشية ابن كمال باشا زاده ، وحاشية علاء الدين المعروف بالبهلولان ، وحاشية الشيخ حيدر ، وحاشية الرهاوى .

وإليك مواضع من كتابه ينحون نحو الاعتزال ، ويقرر عقيدة القول بالمنزلة بين المنزلتين ، وبأن أفعال العباد مخلوقة لهم ، وبأن رؤية الله في الدار الآخرة مستحيلة .

(١) يقول عند تفسير قوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ » الخ ما نصه :
 « فَإِنْ قُلْتَ) : ما الإيمان الصحيح ، (قُلْتُ) : أن يعتقد الحق ، ويعرب عنه بلسانه
 ويصدقه بعمله . فمن أخلّ بالاعتقاد وإن شهد وعمل فهو منافق . ومن أخلّ
 بالشهادة فهو كافر . ومن أخلّ بالعمل فهو فاسق ا هـ . فأنت تراه فسر الإيمان بما
 يثبت به المنزلة بين المنزلتين . . . وهى منزلة الفاسق بين منزلة المؤمن ومنزلة الكافر .
 فينفى الإيمان عن سليم العقيدة ما دام أنه قد أخلّ بواجب العمل . وهو محجوج من
 أهل السنة بأن هذا التفسير لا يوافق اللغة ولا الشرع . أما اللغة فلأن معنى الإيمان
 التصديق لا غير ؛ وكذا الشرع بدليل عطف العمل عليه . والعطف يقتضى المغايرة
 بين المتعاطفين .

(٢) ويقول فى تفسير قوله سبحانه « وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » ما نصه :
 وإسناد الرزق إلى نفسه للإعـلام بأنهم ينفقون الحلال المطلق الذى يستأهل أن
 يُضاف إلى الله ا هـ . وهذا منه إيماء ورمز إلى أن الرزق الحلال من الله ، وأن الرزق
 الحرام من العبد .

ويرد عليه أهل السنة بقوله سبحانه : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » فالله هو الخالق الرازق لا غيره . سواء أكان الرزق حلالا
 أم حراما .

(٣) ويقول فى تفسير قوله تعالى : « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » الخ ما نصه : -

(فَإِنْ قُلْتَ) لم أسند الختم إلى الله تعالى ؛ وإسناده إليه يدل على المنع من قبول
 الحق والتوصل إليه بطرقه ، وهو قبيح . والله تعالى منزّه عن فعل القبيح بدليل :
 « وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ » . « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ » . « إِنَّ
 اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ » الخ ما قال : ثم أول إسناد الختم إلى الله بأن الكلام

استعارة أو مجاز . على معنى أن الشيطان هو الخاتم أو الكافر ، وأسند إلى الله تعالى لأنه هو الذى أقدره ومكّنه . وهذا المذهب يلزمه فى نظر أهل السنة أمور كلها باطلة :

(ومنها) مخالفة الدليل العقلى القائم على وحدانية الله تعالى ، وأنه لا شىء من الكائنات إلا وهو أثر من آثار القادر لا غيره .

(ومنها) مخالفة الدليل العقلى كقوله تعالى : « اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » .

(ومنها) القول بأن هذه الأشياء ، نفذ فيها مراد الشيطان أو الكافر ، بخلاف مراد الله . وهذا أشنع ما يقال :

(ومنها) قياس الغائب على الشاهد ، إذ جعلوا المنع من قبول الحق قبيحاً من الله قياساً على قبحه منا .

(ومنها) الجهل بحقيقة الظلم . وحقيقته أنه التصرف فى ملك الغير بشىء إذنه . ولا ملك إلا لله . « لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . « إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا » فلا ظلم فى فعله تعالى على أى وجه كان .

(ومنها) أن ماتمسكوا به من أفعال العباد لو كانت مخلوقة لله تعالى لما نعاها عليهم ، ولما عاقبهم بها . ولما قامت له حجة عليهم ، كل ذلك مبني على قاعدتهم الخاطئة من التحسين والتقبيح العقليين ، وعلى قياسهم الغائب على الشاهد كما سبق ، وكلا هذين لا يسلم لهم ، ثم يردُّ عليهم بالمثل فيقال لهم : يقبح من الشاهد أن يمتكّن غيره من فعل شىء ثم يعاقبه عليه ، فكذلك الغائب . وأنتم تقولون إن القدرة التى يخلق بها العبد فعله فى زعمكم ، هى مخلوقة لله تعالى مع علمه بما سيفعله العبد بها . ولا يخفى أن ذلك بمثابة إعطاء سيف لمن يبنى به على الناس ، وذلك قبيح فى الشاهد ، فهو قبيح فى الغائب . وما تجيبون به عن هذه نجيبكم به عن تلك . فالجواب هو الجواب .

(٤) ويقول في تفسير قوله تعالى «فَمَنْ زُحِرَ حَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ» مانصه : ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والعذاب السرمدي ونيل رضوان الله والنعم المخلد اهـ. وأنت ترى أن في ذلك تعريضا بإنكار رؤية الله؛ إذ يصرح بأن النجاة والرضوان والنعم لا غاية للفوز وراءها مع أنه لم يذكر الرؤية. وقد صرح بإنكارها في سورة الأنعام إذ قال في تفسير قوله تعالى: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ» مانصه : البصر هو الجوهر اللطيف الذي ركبته الله في حاسة النظر؛ به تدرك المبصرات فالعنى أن الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه، لأنه متعال عن أن يكون مبصرا في ذاته، إذ الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصالة أو تبعاً، وذلك كالأجسام والمحيثات اهـ.

ويرد عليه أهل السنة (أولاً) بأن الإدراك المنفى عبارة عن الإحاطة. ومنه قوله تعالى «حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْفَرْقُ» أى أحاط به. وقوله سبحانه حكاية عن قوم موسى: «إِنَّا لَمَدْرَكُونَ» أى مُحاطٌ بنا. فالمنفى إذن عن الأبصار إحاطتها به عز وجل، لا مجرد الرؤية. ومن المعلوم أنه تعالى لا تحيط به الأفهام؛ وهذا لا يمنع أن تعرفه. فالإحاطة للعقل منفية كنفى الإحاطة للبصر. وما دون الإحاطة من المعرفة للعقل والرؤية للبصر، ثابت غير منفى.

(ثانياً) أن الزمخشري لم يذكر على إحاطة الرؤية عقلاً دليلاً ولا شبه دليل، سوى أنه استبعد أن يكون المرتى لا في جهة. وهذا نعارضه بالمثل فنقول: يلزمكم استبعاد أن يكون الوجود لا في جهة، إذ الانبعاث للوهم يبعدها جميعاً، والانتفاء للعقل يبطل هذا الوهم ويميزهما معاً.

وحسبنا هذا. فحبل النقاش بين أهل السنة والمعتزلة طويل وميدان الأخذ والرد بينهما علم الكلام، فارجع إليه إن شئت المزيد. عصمتي الله وإياك من الزلل، ووفقنا للصدق في الاعتقاد والعمل، آمين.

كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن :

مؤلفه هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل . وكنيته أبو الحسن البغدادي . برع في علم الكلام ، وفاق أهل زمانه ، ووضع كتباً جليلة ، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة ومشيعتها ، فصاروا يأخذون برأيه ، ويعتمدون على كتبه ، إلى أن توفي سنة ٤١٥ خمس عشرة وأربعمائة . وله مصنفات كثيرة ، من أهمها كتابه هذا : « تنزيه القرآن عن المطاعن » . وهو مرتب على مسائل تتضمن سؤالاً وجوابه ، ولم تكن همته تفسير القرآن ، بل كان كل همه موجهاً نحو تأييد مذهبه . لذلك تراه لم يفسر جميع القرآن ، بل يذكر من السورة الآية التي يستطيع أن يؤولها على مقتضى عقيدته ويؤيدها مذهب المعتزلة على نمط حافل الزخشرى في الأمثلة التي بين يديك . وهذا الكتاب يحتوي كثيراً من الفوائد على رغم تعصبه المذهبي وعدم عنايته بالتفسير كما يجب .

ق — تفاسير الباطنية

الباطنية قوم رفضوا الأخذ بظاهر القرآن وقالوا : للقرآن ظاهر وباطن ، والمراد منه باطنه دون ظاهره . ويستدلون بقوله تعالى : « فَضْرَبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ » وهم فرق متعددة على المثال الآتي :

١ - القرامطة : نسبة إلى حمدان قرمط إحدى قرى واسط ، وهو الذي تزعمهم فيما ذهبوا إليه .

٢ - الإسماعيلية : نسبة إلى إسماعيل أكبر أولاد جعفر الصادق ، وذلك لأنهم كانوا يعتمدون الإمامة فيه . وقيل إنهم سموا إسماعيلية ، لانتسابهم إلى محمد بن إسماعيل .

٣ - السبعية : نسبة إلى عدد السبعة . ذلك لأنهم يعتقدون أن في كل سبعة إماماً يقتدى به .

٤ - الحرمية : نسبة إلى الحرمه . وذلك لأنهم يستبيحون الحرمات .

٥ - البابكية : نسبة إلى زعيمهم بابك الخرمي الذي خرج بأذربيجان .

٦ - المحمرة : سموا بذلك للبسم المحمرة .

ومذهب الباطلية على عمومها وباء انتقل إليهم بطريق العدوى من المجوس . ومن تأويلاتهم الفاسدة في القرآن أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ» : إن الإمام علياً ورث النبي في علمه .

ويقولون : معنى الجنابة أنها مبادرة المستعجب بإفشاء السر قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك . ومعنى الطهارة التبرئ من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام . ومعنى التيمم : الأخذ من المأذون إلى أن يشاهد الداعي الإمام ، ومعنى الصيام : الإمساك عن كشف السر .

ويقولون : إن (السكبة) هي النبي ﷺ ، (الباب) عليّ ، (والصفاء) هو النبي ، (والمروة) علي ، (ونار إبراهيم) هي غضب النوروز عليه ، (وعصا موسى) هي حجته . إلى غير ذلك من الخرافات التي لا يقبلها عقل ولا يؤيدها نقل .

وهذه التأويلات الفاسدة من أشد وأنكى ما يصاب به الإسلام والمسلمون ؛ لأنها تؤدي إلى نقض بناء الشريعة حجراً حجراً ، وإلى الخروج من ربة الإسلام وحلّ عراه عروة عروة ، ولأنها تجعل القرآن والسنة فوضى فاحشة يقال فيهما ماشاء الهوى أن يقال ، كأنهما لغو من الكلام ، أو كلاً مباح للبهائم والأنعام . وأخيراً ينفرط عقد المسلمين ، ويكون بأسهم بينهم من جراء هذا العبث بتلك الضوابط الدينية الكبرى ،

والحفاظ الأدبية العظمى . ومادام لكل واحد أن يفهم من القرآن ما شاء له الهوى والشهوة دون اعتصام بالشرعية ، ولا التزام لقواعد اللغة ، لم يعد القرآن قرآنًا ، وإنما هما الهوى والشهوة فحسب .

لهذا شرطنا في التفسير ما شرطنا . وفي مقدمة شروطه التزام قوانين الشريعة والتزام قواعد اللغة العربية . أما التزام قوانين الشريعة فلكيلا تنهات النصوص وتناقض التعاليم .

وأما التزام قواعد اللغة فلأن القرآن نزل بلسان عربي مبين . ويقول منزله جل شأنه : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » وقضية عروبه هذه أن يفهم على قوانين لغة العرب ، وإلا فلا يرجى أن يعقل ما فيه ، ولا أن يفهم ما يحويه . وذلك معنى قوله : « لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » بعد قوله « عَرَبِيًّا » .

ر - تفاسير الشيعة

الشيعة طائفة كبيرة بالغت في حبها للإمام على وتقديرها إياه ، ولطباغة والإسراف حتى في الفضائل يعود بها إلى الرذائل .

ولهذا يقول علماء الأخلاق : الفضيلة وسط بين رذيلتين . ويقولون : إذا خرج الشيء عن حده عاد إلى ضده .

ومن هنا أمر الإسلام بالاعتدال حتى في حب النبي ﷺ وتقديره . يقول الله تعالى لنبيه ﷺ : « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ . وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْنَزْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » ويقول النبي ﷺ لأُمته : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم . ولكن قولوا عبدُ الله ورسوله » .

ولسكن الشيعة بالغوا وأسرفوا في حب الإمام وتقديره . وهم فرق فمنهم من أغرق في نفس القشيع حتى كفر . وعلى رأس هؤلاء عبد الله بن سبأ اليهودى عدو الله الذى ما أظهر الإسلام إلا بقصد الكيد له والإفساد فيه . ولهذا كانت تلك الفرقة في موقف خصومة وحرب من المسلمين . حتى ورد أن الإمام علياً نفسه شن الغارة عليهم وحاربهم وطاردهم .

ومنهم قوم معتدلون لم يسقطوا في هاوية الكفر ، وإن خالفوا أهل السنة والجماعة في تفضيل أبى بكر وعمر وعثمان ، وتقديعهم على الإمام على في الخلافة رضى الله عنهم أجمعين ول هؤلاء مذاهب ودراسات ، وكتب وتفسيرات ، وأدلة وتأويلات .

ومن تفاسير الشيعة كتاب يسمى :
مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار .

مؤلفه يدعى المولى عبد اللطيف الكازلانى من النجف . وهذا التفسير مشتمل على تأويلات تشبه تأويلات الباطنية السابقة . فالأرض يفسرها بالبحر ، وبالأمم عليهم السلام ؛ وبالشيعة ، وبالقلوب التى هى محل العلم وقراره ، وبأخبار الأمم للماضية الخ فيقول فى قوله تعالى : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا » المراد دين الله وكتاب الله . ويقول فى قوله : « أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ » المراد أو لم ينظروا فى القرآن الخ فأنت ترى أنه قد حمل اللفظ الذى لا يحمله أحد على معان غريبة من غير دليل . وماحله على ذلك إلا مركب الهوى والتعصب الأعمى لمذهبه . وذلك لا شك ضلال لا يقل عن ضلال الباطنية ولا البهائية .

« وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » .

ش - التفسير الإشارى

هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد أيضاً .

وقد اختلف العلماء فى التفسير المذكور ، فمنهم من أجازوه ومنهم من منعه . وإليك شيئاً من أقوال العلماء لتعرف وجه الحق فى ذلك :

قال الزركشى فى البرهان : كلام الصوفية فى تفسير القرآن قيل : إنه ليس بتفسير ، وإنما هو معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اقْرَأُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ » إن المراد النفس . يريدون أن علة الأمر بقتال من يلينا هى القرب ، وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

وقال ابن الصلاح فى فتاويه : وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى المفسر أنه قال : صنف أبو عبد الرحمن السلمى حقائق فى التفسير ، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر . قال ابن الصلاح : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم تنظير لما ورد به القرآن . فإن النظر يذكر بالنظر . ومع ذلك فى ألباطنية لم يتساهلوا بمثل ذلك . لما فيه من الإبهام والالتباس .

وقال التسفى فى عقائده : « النصوص على ظواهرها ؛ والعدول عنها إلى معانٍ يدعىها أهل الباطل إلحاد » ١ . قال التفقازانى فى شرحه : سميت للملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها ، بل لها معانٍ لا يعرفها إلا المعلم . وقصدهم بذلك نفى الشريعة

بالكلية . قال : وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ، ومع ذلك ففيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر المرادة ، فهو من كمال الإيمان ، ومحض العرفان .

ومن هنا يعلم الفرق بين تفسير الصوفية المسمى بالتفسير الإشاري ، وبين تفسير الباطنية الملاحدة . فالصوفية لا يمتنعون إرادة الظاهر ، بل يحضون عليه ويقولون : لا بد منه أولاً . إذ من ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم الظاهر ، كن ادعى بلوغ سطح البيت قبل أن يجاوز الباب .

وأما الباطنية فإنهم يقولون : إن الظاهر غير مراد أصلاً ، وإنما المراد الباطن . وقصدهم نفى الشريعة .

ونقل السيوطي في الإتيان عن ابن عطاء الله في لطائف اللئى ما نصه : اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني الغريبة ، ليس إحالة للظاهر عن ظاهره . ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جاءت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان . ولهم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه . وقد جاء في الحديث : (لكل آية ظهر وبطن) . فلا يصدك عن تلقى هذه المعاني منهم ، أن يقول لك ذو جدل ومعارضة : هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله ﷺ . فليس ذلك بإحالة . وإنما يكون إحالة لو قالوا : لا معنى للآية إلا هذا . وهم لم يقولوا ذلك بل يقررون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها ، ويفهمون عن الله ما ألهمهم ا هـ .

ملحوظة :

لعل من المناسب هنا أن نسوق إليك عبارة عن السيوطي في بيان معنى ظهر الآية وبطنها ، وحد الحرف ، ومطلع الحد . قال نور الله ضريحه : « فإن قلت » : فقد قال الفريابي : حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لكل آية ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ولكل حد مطلع » قلت : أما الظهر والبطن ففي معناه أوجه :

(أحدها) أنك إذا بحثت عن باطنها ، وقست على ظاهرها ، وقفت على معناها .

(الثاني) أنه ما من آية إلا عمل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها ، كما قال ابن مسعود .

(الثالث) أن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها .

(الرابع) قال أبو عبيدة : - وهو أشبهها بالصواب - إن القصص التي قصها الله

تعالى عن الأمم الماضية وما عاقبهم به ، ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين وحديث حديث به عن قوم ، وباطنها وعظ الآخرين وتحذيرهم أن يفعلوا كفعليهم ، فيحل بهم مثل ما حل بهم .

وحكى ابن النقيب (قولاً خامساً) : أن ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق .

ومعنى قوله (ولكل حرف حد) أي منتهى فيما أراد الله من معناه . وقيل : لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب .

ومعنى قوله : (ولكل حد مطلع) لكل غاية من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته ، ويوقف على المراد به . وقيل : كل ما يستحق من الثواب والعقاب

يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة . وقال بعضهم : الظاهر التلاوة والباطن النهم والحد

أحكام الحلال والحرام ، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد . قلت : يؤيد هذا

ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال : إن القرآن ذو شجون

وفنون ، وظهور وبطن لا تنفص عجايبه ، ولا تبلغ غايته ، فمن أوغل فيه برفق

نجا ، ومن أوغل فيه بمنف هوى ، أخبار وأمثال : وحلال وحرام ، وناسخ

ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه . وظهر وبطن : فظهره للتلاوة ، وبطنه للتأويل

فجالسوا به العلماء ، وجانبوا به السفهاء ا ه : غير أن الوجه الأول الذى نقله السيوطى فى معنى الظهر والبطن ليس بواضح . وإذا التمسنا له بعض الاحتمالات تشابه أو اتحاد بما بعده من الأقوال . والقول الخامس متحد كذلك مع الثالث أو قريب منه . فتأمل .

شروط قبول التفسير الإشارى :

عما تقدم يعلم أن التفسير الإشارى لا يكون مقبولا إلا بشروط خمسة وهى :

(١) ألا يتنافى وما يظهر من معنى النظم الكريم .

(٢) ألا يدعى أنه المراد وجده دون الظاهر .

(٣) ألا يكون تأويلا بعيدا سخيفا ، كتفسير بعضهم قوله تعالى : « وَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ

الْمُحْسِنِينَ » بحمل كلمة « لمع » ماضيا . وكلمة « المحسنين » مفعوله .

(٤) ألا يكون له معارض شرعى أو عقلى .

(٥) أن يكون له شاهد شرعى يؤيده .

كذلك اشتراطوا . بيد أن هذه الشروط متداخلة ، فيمكن الاستغناء بالأول عن الثالث ، وبالخامس عن الرابع . ويحسن ملاحظة شرطين بدلهما أحدهما بيان المعنى الموضوع له اللفظ الكريم أولاً . ثانيهما ألا يكون من وراء هذا التفسير الإشارى تشويش على المفسر له . وسيأتيك فى نصيحتى وفى كلام الغزالى ما يقرر هذين الشرطين .

ثم إن هذه شروط لقبوله بمعنى عدم رفضه فحسب ، وليست شروطا لوجوب اتباعه والأخذ به . ذلك لأنه لا يتنافى وظاهر القرآن ، ثم إن له شاهدا يعضده من الشرع ، وكل ما كان كذلك لا يرفض . وإنما لم يجب الأخذ به لأن النظم الكريم لم يوضع للدلالة عليه ، بل هو من قبيل الإلهامات التى تلوح لأصحابها غير منضبطة بلفه ، ولا مقيدة بقوانين .

أهم كتب التفسير الإشاري

وأهم كتب التفسير الإشاري أربعة: تفسير النيسابوري، وتفسير الألوسي، وتفسير القسري، وتفسير محي الدين بن عربي.

(١) أما تفسير النيسابوري: فقد تقدّم الكلام عليه، وبقي أن نذكر لك عنه أنه بعد أن يوفى الكلام على ظاهر معنى الآية أو الآيات يقول: قال أهل الإشارة. أو يقول: (التأويل) ثم يسوق المعنى الإشاري لتلك الآية أو الآيات تحت هذا العنوان. مثال ذلك أنه قال بعد التفسير الظاهر لقوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» الآيات. قال مانصه: «التأويل: ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس البهيمية، فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني، وهو الجهاد الأكبر: «مُوتُوا قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا».

« أَقْتُلُونِي يَا نَمَاتِي إِنَّ فِي قَتْلِي حَيَاتِي
وَحَيَاتِي فِي نَمَاتِي وَنَمَاتِي فِي حَيَاتِي »

مُتْ بِالْإِرَادَةِ تَحَى بِالطَّبِيعَةِ. وقال بعضهم: مُتْ بِالطَّبِيعَةِ تَحَى بِالْحَقِيقَةِ «مَا هِيَ؟ إِنَّهَا بَقَرَةٌ»: نفسٌ تصلح للذبح بسيف الصدق، «لَا فَارِضٌ». في سن الشيخوخة، فيعجز عن وظائف سلوك الطريق لضعف القوى البدنية، كما قيل: الصوفي بعد الأربعين بارد. «وَلَا يَكُرُّ» في سن شَرِّخِ الشَّباب، يستهويه سكره. «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ» لقوله تعالى: «حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» «بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ» إشارة إلى صفرة وجوه أصحاب الرياضات. «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا» لا صفرة زين؛ لا صفرة شين. فإنها سيماء الصالحين «لَا دُولُ تُشِيرُ إِلَى الْأَرْضِ»: لا تمتثل ذلة الطمع، ولا تشير بألة الحرص أرض الدنيا لطلب زخارفها ومشتبهياتها. «ولا تسقى الحَرث» ولا يسقى حَرث الدنيا بماء وجهه عند الخلق؛ وبماء وجاهته عند الخالق، فيذهب ماؤه عند الحق وعند الخلق. «مُسَلَّمةٌ» من آفات صفاتها، ليس فيها علامة لطلب غير الله «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» بمقتضى الطبيعة،

لولا فضل الله وحسن توفيقه :

« وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا » يعنى القلب : « فَأَدَّارَ أُنْتُمْ » فاختلغتم أنه كان من الشيطان .
أم من الدنيا أم من النفس الأمارة « فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا » ضرب لسان البقرة
المذبوحة بسكين الصدق على قتيل القلب ب مداومة الذكر ، فحيى بإذن الله ، وقال « إِنْ
النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ » .

« وَإِنْ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ » مراتب القلب فى القسوة مختلفة :
فالتي يتفجر منها الأنهار قلوب . يظهر عليها لغليان أنوار الروح بترك الذات والشهوات
بعض الأشياء المشبهة بخرق العادات ، كما يكون لبعض الرهبان والهنود . والتي تشقق
فيخرج منها الماء ، هى التي يظهر عليها فى بعض الأوقات عند انخراق الحجب البشرية من
أنوار الروح فيريه بعض الآيات والمعاني المعقولة ، كما يكون لبعض الحكماء ؛ والتي تهبط
من خشية الله ما يكون لبعض أهل الأديان والمثلل من قبول عكس أنوار الروح من وراء
الحجب فيقع فيها الخوف والخشية .

وهذه المراتب مشتركة بين المسلمين وغيرهم . والفرق أنها فى المسلمين مؤيدة بنور
الإيمان ، فيزيدون فى قلوبهم ودرجاتهم . وغيرهم ليست مؤيدة بالإيمان ، فيزيدوا
فى غرورهم وعجبهم وبعدهم واستدراجهم . والمسلمون محتصون بكرامات وفراسات تظهر لهم
من تجللى أنوار الحق ورؤية برهانه .

فإراءة الآيات للخواص « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ » . « وَيُرِيكُمْ
آيَاتِنَا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » . لكن إراءة البرهان لأخص الخواص كما جاء فى حق يوسف
« لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ » .

سئل الحسن بن منصور عن البرهان فقال : واردات ترد على القلوب ، فتمجز القلوب
عن تكذيبها . والله أعلم اهـ .

(مثال ثان) قال النيسابورى أيضاً بعد تفسير قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ» مانعه: «التأويل» مساجد الله التي يذكر فيها اسمه عند أهل النظر، النفس، والقلب، والروح، والسر، والخفى وهو سر السر. وذكر كل مسجد منها مناسب لذلك المسجد. فذكر مسجد النفس الطاعات والعبادات، ومنع الذكر فيه بترك الحسنات وملازمة السيئات. وذكر مسجد القلب التوحيد والمعرفة، ومنع الذكر فيه بالتسكك بالشبهات، والتعلق بالشهوات، فإن القلوب المعلقة بالشهوات عقولها عن محجوبة. وذكر مسجد الروح بالشوق والمحبة، ومنع الذكر فيه بالحفظ والمسكنات. وذكر مسجد السر للمراقبة والشهود، ومنع الذكر فيه بالركون إلى السكرات. وذكر مسجد الخفى وهو سر السر، بذل الوجود، وترك الوجود. ومنع الذكر فيه بالالتفات إلى المشاهدات والمكاشفات» الخ ما قال.

(٢) وأما تفسير الألوسى فاسمه روح المعانى. ومؤلفه العلامة المحقق شهاب الدين السيد محمد الألوسى البغدادى مفتى بغداد المتوفى سنة ١٢٧٠ سبعمين ومائتين وألف. وهما التفسير من أجل التفاسير وأوسعها وأجمعها. نظم فيه روايات السلف بجانب آراء الخلف المقبولة. وألف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة وما يفهم بطريق الإشارة. رحمه آراء الخلف المقبولة. وألف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة وما يفهم بطريق الإشارة. رحمه الله وتجاوز عنه.

ومما قاله فى التفسير الإشارى بعد أن فسّر قوله تعالى: «وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً»، فَأَخَذْنَاكُمْ الْأَصَاغَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ» إلى آخر الآيات بعدها. قال مانعه:

ومن مقام الإشارة فى الآيات: وإذ قلتم يا موسى القلب، لن تؤمن الإيمان الحقيقى حتى نصل إلى مقام المشاهدة والعيان. فأخذتكم صاعقة الموت الذى هو الفناء فى التجلى الذاتى. وأنتم تراقبون أو تشاهدون. ثم نعمناكم بالحياة الحقيقية. والبقاء بعد الفناء،

لكي تشكروا نعمة التوحيد والوصول بالسلوك في الله عز وجل . وظللنا عليكم غمام تجلي الصفات ، لكونها حجبت شمس الذات ، الخ ما قال .

(مثال ثان) : قال بعد تفسير قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » قال مانصه :

وإذ أخذنا ميثاقكم المأخوذ بدلائل العقل ، بتوحيد الأفعال والصفات ، ورفعنا فوقكم طور الدماغ ، للتمكن من فهم المعاني وقبولها . أو أشار سبحانه بالطور ، إلى موسى القلب ، ورفع له إلى علوه واستقيلائه في جو الإرشاد والشرائع ، لكي تتقوا الشرك والجهل والفسق ، ثم أعرضتم بإقبالكم إلى الجهة السفلية بعد ذلك . فلو لا حكمة الله بامهاله ، وحكمه بإفضاله ، لما جلتكم العقوبة ، ولحل بكم عظيم المصيبة .

« إِلَى اللَّهِ يُدْعَى بِالْبَرَاهِينِ مَنْ أُجِبَ

فَإِنْ لَمْ يُجِبْ ، بَادَتْهُ رِيضُ الصَّوَارِمِ »

فهذه الإشارة إنما يعرفها ذو الوجد والمشاهدة ، وهي لأصحابها رياض يانعة ، وأنوار لامية . ٥١ .

(٣) تفسير القسري : هو أبو محمد سهل بن عبد الله القسري المتوفى سنة ٣٨٣ ثلاث وثمانين وثلثمائة . وتفسيره هذا لم يستوعب كل الآيات ، وإن استوعب السور ، وقد سلك فيه مسلك الصوفية مع موافقته لأهل الظاهر . وإليك نموذجاً منه إذ يقول في تفسير البسملة مانصه : -

(الباء) بهاء الله عز وجل . (والسين) سناء الله عز وجل . (والميم) مجد الله عز وجل . (والله) هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها . وبين الألف واللام

منه حرف مكنى غيب إلى غيب ، وسر من سر إلى سر ، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة . لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس ، الآخذ من الحلال قواما ضرورة الإيمان .

(والرحمن) اسم فيه خاصة من الحرف المسكن بين الألف واللام . (والرحيم) هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع ، والابتداء في الأصل ، رحمة لسابق علمه القديم . قال أبو بكر : أى بنسب روح الله اخترع من ملكه ما شاء رحمة لأنه رحيم وقال على ابن أبى طالب رضى الله عنه : الرحمن الرحيم . اسمان رفيقان أحدهما أرق من الآخر . فنفى الله بهما القنوط عن المؤمنين من عباده ١٥١ .

ومن تفسيره بما هو قريب من المعنى الظاهر قوله فى تفسير الآية السكرية .

« وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْخِئُ الْمَوْتَى » الخ ما نصه : -

أفكان شاكاً فى إيمانه حتى سأل ربه أن يريه آية معجزة ليصح معها إيمانه ؟ فقال سهل : لم يكن سؤاله ذلك عن شك ، وإنما كان طالباً زيادة اليقين ، يقيناً فى قدرة الله وتمكينه فى خلقه . ألا تراه كيف قال : « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ؟ قَالَ بَلَى » فلو كان شاكاً لم يُجب ببلى . ولو علم الله منه الشك وهو أخبر ببلى وسر الشك ، لكشف الله ذلك . إذ كان مثله بما لا يخفى ١٥٢ .

وهذا الكتاب صغير الحجم ، غير أنه غزير المادة فى موضوعه ، مشتمل على كثير من علاج الشبهات ، ودفع الإشكالات . يقع فى نحو من ٣١٤ أربع عشرة وثلاثمائة صفحة وهو مطبوع بمصر .

(٤) تفسير ابن عربى : هو عهد الله محمد بن على بن محمد بن أحمد بن عبد الله .

محيى الدين بن عربى ، الحاتمي ، الصوفى ، الفقيه ، المحدث . ولد بمرسية سنة ٥٦٠ ستين وخمسمائة وتوفى فى دمشق سنة ٦٣٨ ثمان وثلاثين وستمائة .

ومن مصنفاته كتاب الجمع والتفصيل ، في إبداء معاني التنزيل . ومنها إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن . وقد طبع تفسيره في جزأين بالمطبعة الأميرية سنة ١٢٨٧ سبيع وثمانين ومائتين بعد الألف ، وقد قال في خطبته مانصه :

قد تذكرت خبراً قد أثناني فازدهاني ، مما وراء المقاصد والأمانى ، قول النبي الأُمي الصادق ، عليه أفضل الصلوات من كل صامت وناطق : « ما من القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ، ولكل حد مطلع » . وفهمت منه أن الظاهر هو التفسير ، والباطن هو التأويل ، والحد ما ينهاى إليه المفهوم من معنى الكلام ، والمطلع ما يصعد إليه منه فيطلع على شهود الملك العلام .

وقد نقل عن الإمام الحقيق السابق ، جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال : لقد تجلّى الله تعالى لعباده في كلامه ولكن لا يبصرون . وروى عنه عليه السلام أنه خرّ مغشياً عليه وهو في الصلاة ، فسئل عن ذلك فقال : « ما زلت أردّد الآية حتى سمعتها من المتكلم بها » .

قال : فرأيت أن أعلق بعض ما يستحق في الأوقات ، من أسرار حقائق البطون ، وأنوار شوارق الكائنات ، دون ما يتعلق بالظواهر والحدود ؛ فإنها قد عين لها حد محدود . وقد قيل : « مَنْ فَسَّرَ القرآنَ برأيه فقد كفر » وأما التأويل فلا يبقى ولا يذر ، فإنه باختلاف أحوال المستمع وأوقاته ، في مراتب سلوكه وتفاوت درجاته . وكلما ترقى عن مقام انفتح له باب فهم جديد ، واطلع به على لطيف معنى عتيد . إلى أن قال : « وكل ما لا يقبل التأويل عندى أو لا يحتاج إليه ، فما أورده أصلاً » الخ اهـ .

ومن تفسيره الإشارى لقول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبُّوا بِقَرَّةٍ »

« لَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا بَقَرَةً » هي النفس الحيوانية. وذبحها قمع هو الوالد الذي هو حياتها ومنبعها، من الأعمال الخاصة بها بشجرة سكين الرياضة. وقال في تفسير آية « وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً » إلى قوله: « وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ » من سورة الأنبياء، قال مانصه:

ولسليمان الرِّيح « أي سخرنا، سليمان العقل العملي، والتمكّن على عرش النفس في الصدر، ريح الهوى « عاصفة » في هبوبها. « تَجْرَى بِأَمْرِهِ » مطيعة له « إلى الأرض » أرض البدن المتدرب بالطاعة والأدب. « الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا » بتمييز الأخلاق والممتلكات الفاضلة والأعمال الصالحة. « وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ » من أسباب الكمال « عَالِمِينَ ». « وَمِنَ الشَّيَاطِينِ » شياطين الوهم والتخيل، « مَن يَفُصُّونَ لَهُ » في بحر الهوى الجذبية ويستخرجون دُرر المعاني الجزئية « وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ » من التركيب والتفصيل والمصنوعات، وتهيج الدواعي المكسوبات وأمثالها. « وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ » عن الزيف والخطأ والتسويل للباطل والكذب « وَأَيُّوبَ » النفس المطمئنة للمتحنة بأنواع البلاء في الرياضة، البالغة كالزكاء في المجاهدة « إِذْ نَادَى رَبَّهُ » عند شدة الكرب في الجد، وبلوغ الطاقة والوسع في الجهد. « أَنِّي مَسْنِيَ الصُّرُوفِ » من الضعف والانكسار والمجز. « وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ » بالتوسعة والروح. « فَاسْتَجَبْنَا لَهُ » روح الأحوال عن كد الأعمال، عند كمال الطمأنينة ونزول السكينة « وَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ » من ضر الرياضة بنور الهداية. ونفسنا عنه ظلمة الكرب، بإشراق نور القلب « وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ » القوى النفسية التي ملكناها وأمتناها بالرياضة، بإحيائها بالحياة الحقيقية. « وَمِنْهُمْ مَعَهُمْ » من إمداد القوى الروحانية وأنوار الصفات القلبية، ووفرنّا عليهم أسباب الفضائل الخلقية، وأحوال العلوم النافعة الجزئية « رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ » ١٥.

ت - نصيحة خالصة

بيد أن هذا التفسير كما ترى ، جاء كله على هذا النمط دون أن يتعرض لبيان المعاني الوضعية للنصوص القرآنية . وهنا الخطر كل الخطر . فإنه يخاف على مُطالعه أن يفهم أن هذه المعاني الإشارية ، هي مراد الخالق إلى خلقه في الهداية إلى تعاليم الإسلام ، والإرشاد إلى حقائق هذا الدين الذي ارتضاه لهم .

ولعلك تلاحظ معي أن بعض الناس قد فتنوا بالإقبال على دراسة تلك الإشارات والخواطر ، فدخل في روعهم أن الكتاب والسنة بل الإسلام كله ماضى بالإسواخ وواردات ، على هذا النحو من التأويلات والتوجيهات . وزعموا أن الأمر ما هو إلا تخيلات ، وأن المطلوب منهم هو الشطح مع الخيال أينما شطح ، فلم يتجهّدوا بتكاليف الشريعة ، ولم يحترموا قوانين اللغة العربية في فهم أبلغ النصوص العربية : كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

والأذهى من ذلك أنهم يتخيّلون ويخيّلون إلى الناس ، أنهم هم أهل الحقيقة الذين أدركوا الغاية ، واتصلوا بالله اتصالاً أسقط عنهم التكليف ، وسماهم عن حضيض الأخذ بالأسباب ، ما داموا في زعمهم مع رب الأرباب . وهذا - لعمر الله - هو المصاب العظيم ، الذي عمل له الباطنية وأضرابهم من أعداء الإسلام ، كيما يهدموا التشريع من أصوله ، وبأنوا بنيانه من قواعده . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ . وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » .

فواجب النصح لإخواننا المسلمين يقتضينا أن نحذّرهم الوقوع في هذه الشباك ، ونشير عليهم أن ينفذوا أيديهم من أمثال تلك التفاسير الإشارية الملتوية ، ولا يعمّوا على أشباهها مما ورد في كلام القوم بالكتب الصوفية . لأنها كلها أذواق ومواجيد ، خارجة

عن حدود الضبط والتقييد . وكثيراً ما يختلط فيها الخيال بالحقيقة والحق بالباطل . وإذا تجردت من ذلك فقلما يظهر منها مراد القائل . وإذا ظهر فقد يكون من الكفريات الفاحشة ، التي نستبعد صدورها من العلماء والمتصوفة بل من صادق عامة المسلمين . والتي نرى الطعن فيها بالدس والوضع ، أقرب وأسلم من الطعن فيمن عزيت إليه بالكفر والفسق .

فالأخرى بالفطن العاقل ، أن ينأى بنفسه عن هذه المزائق ، وأن يفرّ بدينه من هذه الشبهات . وأمامه في الكتاب والسنة وشر وحصا على قوانين الشريعة واللغة رياض وجنات . « أَتَسْتَبِدُّونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ؟ ! .

قال عليه السلام : « فن انتفى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

وقال عليه السلام : « دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » وبالله تعالى توفيقى وتوفيقك . نسأله تعالى أن يخرجنا من ظلمات الأوهام ، وأن يحققنا بحقائق الدين وتعاليم الإسلام ، آمين .

كلمة لحجة الإسلام الغزالي :

وأختتم نصيحتى هذه بكلمة قيمة تتصل بموضوعنا اتصالاً ماساً ، وهى مدبجة ببراعة الإمام الغزالي ، حين عرض فى كتابه الإحياء للذكر والتذكير وما أدخله الناس فيهما ، فقال - بلل الله نراه - :

وأما الشطح فنحنى به صنفين من الكلام أحدهما بعض الصوفية : (أحدهما) الدعاوى الطويلة الغريبة فى العشق مع الله تعالى ، والوصال الملقى عن الأعمال الظاهرة حتى ينتهى قوم إلى دعاوى الاتحاد وارتفاع الحجاب ، والمشاهدة بالرؤية ، والمشافهة بالخطاب ، فيقولون : قيل لنا كذا وقلنا كذا ، ويتشبهون فيه بالحسين بن منصور الحلاج الذى صلب لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس

ويستشهدون بقوله : أنا الحق . وربما حكى عن أبي يزيد البسطامي أنه قال : سبحاني سبحاني . إله وهذا فن من الكلام عظيم ضرره على العوام ، حتى لقد ترك جماعة من أهل الفلاحة فلاحتهم ، وأظهروا مثل هذه الدعاوى ، فإن هذا الكلام يستلذه الطبع ، إذ فيه البطالة من الأعمال مع تركية النفس بدرك المقامات والأحوال ، فلا تعجز الأغبياء عن دعوى ذلك لأنفسهم ، ولا عن تلقف كلمات مخبطة مزخرفة . ومنها أنكر عليهم ذلك لم يعجزوا عن أن يقولوا : هذا إنكار مصدره العلم والجدل ، والعلم حجاب ، والجدل عمل النفس ، وهذا الحديث لا يلوح إلا من الباطن بمكاشفة نور الحق . . فهذا ومثله مما قد استطار في البلاد شرره ، وعظم في العوام ضرره ، حتى من نطق بشيء منه فقتله أفضل في دين الله من إحياء عشرة . وأما أبو يزيد البسطامي رحمه الله ، فلا يصح عنه ما يحكى ، وإن سمع ذلك منه فعله كان يحكيه عن الله عز وجل في كلام يردده في نفسه ، كما لو سمع وهو يقول : « إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني » فإنه ما كان ينبغي أن يفهم منه ذلك إلا على سبيل الحكاية .

(الصنف الثاني من الشطح) : كلمات غير مفهومة ، لها ظواهر رائقة ، وفيها عبارات هائلة ، وليس وراءها طائل . وتلك إما أن تكون غير مفهومة عند قائلها ، بل يصدرها عن خبط في عقله ، وتشويش في خياله ، لقلة إحاطته بمعنى كلام قرع سمعه . وهذا هو الأكثر . وإما أن تكون مفهومة له ، ولكنه لا يقدر على تفهيمها وإيرادها بعبارة تدل على ضميره ، لقلة ممارسته للعلم وعدم تعلمه طريق التعبير عن المعاني بالألفاظ الرشيقة . ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام إلا أنه يشوش القلوب ويدهش العقول ويحير الأذهان ، أو يحمل على أن يفهم منها معانٍ ما أريدت ، ويكون فهم كل واحد على مقتضى هواه وطبعه . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ما حدث أحدكم قوماً بحديث لا يفقهونه إلا كان

فتنة عليهم^(١) ، وقال ﷺ : كلموا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون ،
أتريدون ، أن يكذب الله ورسوله^(٢) ؟ وهذا فيما يفهمه صاحبه ولا يبلغه عقل المستمع ،
فكيف فيما لا يفهمه قائله ؟ فإن كان يفهمه القائل دون المستمع فلا محل ذكره . وقال
عيسى عليه السلام : « لا تضعوا الحكمة عند غير أهلها فتظلموها ، ولا تمنعوها أهلها
فتظلموهم ، كونوا كالطبيب الرفيق بضع الدواء في موضع الداء » وفي لفظ آخر : « من
وضع الحكمة في غير أهلها فقد جهل ، ومن منعها أهلها فقد ظلم . إن للحكمة حقاً ، وإن
لها أهلاً ، فأعط كل ذي حق حقه » .

وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح ، وأمر آخر يخصها ، وهو صرف ألفاظ
الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة ، كدأب
الباطنية في التأويلات . فهذا أيضاً حرام وضرره عظيم ، فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى
ظواهرها من غير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ، ومن غير ضرورة تدعو إليه من
دليل العقل ، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام
رسوله ﷺ ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به والباطن لا ضبط له ، بل تتعارض
فيه الخواطر ، ويمكن تنزيهه على وجوه شتى . وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر
ولما قصد أصحابها الإغراب ، لأن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذة له . وبهذا الطريق
توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها ، وتنزيلها على رأيهم ، كاحكياناه
من مذاههم في كتاب المستظهرى المصنف في الرد على الباطنية .

(١) هذا الحديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، موقوفاً على ابن مسعود . ورواه
العقيلي في الضعفاء .

(٢) هذا الحديث رواه البخارى موقوفاً على علي ، ورفع أبو منصور الديلمي في مسند
الفرزدوس من طريق أبي نعيم .

ومثال تأويل أهل الطائفت قول بعضهم في تأويل قوله تعالى « أَذْهَبًا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ » إنه إشارة إلى قلبه ، وقيل هو المراد بفِرْعَوْنَ وهو الطاغى على كل إنسان . وفي قوله تعالى : « وَأَنْ أَلْقِي عَصَاكَ » أي كل ما يتوكأ عليه ويمتد به مما سوى الله عز وجل فينبغي أن يلقيه . وفي قوله ﷺ : « تَسَحَّرُوا فَبَنَ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ ^(١) » أراد به الاستغفار في الأسحار ، وأمثال ذلك حتى ليحرفون القرآن من أوله إلى آخره عن ظاهره ، وعن تفسيره المقول عن ابن عيسى وحاتم العلماء . وبعض هذه التأويلات يعلم بطلانها قطعاً ، كتنزيل فرعون على القلب ، فإن فرعون شخص محسوس تواتر إلينا النقل بوجوده ودعوة موسى له ، كإني جهل وأبى لهب وغيرهما من الكفار . وليس من جنس الشياطين والملائكة مما لم يدرك بالحس حتى يتطرق التأويل إلى ألفاظه . وكذلك حمل السحور على الاستغفار ، فإنه كان صلى الله عليه وسلم يتناول الطعام ويقول : « تَسَحَّرُوا ^(٢) » « واهلوا إلى الغداء المبارك ^(٣) » . فهذه أمور يدرك بالتواتر والحس بطلانها نقلاً ، وبعضها يعلم بقلب الظن ، وذلك في أمور لا يتعلق بها الإحساس . فكل ذلك حرام وضلالة وإفساد للدين على الخلق . ولم ينقل شيء من ذلك عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن الحسن البصري مع إكبابه على دعوة الخلق ووعظهم . فلا يظهر لقوله صلى الله عليه وسلم : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » ^(٤) معنى إلا هذا

(١) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري .

(٣) هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الثوري بن سارية .

وضعه ابن القطان .

(٤) رواه البخاري ومسلم وقيل بتواتره .

النقط . وهو أن يكون غرضه ورأيه تقرير أمر وتحقيقه . فيستجرب شهادة القرآن إليه ، ويحمله عليه ، من غير أن يشهد لتزيله عليه دلالة لفظية لغوية أو عقلية .

ولا ينبغي أن يفهم منه أنه يجب ألا يفسر القرآن بالاستنباط والفكر ، فإن من الآيات ما نقل فيها عن الصحابة والمفسرين خمسة معانٍ وستة وسبعة ، وعلم أن جميعها غير مسموع من النبي ﷺ ، فإنها قد تكون متنافية لا تقبل الجمع ، فيكون ذلك مستنبطاً بحسن الفهم وطول الفكر . ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » .

ومن يستجيز من أهل الطائعات مثل هذه التأويلات مع علمه بأنها غير مرادة بالألفاظ ، ويزعم أنه يقصد بها دعوة الخلق إلى الخلق ، يضاهي من يستجيز الاختراع والوضع على رسول الله ﷺ لما هو في نفسه حق ولكن لم ينطق به . كمن يضع في كل مسألة يراها حقاً حديثاً عن النبي ﷺ ، فذلك ظلم وضلال ودخول في الوعيد المفهوم من قوله ﷺ : « من كذب على متعمداً فلْيَدْبِرُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . بل الشر في تأويل هذه الألفاظ أظلم وأعظم لأنه مبطل للثقة بالألفاظ وقاطع طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالسكينة . فقد عرفت كيف صرف الشيطان دواعي الخلق عن القوانين الحمودة إلى المذمومة . فكل ذلك من تليس علماء سوء بتبديل الأسامي . فإن اتبعت هؤلاء اعتماداً على الاسم المشهور من غير التفات إلى ما عرف في العصر الأول ، كنت كمن طلب شرف الحكمة باتباع من يسمى حكماً ، فإن اسم الحكيم صار يطلق على الطبيب والشاعر والمنجم في هذا العصر . وذلك بالغفلة عن تبديل الألفاظ .

ثم قال : « اللفظ الخامس - أي من الألفاظ التي وقع فيها التليس - لفظ الحكمة فإن اسم الحكيم صار يطلق على الطبيب والشاعر والمنجم حتى على الذي يدحرج القرعة

على أكف السوادية في شوارع الطرق ، . والحكمة هي التي أنشأ الله عز وجل عليها فقال : « بُوئِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وقال ﷺ : « كلمة من الحكمة يتعلمها الرجلُ خيرٌ له من الدنيا وما فيها »^(١) فانظر ما الذي كانت الحكمة عبارة عنه ؟ وإلى ماذا نقل ؟ وقس به من بقية الألفاظ واحترز عن الاغترار بتلبیسات علماء سوء فإن شرهم على الدين أعظم من من شر الشياطين ، إذ الشياطين بواسطتهم يتدرج إلى انتزاع الدين من قلوب الخلق . ولهذا لما سئل رسول الله ﷺ عن شر الخلق أتى وقال : « اللَّهُمَّ غَفِرًا »^(٢) حتى كرروا عليه فقال : « هُم علماء سوء » . فقد عرفت العلم الحمود والعلم المذموم ومثار الالتباس . وإليك الخيرة في أن تنظر لنفسك فتمتدئ بالسلف ، أو تتدلى بحبل الغرور وتشبه بالخلف . فكل ما ارتضاه السلف من العلم قد اندرس ، وما أكب الناس عليه فأكثره مبتدع ومحدث . وقد صح عن رسول الله ﷺ : « بدأ الإسلام غريباً . وسيعود غريباً كما بدأ » فطوبى للغرباء « فقيل : يا رسول الله ومن الغرباء ؟ قال : « الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَهُ النَّاسُ مِنْ سُنَّتِي . وَالَّذِينَ يُحْيُونَ مَا أَمَاتُوهُ مِنْ سُنَّتِي »^(٣) وفي خبر آخر : « هُم الَّتَمَسُّكُونَ بِمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ الْيَوْمَ »^(٤) وفي حديث آخر : « الْغُرَبَاءُ نَاسٌ قَلِيلٌ صَالِحُونَ بَيْنَ نَاسٍ كَثِيرٍ . مَنْ يَبْغِضُهُمْ فِي الْخَلْقِ أَكْثَرُ مِنْ يُحِبُّهُمْ »^(٥) .

(١) هذا الحديث روى ابن المبارك في الزهد والرقائق مثله مرسلًا ، وفي مسند

الفردوس بسند ضعيف .

(٢) هذا الحديث رواه البزار في مسنده بسند ضعيف .

(٣) هذا الحديث رواه مسلم من حديث أبي هريرة مختصراً ، وهو بتمامه عند الترمذي

من حديث عمرو بن عوف وحسنه .

(٤) هذا الحديث يقول الحافظ العراقي في تخریجه : لم أر له أصلاً .

(٥) هذا الحديث رواه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو .

وقد صارت تلك العلوم غريبة بحيث يحق ذكرها . ولذلك قال القزويني رحمه الله :
 « لئن رأيت العالم كثير الأصدقاء فاعلم أنه غلط ، لأنه إن نطق بالحق أبغضوه »
 انتهى كلام الإمام القزويني ، ضاعف الله أجره وأحسن دُخره ، ووهبنا السلامة والعافية به
 وكرمه ، آمين .

ت - تفاسير أهل الكلام

كل إنسان تغلب عليه نزعة في كتابته ، وتلوح عقيدته من خلال تأليفه وتحديثه كما
 قلنا . وذلك هو الشأن في علماء الكلام حين تصدوا للتفسير كتاب الله . فالسني لأحت
 على تفسيره أنوار أهل السنة . والمعتزلي فاحت من جوانب بيانه روائح الاعتزال . والشيعة
 هبت من نواحي تأويله ريح التشيع . وهكذا .

بيد أن الفرق بينهم كبير ، في التعصب أو القصد ، وفي الإيجاز أو البسط .
 وقد مضى بك الحديث في تفاسير المعتزلة والشيعة . ورأيت كيف كان الزنجشيري في
 اعتزاله مقتضداً مستخفياً ؟ وكيف كان القاضي عبد الجبار متعصباً مستعظماً ؟ وكيف كان
 المولى عبد اللطيف متشيعاً مسرفاً .

وكذلك تجد في أهل السنة أنفسهم من هو قاصد في تأييد عقيدته بتفسيره
 كأولئك الذين ترجمناهم وترجمنا تفاسيرهم من قبل ، عند الكلام على أشهر كتب التفسير
 بالرأي المحمود .

ومن أهل السنة من استقبل في الدفاع عن عقيدتهم في تفسيره . وعلى رأس هؤلاء
 الإمام نضر الدين الرازي ، الذي شنها حرباً شعواء في كل مناسبة ، على أهل الزيغ

والانحراف في العقيدة . وقد سلك في تفسيره « مفاتيح الغيب » المشهور بتفسير الفخر، مسلك الحكاء الإلهيين . فصاغ أدلته في مباحث الإلهيات على نمط استدلالهم العقلية، ولكن مع تهذيبها بما يوافق أصول أهل السنة. وكذلك تعرض لشبههم بالنقض والتفنيد في كثير من المواضع .

كما أنه سلك طريقة الطبيعيين في الكونيات فتكلم في الأفلاك والأبراج، وفي السماء والأرض، وفي الحيوان والنبات، وفي أجزاء الإنسان، وغير ذلك مما جرى إليه الاستدلال على وجود الله جلّ جلاله . غفر الله له وشكر صنيعة « وَاللَّهُ خَيْرُ الشَّاكِرِينَ » .

خ - مزج العلوم الأدبية والكونية

وغيرها بالتفسير ؛ وسبب ذلك ، وأثره

القرآن كتاب هداية وإعجاز، وهدايته وإعجازه بصورهما المفسر وبشرحهما في تفسيره، على قدر ما فيه من استعداد ومقدرة، وعلى قدر ما عند الناس من علوم ومعارف وأفكار . ولقد مرت على القرآن الكريم منذ نزوله إلى الآن عصور وقرون، وأمم وأجبال والقرآن - كما كان وكما سيبقى - كتاب ينشر نور الهداية ويرفع لواء الإعجاز . وكان الذين شؤفوها به لأول مرة، عرباً اكتملت فيهم خصائص العروبة، وإن كانوا مع ذلك أميين لا إلمام لهم بالقراءة والكتابة ، ولا شأن لهم بعلوم تدرس ، ولا يكتب تقرأ .

لهذا وذلك كان فهمهم لهداية هذا الكتاب وإعجازه، وتصويرهم لها بالتفسير والبيان، من الأمور الهينة السهلة ، الجارية على الفطرة والبساطة، لا يحتاجون في ذلك إلى اصطلاحات فنية ، ولا إلى قواعد نحوية وبلاغية ، ولا إلى نظريات علمية .

أما إعجازه فكان معروفاً لهم بمحض السليقة العربية السليمة والذوق البلاغي الرقيق . وأما هدايته فكانوا يفهمونها كذلك بمقولهم الصافية، وذكاهم اللو هو ب، وافهم العربية الفصحى التي نزل بها القرآن .

وإذا استمعنا في كتاب الكون وآيات الله في الآفاق ، وبما خلق الله فيهم وحولهم من عجائب السموات والأرض ، ثم بما يسمعون من بيان رسول الله ﷺ .

مضى الأمر على ذلك مدة . ثم جاء نصر الله والفتح ووطأت الأرض أكنافها للمسلمين ، وأظلت راية الإسلام أمما وشعوبا لم تكن تعرف العربية ، ولكنها كانت على ثقافة في العلوم والفنون والفلسفة . وقد اختلطت هذه الأمم المفتوحة ب تلك الأمم الفاتحة ، فكان من نتائج هذا الاتصال مع امتداد الزمان أمران :

(أحدهما) أن فسدت اللغة العربية ، وأصبح الجميع بحاجة إلى ضوابط تضبطها وتضمن سلامتها ، وتعمم الناس من الخطأ في فهم الكتاب والسنة . فنشأت بسبب ذلك العلوم الأدبية أو علوم اللغة العربية .

(ثانيهما) أن تُرجمت علوم هذه الأمم الداخلة في الإسلام وهُدَّتْ وتفتح وذاعت ثقافتها بين المسلمين على اختلاف أجناسهم فكان من مقتضيات الحكمة التوفيق بينها وبين القرآن من ناحية ، وفهم القرآن في ضوئها من ناحية أخرى . وإنما كان ذلك من مقتضيات الحكمة ، لأن الإسلام ليس عدوا للعلم كما يزعم الأفَّاكون ، بل هو صديق العلم وحليفه ، إن لم نقل كأنه هو ! .

بهذه الأسباب بدأت العلوم الأدبية والعلوم الكونية تتدخل في تفسير القرآن وتتمزج به على اعتبار أن هدايته وإعجازه لا يُفهمان فهما صحيحا كاملا بالنسبة إليهم إلا عن طريق هذه العلوم والمعارف .

أما علوم اللغة والأدب ، فلأن بها يعرف ضبط الكلمات أبنيتها وهيئاتها وأواخرها ، ومدلولات الألفاظ على اختلاف أنواعها ؛ والإحاطة بمعاني التراكيب ، والتمييز بين

العالي والنازل من الأساليب. ولا ريب أن إدراك معاني القرآن، وذوق بلاغته وإعجازه، لا يتأتى لغير العرب الخالص إلا عن هذا الطريق .

وأما العلوم الكونية، فلأن الله تعالى دعا الناس كثيراً أن ينظروا في هذا الكون، وحضهم بقوة أن يقرأوا صحيفة هذا الوجود، ليصلوا من الكون إلى مكوّناته، وليستدلوا بالوجود على موجدّه، ولينتفعوا بأبلغ انتفاع بتلك القوى العظيمة التي خلقها لأجلهم، وسخرها لنفعهم . قال تعالى في سورة الجاثية : « اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَجْزِيَ أَلْفُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ ، وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ، وَامْلِكُمْ تَشْكُرُونَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ »

فلا عجب إذا فهموا تلك الألفاظ الكونية التي في القرآن على النحو الذي هداهم إليه العلم ، والثقافة التي تفقوها في علوم الكون .

ومعلوم أن المفسر لا يفسر لنفسه ، إنما يفسر للناس ، فكان من الواجب أن يسائر أفكارهم ، ويشرح ألفاظ القرآن في الظواهر الطبيعية والعلمية ، وسنن الله الكونية ، وقوانين الاجتماع والسياسة، وقواعد الاقتصاد والأخلاق، وسائر التشريعات الشخصية والمدنية والجنائية والحربية ، نقول : يجب على المفسر أن يشرح ألفاظ القرآن في ذلك كله وفيما يشبهه ، بالطريقة العلمية المألوفة لهم ، وبالأفكار الغالبة عليهم الملائمة لأذواقهم . وإلا فما بلغ رسالته ، ولا أدّى أمانته . وكيف يخاطب العالم بغير ما يفهمون، ويدخل إليهم من غير الباب الذي يدخلون ؟ .

هذه هي الأسباب التي جعلت التفسير يمتزج بالعلوم الأدبية والكونية وغيرها، وجمعت العلوم الأدبية والكونية تحتل مكانها في كتب التفسير. وإن كان هذا الامتزاج يختلف

ضعفًا وقوة ، وقلة وكثرة ، وتوفيقًا وخذلانًا ، باختلاف مواهب المفسرين واستعداد الجمهور ، وتقدم الزمان وتأخره في هذه العلوم .

فتفاسير الزجاج وأبي حيان وأضرابهما مليئة بالمباحث النحوية ، وتفاسير الزمخشري وأبي السموذ وأشباههما مليئة بالمباحث البلاغية ؛ وتفسير الخازن ومن لفّ لفّه مليء بالأخبار والقصص وتفسير الجواهر للعلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى مليء بالعلوم السكونية وهو تفسير حديث يشتمل - كما قال صاحبه - على عجائب بدائع السكونات ، وغرائب الآيات الباهرات . يقع فى خمسة وعشرين مجلداً ، وقد تمّ طبعه بمصر عام ١٣٥٢ اثنين وخمسين وثلاثمائة وألف للهجرة ، رحم الله مؤلفه وجزاه خيراً .

آثار هذا الامتزاج :

أما آثار امتزاج العلوم الأدبية - بالتفسير ، فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

(١) بيان معانى القرآن وهداياته .

(٢) إظهار فصاحة القرآن وبلاغته .

(٣) الدلالة على وجوه إعجاز القرآن ، من ناحية الأسلوب والبيان .

وأما آثار امتزاج العلوم السكونية بالتفسير ، فيمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) مسابقة أفكار الناس ومعارفهم ، وتفسير القرآن لهم تفسيراً يشبع حاجتهم من

الثقافة السكونية .

(٢) إدراك وجوه جديدة للإعجاز فى القرآن من ناحية ما يحويه أو يرمز إليه من

علوم الكون والاجتماع .

(٣) دفع مزاعم القائلين بأن هناك عداوة بين العلم والدين .

(٤) استمالة غير المسلمين إلى الإسلام من هذا الطريق العلمى الذى يخضعون له دون

سواه فى هذه الأيام .

(٥) الحث على الانتفاع بقوى الكون ومواهبه .

(٦) امتلاء النفس إيماناً بمظمة الله وقدرته حينما يقف الإنسان في تفسير كلام الله على خواص الأشياء ودقائق المخلوقات حسب ما تصوّر لها علوم الكون .
هذا - وإن لامتزاج العلوم الكونية والأدبية بالتفسير آثاراً أخرى مشتركة بينهما نجملها فيما يأتي :

(١) زيادة الثقة بالقرآن وعروبه ومعارفه وإعجازه .

(٢) والإيمان بأنه كتاب غنيٌ بكل ما يحتاج إليه البشر من ألوان السعادة .

(٣) والإيمان بأنه كتاب الساعة ، ودستور الناس إلى يوم القيامة ، يصلح لكل زمان ومكان . ولا يستغنى عن كنوزه وذخائره إنسان .

شروط لابد منها :

تلك الآثار الجليلة التي ألعنا إليها ، لا تتحقق جلاتها إلا إذا روعيت فيها الأمور الآتية :

(١) ألا تطغى تلك المباحث عن المقصود الأول من القرآن ، وهو الهداية والإعجاز . أما إن أسرف المفسر واشتغل بتفريعات العلوم الأدبية ، ونظريات الفنون الكونية ، فقد انعكست الآية ، ولم يعد التفسير تفسيراً . بل يكون أشبه بكتب العلوم والفنون منه بكتب التفسير . كما قال بعض العلماء الظرفاء يصف تفسيراً مشهوراً بالاستطراد والتطويل والضرب في كثير من العلوم . قال : « لقد جوى هذا التفسير كل شيء إلا التفسير » .

(٢) أن يلاحظ في امتزاج التفسير بتلك العلوم ، ما يلائم العصر ، وبوائم الوسط ،

لأن تلك الأبحاث الكونية والأدبية ، قد تكون ضرورية ومفيدة أيما فائدة إذا شرح بها القرآن في عصر من عصور الثقافة ، أو لجمهور من المفتونين بالمادة وعلوم الكون ، أو لطائفة من المتأدين المشغوفين بفنون البلاغة في القول . بينما تكون هذه الأبحاث نفسها نكبة وفتنة ، إذا شُرح بها القرآن في عصر من عصور الجهالة ، أو لفئة أخرى من فئات الناس . « وما من أحد يخاطب قوماً بغير ما تسعه عقولهم إلا كان فتنة عليهم » .

(٣) أن تذكر تلك الأبحاث على وجه يدفع المسلمين إلى النهضة ، ويلفتهم إلى جلال القرآن ، ويحررهم إلى الانتفاع بقوى هذا الكون العظيم الذي سخره الله لنا ، انتفاعاً يعيد لأمة الإسلام نهضتها ومجدها .

وهالك نموذجاً على سبيل التمثيل ، وإن أسرف في هذا السبيل ، لمسرافاً أنساه نفس التفسير والتأويل .

قال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى في كتابه « القرآن والعلوم المصرية » مانصه :

قال الله تعالى : « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ . وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ . وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ . وَآتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ . وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ » عبر الله تعالى بكاف الخطاب ست مرات ، فجعل الماء لنا ، وتسخير الشمس والقمر لنا ، وتسخير الليل والنهار لنا . وقد آتانا من كل ما سألناه في ضمائرنا ، وما تمنته نفوسنا .

فهل هذا الخطاب استغنى منه المسلمون ؟ فهل جعل الله الثمرات في الأرض خاصة بغير المسلمين ؟ أم الخطاب عام ؟ . وهل الفلك التي تجرى في البحر ما بين آسيا وأفريقيا وأوربة في المحيط الهندي والهادى والبحر الأحمر وبحر الظلمات بين أوربة وأمريكا . هل هذه

السفن خاصة بالإفرينج^(١) وكيف نام المسلمون عن علوم التجارة فأصبحت بأيدي غيرهم من الفرنجة وأهل أمريكا وهم صفر اليدين؟ . فالسفن التي تمخر عُنَاب الأنهار والبحار في سائر أنحاء كرتنا الأرضية بيد الفرنجة ، وهم هم الذين يدرسون علوم المعادن والكهرباء والبخار و « التلغراف » البرق الذي له سلك ، والبرق الذي بلا سلك . أليس من العار عليكم أيها المسلمون أن تكونوا ٣٥٠ مليوناً^(٢) ولا سفن لكم في البحار كما لغيركم ، وقد خاطبكم الله تعالى فقال : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ » على قواعد علمية بعد معرفة صناعة الحديد لبنائها ، والخشب لتكميلها ، والبخار لتسييرها ، والكهرباء والمغناطيس لمعرفة الأخبار فيها ، وقراءة علم الفلك والكواكب السيارة والثابتة للاهتمام بها في طرق البحار ، ودرس علوم البحار وطرقها ومناطقها وما فيها من مسالك . حتى لا تضل السفن سواء السبيل فتفرق ويهلك ما فيها . وبعد دراسة علوم السحب والرياح والعواصف ، حتى يلبس الرُّبَّان لكل حال لبوسها ، وينهج النهج الذي ينجى السفينة . ثم قال : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ » . ولا جرم أن الأنهار تسقى الزروع ، ولها في جريانها قوة تستخرج منها الكهرباء فتغنى عن الفحم والبتروول . والمسلمون في بقاع الأرض غافلون عن أنهارهم ، وتكاد تصبح بيد غيرهم . « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ، وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ » . والليل والشمس والقمر ؛ لما حساب دقيق لا يهتدى إليه إلا بعلم الحساب والهندسة والجبر ثم الفلك ، فلا تطلع الشمس ولا تغرب ، ولا يشرق النجم ولا يغرب ، ولا يطلع سيار ولا يأفل ، إلا بمواعيد موقوتة لاتنقص ثانية ، بل كل ذلك بمقدار . ولو حرم البشر ذلك يوماً واحداً لاختل أمر حياتهم . فما هي سفن البحار وقطرات الياسة ؛ كلها تسير بحساب الشمس والكواكب . ولو أغفل الناس بعض ذلك لاختلت مواعيدهم ،

(١) جاء في بعض المصادر الموثوق بها أن عدد المسلمين يزيد الآن كثيراً على

أربعمائة مليون .

ولتصادمت قطراتهم ؛ ولما كثير منهم . ويعرف ذلك كل من اطلع على طرف من علم الفلك في هذه الأيام » انتهى ما أردنا نقله بقليل من التصرف .

كلمة ختامية

لا تحسبن أن مانوهنا به في هذا المبحث قد أحاط بما كتب من تفاسير القرآن ، ولا تحسبن أن ما كتب من جميع التفاسير قد أحاط بكل ما أودعه الله القرآن من أحكام وحكم ومعارف وأسرار . بل إن ما ذكرناه هنا من التفسير قل من كثير ، ثم إن ما حوته تلك الموسوعات التفسيرية على كثرتها لم تأخذ من القرآن إلا كما يأخذ الخيط إذا أدخل البحر . و يروفي مناقله بعض الأعلام حين سئل : ماخير تفسير للقرآن ؟ فأجاب : الدهر . يعنى أن العلوم والمعارف والأفكار والحوادث والتجارب التى تجدد فى الزمن عوامل مهمة فى شرح القرآن . وكل حقبة من سلسلة هذه الأزمان الطويلة ، تكشف عن بعض مخبوءات أسرارها التى لم تكن معروفة من قبل .

وإن كنت فى شك فهناك دور النكتب ومكتبات العالم ، فإنها لاتزال - على كثرة ماضع واندثر - زاخرة بأمواج كالجبال من التفاسير ، بما لايمكن أن يحيط به إلاالعليم الخبير . وإنه ليُعِينيك استقصاء أسمائها ، فضلاً عن استقراء مسمياتها . وإنك لتجد فيها فنونا وألوانا وشؤونا مما فتح الله على العلماء فى بيان كتابه : منها تفاسير بالمأثور وتفسير بالرأى . ومنها تفاسير ظواهر العبارة وتفسير غوامض الإشارة . ومنها تفاسير يغلب عليها صنعة الكلام ، وأخرى يغلب عليها صنعة البلاغة وثالثة يغلب عليها النحو والإعراب ، ورابعة يغلب عليها تفاريع الأحكام وخامسة يغلب عليها علوم الكون ، إلى غير ذلك . ومنها تفاسير كل القرآن وتفسير جزء منه أو سورة أو آية .

ولقد اطلعتُ - وأنا قصير الباع قليل الاطلاع - على فهرس تفاسير خاصة بكل مما يأتى ، وقد يكون مع ذلك تنوع التأليف وتعدد المؤلفين فى الشيء الواحد :

منها تفاسير لجزء عم ، وجزء تبارك ، ولسورة الفاتحة ، ولسورة يوسف ، ولسورة الرعد ، ولسورة الكهف ، ولسورة النور ، ولسورة يس ، ولسورة الحجرات ، ولسورة الحديد ، ولسورة القدر ، ولسورة الفيل ، ولسورة التكاثر ، ولسورة الكوثر ، ولسورة الإخلاص وحدها ، ولسورة الإخلاص مع المعوذتين .

ومنهما تفاسير للیسمة ؛ ولآية الكرسي ، ولأول سورة الأنبياء ، ولأول سورة الفتح ، ولحروف المعجم في فواتح السور ، ولآية « إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ » . ولآية « إِن الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، وَلَآئِهِنَّ أَنْذَرْتَهُمْ » ، ولآية « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » . ولآية « إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ولآية « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى » ولآية « فَإِنْ لَمْ يَمْتَزِلْوا لَكُمْ فَلَمْ يَفَاتِلُوكُمْ » . ولآية « قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » ولآية « لَا يَشِينُ فِيهَا أَهْوََابًا » . ولآية « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ » . ولآية « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ » . ولآية « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ » ولآية « إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » . ولآية « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » . ولآية « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مِؤْمِنَةٍ » . ولآية « مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ » ولآية « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ » بغير ما قاله المفسرون من قبل . وهو تفسير للعلامة الجليل الشيخ يوسف الدجوى : وإن تعجب فهناك رسالة في معنى حرف الواو ، أو وجه ثبوت الواو في قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » من أواخر سورة الزمر .

أرأيتَ ذلك وأضعافَ ذلك ! إنه قَبَسٌ من نور القرآن ، وشُعاعٌ من شمس الحقيقة الكبرى ، وبصيص من تجليات هدايات الله لبعض عباده .

أما النور كله ، والهَدْي كله ، فذلك سرٌّ من أسرار الربوبية ، وكنزٌ من كنوز الألوهية . وشتان ما بين علم الخالق وعلم الخلق ، وأين كمال السيد من نقص العبد ؟!

نهاية القول :

ونهاية القول أن هذا فنٌ جديد أيضاً من فنون إيجاز القرآن ، حيث أقام الله كتابه آياتٍ بينات للناس في معارفه ومعانيه ، كما أقامه آياتٍ بينات لهم في ألفاظه ومبانيه .
« قُلْ : فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ » .

« وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ »
اللهم أتمم علينا نعمتك ولا تحرمنا هدايتك ، واسلكنا بالقرآن في سلك المهديين
المهادين ، وارفعنا به إلى أعلى عليين ، آمين آمين .

وَ « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ » ،
والصلاة والسلام على أشرف الخلق ومبعوث الحق سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه .

المبحث الثالث عشر في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً

أهمية هذا المبحث .

نوجه الأذهان في فاتحة هذا المبحث إلى أهميته وخطره ، من نواح ثلاث :
(أولاًها) دقته وغموضه إلى حد جعل علماءنا يختلفون فيه قديماً وحديثاً ، وجعل
مصرنا العزيزة منذ أعوام ميداناً لتطاحن الأفكار والآراء فيه منعاً وتجويزاً .
(ثانيها) أن كثيراً من الناس قاموا في زعمهم بنقل القرآن إلى لغات كثيرة ، وترجمات
متعددة ، بلغت بإحصاء بعض الباحثين مائة وعشرين ترجمة ، في خمس وثلاثين لغة ما بين
شرقية وغربية ، وتكرر طبع هذه الترجمات حتى إن ترجمة واحدة هي ترجمة جورج
سيل الانجليزى طبعت أربعاً وثلاثين مرة .

وأوفر هذه الترجمات وأكثرها طبعها هي الترجمات الانكليزية فالفرنسية فالألمانية
فالإيطالية . وهناك خمس ترجمات في كل من اللغتين الفارسية والتركية ، وأربع ترجمات
باللغة الصينية ، وثلاث باللاتينية ، واثنان بالأفغانية ، وواحدة بالجاوية ، وأخرى
بالأوردية .

ومن هؤلاء الذين ترجموه من يحمل للإسلام عداوة ظاهرة ، ومنهم من يحمل حباً له
ولكنه جاهل به ، « وعدو عاقل خير من صديق جاهل » .

(ثالثها) وقوع أغلاط فاحشة في هذه التي سموها ترجمات ؛ وكان وجودها معولاً
هداماً لبناء مجد الإسلام ، ومحاولة سيئة لزلزلة الوحدة الدينية واللغوية والاجتماعية . لأمتنا
الإسلامية (صاحبها الله) .

أمام هذه الوقائع القائمة ، والحقائق الماثلة ، والمحاولات الخطيرة ما كان ينبغي لنا أن
نقف مكتوفي الأيدي ، مكمي الأفواه ، كأن الأمر لا يعنيننا في قليل ولا كثير ، على حين
أن الذي وضع منهم فكرة هذه الترجمات ، وتولى كبر هذه المؤامرة ، رجل من رجال

دينهم ، ومطران من مطارنتهم ، يدعى يعقوب بن الصليبي ، إذ خيل إلى قومه أنه ترجم آيات حجة من القرآن باللسان الميرياني في القرن الثاني عشر الميلادي . ثم نشرت خلاصتها في هذا القرن سنة ١٩٢٥ خمس وعشرين وتسعمائة وألف ميلادية ، نقلا عن نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني بلندن ، مشفوعة بترجمة إنكليزية لها . وتابع هذا المطران أحبار ورهبان ، كانوا أسبق من غيرهم في هذا الميدان .

وأنت خير بما يريدون ، « والله أعلم بما يبيتون » .

راجع في ذلك محاضرات الفيكننت دي طرازي ^(١) ، ثم انظر ما كتبه العلامة أبو عبد الله الزنجاني في كتابه : تاريخ القرآن إذ يقول :

« ربما كانت أول ترجمة إلى اللغة اللاتينية لغة العلم في أوربا ، وذلك سنة ١١٤٣ بقلم (كنت) الذي استعان في عمله ببطرس الطليطلي وعالم ثاب عربي ، فيكون القرآن قد دخل أوربا عن طريق الأندلس ، وكان الغرض من ترجمته عرضه على دي كلوني بقصد الرد عليه . ونجد فيما بعد أن القرآن ترجم ونشر باللاتينية ، (١٥٠٩) ولكن لم يسمح للقراء أن يقتنوه ويتداولوه ، لأن طبعته لم تكن مصحوبة بالردود . وفي عام (١٥٩٤) أصدر هنكلمان ترجمته ، وجاءت على الأثر (١٥٩٨) طبعة مرانثي مصحوبة بالردود « انتهى ما أردنا نقله .. أفلا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك أن ندلي برأي سديد في هذا الأمر الجليل ؟ لنعلم ما يراد بنا وبقراءنا ، ولننظر إلى أي طريق نحن مسوقون ؟ عسى أن يدفعنا هذا التحري والتثبت ، إلى اتخاذ إجراء حازم ، نتخفف فيه للحق من الباطل ، ونؤدى به رسالتنا في نشر هداية الإسلام والقرآن على بصيرة ونور !

ثم ألا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك أيضا أن نتجرد في هذا البحث عن العصبية (١) هي محاضرات ظفرت بها في نسخة مخطوطة تحت عنوان « القرآن : محاضرات علمية تاريخية » ألقاها سنة ١٩٤١ م الفيكننت فيلب دي طرازي مؤسس دار الكتب في بيروت . والعضو في عدة مجامع علمية شرقية وغربية .

والغايات الشخصية ، فتمسه مسارفقا هادئا ، وندرسه دراسة واسعة منظمة ، ونلتزم فيه أدب البحث وإنصاف الباحث ، ونجعل الله وحده غايقتنا فيما نحاول ونعالج ؟ » والله يقول الحق وهو يهذى السبيل .

ولنبدا الكلام ببيان معنى الترجمة لغة وعرفا ، ثم بتقسيمها إلى حرفية وتفسيرية ، ثم ببيان الفرق بين الترجمة والتفسير ؛ فإن تحديد معانى الألفاظ وتحقيق المراد منها ، مجهود مهم ومفيد ، لاسيما ما كان من الأبحاث الخلافية ؛ كهذا البحث الذى نعالنيه . فلقد هذان الاستقراء إلى أن تحديد معانى الأمور الخلافية ، أو تحرير محل النزاع (بعبارة فنية أزهرية) . كثيرا ما قرب بين وجهات النظر المختلفة ، وطالما أظهر أن خلاف المختلفين كان لفظيا لا حقيقيا ، لأن النفي والإثبات بينهم لم يتواردا على أمر واحد ، بل إن ما أثبتته بعضهم لم يخالف أحد فى إثباته بالمعنى الذى أراده ، وما نفاه البعض الآخر لم يخالف أحد فى نفيه بالمعنى الذى أراده كذلك ، ورجع الأمر أخيرا إلى مجرد اختلاف فى العبارات لاختلاف فى الاعتبارات . ولو أنهم اتفقوا بادى ذى بدء على هذه الاعتبارات . لما اختلفت العبارات ، ولما حدث خلاف ألبتة .

إذن فإننا نستسمح قارئنا الكريم عذرا ، إذا أطيننا فى توضيح المعنى المراد الذى يدور عليه الكلام فى هذا الموضوع ، وإذا استطردنا ببيان ما اشقبه به وكان سببا فى النزاع ، فنذكر أن لفظ (ترجمة) يطلق على معان متعددة ، بعضها لغوى ؛ وبعضها عرفى عام .

الترجمة فى اللغة :

وضعت كلمة ترجمة فى اللغة العربية ، لتدل على أحد معان أربعة :

(أولا) تبليغ الكلام لمن لم يبلغه . ومنه قول الشاعر :

« إن الثمانين - وبلغتها - قد أحوجت سمى إلى ترجمان

(ثانيا) تفسير الكلام بلفظه التى جاء بها . ومنه قيل فى ابن عباس : إنه ترجمان

القرآن . ولعل الزمخشري فى كتابه أساس البلاغة يتصد هذا المعنى إذ يقول : « كل ما ترجم

عن حال شيء فهو تفسرته .

(ثالثها) تفسير الكلام بلغة غير لغته . وجاء في لسان العرب وفي القاموس ، أن الترجمان هو المفسر للكلام . وقال شارح القاموس مانصه : « وقد ترجمه وترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان آخر قاله الجوهري » ١٠ .

وجاء في تفسير ابن كثير والبغوي أن كلمة ترجمة تستعمل في لغة العرب بمعنى التبيين مطلقا سواء اتحدت اللغة أم اختلفت .

(رابعها) نقل الكلام من لغة إلى أخرى . قال في لسان العرب : « الترجمان بالضم والفتح ^(١) هو الذي يترجم الكلام أى ينقله من لغة إلى أخرى . والجمع تراجم ^(٢) » ١١ . وشارح القاموس بعد أن أورد المعنى السابق في ترجمه وترجم عنه قال : « وقيل نقله من لغة إلى أخرى » ١٢ .

ولكون هذه المعاني الأربعة فيها بيان ، جاز على سبيل التوسع إطلاق الترجمة على كل ما فيه بيان مما عدا هذه الأربعة ، فقل ترجم لهذا الباب بكذا أى عنوان له . وترجم لفلان أى بين تاريخه . وترجم حياته أى بين ما كان فيها . وترجم هذا الباب كذا أى بيان المقصود منه . وهلم جرا .
الترجمة في العرف :

نريد بالعرف هنا عرف المتخاطب العام ، لا عرف طائفة خاصة ولا أمة معينة . جاء هذا العرف الذي تواضع عليه الناس جميعا . نخص الترجمة بالمعنى الرابع اللغوي في إطلاقات اللغة السابقة ، وهو نقل الكلام من لغة إلى أخرى . ومعنى نقل الكلام من لغة إلى أخرى ، التعبير عن معناه بكلام آخر من لغة أخرى ، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده كأنك نقلت الكلام نفسه من لغته الأولى إلى اللغة الثانية .

(١) عبارة القاموس تدل على أنه يضبط بضم التاء والجيم ويفتحهما ، ويفتح التاء وضم الجيم . (٢) وهذا خلاف ما ذاع على الألسنة من استعمال تراجم جمعا لترجمة . فاحفظ ذلك .

وهذا هو السر في تعبيرهم بنقل الكلام. مع العلم بأن الكلام نفسه لا ينقل من لفته بحال. ويمكننا أن نعرف الترجمة في هذا المعرف العام بعبارة مبسطة فنقول : هي التعبير من معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده . فكلية (التعبير) جنس ، وما بعده من القيود فصل وقولنا : (عن معنى كلام) يخرج به التعبير عن المعنى القائم بالنفس حين يخرج في صورة اللفظ أول مرة. وقولنا : (بكلام آخر) يخرج به التعبير عن المعنى بالكلام الأول نفسه ، ولو تكرر ألف مرة .

وقولنا : (من لغة أخرى) يخرج به التفسير بلغة الأصل ، ويخرج به أيضا التعبير بمرادف مكان مرادفه ، أو بكلام بدل آخر مساو له ، على وجه لا تفسير فيه ، واللغة واحدة في الجميع .

قولنا : (مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده) يخرج به تفسير الكلام بلغة غير لفته ؛ فإن التفسير لا يشترط فيه الوفاء بكل معاني الأصل للمفسر ومقاصده ، بل يكفي فيه البيان ولو من وجه . وسنوافيك قريبا بتفصيل ذلك .

تفسير الترجمة :

وتنقسم الترجمة بهذا المعنى العرفي إلى قسمين : حرفية وتفسيرية ، فالترجمة الحرفية هي التي تراعى فيها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه . فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه . وبعض الناس يسمى هذه الترجمة ترجمة لفظية ، وبعضهم يسميها مساوية .

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة أي محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه ، بل المهم فيها حسن تصوير المعاني والأغراض كاملة . ولهذا تسمى أيضا بالترجمة اللغوية . وسميت تفسيرية لأن حسن تصوير المعاني والأغراض فيها جعلها تشبه التفسير ، وما هي بتفسير كما يتبين لك بعد .

فالترجم ترجمة حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل فيفهمها ، ثم يستبدل بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها موضعها وإحلالها محلها ، وإن أدى ذلك إلى خفاء المعنى المراد

من الأصل ، بسبب اختلاف اللغتين في مواقع استعمال الكلام في المعاني المرادة إلفاً واستحساناً .

أما المترجم ترجمة تفسيرية ، فإنه يعتمد إلى المعنى الذى يدل عليه تركيب الأصل فيفهمه ، ثم يصبه في قالب يؤديه من اللغة الأخرى ، موافقاً لمراد صاحب الأصل ، من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مفرد ولا استبدال غيره به في موضعه . ولنضرب مثالا للترجمة بنوعيتها على فرض إمكانها في آية من الكتاب الكريم : قال الله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط » فإنك إذا أردت ترجمتها ترجمة حرفية ؛ أتيت بكلام من لغة الترجمة ؛ يدل على النهى عن ربط اليد في العنق وعن مدها غاية المد ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه ، بأن تأتى بأداة النهى أولاً ، يليها الفعل المنهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمر آ فيه فاعله ، وهكذا . . . ولكن هذا التعبير الجديد قد يخرج في أسلوب غير معروف ولا مألوف في تفهيم المترجم لم ما يرمى إليه الأصل من النهى عن التقتير والتبذير . بل قد يستنكر المترجم لم هذا الوضع الذى صيغ به هذا النهى ويقولون : ما باله ينهى عن ربط اليد بالعنق وعن مدها غاية المد ؟ ! وقد يلصقون هذا العيب بالأصل ظلماً ، وما العيب إلا فيما يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع . أما إذا أردت ترجمة هذا النظم الكريم ترجمة تفسيرية ، فإنك بعد أن تفهم المراد وهو النهى عن التقتير والتبذير في أبشع صورة منفردة ، منها تعتمد إلى هذه الترجمة فتأتى منها بعبارة تدل على هذا النهى المراد ، في أسلوب يترك في نفس المترجم لم أكبر الأثر في استنباش التقتير والتبذير . ولا عليك من عدم رعاية الأصل في نظمها وترتيبها اللفظي . وإنما قلنا عند عرض هذا المثال : « على فرض إمكانها » لما ستعرفه بعد من استحالة الترجمة بهذا المعنى العرفي في القرآن الكريم . والمثال لا يشترط صحته كما هو معلوم .

ما لا بد منه في الترجمة مطلقا :

لا بد لتحقيق معنى الترجمة مطلقا حرفية كانت أو تفسيرية ، من أمور أربعة :
(أولها) معرفة المترجم لأوضاع اللغتين لغة الأصل ولغة الترجمة !
(ثانيها) معرفته لأساليبهما وخصائصهما .
(ثالثها) وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ومقاصده على وجه مطمئن .
(رابعها) أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل ، بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه ، أن تحل محله ، كأنه لا أصل هناك ولا فرع . وسيأتى بيان ذلك في الفروق بين الترجمة والتفسير -

ما لا بد منه في الترجمة الحرفية :

ثم إن الترجمة الحرفية تتوقف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين :
(أحدهما) وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات التي تألف منها الأصل :
حتى يمكن أن يحل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو ملحوظ في معنى الترجمة الحرفية .

(ثانيهما) تشابه اللغتين في الضمائر المستترة ، والروابط التي تربط المفردات لتأليف التراكيب ، سواء في هذا التشابه ذوات الروابط وأمكنها . وإنما اشترطنا هذا التشابه ، لأن محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تقتضيه . ثم إن هذين الشرطين عسيران ، وثانيهما أعسر من الأول . فهيهات أن تجد في لغة الترجمة مفردات مساوية لجميع مفردات الأصل . ثم هيهات هيهات أن تظهر بالتشابه بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها في الضمائر المستترة وفي دوام الروابط بين المفردات لتأليف المركبات .

ومن أجل هذه العزة والندرة قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحيلة . وقال آخرون : إنها ممكنة في بعض الكلام دون بعض . ولقد علمت أنها بعد هذه الصعوبات بكتنفها الغموض وخفاء المعنى المقصود . كما مر في المثال السابق . أما الترجمة التفسيرية فميسورة فيما لا يعجز عنه البشر ، والمعاني المرادة من الأصل واضحة فيها غالبا . ولهذا اعتمدوا عليها في الترجمات الزمنية ، وفضلها التراجم والمشتغلون بالترجمات على قسميتها الترجمة الحرفية .

فروق بين الترجمة والتفسير :

ومهما تكن الترجمة حرفية أو تفسيرية فإنها غير التفسير مطلقا ، سواء أكان تفسيرا بلغه الأصل ، أم تفسيرا بغير لغة الأصل . وقد أشرنا إلى ذلك إجمالا في شرح تعريف الترجمة آنفا . ولكن كثيرا من الكاتبين اشتبه عليهم الأمر ، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لغة الأصل ؛ أو هي ترجمة تفسير الأصل .

ثم رتبوا على ذلك أن خلعوا حكمها على ترجمة الأصل نفسه ، وكان لهذا اللبس والاشتباه مدخل في النزاع والخلاف . لهذا نستطيع لأنفسنا أن نقف هنا وقفة طويلة . نرسم فيها فروقا أربعة لا فروقا واحدا بين هذين المشبهين في نظرهم .

(الفارق الأول) أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محل . ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم أبدا على الارتباط بأصله ، بأن يؤتى مثلا بالمفرد أو المركب ، ثم يشرح هذا المفرد أو المركب شرحا متصلا به اتصالا يشبه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه . ثم ينتقل إلى جزء آخر مفرد أو جملة ، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته ، بحيث لا يمكن تجريد التفسير وقطع

وشأن اتصاله بأصله مطلقا . ولو جرد لتفكك الكلام وصار لغوا أو أشبه بالغو ، فلا يؤدي معنى سليما ، فضلا عن أن يحل في جملته وتفصيله محل أصله .

(الفارق الثاني) أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد ، أما التفسير فيجوز بل قد يجب فيه الاستطراد . وذلك لأن الترجمة مفروض فيها أنها صورة مطابقة لأصلها حاكية له ، فمن الأمانة أن تساويه بدقة من زيادة ولا نقص ، حتى لو كان في الأصل خطأ لموجب أن يكون الخطأ عينه في الترجمة ، بخلاف التفسير فإن المفروض فيه أنه بيان لأصله وتوضيح له . وقد يقتضى هذا البيان والإيضاح أن يذهب للمفسر مذاهب شتى في الاستطراد ، توجيهها لشرحه ، أو تنويرا لمن يفسر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده . ويظهر ذلك في شرح الألفاظ اللغوية خصوصا إذا أريد بها غير ما وضعت له ، وفي المواضع التي يتوقف فهمها أو الاقتناع بها على ذكر مصطلحات أو سوق أدلة أو بيان حكمة .

وهذا هو السر في أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تشتمل على استطرادات متنوعة ، في علوم اللغة ، وفي العقائد ، وفي الفقه وأصوله ، وفي أسباب النزول ، وفي النسخ والمسخ ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية ، وغير ذلك .

ومن ألوان هذا الاستطراد ، تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ ، كما نلاحظ ذلك في شروح الكتب العلمية . ويستحيل أن تجد مثل هذا في الترجمة ، وإلا كان خروجا عن واجب الأمانة والدقة فيها .

(الفارق الثالث) أن الترجمة تتضمن عرفا دعوى الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده ، ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم على كمال الإيضاح كما قلنا ، سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيلي ، متناولا كافة المعاني والمقاصد أو مقتصرا على بعضها دون بعض ، طوعا للظروف التي يخضع لها المفسر ومن يفسر لهم .

والدليل على هذا الفارق، هو حكم العرف العام الذى نتحدث الآن بلسانه. وإليك مثلاً من أمثاله :

رجل عثر فى مخلفات أبيه على صحيفتين مخطوطتين بلغة أجنبية وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبى ، فدفعهما إلى خيرى بالغات يستفسره عنهما . وإذا الخبير يجيبه قائلاً : إن الصحيفة الأولى خطاب تافه من معوز أجنبى يستجدى أباك فيه ويستعينه ، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبى . هناك مرق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به ، أما الوثيقة فاعتد بها وطلب من هذا المتمكن فى اللغات أن يترجمها له ، ليقاضى اللدين أمام محكمة لغتها لغة الترجمة .

أليس معنى هذا أن التفسير لم يكفه؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم ، علماً بأنها هى التى تفى بكل ما تضمنته تلك الوثيقة وبكل ما يقصد منها ، فلا تضغف له بها حجة ، ولا يضيع عليه حق ؟ .

ثم ألت ترى فى هذا المثال أيضاً أن العرف يحكم بأن التفسير لا يشترط أن يعرض لجميع التفاصيل ، بل يكفى فيه بيان المضمون ، على حين أنه يرى الترجمة صورة مطابقة لأصلها ، وافية بكافة معانيه ومقاصده ؟ .

(الفارق الرابع) أن الترجمة تتضمن عرفاً دعوى الاطمئنان إلى أن جميع المعانى والمقاصد التى نقلها المترجم ، هى مدلول كلام الأصل وأنها مرادة لصاحب الأصل منه . ولا كذلك التفسير بل المفسر تارة يدعى الاطمئنان ، وذلك إذا توافرت لديه أدلته . وتارة لا يدعيه ، وذلك عند ما تعوزه تلك الأدلة . ثم هو طوراً يصرح بالاحتمال ويذكر وجوهاً محتملة مرجحاً بعضها على بعض ، وطوراً يسكت عن التصريح أو عن الترجيح . وقد يبلغ به الأمر أن يعلن عجزه عن فهم كلمة أو جملة ويقول : ربُّ الكلام أعلم بمراده . على نحو ما نحفظه لكثير من المفسرين إذا عرضوا للمتشابهات القرآن ولقوائم السور المعروفة .

ودليلنا على أن الترجمة تتضمن دعوى الاطمئنان إلى ماحوت من معان ومقاصد، هو شهادة العرف العام أيضا بذلك ، وجريان عمل الناس جميعا في الترجمات على هذا الاعتبار . فهم يحلون محل أصولها إذا شاءوا ، ويستغنون بها عن تلك الأصول . بل قد يفسون هذه الأصول جملة ، ويفيب عنهم أن الترجمات ترجمات ، فيحذفون لفظ ترجمة من الاسم ، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه ، كأنما الترجمة أصل ، أو كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

وإن كنت في ريب فاسأل ما بين أيدينا من ترجمات عربية لطائفة من كتبهم التي يقدسونها ، ويطلقون على بعضها اسم توراوة وعلى بعضها اسم إنجيل ، وما هما بالتوراوة ولا بالإنجيل ، إنما هما ترجمتان عربيتان لأصلين عبريين ^(١) باعترافهم . ولكنهم أسقطوا وأسقط العرف العام معهم لفظ ترجمة من العنوانين الاثنين . وما ذاك إلا لما وقر في النفوس من أن الترجمة صورة مطابقة للأصل ، مطابقة إلى أنها تؤدي جميع مؤداه ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . وقل مثل ذلك فيما نعرفه من ترجمات للقوانين والوثائق الدولية والشخصية ، ومن ترجمات للكتب العلمية والفنية والأدبية ، وهي كثيرة غنية عن التنويه والتمثيل .

يقال كل هذا في الترجمات ، ولا يمكن أن يقال مثله في التفسير ، فإننا ما سمعنا ولا سمع الدهر أن كلمة تفسير أسقطت من عنوان كتاب من كتبه . بل المعروف عكس ذلك . فكثيرا ما يسقط في الاستعمال اسم الأصل المفسر ، على حين أن لفظ التفسير لا يسقط بحال . ويدل على هذا تلك الإطلاقات الشائعة : تفسير البيضاوى ، تفسير النسفي تفسير الجلالين ، وما أشبهها من تفسيرات القرآن الكريم . ألم يكف بهذا سنداً على

(١) صوابه : « غير عرييين » وذلك لأن إنجيل مرقس ولوقا ويوحنا أصلها يوناني ،

أما إنجيل متى فأصله عبري .

أن التفسير مراعى فيه أنه بيان لا يمكن أن يقوم مقام اللين ، ولا أن يدعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه ومعانيه .

الترجمة والتفسير الإجمالى بغير لغة الأصل :

بيد أن هنا دقيقة نرشدك إليها . هى أن التفسير بغير لغة الأصل [يشبه الترجمة التفسيرية شهاً قريباً] . إذا كان هذا التفسير إجمالياً قائماً على اختيار معنى واحد من المعانى المحتملة . ولعل هذا التشابه هو الذى أوقع بعضهم فى الاشتباه ودعوى الاتحاد بين الترجمة التفسيرية وترجمة التفسير . أو التفسير بغير لغة الأصل . ولكن النظر الصحيح لا يزال يقضى بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضاً . فالمرس يقتضيه واجب البيان ألا يسوق المعنى الإجمالى المختار من بين عدة معانٍ محتملة حتى يوجه هذا الاختيار ، وهذا التوجيه محقق للاستطراد الزائد على مدلول الأصل . ثم إن صنيعة هذا سيدشعر القارىء أن للأصل معانى أخرى قد يكون هذا الذى اختير من بينها غير سديد . وقد يتوقف المفسر جملة ويعلن عجزه إذا ما أشكل عليه المعنى ورأى أن يلوذ بالصمت . هذا محقق لعدم الوفاء بجميع معانى الأصل ولعدم الاطمئنان الذى نوهنا به . ثم إن صيغة هذا التفسير لابد من أن ترتبط بالأصل ولو بالإشارة والتلويح ، فيقال : معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا . . أو يقال معنى الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا . . وذلك محقق لعدم استقلال الصيغة . بخلاف الترجمة فى ذلك كله .

فإن افترضت أن هذا المفسر سيترك وجه الاختيار وسيقطع الصلة قطعاً بين التفسير وأصله ، أجبناك بأن هذا التصرف فى الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة ، بل هو ذبذبة خرج بها الكلام عما يجب فى التفسير وفى الترجمة جميعاً . لأنه لم يشرح ولم يبين حتى يكون مفسراً كما يجب ، ولم يصور معانى الأصل ومقاصده كلها حتى يكون مترجماً كما يجب . فإن أدى ذلك إلى الناس بمنوان أنه ترجمة للأصل ، فإما أن يكون صادراً فى هذا الأداء عن قصور أو عن تقصير . فإن كان عن قصور فهو العجز والجهالة ، وإن كان عن تقصير فهو تضليل

للناس وإيهام لهم أن ما أتاه ترجمة ، وما هو بترجمة . وتلك خيانة لهم ولما زعم ترجمته ، والله لا يهدي كيد الخائنين .

تنبيهان مفيدان :

(أولهما) : أنه لافرق بين الترجمة الحرفية والتفسيرية من حيث الحقيقة ، فكلماتها تعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده . وما الفرق بينهما إلا شكلي وهو أن يحل كل مفرد في الترجمة الحرفية محل مقابله من الأصل ، بخلاف التفسيرية كما بينا . فلا تظن بعد هذا أن كلمة ترجمة تنصرف إلى الحرفية أكثر مما تنصرف إلى التفسيرية كما يظن بعض الناس . بل التفسيرية أثبت قدما ، وأعرق وجودا ، وأقرب إلى الأذهان عند الإطلاق لأنها هي الميسورة ؛ وهي الواضحة ، وهي التي يتداولها المترجمون والقراء جميعا . أما الحرفية فإنها تكاد تكون نظرية بحتة ، وذلك من تعسرها أو تعذرها ، ومن غموضها وخفائها أحيانا ، ومن ندرة إقبال التراجم والقراء عليها كما سبق .

(ثانيهما) أن تفسير الأصل بلفظه ، يساوى تفسيره بغير لفظه ، فيما عدا القشرة اللفظية . ألا ترى أنك إذا قرأت درس تفسير للخاصة كاشفاً فيه عن معان معينة باللغة العربية ، ثم قرأت هذا الدرس عينه للعامة كاشفاً عن هذه المعاني نفسها ولكن بلغة الخاطبين العامة ، فهل تشك في مساواة هذا التفسير لذاك في بيان المعاني المعينة التي فهمتها من الأصل ؟ وهل تجد بينهما خلافاً إلا في لغة التعبير وقشرة اللفظ ؟ .

إذا لاحظنا ذلك أمنا الاشتباه من هذه الناحية ، وأمکن أن نستغني في بحثنا هذا بذكر المساوي عن ذكر مُساويه ؛ ثقة بأن ما يقال في أحدهما يقال مثله في الآخر . فننبه إلى ذلك دائماً ، وبالله توفيق وتوفيقك .

الترجمة ليست تعريفاً منطقياً :

أوجس بعض الباحثين خيفة من أن يظن أحد أن الترجمة من قبيل التعريف اللفظي . ولكننا إذا أنعمنا النظر رأينا أن الترجمة بالمعنى العرفي الذي قررناه ، لا يمكن أن تكون تعريفاً لفظياً ولا حقيقياً وذلك من وجهين :

(أحدهما) أن التعاريف كلها من قبيل التصورات ، أما الترجمة فكلام تام وقضايا كاملة ، وهي بلا شك من قبيل التصديقات .

(ثانيهما) أن صيغة التعريف مرتبطة دائماً بالمعرف ، لأنها قول شارح له ، والشرح والبيان مرتبطان . في صيغته بالمشروح والمبين ، أما الترجمة فقد فرغنا من أن صيغتها مستقلة عن الأصل للترجم ، لأن الغرض منها أن تقوم به بدلا منه ، وأن يستغنى بها عنه ، فلامعنى لأن يجتمع فيها البديل واللبدل منه .

نعم إن تفسير المفرد بلغة غير لغته ، يكون من قبيل التعريف الحقيقي إن أفاد حصول صورته في ذهن المفسر له ويكون من قبيل التعريف اللفظي إن أفاد حضور صورته الحاصلة من قبل ، على نمط قولهم في تعريف الإنسان لمن لا يعرف حقيقته : « الإنسان حيوان ناطق » وقولهم في تعريف البشر لمن يعرف حقيقة الإنسان ولا يعرف دلالة لفظ البشر عليه : « البشر هو الإنسان » . ولكننا لسنا هنا بصدد المفردات وتفسيرها ، فبحثنا في الترجمة لافي التفسير ، وفي الكلام المفيد لا الكلمات المفردة .

القرآن ومعانيه ومقاصده

الآن وقد انتهينا من الكلام على أول المتضامين في لفظ (ترجمة القرآن) ، نفث معك وقفة أخرى بجانب ثاني هذين للتضامين وهو القرآن نفسه ، لتستبين المراد به هنا ، ولتعرف أنواع معانيه ومقاصده تمهيدا للحكم الصحيح عليه بأنه يمكن ترجمته أو لا يمكن .

المراد بالقرآن هنا :

ولقد سبقت كلمتنا في بيان مدلول القرآن، وعرض الآراء والمذاهب فيه عرضا واسعا، بالمبحث الأول في الجزء الأول من هذا الكتاب . فارجع إليه إن شئت .

بيد أنا نلفت نظرك إلى أن المراد هنا في مبحث الترجمة هو اللفظ المعجز ، لا الصفة القديمة صفة الكلام ، ولا الكلمات النفسية الحكيمية ، ولا النقوش المكتوبة ، على ما قررناه ثمة . وإنما كان المراد بالقرآن خصوص اللفظ المعجز ، لأن الترجمة أضيفت إليه . وبدى أن الترجمة لا تتناول إلا ما كان لفظا حقيقيا مصورا بصورة الحرف والأصوات ، ولا تتناول الصفة القديمة ، ولا الكلمات الحكيمية الغيبية ، ولا النقوش المكتوبة ، اللهم إلا بضرب من التأويل .

معاني القرآن نوعان :

وبما أن الترجمة ملحوظ فيها الإحاطة بمعاني الأصل كلها ، نحيطك علما بأن القرآن الكريم ، بل أى كلام بليغ ، لا بد أن يحتوى ضربين من المعاني هما المعاني الأولية والمعاني الثانوية ، أول المعاني الأصلية والمعاني التابعة . فالمعنى الأولى لأى كلام بليغ هو ما يستفاد من هذا الكلام ومن أى صيغة تؤديه سواء ، ولو بلغة أخرى . كمجرد إسناد محكوم به إلى محكوم عليه . وسمى معنى أوليا لأنه أول ما يفهم من اللفظ . وسمى أصليا لأنه ثابت ثبات الأصول ، لا يختلف باختلاف المتكلمين ولا المخاطبين ولا لغات التخاطب . بل هو مما يستوى فيه العربى والعجمى ، والحضرى والبدوى ، والذكى والغنى .

أما للمعنى الثانوى فهو ما يستفاد من الكلام زائداً على معناه الأولى . وسمى ثانويا لأنه متأخر فى فهمه عن ذلك . وسمى تابعا لأنه أشبه بقييد فيه ، والقييد تابع للعقيد .

أو لأنه يتغير بتغير التوابع ، فيختلف باختلاف أحوال المخاطبين ، وباختلاف مقدرة المتكلمين ، وباختلاف الألسنة واللغات ، بعكس ما تقدم . ولنضرب لك أمثالا توضح دقائق هذين النوعين :

إذا أردت أن تخبر عن حاتم بالجود قلت : (جاد حاتم) إن كنت تخاطب خالي الذهن من هذا الخبر . وقلت : (حاتم جواد) إذا كنت تخاطب شاكا مترددا فيه . وقلت : (إن حاتما جواد) إذا كنت تخاطب منكرًا غير مسرف في إنكاره . وقلت : (والله إن حاتما لجواد) إذا كان مخاطبك مسرفًا في الإنكار . وقلت : (حاتم سخي جواد ، كريم معطاء) إذا كان المقام مقام مدح . وقلت : (ما جواد إلا حاتم) إذا كان مخاطبك يعتقد العكس وأن غير حاتم هو الجواد . وقلت (حاتم ممدود السباط) . أو (كان في بني طيء بحر كثير الفيضان) إذا كان مخاطبك على شيء من الذكاء . وقلت : (حاتم مهزول الفصيل . أو غمر حاتم بإنعامه الأنام) إذا كان مخاطبك على جانب عظيم من الذكاء .

فأنت ترى أن هذه الأمثلة كلها دارت على معنى واحد استوت جميعها في أدائه ، هو نسبة الجود إلى حاتم ، فذلك هو المعنى الأول أو الأصلي . ثم أنت ترى بعد ذلك أن المعنى الأول زيدت عليه خصوصيات مختلفة ، ومزايا متغايرة بتغاير هذه الأمثلة ، ففي المثال الأول تجرد من مؤكدات الحكم ، لأن المخاطب خالي الذهن . وفي الثاني تأكيد باسمية الجملة استحسانا ، لأن المخاطب شاك . وفي الثالث تأكيد بمؤكدين : اسمية الجملة وإن ، لأن المخاطب منكر إنكارا يفتضيهما . وفي الرابع تأكيد بمؤكدات أربعة ، اسمية الجملة . وإن واللام والتقسيم ، لأن المخاطب مسرف في الإنكار . وفي الخامس إطناب لأن المقام المدح ، وهو يقتضي الإطناب . وفي السادس قصر للجود على حاتم ، لأن المخاطب يعتقد العكس ، فقهرت أنت قهر قلب لتعكس مراده عليه . وفي السابع تجوز في التعبير بكناية قريبة واستعارة تعريحية ، لأن المخاطب على شيء من الذكاء . وفي الثامن تجوز في التعبير بكناية بعيدة واستعارة مكنية ، لأن المخاطب على جانب عظيم من الذكاء ، بحيث تكفيه الإشارة الخفية واللمحة القصية .

ثم إن هذه النكات البلاغية ، والاعتبارات الزائدة ، يختص بها اللسان العربي كما أن لكل لغة خصائصها .

وهذه الاعتبارات مع فصاحة الفردات هي مناط بلاغة الكلام والتكلم . وعلوم البلاغة على سعتها ووفرة مباحثها وحسن بلاء الباحثين فيها ، لا تكفي وحدها لتصل بدارسها إلى مصاف البلغاء وذوى اللسن والبيان ، بل غايتها أن يعرف بها أن هذه الحال تقتضى هذا الاعتبار . وأن تلك الحال تقتضى ذلك الاعتبار ، وهكذا . أما التطبيق والقدرة على الصياغة البلاغية فشأو بعيد ، يتوقف على أمور كثيرة . منها الإلمام بظروف الكلام وأحوال المخاطبين . ومنها الإحاطة بدرجة تلك الأحوال قوة وضعفا . ومنها الإتيان بالخصوصيات المناسبة لهذه الأحوال والقامات . ومنها الذوق البلاغى أو الحاسة البيانية التى تسكن بممارسة كلام البلغاء وأساليبهم . وترويض النفس على محاكاةهم وتقليدهم وإلا فكمرأينا من مهرة فى علوم اللسان لا يحسنون صناعة الكلام ، ولا يستطيعون حيلة إلى أقل درجات البيان ، فضلا عن أن يبرزوا فى هذا الميدان . والكلام البليغ يتفاوت تفاوتاً بعيد المدى ، تبعاً لدرجة توافر هذه الأمور فيه كلاً أو بعضاً . ولم تعرف الدنيا ولن تعرف كلاماً بلغ الطرف الأعلى والنهاية العظمى ، فى الإحاطة بكل الخواص البلاغية ، سوى القرآن الكريم ، الذى انقطعت دونه أعناق الفحول من البلغاء وانبهرت فى حليته أنفاس الموهوبين من الفصحاء . حتى شهدوا على أنفسهم بالمجز حين شاهدوا روائع الإعجاز ، ورأوا أن كلامهم وإن علا فهو طبعة الخلق أما القرآن فهو طبعة الخلاق !

« صبغة الله ! ومن أحسن من الله صبغة ؟ ونحن له عابدون . »

مقاصد القرآن الكريم

بما أن الترجمة عرفاً لا بد أن تتناول مقاصد الأصل جميعاً ، فإننا نقفك على أن الله تعالى

في إنزال كتابه العزيز ثلاثة مقاصد رئيسية : أن يكون هداية للشفاين ، وأن يقوم آية لتأييد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يتعبد الله خلقه بتلاوة هذا الطراز الأعلى من كلامه المقدس .

هداية القرآن :

وهداية القرآن تمتاز بأنها عامة ، وتامة ، وواضحة .

• أما عمومها فلأنها تنظم الإنس والجن في كل عصر ومصر ، وفي كل زمان ومكان .
قال الله سبحانه : « وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بَلَغَ » . وقال جات حكمته :
« وهذا كتاب أنزلناه مبارك مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا » ، وقال عز اسمه : « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا » . وقال عمت رحمته : « وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمْعُونَ الْقُرْآنَ ، فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا ، فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ * يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَنْ لَا يَجِبِ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ ، أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

وأما تمام هذه الهداية فلأنها احتوت أرقى وأوفى ما عرفت البشرية وعرف التاريخ من هدايات الله والناس ، وانتظمت كل ما يحتاج إليه الخلق في العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات على اختلاف أنواعها وجمعت بين مصالح البشر في العاجلة والآجلة ، ونظمت علاقة الإنسان بربه وبالكون الذي يعيش فيه ، ووقفت بطريقة حكيمة بين مطالب الروح والجسد . اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن باليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين » .
وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ،

وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بهمهم إذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضراء
وحين البأس. أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون». وقال جل جلاله «يا أيها
الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لَتَعَارَفُوا، إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ اتَّقَاكُمْ، إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» وقال عز من قائل «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات
ما رزقناكم، واشكروا لله إِنْ كُنْتُمْ يُعْبِدُونَ». وقال تعالت حكمته «فَإِذَا قُضِيَتِ
الصَّلَاةُ فَانْقَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»
إلى غير ذلك من آيات كثيرة.

وأما وضوح هذه الهداية : فلعرضها عرضاً رائعاً مؤثراً ، توافرت فيه كل وسائل
الإيضاح وعوامل الإقناع : أسلوب فذ معجز في بلاغته وبيانه . والهدلال بسيط عميق
يستمد بساطته وعمقه من كتاب الكون الناطق وأمثال خلاصة تخرج أدق الأمقولات في
صورة أجلى للموسسات . وحكم بالغات تبهر الأبواب بمحاسن الإسلام وجلال التشريع .
وقصص حكيم مختار يقوى الإيمان واليقين ، ويهذب النفوس والغرائز ويصقل الأفكار
والعواطف ، ويدفع الإنسان دفعا إلى التضحية والنهضة ويصور له مستقبل الأبرار
والفجار ، تصويراً يجعله كأنه حاضر تراه الأبصار في رابعة النهار . والأمثلة على ذلك كثيرة
في القرآن ، يخرجنا استعراضها عما نحن بسبيله الآن .

ولهم أن نعلم في هذا المقام أن الهدايات القرآنية الكريمة ، منها ما استفيد من معاني
القرآن الأصلية ، ومنها ما استفيد من معانيه التابعة ، أما القسم الأول فواضح لا يحتاج
إلى تمثيل ، وهو موضع اتفاق بين الجميع . وأما القسم الثاني ففيه دقة جعلت بعض الباحثين
يمجادل فيه وإنا نوضحه لك بأمثلة نستمدّها من فاتحة الكتاب العزيز :

منها : استفادة أدب الابتداء بالبسملة في كل أمر ذي بال ، أخذاً من ابتداء الله
كتابه بها ، ومن افتتاحه كل سورة من سور به عدا سورة التوبة .

ومنها : استفادة أن الاستعانة في أى شئ لا تستمد إلا من اسم الله وحده ، أخذنا من إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة موصوفاً بالرحمن الرحيم ، ومن القصر المفهوم من البسطة على تقدير عامل الجار والمجرور متأخراً ، ومن تقدير هذا العامل عاملاً خاصاً .

ومنها : استفادة الاستدلال على أن الحمد مستحق لله بأمر ثلاثه : تريته تعالى للعوالم كلها ، ورحمته الواسعة التي ظهرت آثارها وتأصل اتصافه تعالى بها ، ونعرفه وحده بالجزاء العادل في يوم الجزاء . وذلك أخذنا من جريان هذه الأوصاف على اسم الجلالة في مقام حمده بقوله سبحانه : « الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » .

ومنها : استفادة التوحيد بنوعيه توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية من القصر المائل في قوله سبحانه : « إياك نعبد وإياك نستعين » .

ومنها : استفادة دليل هذا التوحيد من الآيات السابقة عليه ووقوعه هو في سياقها عقيبها كما تقع النتيجة عقب مقدماتها .

ومنها : استفادة أن الهداية إلى الصراط المستقيم هي المطمع الأسمى الذي يجب أن يرمى إليه الناس ويتنافس فيه المتنافسون . يدل على ذلك اختيارها والاختصار على طلبها والدعاء بها ، ثم انتهاء سورة الفاتحة بها كما تنهى البدايات بمقاصدها .

ومنها : استفادة أن الهداية لا يرجى فيها إلا الله وحده ، لأنها انتظمت مع آيات التوحيد قبلها في سمط واحد .

ومنها : استفادة أدب من الآداب ، هو أن يقدم الداعي ثناء الله على دعائه ، استنتاجاً من ترتيب هذه الآيات الكريمة ، حيث تقدم فيها ما يتصل بحمد الله وتمجيده وتوحيده ، على ما يتصل بدعائه واستهدائه .

هذه أمثلة اقتبسناها من سورة الفاتحة ونحن لا نظن أن أحداً يخاصم فيها . وهاك مثالين مما وقع فيه خلاف العلماء :

(المثال الأول) استفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة، أخذاً من مخالفة مقتضى الظاهر في ذكر هذه الأعضاء بآية الوضوء ، إذ يقول الله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » فأنت ترى أنه - تعالت حكمته - ذكر الرأس وهو ممسوح بين الأعضاء الأخرى وهي مفسولة ، وكان مقتضى الظاهر أن تتصل المفسولات بعضها ببعض وتذكر قبل الممسوح أو بعده لأن المفسولات متماثلة ، والعرب لا تنفصل بين التماثلات إلا بالحكمة . والحكمة هنا هي إفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة . على نمط الترتيب المائل في هذه الآية .

وثمة وجه آخر لاستفادة حكم هذا الترتيب أيضاً . ذلك أن الآية المذكورة لم تعرض فيها أعضاء الوضوء مرتبة ترتيباً تصاعدياً ولا ترتيباً تنازلياً ، فلم يبدأ فيها بالأعلى متبوعة بالأسفل ولا بالأسفل متبوعة بالأعلى ، بل ذكر فيها عال ثم سافل ثم أعلى ثم أسفل ، وذلك خلاف مقتضى الظاهر ، ومثله لا يصدر في لغة العرب إلا بالحكمة وما الحكمة هنا فيما نفهم إلا إفادة وجوب الترتيب في الوضوء . وبهذا قال الشافعية والحنابلة وإن خالفهم الحنفية والمالكية .

(المثال الثاني) استفادة وجوب مسح ربيع الرأس في الوضوء ، أخذاً من مخالفة مقتضى الظاهر أيضاً في قوله سبحانه : « وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ » حيث دخلت باء الجر على الرأس وهي المسووحة ، مع أن الظاهر كان يقتضى دخولها على آلة المسح وهي راحة اليد ، ولكن مخالفة هذا الظاهر في كلام عربي بليغ ، دللنا على أنه نزل الرأس منزلة آلة للمسح إرشاداً إلى أن اليد توضع على الرأس وتحرك كأننا مسحنا اليد بالرأس . وبهذه الطريقة تنسح الناصية عادة ، وهي تقدر بربع الرأس ، فالواجب إذن هو مسح ربيع الرأس ، وبهذا أخذ الحنفية ، وإن خالفهم الأئمة الثلاثة (رضوان الله عليهم أجمعين) .

ولسنا هنا بصدد مقارنات فقهية أو موازنات مذهبية ؛ حتى نناصر رأياً على رأى ، أو نرجح فهماً على فهم . فحسبنا فى هذا الموضوع بيان دلالة نظم القرآن الكريم باعتبار معانيه الثانوية على هدايات متنوعة من عقائد وأحكام وآداب وأدلة ولطائف ، وإن اختلف الناس فى إدراكها على مقدار اختلاف مواهبهم واستعدادهم ، لأن هذه المعانى الثانوية دقيقة الطرق ، لطيفة المسالك ، ومن شأن الدقائق واللطائف أن يكون مجال التفاوت بين الفاهمين لها بعيداً . بخلاف دلالة نظم القرآن الكريم على هداياته باعتبار معانيه الأصلية فإنها واضحة قل أن يقع فيها تفاوت أو خلاف ، لأن هذه المعانى - كما قررنا - يستوى فيها العربى والمجسمى ، والحضرى والبدوى ، والذكى والغبى .

واعلم أن قرآنية القرآن وامتيازها ، ترتبط بمعانيه الثانوية وما استفيد منها ، أكثر مما ترتبط بمعانيه الأصلية وما استفيد منها ، للاعتبارات الآتية ، ولأن المعانى الأصلية ضيقة الدائرة محدودة الأفق ، أما المعانى الثانوية فبحر زاهر متلاطم الأمواج ، تتجلى فيها علوم الله وحكمته وعظمته الإلهية ، وتظهر منها فيوضات الله وإلهاماته العلوية على من وهبهم هذه الفيوضات والإلهامات من عباده المصطفين وورثة كلامه المقربين ، وأهل الذوق والصفاء من العلماء العاملين ، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه آمين .

إحجاز القرآن :

المقصد الثانى من نزول القرآن الكريم ، أن يقوم فى فم الدنيا آية شاهدة برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يبقى على جبهة الدهر معجزة خالدة تنطق بالهدى ودين الحق ظاهراً على الدين كله . ووجوه إحجاز القرآن كثيرة نفصلها فى مبحثها إن شاء الله . بيد أننا ننبهك هنا إلى أن بلاغته العليا وجه بارز من هذه الوجوه . بل هى أبرز وجوه وجوده وأعظمها أفراداً ، لأن كل مقدار ثلاث آيات قصار معجز ، ولو كان هذا

للقدر من آية واحدة طويلة . فقد تحدى الله أئمة البيان أن يأتوا بسورة من مثله ، وأقصر سورة هي سورة الكوثر ، وآياتها ثلاث قصار . وإذا كان أئمة البيان في عصر ازدهاره والنباعة فيه قد عجزوا فساثر الخلق أشد عجزا . ولقد فرغنا من أن بلاغة القرآن منوطة بما اشتمل عليه من الخصوصيات والاعتبارات الزائدة وأنت خير بأنها سارية فيه سريان الماء في العود الأخضر أو سريان الروح في الجسم الحي ، وأن نظم القرآن الكريم مصدر الهداياته كلها سواء منها ما كان طريقه هيكल النظم ، وما كان طريقه تلك الخصوصيات الزائدة عليه . وهنا بطالعك المعجب العاجب حين تجد دليل صدق الهداية الإسلامية قد آخاها ؟ واتخذ مطلعهما في سماء القرآن فأداه وأداها . ! !

التعبد بتلاوة القرآن .

المقصد الثالث من نزول القرآن أن يتعبد الله خلقه بتلاوته ، ويقربهم إليه ويأجرهم على مجرد ترديد لفظه ولو من غير فهمه ، فإذا ضموا إلى التلاوة فهم زادوا أجرا على أجر ، قال الله تعالى : « إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور » ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله ، إنه غفور شكور .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها . لا أقول ألم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » رواه الترمذى وقال : حسن صحيح . وروى الحاكم مثله مرفوعاً وقال : صحيح الإسناد وجاء في حديث آخر عن أنس أنه قال : أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن وسنده ضعيف غير أنه يتقوى بغيره ثم إن هذه خصيصة امتاز بها القرآن ، أما غيره فلا أجر على مجرد تلاوته ، بل لابد من التفكير فيه وتدبره ، حتى الصلاة هي عماد الدين ، ليس للمرء من ثوابها إلا بمقدار ما عقل منها . .

ولما انفرد القرآن بهذه المزية لحكم سامية ، وفوائد ذات شأن :

(أولها) توفير عامل مهم من عوامل المحافظة على القرآن وبقائه مصوناً من التفسير والتبديل اللذين أصابا كتب الله من قبل ذلك أن هذا الأجر العظيم الذي وعده الله من يتلو كتابه العزيز ولو غير متفهم لمعانيه ، من شأنه أن يجلب الناس في قراءة القرآن ويدفعهم إلى الإكثار منها ، ويحركهم إلى استظهاره وحفظه . ولا ريب أن انتشار القراءة والقراء والحفاظ ، يجعل القرآن كثير الدوران على الألسنة ، واضح المعالم في جميع الأوساط والطبقات ، وهنا لا يجرؤ أحد على تغيير شيء فيه ، وإلا لاقى أشد العنت من عارفيه ، كما حدث لبعض من حاولوا هذا الإجراء ، من أعداء الإسلام .

(ثانيها) إيجاد وحدة للمسلمين لغوية ، تعزز وحدتهم الدينية ، وتيسر وسائل التفاهم والتعاون فيما بينهم ، فتقوى بذلك صفوفهم ، وتعلم شوكتهم ، وتعلم كلمتهم . وتلك سياسة إلهية عالية ، فطن لها الإسلام على يد هذا النبي الأُمي في عهد قدیم من عهود التاريخ ، ونجحت هذه السياسة نجاحاً باهراً ، حتى انضوى تحت اللسان العربي أمم كثيرة مختلفة اللغات ، ونبغ منهم نابغون سبقوا كثيراً من العرب في علوم القرآن وعلوم لغة القرآن ، بينما أمم كبيرة في هذا العصر الحديث الذي يزعمونه عصر العلم والنور ، قد حاولت مثل هذه المحاولة بتقرير لسان عام ولغة عالمية مشتركة أسموها لغة « الاسبرنتو » ، فكانت محاولة فاشلة ، فضلاً عن أنها جاءت مسبوقة متأخرة .

(ثالثها) استدراج القارى إلى التدبر والاهتداء بهدى القرآن عن طريق هذا الترغيب المشوق ، وبوساطة هذا الأسلوب الحكيم .

فإن من يقرأ القرآن في يومه وهو غافل عن معانيه ، يقرؤه في غده وهو ذاكر لها . ومن قرأه في غده وهو ذاكر لها ، أوشك أن يعمل بعد غد بهديها . وهكذا ينتقل القارى من درجة إلى درجة أرق منها ، حتى يصل إلى الغاية بعد تلك البداية . « كل من سار على

المحب وصل ، وبرحم الله ابن عطاء الله السكندري إذ يقول في حكمه : « لا تترك الذِّكر
لنظم حضورك مع الله فيه ؛ لأن غفلتك عن وجود ذكره ، أشد من غفلتك في وجود
ذكره . فحسب أن يرفئك من ذكر مع وجود غفلة ، إلى ذكر مع وجود يقظة . ومن ذكر
مع وجود يقظة ، إلى ذكر مع وجود حضور . ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع
وجود غيبية عما سوى المذكور . وما ذلك على الله بعزيز . »

حكم ترجمة القرآن تفصيلا

على ضوء هذه المعلومات التي سبقناها في تجلية معنى المتضايقين من لفظ ترجمة القرآن ،
يسهل علينا أن ندرك أن لهذا المركب الإضافي أربعة معان رئيسية ؛ ثلاثة منها ترجع إلى
اللغة وحدها ، والرابع تشترك فيه اللغة والعرف العام الذائع بين الأمم . ولا ريب أن هذا
المعنى الرابع هو الجدير بالعناية والاهتمام ؛ لأنه المتبادر إلى الأفهام ، والمقصود في لسان
التخاطب العام .

وهانحن أولاء نستعرض تلك المعاني الأربعة ، مشفوعا كل معنى منها بحكمة المناسب له ،
عسى أن تكون هذه الطريقة أبعد عن الخطأ والشطط ، وأهدى إلى الصواب والاعتدال .

١ - ترجمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه

تطلق ترجمة القرآن إطلاقا مستندا إلى اللغة ويراد بها : تبليغ ألفاظه . وحكمها حينئذ
أنها جائزة شرعا . والمراد بالجواز هنا ما يقابل الحظر فيصدق بالوجوب وبالندب . وإن
شئت دليلا فها هو صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن ويسمعه أوليائه وأعداءه . ويدعو
إلى الله به في مولده ومهاجرة ، وفي سفره وحضره ، والأمة من ورائه نهجت نهجه ، فبلغت ألفاظ
القرآن ، وتلقاها بعضهم عن بعض فردا عن فرد ، وجماعة عن جماعة ، وجيلا عن جيل ،

حتى وصل إلينا متواترا . ثم هاهو القرآن نفسه يتوعد كاتبيه ويقول : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا ، فأولئك أتوب عليهم ، وأنا التواب الرحيم .

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج . ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخاري والترمذي وأحمد . ويقول صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » رواه الشيخان .

٢ - ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغته العربية

هذا هو الإطلاق الثاني المستند إلى اللغة أيضا كما مر . ويراد به تفسير القرآن بلغته العربية لا بلغة أخرى . وغنى عن البيان أن حكمه الجواز بالمعنى الآنف . وإن كنت في شك فهالك القرآن نفسه يقول الله فيه لنبيه صلى الله عليه وسلم . « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . ولقد قام الرسول صلوات الله وسلامه عليه ببيانته العربي خير قيام ، حتى اعتبرت السنة النبوية كلها شارحه له ، ونقل منها في التفسير بالماثور شي كثير . ولقد تأثر العلماء رسول الله في ذلك منذ عهد الصحابة إلى اليوم ، وهاموا بالكتابات العامة والخاصة زاخرة بالتفاسير العربية للقرآن الكريم على رغم ما اندثر منها ، وعلى رغم ما يأتي به المستقبل من تفاسير يؤلفها من لا يقنعون بقديم ، ويتلقاها عنهم من يجدون في أنفسهم حاجة إلى عرض جديد لمعالم القرآن والدين . مما يدل على أن القرآن بحر الله الخضم ، وأن العلماء جميعا من قدامى ومحدثين ، لا يزالون وقوقا بساحله ، يأخذون منه على قدر قرائحهم وفهومهم . والبحر بعد ذلك هو البحر في فيضانه وامتلأه ، والقرآن هو القرآن في ثروته وغناه بمعومه وبأسراره . « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا » .

ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية

هذا هو الإطلاق الثالث المسند إلى اللغة أيضاً ويراد به تفسير القرآن بلغة غير لغته، أى بلغة عجمية لا عربية . ولا ريب عندنا فى أن تفسير القرآن بلسان أجمى لمن لا يحسن العربية ، يجرى فى حكمه مجرى تفسيره بلسان عربى لمن يحسن العربية . فكلما عرض له يفهمه المفسر من كتاب الله بلغة يفهمها مخاطبه ، لا عرض لترجمة القرآن نفسه ، وكلما حكاية لما يستطاع من المعانى والمقاصد ، لا حكاية لجميع المقاصد . وتفسير القرآن الكريم يكفى فى تحققه أن يكون بياناً لمراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ولوجاء على احتمال واحد؛ لأن التفسير فى اللغة هو الإيضاح والبيان ، وهما يتحققان ببيان المعنى ولو من وجه ولأن التفسير فى الاصطلاح علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية، وهذا يتحقق أيضاً بعرض معنى واحد من جملة معانٍ يحتملها التنزيل . وإذا كان تفسير القرآن بياناً لمراد الله بقدر الطاقة البشرية، فهذا البيان يستوى فيه ما كان بلغة العرب وما ليس بلغة العرب، لأن كلامهما مقدور للبشر، وكلامهما يحتاج البشر، بيد أنه لا بد من أمرين : أن يستوفى هذا النوع شروط التفسير باعتبار أنه تفسير، وأن يستوفى شروط الترجمة باعتبار أنه نقل لما يمكن من معانى اللفظ العربى بلغة غير عربية . وشروط التفسير ذكرناها فى الجزء الأول بالمبحث الثانى عشر من هذا الكتاب، وشروط الترجمة ذكرناها بهذا المبحث عن كسب .

أمور مهمة :

ونسترعى نظرك إلى أمور مهمة : (أولها) أن علماءنا حظروا كتابة القرآن بحروف غير عربية . وعلى هذا يجب عند ترجمة القرآن بهذا المعنى إلى أية لغة أن تكتب

الآيات القرآنية إذا كتبت بالحروف العربية . كيلا يقع إخلال وتحريف في لفظه ؛
فيتبعهما تغير وفساد في معناه .

سئلت لجنة الفتوى في الأزهر عن كتابة القرآن بالحروف اللاتينية ، فأجابت بعد
حمد الله والصلاة والسلام على رسوله بما نصه ^(١) « لا شك أن الحروف اللاتينية المعروفة
خالية من عدة حروف توافق العربية ، فلا تؤدي جميع ما تؤديه الحروف العربية ، فلو كتب
القرآن الكريم بها على طريقة النظم العربي - كما يفهم من الاستفتاء - لوقع الإخلال
والتحريف في لفظه ، ويتبعهما تغير المعنى وفساده . وقد قضت نصوص الشريعة بأن يسان
القرآن الكريم من كل ما يعرضه للتبديل والتحريف . وأجمع علماء الإسلام سلفا وخلفا
على أن كل تصرف في القرآن يؤدي إلى تحريف في لفظه أو تغيير في معناه ممنوع منعا
بانا ، ومحرم تحريما قاطعا . وقد التزم الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم إلى يومنا
هذا كتابة القرآن بالحروف العربية » .

(الأمر الثاني) : أن تفاسير القرآن المتداولة بيننا تتناول الفرد من الأصل ، ويمانيه
شرحه ، ثم تتناول الجملة أو الآية وشرحها متصل بها كذلك غالبا . ومعنى هذا أن ألفاظ
القرآن منبثقة في ثنايا التفسير على وجه من الارتباط والإحكام ، بحيث لو جردنا التفاسير
من ألفاظ الأصل لعادت التفاسير لغوا من القول ، وضربا من السخف . ونحن لا نريد هنا
في تفسير القرآن بلغة أجنبية أن تذكر مفردات القرآن وجملة مكتوبة بتلك اللغة الأجنبية
أو مترجمة بهذه اللغة ، ثم تشفع بتفسيرها المذكور ؛ فلقد قررنا أن كتابة القرآن بغير
العربية ممنوعة وسنقرر أن ترجمته بالمعنى العرفي مستحيلة . إنما نريد هنا نوعا من
التفسير يجوز أن يصدر بطائفة من ألفاظ الأصل على ما هي عليه في عروبتها رسما ولفظا ،
إذا وضع لطائفة من المسلمين ثم يذكر عقبها المعنى الذي فهمه المفسر غير مختلط بشيء من

ألفاظ الأصل ولا ترجمته ، بل يكون هذا المعنى كله من كلام المفسر ، ويصاغ بطريقة تدل على أنه تفسير لا ترجمة كأن يقال : معنى الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا . أو يقال في أول كل نوبة من نوبات التفسير : معنى هذه الجملة أو الآية كذا . ثم يبين في كلتا الطريقتين أن هذا المعنى مقطوع به أو أنه محتمل ، ويستطرد بما يظن أن حاجة المخاطبين ماسة إليه من التعريف بالمصطلحات الإسلامية ، والأسرار والحكم التشريعية والتنبيه على الأخطاء التي وقعت فيها الترجمات المزعومة ، ونحو ذلك مما يوقع في روع القارى أن ما يقرؤه ليس ترجمة للأصل محيطة بجميع معانيه ومقاصده ، إنما هو تفسير فحسب ، لم يحمل من معاني القرآن ومقاصده إلا قُلًّا من كثير ، وقطرة من بحر . أما القرآن نفسه فأعظم من هذا التفسير بكثير ، كيف وهو النص المعجز في ألفاظه ومعانيه من كلام العليم الخبير ؟ ١٩ .

(الأمر الثالث) : أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مساوية لترجمة تفسيره العربي . لأن الترجمة هنا لم تتناول في الحقيقة إلا رأى هذا المفسر وفهمه لما راد الله على قدر طاقته ، خطأ كان فهمه أو صوابا ، ولم تتناول كل مراد الله من كلامه قطعا . فكأن هذا المفسر وضع أولا تفسيراً عربياً ثم ترجم هذا التفسير الذى وضعه . وإن شئت فقل : إنه ترجم تفسيراً للقرآن قام هو به غير أنه لم يدونه ، وأنت خير بأن التفسير هو التفسير ، سواء أدونه صاحبه أم لم يدونه .

(الأمر الرابع) ذهب بعضهم إلى تسمية هذا النوع وما يشبهه ترجمة تفسيرية للقرآن بالمعنى العرفى . ونحن - مع علمنا بأن الخلاف في التسمية تافه - لانستطيع أن نرى رأيهم ، لشهادة العرف التى أقنأها ثم اعتمدنا عليها فى رسم الفوارق الأربعة بين أى ترجمة وأى تفسير . فترجمة القرآن - على فرض إمكانها - تصوير لسكل ما أراد منزله من معانيه ومقاصده وترجمة التفسير تصوير لسكل ما أراد المفسر من معانيه ومقاصده . والقرآن لا يمكن أن يكون فى معانيه المرادة لله خطأ أبداً ، فإذا صحت ترجمته على فرض إمكانها ، وجب ألا

تحمل ولا تصور خطأ . أما التفسير فيمكن أن يكون في معانيه المرادة المفسر خطأ أى خطأ ، وعلى هذا فترجمة هذا التفسير ترجمة صحيحة لا بد أن تحمل هذا الخطأ وتصوره ؛ وإلا لما صح أن تكون ترجمة له لأن الترجمة صورة مطابقة للأصل ، ومراة حاكية له على ما هو عليه ؛ من صواب أو خطأ ، إيمان أو كفر ، حق أو باطل .

والقرآن ملئ بالمعاني والأسرار الجليلة والخفية إلى درجة تعجز الخلق عن الإحاطة بها ، فضلا عن قدرته على محاكاتها وتصويرها ، بلغة عربية أو أعجمية . أما التفسير فمعانيه محدودة ، لأن قدرة صاحبه محدودة ، مهما خلق في سماء البلاغة والعلم . وعلى هذا فمقدسة أى مصوره له ، تستطيع التقاطه وتصويره بالترجمة إلى أية لغة .

(الأمر الخامس) : يجب أن تسمى مثل هذه الترجمة ، ترجمة تفسير القرآن ، أو تفسير القرآن بلغة كذا . ولا يجوز أن تسمى ترجمة القرآن بهذا الإطلاق اللغوي الخفض ، لما علمت من أن لفظ ترجمة القرآن مشترك بين معان أربعة ، وأن المعنى الرابع هو التبادر إلى الأذهان عند الإطلاق ، نظرا إلى أن العرف الأعمى العام لا يعرف سواء . ولا يجوز أيضا أن تسمى ترجمة معاني القرآن ، لأن الترجمة لا تضاف إلا إلى الألفاظ . ولأن هذه التسمية توهم أنها ترجمة للقرآن نفسه ، خصوصا إذا لاحظنا أن كل ترجمة لا تنقل إلا للمعاني دون الألفاظ .

(الأمر السادس) يحسن أن بدون التفسير العربي وتشفع به ترجمته هذه ، ليكون ذلك أنفي للريب ، وأهدى للحق ، وأظهر في أنه ترجمة تفسير لا ترجمة قرآن ، ومن عرف قدر القرآن لم ييخل عليه بهذا الاحتياط ، لاسيما في هذا الزمن الذى تنمر فيه أعداء الإسلام ، وحاربونا فيه بأسلحة مسمومة من كل مكان .

(الأمر السابع) يجب أن يصدر هذا التفسير المترجم بمقدمة تنفى عنه في صراحة أنه ترجمة للقرآن نفسه ، وتبين أن ترجمة القرآن نفسه بالمعنى المتعارف أمر دونه خطر القتل ،

لأن طبيعة تأليف هذا الكتاب تأبى أن يكون له نظير يحاكيه، لا من لفته ولا من غير لفته، وذلك هو معنى إعجازه البلاغى. ومن أراد أن يتصور هذا اللون من ألوان إعجازه فلينتقل هو إلى هذا الكتاب ولفته، فيتذوقه بها وبأساليبها، ومن الحال أن ينتقل هذا الكتاب العزيز، تاركا عرشه الذى بوأه الله إياه وهو عرش اللغة العربية. وماذا يبقى للملك من عزة وسultan إذا هو تخلى عن عرشه وملكه ؟ وهذا القرآن جعله الله ملك الكلام، وتوجه بتاج الإعجاز، واختار لفته العربية مظهراً لهذا الإعجاز والاعتزاز ! « وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد » .

فوائد الترجمة بهذا المعنى

لترجمة القرآن بهذا المعنى فوائد كثنا فى غنى عن بيانها، بما أشرنا إليه من أنها كالتفسير العربى الذى اتفق الجميع على جوازه بشرطه . ولكن بعض الباحثين توقفوا فى جواز هذه الترجمة كما توقفوا فى جواز الترجمة بالمعنى الآتى مع بعد ما بينهما ؛ ثم تذرعوا بأنه لا فائدة ترجى منها، وأناروا شبهات حولها. لهذا نبسط القول ببيان فوائد هذه الترجمة، ثم بدفع الشبهات عنها . أما فوائدها فنشرحها فيما يأتى :

(الفائدة الأولى) : رفع النقاب عن جمال القرآن ومحاسنه لمن لم يستطع أن يراها بمنظار اللغة العربية من المسلمين الأعاجم ، وتيسير فهمه عليهم بهذا النوع من الترجمة، ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ، ويعظم تقديرهم للقرآن، ويشتد شوقهم إليه، فيهدوا بهديه، ويفتخروا من بحره، ويستمتعوا بما حواه من نبل فى المقاصد وقوة فى الدلائل، وسمو فى التعاليم، ووضوح وعمق فى العقائد، وطهر ورشد فى العبادات، ودفع قوى إلى مكارم الأخلاق، وردع زاجر عن الرذائل والآثام، وإصلاح معجز للفرد وللجموع، واختيار موفق لأحسن القصص، وإخبار عن كثير من أنباء الغيب، وكشف عن معجزات

أكرم الله بها رسوله وأمته ، إلى غير ذلك مما من شأنه أن يسمو بالنفوس الإنسانية ، ويملا العالم حضارة صحيحة ومدنية .

وإنك لتستطيع أن ترى هذه الفائدة ماثلة بين عينيك إذا ما شاهدت أستاذاً ممتازاً يلقي درساً من دروس التفسير على العامة ، يحلّ معاني القرآن لهم بمهارته ، وينزل إلى مستواهم في مخاطبتهم ، ويتخير من المعاني أصحها وأمسها بحاجتهم ، ويمالج عند المناسبة ما يعرف من جهاتهم وشبهتهم . والله لكأنى بهذا المدرس اللبيب وقد نفخ فيهم من روح القرآن فأحيا موتاهم ، وداوى أمراضهم ، وقادهم إلى النهضة ، وجعلهم يؤمنون بهذا الكتاب عن علم وذوق وشعور وجدان ، بمد أن كانوا يؤمنون به إيماناً أشبه بالتقليد الأعمى أو بمحاكاة الضبيان .

ولقد دلتنا التجارب على أن كثيراً من هؤلاء الذين أحسوا جلال القرآن عن طريق تفسيره ، فكر وافى حفظه ، واستظهاره ودراسة لغته وعلومه ، ليرتشقوا بأنفسهم من منهل الروى ، ويشبعوا نهمهم من غذائه الهنى ، مادام هذا التفسير وغيره لا يحمل كل معانى الأصل ، وما دام ثواب الله يجري على كل من نظر في الأصل أو تلا نفس ألفاظ الأصل .

(الفائدة الثانية) دفع الشبهات التى لفقها أعداء الإسلام وأصقوا بها القرآن وتفسيره كذباً وافتراءً ثم ضلّوا بها هؤلاء المسلمين الذين لا يحدقون اللسان العربى فى شكل ترجات مزعومة للقرآن ، أو مؤلفات علمية وتاريخية للطلاب ، أو دوائر معارف للقراء ، أو دروس ومحاضرات للجمهور ، أو صحف ومجلات للعامة والخاصة .

(الفائدة الثالثة) تنوير غير المسلمين من الأجانب فى حقائق الإسلام وتعاليمه ، خصوصاً فى هذا العصر القائم على الدعايات ، وبين نيران هذه الحروب التى أوقدها أهل الملل والنحل الأخرى ، حتى ضل الحق أو كاد يضل فى سواد الباطل ، وخفت صوت الإسلام أو كاد يخفت بين ضجيج غيره من المذاهب المتطرفة والأديان المنرفة .

(الفائدة الرابعة) إزالة الحواجز والموائير التي أقامها الجبناء الماكرون للحيلولة بين الإسلام وعشاق الحق من الأمم الأجنبية. وهذه الحواجز والموائير تتركز في الغالب على أكاذيب افتروها تارة على الإسلام، وتارة أخرى على نبي الإسلام. وكثيرا ما ينسبون هذه الأكاذيب إلى القرآن وتفسيره، وإلى تاريخ الرسول وسيرته، ثم يدسونها فيما يزعمونه ترجمات للقرآن، وفيما يقرأ الناس ويسمعون بالوسائل الأخرى. فإذا نحن ترجمنا تفسير القرآن أو فسرنا القرآن بلغة أخرى مع العناية بشروط التفسير وشروط الترجمة، ومع العناية العامة بدفع الشبهات والأباطيل الرائجة فيهم عند كل مناسبة، تزلزلت بلا شك تلك القصور التي أقاموها من الخرافات والأباطيل، وزالت العقبات من طريق طلاب الحق وعشاقه من كل قبيل.

وهالك كلمة يؤيدنا بها الكاتب الانجليزي الشهير (برناردشو) إذ يقول: «لقد طبع رجال الكنيسة في القرون الوسطى دين الإسلام بطابع أسود حالك، إما جهلا وإما تعصبا، إنهم كانوا في الحقيقة مسوقين بمامل بغض محمد ودينه، فعندهم أن محمداً كان عدواً للمسيح. ولقد درست سيرة محمد الرجل العجيب، وفي رأيي أنه بعيد جداً من أن يكون عدواً للمسيح. إنما ينبغي أن يدعى منقذ البشرية، الخ ما قال بمجلة ذي مسلم ريفيو بل كنو الهند في جزء مارس سنة ١٩٣٣.

(الفائدة الخامسة) براءة ذمتنا من واجب تبليغ القرآن بلفظه ومعناه، فإن هذه الترجمة جمعت بين النص الكريم بلفظه ورسمه العربيين، وبين معاني القرآن على ما فهمه المفسر وشرحه باللغة الأجنبية، قال السيوطي وابن بطال والحافظ ابن حجر وغيرهم من العلماء: «إن الوحى يجب تبليغه. ولكنه قسمان: قسم تبليغه بنظمه ومعناه وجوبا، وهو القرآن: وقسم يصح أن يبلغ بمعناه دون لفظه، وهو ما عدا القرآن. وبذلك يتم التبليغ».

دفع الشبهات عن هذه الترجمة

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون: إن المترجم للتفسير مضطر إلى الترجمة العرفية المتنوعة وهي ترجمة كل ما يسوقه في كل نوبة للتفسير من آية أو آيات ، لأن التفسير بيان ، فلا بد أن يعرف المبين أولاً ثم يعرف البيان . ولأنه إذا ترجم التفسير بدون الآية كانت الترجمة غير مؤدية للمطلوب ، لعدم التماسها مع ما قبلها .

ومجيب على هذا بأننا شرطنا ألا تكون ألفاظ الأصل ولا ترجمتها العرفية منبثقة بين ثنايا التفسير بلغة أجنبية ، بل قلنا: إن التفسير يجرأ أجزاء ، ونساق الآية أو الآيات في كل نوبة من نوبات هذه التجزئة باللفظ والرسم العربيين ، إن كنا نترجم هذه الترجمة لطائفة من إخواننا المسلمين ، ثم يشار إليها في تفسيرها فيقال: معنى هذه الآية أو الآيات كذا . أو يقال: الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا معناها كذا وكذا . . . بعبارة مجردة من ألفاظ الأصل وترجمتها ترجمة عرفية . ويكفي في ارتباط المبين ببيانه أن يكون بأى وجه من وجوه الارتباط . وهو هنا قد ذكر أولاً بلفظه ورسمه العربيين ، ثم أشير إليه باسم إشارة أو ببيان رقمه من السورة واسم سورته من القرآن .

أما الالتئام فمن السهل رعاية الانسجام بين جل التفسير بعضها مع بعض في كل نوبة في نوباته . وأما انسجام هذه النوبات كلها بعضها ببعض ، بحيث يتألف منها كلام واحد مترابط كأنه سبيكة واحدة فشيء لم يشترطه أحد في التفسير ، ولا يضيرنا فقد شئتاً ما دام التفسير كلاماً منجماً على نوبات متفرقة ، لا كلاماً واحداً في نوبة واحدة ، وأما التئام الآيات بعضها ببعض فهو حاصل لا محالة ولكن ليس من الواجب أن يمرض له هذا التفسير ولا غيره من التفاسير .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : إن تفسير القرآن يشتمل عادة على كيفية نطق ألفاظه ومدلولات مفرداته ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب ، واختلاف المعاني عند الوقف على بعض الكلمات والابتداء بما بعدها وعند وصل الأولى بالثانية . ويشتمل أيضا على معرفة السنة لأنها بيان للقرآن ، وعلى أقوال الصحابة والأئمة المجتهدين وغير ذلك وترجمة مثل هذا مع الاستيفاء أمر ممتعذر .

ونجيب على هذا بأن استيفاء الأمور المذكورة لم بشرطه أحد في أصل التفسير العربي ، فبدهى ألا يشترط ذلك في ترجمته وهي صورة له . كيف وقد علمنا أن التفسير هو للبيان ولو من وجه . وكل ما على المفسر أن يكون حكيما ، يلاحظ حال من يفسر لم على قدر طاقته ، فيضمن تفسيره ما يحتاجون إليه ، وبمفاهيم مما لا تسمع عقولهم ، وإلا كان فتنة عليهم . ولعل ذلك سر من أسرار تنوع التفاسير العربية التي بين أيدينا ، ما بين مختصر ومتوسط ومطول ، وما بين تفسير بالمأثور وتفسير بالمعقول . وما بين تفسير معنى بالناحية البلاغية وآخر معنى بالناحية النحوية ، وثالث معنى بالناحية الكلامية ، ورابع معنى بالناحية الفقهية ، إلى غير ذلك .

وإذا كان هذا ماثلا أمام أعيننا في التفاسير العربية ، فكيف نذهب إلى إنكاره إذا وقع مثله في التفاسير بلغة أجنبية ؟

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : لا حاجة إلى هذا التفسير بلسان غير عربي ، ولا إلى ترجمة أى تفسير من التفاسير ، لإمكان الاستغناء عنها بترجمة تعاليم الإسلام وهداياته .

والجواب أننا نرى وجه الحاجة إليه في الفوائد التي ذكرناها آنفا . ثم إن ترجمة تفسير القرآن وتفسير القرآن بلغة أجنبية . كلاهما مثل ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته . فكلاهما

معارف دينية ، وكلها من كلام البشر لا من كلام الله المعجز . وقد جوزتم ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته . فلتجوزوا ترجمة التفسير بلغة أجنبية أيضا ، لأن ما جاز على أحد للآخر يجوز على الآخر قطعا .

ثم إن الرسائل المتعددة عن الإسلام وتعاليمه بلغات أجنبية ، قد تكون ضرورية لا بد منها في بعض الظروف والمناسبات ، ولكنها لا تنفي عن هذا التفسير الذي نحن بصدده الآن ، للفوائد التي نخرجها قريبا فيه ، فوجوده شاهد من مشاهد الحق على بطلان ما جاء في تلك الترجمات الخاطئة ، ييسر على المنصفين وطلاب الحقائق أن يحاكموا تلك الترجمات إلى ما جاء في هذا التفسير خصوصا إذا صدر من هيئة إسلامية موثوق بها ، وعرض عند كل مناسبة . كما قلنا - لنقض الشبهات التي ضلت فيها الترجمات الزائفة . يضاف إلى هذا أن المسلم الأعجمي يستعين بهذا التفسير على تدبر كتاب الله وتفهمه لأية آية من آية سورة يريد . والرسائل المقترحة لا يمكن أن تنفي بذلك كله .

وإن آيت إلا مثلا بما قرره علمائنا في ذلك فاستمع إلى جابر الله الزمخشري عند تفسيره لقوله سبحانه : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » إذ يقول مانصه : « فإن قلت : لم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العرب وحدهم ، وإنما بعث إلى الناس جميعا » قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا » ، بل إلى الثقليين وهم على السنة مختلفة . فإن لم تكن للعرب حجة فليفرم الحجة . . . قلت : لا يخلو : إما أن ينزل بجميع الألسنة أو بواحد منها . فلا حاجة إلى نزوله بجميع الألسنة لأن الترجمة تنوب عن ذلك وتكفي التطويل . فبقي أن ينزل بلسان واحد . فكان أولى الألسنة لسان قوم الرسول ، لأنهم أقرب إليه ، وإذا فهموا عنه وبينوه وتنوّل عنهم وانتشر قامت التراجم (كذا) ببيانته وتفهمه ، كما ترى الحال وتشاهد ما من نيابة التراجم في كل أمة من أمم العجم ، مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد المتباعدة ، والأقطار المتنازحة والأمم المختلفة ، والأجيال المتفاوتة على كتاب واحد ،

واجتهادهم في تعلم لفظه وتعلم معانيه ، وما يتشعب عن ذلك من جليل الفوائد ، وما يتكاثر في إتمام النفوس وكثرة القرائح فيه من القرب والطاعات ، المنصية إلى جزيل الثواب .
ولأنه أبعد من التعريف والتبديل ، وأحلم من التنازع والاختلاف . ولأنه لو نزل بالسنة
التفليل كلها مع اختلافها وكثرتها وكان مستقلا بصفة الإيجاز في كل واحد منها ، وكلم
الرسول العربي كل أمة بلسانها كما كلم أمته التي هو منها يتلوه عليهم معجزا ، لم يكن ذلك
أمرا قريبا من الإلجاء « ١ » باختصار طفيف .

وقوله : « قامت التراجم ببيانها وتفهمه » يشعر بأن مراده تفاسير القرآن بلغات
أجنبية ، لا ترجمات القرآن نفسه بالمعنى العرفي . وذلك لأن التفسير هو الذي يبين
القرآن ويفهمه . أما الترجمة فتصوير للأصل لغسب وليس من وظيفتها البيان والتفهم .
ولو كان مراده بالترجمات ترجمات القرآن نفسه لم يستقم كلامه ، لأن الذين فهموا القرآن
عن الرسول والذين نقلوه عنه لم يقوموا بترجمة القرآن الكريم إلى الأمم المختلفة .
إنما شرحوه لهم بعد أن بلغوهم نفس ألفاظه العربية .

ومما يؤيد ذلك قوله : « مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد المتباعدة الخ » . لأن
اجتماع الجميع على كتاب واحد ، لا يتأتى مع وجود ترجمات لنفس الكتاب ، بل هو
مدعاة إلى الانصراف عن الأصل اكتفاء بالترجمات كما تقدم تفصيل ذلك . فتأمل .

٤ — ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى

هذا هو الإطلاق الرابع المستند إلى اللغة . ثم هو الإطلاق الوحيد في عرف المتخاطب
الأممي العام .

ويمكننا أن نعرف ترجمة القرآن بهذا الإطلاق تعريفا مضبوطا على نمط تعريفهم
فنقول : هي نقل القرآن من لغته العربية إلى لغة أخرى . ويمكننا أن نعرفها تعريفا

منسوبا فنقول: ترجمة القرآن هي التعبير عن معاني ألفاظه العربية ومقاصدها بألفاظ غير عربية ، مع الوفاء بجميع هذه المعاني والمقاصد .

ثم إن لوحظ في هذه الترجمة ترتيب ألفاظ القرآن ، فذلك ترجمة القرآن الحرفية أو اللفظية أو المساوية ، وإن لم يلاحظ فيها هذا الترتيب ، فذلك ترجمة القرآن التفسيرية أو المعنوية .

والناظر فيما سلف من الكلام على معنى الترجمة وتقسيمها والفروق بينها وبين التفسير يستغنى هنا عن شرح التعريف والتمثيل المعروف في قسميه ؛ كما يستغنى عن التدليل على أن هذا المعنى وحده هو المعنى الاصطلاحي الثابت في لسان المتخاطب العام بين الأمم ، ويعلم أن ترجمة القرآن بهذا المعنى خلاف تفسيره بلفظه العربية . وخلاف تفسيره بغير لفظه العربية ، وخلاف ترجمة تفسيره العربي ترجمة حرفية أو تفسيرية ، فارجع إلى هذا الذي أسلفناه إن شئت .

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية :

أما حكم ترجمة القرآن بهذا المعنى فالاستحالة العادية والشرعية أي عدم إمكان وقوعها عادة ، وحرمة محاولتها شرعا . ولنا على استحالتها العادية طريقتان في الاستدلال :

(الطريق الأول) أن ترجمة القرآن بهذا المعنى تستلزم الحال ، وكل ما يستلزم الحال محال . والدليل على أنها تستلزم الحال أنه لا بد في تحققها من الوفاء بجميع معاني القرآن الأولية والثانوية ، وبجميع مقاصده الرئيسية الثلاثة ، وكلا هذين مستحيل . أما الأول فلأن المعاني الثانوية للقرآن مدلوله لخصائصه العليا التي هي مناط بلاغته وإعجازه كما بينا من قبل ، وما كان لبشر أن يحيط بها فضلا عن أن يحاكيها في كلام له ، وإلا لما تحقق هذا الإعجاز . وأما الثاني فلأن المقصد الأول من القرآن - وهو كونه هداية - إن

أمكن تحقيقه في الترجمة بالنسبة إلى كل ما يفهم من معاني القرآن الأصلية فهو لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى كل ما يفهم من معاني القرآن التابعة ؛ لأنها مدلوله لخصائصه العليا التي هي مناط إعجازه البلاغي كما سبق .

وكذلك مقصد القرآن الثاني وهي كونه آية لا يمكن تحقيقه فيما سواه من كلام البشر عربيا كان أو عجميا ، وإلا لما صح أن يكون آية خارقة ، ومعجزة غير ممكنة ، حين تناول هذا المقصد قدرة البشر . كيف والمفروض أن القرآن آية بل آيات ، ومعجزة بل معجزات لا يقدر عليها إلا الله وحده جل وعلا ؟ !

ويجري هذا الجرى مقصد القرآن الثالث . وهو كونه متعبدا بتلاوته ، فإنه لا يمكن أن يتحقق في الترجمة ، لأن ترجمة القرآن غير القرآن قطعا . والتعبد بالتلاوة إنما ورد في خصوص القرآن وألفاظه عينها بأساليبها وترتيباته نفسها ، دون أي ألفاظ أو أساليب أخرى ، ولو كانت عربية مرادفة لألفاظ الأصل وأساليبه .

(الطريق الثاني) أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مثل للقرآن ، وكل مثل للقرآن مستحيل . أما أنها مثل له فلائها جمعت معانيه كلها ومقاصده كلها لم تترك شيئا ، والجامع لمعاني القرآن ومقاصده مثل له أي مثل . وأما أن كل مثل للقرآن مستحيل ، فلأن القرآن تحدى العرب أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه ، فعجزوا عن المعارضة والمحاكاة ، وهم يومئذ أئمة البلاغة والبيان ، وأحرص ما يكونون على الغلبة والفوز في هذا الميدان وإذا كان هؤلاء قد عجزوا وانقطعوا ، فغيرهم ممن هم دونهم بلاغة وبيانا أشد عجزا وانقطاعا . « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين » . فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ، فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » . وإذا كان الإنس والجن قد حقت عليهم كلمة العجز عن أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه بلفظه العربية ، فأحرى أن يكون عجزهم أظهر لو حاولوا هذه المعارضة بلفظ غير عربية لأن اتحاد اللفظ في المساجلة بين كلامين ، من شأنه أن يقرب

القشابه والتماثل إذا كانا ممكنين . نظرا إلى أن الخصائص البلاغية واحدة فيما به التحدى وما به المعارضة . أما إذا اختلفت لغة التحدى ولغة المعارضة فهيهات أن يتحقق التشابه والتماثل بدقة، لأن الخصائص البلاغية في أحد اللسانين غير الخصائص البلاغية في اللسان الآخر . ويوجد منها في أحدهما ما يوجد في الآخر . فيتعين التفاضل ويتمذر التماثل قطعا . ولهذا يصرح كثير من المتكئين في اللغات بأن ترجمة النصوص الأدبية في أية لغة ترجمة دقيقة أمر مستحيل . وأن ما يتداوله الناس مما يزعمونه ترجمات لبعض كتب أدبية فهو مبنى على ضرب من التسامح في نقل معانى الأصل وأغراضه بالتقريب لا بالتحقيق . وذلك غير الترجمات الدقيقة لمثل العلوم والقوانين والوثائق المنضبطة ، فإنها ترجمات حقيقية ، مبنية على نقل معانى الأصل وأغراضه كلها بالتحقيق لا بالتقريب .

واسكى نوضح لك معنى المثالية المستحيلة في ترجمة القرآن بهذا المعنى ، نرشدك إلى أن هذه الترجمة لا تتحقق إلا بأمور بعضها مستحيل وبعضها ممكن . ذلك أنه لا بد فيها - على ضوء ما تقدم - من أن تكون وافية بجميع معانى القرآن الأصلية والتابعة على وجه مطمئن وأن تكون وافية كذلك بجميع مقاصده الثلاثة الرئيسية ، وتلك أمور مستحيلة التحقق كما سبق بيانه . ثم لا بد فيها أيضا من أن تكون صيغتها صيغة استقلالية ، خالية من الاستطراد والتزيد ، وتلك أمور ممكنة الوقوع في ذاتها ، لكننا إذا أضيفت إلى سابقتها كان المجموع مستحيلا ، لأن المؤلف من الممكن والمستحيل مستحيل .

فإذا أريد بعد ذلك أن تكون ترجمة القرآن هذه حرفية ، وجب أن يعتبر فيها أمران زائدان : وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية لمفردات القرآن ، ووجود ضمائر وروابط في لغة الترجمة مساوية لروابط القرآن ، حتى يمكن أن يحل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو المشروط في الترجمة الحرفية . وهذا - لعمر الله - مما يزيد التعذر استفحالا والاستحالة إيفالا ، ويجعل هذه الترجمة - لو وجدت - مثلا للقرآن ياله من مثل ، وشبهها لا يطاوله شبيه ، ومعارضها لا يغالبه معارض !! . وقد عرفت دلائل

بطلان كل ما يصدق عليه أنه مثل للقرآن . وفي هذا يقول الله سبحانه : « قل انتم اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » . فنفي المثلية عن القرآن كما نفي المثلية عن نفسه في قوله : « ليس كنهه شئ » وبالع في النفي وفي التحدى نجيع الإنس والجن على هذا العجز . ثم أكد هذا النفي وهذا التحدى مرة أخرى بتقرير عجز الثقلين عن المثلية ، على فرض معاونة بعضهم لبعض فيها ، واجتماع قواهم البيانية والعلمية عليها .

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية :

الآن وقد تقرر أن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفي من قبيل المستحيل العادي ، لا نتردد في أن نقرر أيضاً أنها من قبيل المستحيل الشرعي ، أى الحظور الذى حرمه الله . وذلك من وجوه ثمانية :

« الوجه الأول » أن طلب المستحيل العادي حرمه الإسلام ، أيا كان هذا الطلب ولو بطريق الدعاء ، وأيا كان هذا المستحيل ترجمة أو غير ترجمة ، لأنه ضرب من العبث ، وتضييع للوقت والمجهود في غير طائل . والله تعالى يقول : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا ضرر ولا ضرار » رواه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم ، يضاف إلى ذلك أن طلب المستحيل العادي غفلة أو جهل بسنن الله الكونية ، وبحكمته في ربط الأسباب بمسبباتها العادية ، تطميناً لخلقهم ، ورحمة بعبادهم « إن الله بالناس لرؤوف رحيم » .

ولقد يعذر بعض الجهلة إذا ظنوا أن بعض الحالات أمور ممكنة فطلبوها ، ولكن الذى يحاول ترجمة القرآن بهذا المعنى لا يعذر بحال . لأن القرآن نفسه أعذر حين أنذر بأنه لا يمكن أن يأتى الجن والإنس بمثله ، وإن اجتمعوا له وكان بعضهم لبعض ظهيراً وبذلك « قطعت جهيزة قول كل خطيب » .

« الوجه الثاني » أن محاولة هذه الترجمة فيها ادعاء عمل لإمكان وجود مثل أو أمثال للقرآن ، وذلك تكذيب شنيع لصريح الآية السابقة . ولقوله سبحانه : « وقال الذين لا يرجون لقاءنا انتِ بقرآنٍ غير هذا أو بآله . قل ما يكونُ لى أن أبْذله من تلقاء نفسى ، إن أتبعُ إلا ما يوحى إلى . إى أخافُ إن عصيت ربي عذاب يومٍ عظيم * قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به ، فقد لبثتُ فيكم عمراً من قبله ، أفلا تعقلون » .

فإن المتأمل فى هاتين الآيتين يجد فيهما وجوهاً دالة على التحريم ، حيث عنون الله عن طلاب التبديل بأنهم لا يرجون لقاءه ؛ وأمر الرسول أن ينفى نفياً عاماً إمكانه تبديله من تلقاء نفسه ، كما أمره أن يعلن أن اتباعه مقصور على ما يوحى إليه نسخاً أو إحكاماً . ومعنى هذا أن التبديل هو هوى من الأهواء الباطلة ، والرسول لا يتبع أهواءهم ولا هوى نفسه ولا هوى أحد . « وما ينطقُ عن الهوى * إى هوَ إلا وحيٌ بوحى » وفى ختام الآية الأولى إشارة إلى أن هذه المحاولة التى يحاولونها عصيان لله ، وأنه يخاف منها عذاب يوم عظيم . وفى الآية الثانية إعلام بأن القرآن من محض فضل الله ، وأن الرسول ما كان يستطيع تلاوته عليهم ، ولا كان الله يعلمهم به على لسان رسوله ، لولا مشيئة الله وإيحائه به . ثم حاكمهم إلى الواقع وهو أن الرسول نشأ بينهم وعاش عمراً طويلاً فيهم ، حتى عرفوا حديثه وأسلوبه وأنه مهما خلق فى سماء البلاغة ؛ فينته وبين حديث القرآن وأسلوبه بُعد ما بين مكانة الخالق وأفضل الخلق . وأنه ما كان ينبغي أن يفترى الكذب على الله ويدعى أنه أوحى إليه ولم يوح إليه ، على حين أنه معروف بينهم بأنه الصادق الأمين ، « فما كان ليذر الكذب على الناس ثم يكذب على الله » ثم أعلن القرآن أخيراً أن هذا الطلب إهمال منهم لقتضى العقل والنظر ، وانحطاط إلى دركة الحيوان والحجر ، إذ قال لهم « أفلا تعقلون » .

وإذا كان هذا مبلغ نعى القرآن على طلاب بدل للقرآن أو مثيل له من الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح الناس لسانا وبيانا . وأعلمهم بمعانى القرآن ومقاصده ، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه ؛ فما بالك بطلاب هذه الترجمة والساعين إليها ممن هم أقل شأنا من الرسول صلى الله عليه وسلم مهما قيل في علمهم وفضلهم وجلالة قدرهم ؟ .

(الوجه الثالث) أن محاولة هذه الترجمة تشجع الناس على انصرافهم عن كتاب ربهم ، مكتفين ببذل أو أبدال يزعمونها ترجمات له . وإذا امتد الزمان بهذه الترجمات فسيذهب عنها اسم الترجمة ويبقى اسم القرآن وحده علما عليها ، ويقولون : هذا قرآن بالانجليزية ، وذلك قرآن بالفرنسية ، وهكذا ، ثم يمحذفون هذا المتعلق بعد ، ويحتزنون بإطلاق لفظ القرآن على الترجمة . ومن كان في شك فليسال متعارف الأمم فيما بين أيديهم من ترجمات ، وما لنا نذهب بعيدا ؟ فلنسال أنفسنا نحن : ما بالنا نقول بملء فمنا : هذه رواية ماجدواين ، لترجمتها العربية والأصل فرنسي ، وهذا إنجيل برنابا أو يوحنا لترجمتها العربية والأصل عبري ، إلى غير ذلك من إطلاقاتنا الكثيرة على ترجمات شتى في الدين والعلم والأدب والقوانين والوثائق ونحوها .

وهاك شاهدا أبلغ من ذلك كله : جاء في ملحق لمجلة الأزهر أن أهالى جاوه المسلمين ، يقرءون الترجمة الأفريقية ويقرئونها أولادهم ويعتقدون أن ما يقرءون هو القرآن الصحيح اه فقل لى - بربك - ما الذى يمنع كل قطر من الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية إذن أن يكون له قرآن من هذا الطراز ، لو ذهبنا إلى القول بجواز هذه الترجمة ؟ وهل تشك بعد ذلك فى حرمة كل ما يؤدى إلى صرف الناس عن كتاب الله ، وإلى تفرقهم عنه وضلالهم فى مسماه ؟

(الوجه الرابع) أننا لو جوزنا هذه الترجمة ، ووصل الأمر إلى حد أن يستغنى الناس عن القرآن بترجماته ، لتعرض الأصل العربى للضياع كما ضاع الأصل العبرى للتوراة

والإنجيل . وضياح الأصل العربى نسكة كبرى تغرى النفوس على التلاعب بدين الله
تبديلاً وتغييراً ، مادام شاهد الحق قد ضاع ، ونور الله قد انطفأ ، والمهيم على هذه الترجمات
قد زال (لا قدر الله) . ولا ريب أن كل ما يعرض الدين للتغيير والتبديل ، وكل ما يعرض
القرآن للإهمال والضياع ، حرام بإجماع المسلمين .

(الوجه الخامس) أننا إذا فتحنا باب هذه الترجمات الضالة ، تراحم الناس عليها
بالمناكب ، وعملت كل أمة وكل طائفة على أن تترجم القرآن في زعمها بلغتها الرسمية
والعامية ، ونجم عن ذلك ترجمات كثيرات لا عداد لها ، وهى بلا شك مختلفة فيما بينها ،
فينشأ عن ذلك الاختلاف في الترجمات ، خلاف حتمى بين المسلمين ، أشبه باختلاف اليهود
والنصارى في التوراة والإنجيل . وهذا الخلاف يصدر بقاء المسلمين ويفرق شملهم ، ويهين
لأعدائهم فرصة للنيل منهم ، ويوقظ بينهم فتنة عمياء كقطع الليل المظلم ، فيقول هؤلاء لأوائك :
قرآننا خير من قرآنكم ، ويرد أولئك على هؤلاء تارة بسب اللسان ، وأخرى بمحد الحسام ،
ويخزون ضحايا هذه الترجمات ، بعد أن كانوا بالأمس إخواناً بوحد بينهم القرآن ، ويؤلف
بينهم الإسلام . وهذه الفتنة - لا أذن بها الله - أشبه بل هى أشد من الفتنة التى أوجس
خيفة منها أمير المؤمنين عثمان بن عفان . وأمر بسببها أن تحرق جميع المصاحف الفردية ،
وأن يجتمع المسلمون على تلك المصاحف العثمانية الإجماعية .

(الوجه السادس) أن قيام هذه الترجمات الآتمة يذهب بمقوم كبير من مقومات
وجود المسلمين الاجتماعى ، كامة عريضة الجناح قوية السند ؛ ذلك أنهم سيقنعون غداً
بهذه الترجمات كما قلنا . ومتى قدموا بها فسيستغنون لا محالة عن لغة الأصل وعلومها
وآدابها وأنت تعلم والتاريخ يشهد ، أنها رباط من أقوى الروابط فيما بينها وكان لهذا
الرباط أثره الفعال العظيم في تدعيم وحدة الأمة وبنائها ، حين كانوا يقرءون القرآن
نفسه ، ويدرسون من أجله علوم لغته العربية وآدابها ، تذرعا إلى حسن أدائه وفهمه ، حتى
خدموا هذه العلوم ونبغوا فيها ، ولمع في سمائها رجال من الأعجام بزوا كثيرأ من أعلام

العرب في خدمتها وخدمة كتاب الله وعلومه بها . وبهذا قامت اللغة العربية لساناً عاماً للمسلمين ، ورابطاً مشتركاً بينهم . على اختلاف أجناسهم ولغاتهم الإقليمية ؛ بل ذاب كثير من اللغات الإقليمية في هذه اللغة الجديدة لغة القرآن الكريم .

وإن كنت في ريب فسائل التاريخ عن وحدة المسلمين وعزتهم يوم كانت اللغة العربية صاحبة الدولة والسلطان في الأقطار الإسلامية شرقية وغربية ، عربية وعجمية . يوم كانت لغة التخاطب بينهم ، ولغة المراسلات ، ولغة الأذان والإقامة والصلوات ، ولغة الخطابة في الجمع والأعياد والجيوش والحفلات ، ولغة المكاتبات الرسمية بين خلفاء المسلمين وأمرائهم وقوادم وجنودهم ، ولغة مدارسهم ومساجدهم وكتبهم ودواوينهم .

ونحن في هذا العصر الذي زاحمتنا فيه اللغات الأجنبية وصارت حرباً على لغتنا العربية ، حتى تبلبلت ألسنتنا وألسنة أبنائنا وخاصتنا وعامتنا ، يتأكد علينا أمام هذا الغزو اللغوي الجائع ، أن نمشد قوانا لحماية لغتنا والدفاع عن وسائل بقائها وانتشارها . وفي مقدمة هذه الوسائل إبقاء القرآن على عربيته ، والضرب على أيدي العاملين على ترجمته . وما ينبغي لنا أن نحطب في حبلهم ، ولا أن نسايرهم في قياس ترجمة القرآن بهذا المعنى على ترجمة غيره في الجواز والإمكان . فأين الثرى من الثريا ؟ وأين كلام العبد العاجز من كلام الله المعجز ؟ . وما أشبه هؤلاء بالمفتونين من أمة موسى حين جاوز الله بهم البحر وأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم « قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » ، قال إنكم قوم تجهلون * إن هؤلاء متبرماهم فيه وباطل ما كانوا يعملون » !

جاء في كتاب الرسالة للشافعي ما خلاصته : « إنه يجب على غير العرب أن يكونوا تابعين للسان العرب ، وهو لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً . كما يجب أن يكونوا تابعين له ديناً . وأن الله تعالى قضى أن يندروا بلسان العرب خاصة . ثم قال : « فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده ، حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله ، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير

وأمر به من القسيح والشهد وغير ذلك . وكلما ازداد من العلم باللسان الذى جملة الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه ، كان خيرا له .

وجاء فى كتاب الرسالة أيضا أن المسور بن مخرمة رأى رجلا أعجى اللسان أراد أن يتقدم للصلاة . فمنعه المسور بن مخرمة وقدم غيره ولما سأله عمر رضى الله عنه فى ذلك قال له : إن الرجل كان أعجى اللسان وكان فى الحج ، نخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فيأخذ بعجمته . فقال له عمر : أصبت . وقال الشافعى : « لقد أحبيب ذلك » . اهـ . قال فى الكشف « الأعجى من لا يفهم كلامه للكنته أو لغرابة لغته ، فجاز أن يكون لسانه ألكن أو تكون لغته غريبة » .

(الوجه السابع) أن الأمة أجمعت على عدم جواز رواية القرآن بالمعنى . وأنت خير بأن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفى ، تساوى روايته بالمعنى فكلتاها صيغة مستقلة وافية بجميع معانى الأصل ومقاصده ، لافرق بينهما إلا فى القشرة اللفظية . فالرواية بالمعنى لغتها لغة الأصل . وهذه الترجمة لغتها غير لغة الأصل . وعلى هذا يقال إذا كانت رواية القرآن بالمعنى فى كلام عربى ممنوعة إجماعا ، فهذه الترجمة ممنوعة كذلك ، قياسا على هذا الجمع عليه ، بل هى أخرى بالمنع ، للاختلاف بين لغتها ولغة الأصل .

(الوجه الثامن) أن الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين ، تواضعوا على أن الأعلام لا يمكن ترجمتها سواء أكانت موضوعة لأشخاص من بنى الإنسان ، أم لأفراد من الحيوان ، أم لبلاد وأقاليم ، أم لكتب ومؤلفات . حتى إذا وقع علم من هذه الأعلام أثناء ترجمة ما ، ألفيته هو هو ثابتا لا يتغير ، عزيزا لا ينال ، متمتعا بحصانته العلمية ، لا ترزؤه الترجمة شيئا ، ولا تنال منه منالا . وما ذاك إلا لأن واضعى هذه الأعلام قصدوا ألفاظها بذاتها ، واختاروها دون سواها للدلالة على مسمياتها ، فكذلك القرآن الكريم علم ربانى قصد الله سبحانه ألفاظه دون غيرها . وأساليبه دون سواها ، لتدل على هداياته وليؤيدها

رسوله ، وليتعبد بتلاوتها عباده . وكان سبحانه حكيمًا في هذا التخصيص والاختيار ، لمكان الفضل والامتياز في هذه الأساليب والألفاظ المختارة .

ومن تفقه في أساليب اللغة العربية ، وعرف أن خلفه الألفاظ على الأسماع وحسن جرسها في النفوس مدخلا في فصاحة الكلام وبلاغته ، أبين أن القرآن فذ الألفاظ في بابه ، وعلم الأعلام في بيانه لأن ما فيه من الأساليب البلاغية والموسيقى اللفظية ، أمر فاق كل فوق ، وخرج عن كل طوق « ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعته الأرض أو كلم به الموتى . . بل لله الأمرُ جميعاً » ، فأنى لمخلوق بعد هذا أن يحاكيه بترجمة مساوية أو مماثلة « سبحانهك هذا بهتان عظيم » .

دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن تبليغ هداية القرآن إلى الأمم الأجنبية واجب ؛ لما هو معروف من أن الدعوة إلى الإسلام عامة لا تختص بجيل ولا بقبيل . وهذا التبليغ الواجب يتوقف على ترجمة القرآن لغير العرب بلغاتهم ، لأنهم لا يحذقون لغة العرب بينما القرآن عربي . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . ونجيب على هذه الشبهة (أولا) بأن هذا التبليغ لا يتوقف على ترجمة القرآن لهم تلك الترجمة العرفية ، المتنوعة بل يمكن أن يحصل بترجمته على المعنى اللغوي السالف وهو تفسيره بغير لغته على ما شرحناه آنفا . ويمكن أن يكون بتبليغهم هداية القرآن وتعاليمه ، ومحاسن الإسلام ومزاياه . ودفع الشبهات التي تعترضهم في ذلك . إما بمحادثات شفوية ، وإما بمؤلفات على شكل رسائل تنشر ، أو مجلات تذاع ، أو كتب تطبع ، يختار الداعي من ذلك ما هو أنسب بحال المدعويين ، وما هو أيسر له وأنجح لدعوته فيهم .

(ثانياً) أن الله تعالى لم يكلفنا المستحيل «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» . وقد أشبعنا القول في بيان استحالة ترجمة القرآن بذلك المعنى العرفي استحالة عادية . فواضح ألا يكلفنا الله إياها .

(ثالثاً) أن القول بوجوب هذه الترجمة يستلزم المحال ؛ وهو التناقض في أحكام الله تعالى . ذلك أن الله حرمها كما تقرر من قبل ، فكيف يستقيم القول بأنه أوجبها ، مع أن المحال كم واحد وهو الله ، ومحل الحكم واحد وهو الترجمة ، والمحكوم عليه واحد وهم المكلفون في كل زمان ومكان .

(رابعاً) أن الرسول ﷺ وهو أعرف الناس بأحكام الله وأنشط الخلق في الدعوة إلى الله ، لم يتخذ هذه الترجمة وسيلة إلى تبليغ الأجانب مع أنه قد دعا العرب والعجم ، وكتب كسرى وقيصر ، وراسل المقوقس والنجاشي . وكانت جميع كتبه لهم عربية العبارة ، ليس فيها آية واحدة مترجمة ، فضلاً عن ترجمة القرآن كله . وكان كل ما في هذه الكتب دعوة صريحة جريئة إلى نبذ الشرك واعتناق التوحيد والاعتراف برسالة ﷺ ووجوب طاعته واتباعه وكان ﷺ يدفع كتبه هذه إلى سفراء يختارهم من أصحابه فيؤدون بها على وجهها ، وهؤلاء الملوك والحكام قد يدعون تراجم يفسرونها لهم ، وقد يسألون السفراء ومن يتصل بهم عن تعاليم الإسلام ، وشأن نبي الإسلام ، وصفات الذين اتبعوه ، ومدى نجاح هذه الرسالة مما عساه أن يلقى ضوءاً على حقيقة الداعي ودعوته .

انظر حديث هرقل في أوائل صحيح البخاري .

(خامساً) أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم مصابيح الهدى وأفضل طبقة في سلف هذه الأمة الصالح ، وأحرص الناس على مرضاة الله ورسوله ، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه ، لم يفكروا يوماً ما في هذه الترجمة ، فضلاً عن أن يحاولوها أو يأتوها . بل كان شأنهم شأن الرسول الأعظم ﷺ يدعون بالوسائل التي دعا بها ، على نشاط رائع

عجيب في النشر والدعوة والفتح. فلو كانت هذه الترجمة العرفية من مواجب الإسلام
لكان أسرع الخلق إليها رسول الله وأصحابه. ولو فعلوه لنقل وتواتر، لأن مثله مما
تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

الشبهة الثانية ودفعها

يقولون: إن كتبه صلى الله عليه وسلم إلى العظماء من غير العرب بدعواهم إلى الإسلام،
تستلزم إقراره على ترجمتها؛ لأنها مشتملة على قرآن وهم أعجام، ولأن الروايات الصحيحة
ذكرت في صراحة أن هرقل وهو من هؤلاء المدعويين، دعا ترجمانه فترجم له الكتاب
النبوي وفيه قرآن.

والجواب أن هذه الكتب النبوية لا تستلزم إقرار الرسول ﷺ على تلك الترجمة
العرفية الممنوعة. بل هي إذا استلزمت فإنما تستلزم الإقرار على نوع جائز من الترجمة
وهو التفسير بغير العربية، لأن التفسير بيان ولو من وجه وهو كاف في تفهم مضمون
الرسائل المرسلة. على أن هذه الرسائل الكريمة لم تشتمل على القرآن كله، ولا على آيات
كاملة منه. بل كل ما فيها مقتبسات نادرة جدًا. ولا ريب أن المقتبسات من القرآن ليس
لها حكم القرآن.

وماكم نماذج تعينون منها يبلغ هذه الحقيقة :

١ - فكتابه صلى الله عليه وسلم الذي أرسله مع دحية بن خليفة الكلبي إلى
هرقل، هذا نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله ، إلى هرقل
عظيم الروم .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم يؤتك
الله أجرك مرتين . وإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين (أى الفلاحين) وبأهل الكتاب

تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله . فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

فأنت ترى أن ما في هذا الكتاب من القرآن لم يبلغ آية تامة ، لأن الآية مبتدأة بقوله تعالى : « قل يأهل الكتاب » ولكن الكتاب حذف منه لفظ (قل) وزيد فيه حرف الواو ، والحذف والزيادة دليلان مادبان على الاقتباس .

٢ - وكتابه ﷺ الذي بعث به مع عبد الله بن حذافة إلى كسرى ، هذا نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم الفرس . سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله . أدعوك بدعاية الله ، فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين . أسلم تسلم . فإن توليت فعليك إثم الجحوس » .

فأنت ترى في هذه الرسالة النبوية أنها اشتملت على كلمة (لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) ، على حين أن نص الآية في القرآن الكريم ، (لينذر من كان حياً) وهذا دليل الاقتباس .

٣ - وقل مثل ذلك في سائر رسائله ﷺ . فإن كتابه إلى المقوقس هو نص كتابه إلى هرقل ، لا فرق بينهما إلا في كلمة (الأريسيين) إذ أبدلت بها كلمة (القبط) ، وإلا في اسم المرسل إليه ومكانته كما هو واضح .

٤ - وكذلك كتابه إلى جيفر وعبد ملكي عمان ، ليس فيه إلا كلمة (لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) : وهي التي في رسالته صلى الله عليه وسلم إلى كسرى^(١) .

(١) راجع في ذلك ما كتبه الزرقاني على المواهب (ص ٢٢٦ - ٣٦٩ ج ٣) والسيرة

الحلبية (ص ٣٦٢ - ٣٧٨ ج ٢) . وكتاب العلم من صحيح البخارى .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إن جميع المحذورات التي تخشى من الترجمة موجودة في التفسير باللفظ العربي نفسه . وقد أجمعت الأمة على عدم التحاشي عن هذه المحذورات ، فيجب ألا يتحاشى عنها في الترجمة أصلا . إذ لا فرق بين التعبير باللفظ العربي والتعبير باللفظ العجمي عن المراد بالآيات ، بعد أن يكون للمعبر والمفسر والمترجم مستكملا للشروط والمؤهلات الواجبة لمن يعرض نفسه للتفسير والترجمة .

والجواب أنهم إن أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة العرفية ، فقد بسطنا من وجوه المحذورات فيها ما جعلها حجرا محجورا ، وإثما محظورا . ورسمنا من الفروق ما جعل بينها وبين التفسير بونا بعيدا ؛ سواء أكانت هي ترجمة حرفية أم تفسيرية ، وسواء أكان هو تفسيرا بلغة الأصل أم بغير لغة الأصل .
وإن أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة اللغوية على معنى التفسير باغة أجنبية ، فكلامهم في محل التسليم والقبول . ولكن لا يجوز أن تخاطب العرف العالي العام بهذا الإطلاق اللغوي الخاص بنا لأنه لا يعرفه .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن الترجمة العرفية للقرآن إذا تعذر ، بالنسبة إلى معانيه التابعة ، فإنها يمكن بالنسبة إلى معانيه الأصلية . وعلى هذا فلنترجم القرآن بمعنى أننا ننقل معانيه الأصلية وحدها . لا سيما أنها هي المشتملة على الهداية المقصودة منه دون معانيه التابعة .
ونجيب على هذه الشبهة (أولا) بأن نقل معاني القرآن الأصلية لا يسمى ترجمة للقرآن عرفا ، لأن مدلول ألفاظ القرآن مؤلف من المعاني الأصلية والتابعة . فترجمته نقل معانيه كلها لا فرق بين ما كان منها أوليا وما كان ثانويا ، ونقل مقاصده كلها كذلك . ومحال

نقل جميع هذا كما سبق . وعلى هذا لا يجوز أن يعتبر مجرد نقل المعاني الأصلية دون
التابعة ودون بقية مقاصده ترجمة له . اللهم إلا إذا جاز أن تسمى يد الإنسان إنساناً ،
ورجل الحيوان حيواناً .

ثم إن إطلاق الترجمة على هذا المعنى المراد، لو كان مقصوراً على قائله ولم يتصل بالعرف
العام ، لمان الخطب وسهل الأمر ، وأمكن أن يلتبس وجهه للتجاوز ولو بعيداً . ولكن
العرف الذي مخاطبه لا يفهم من كلمة ترجمة إلا أنها صورة مطابقة للأصل ، وافية بجميع
معانيه ومقاصده ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . فإذا نحن نقلنا المعاني الأصلية
للقرآن وحدها ، ثم قلنا لأهل هذا العرف العالمي العام : هذه هي ترجمة القرآن ، نكون
قد ضللتنا أهل هذا العرف من ناحية ، ثم نكون قد بنحسنا القرآن حقه من الإجلال
والإكبار من ناحية أخرى ، فزعمنا أن له مثلاً يناصيه ، وشيهاً يحاكيه ، على حين أن الذي
جئنا به ما هو إلا صورة مصغرة لجزء منه ، وبين هذه الصورة وجلال الأصل مراحل
شتى ، كالذي يصور الجزء الأسفل من إنسان عظيم ، ثم يقول للناس : هذه صورة
فلان العظيم .

(ثانياً) أن تلك المعاني التابعة الثانوية ، فياضة بهدايات زاخرة ، ومعارف واسعة
فلا نسلم أن معاني القرآن الأولية وحدها هي مصدر هداياته . وارجع إلى ما ذكرناه سابقاً
في هذا الصدد ، فإن فيه الكفاية .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون إن الذين ترجموا القرآن إلى اللغات الأجنبية ، غيروا معانيه ، وشوهوا
جماله ، وأخطأوا أخطاء فاحشة ، فإذا نحن ترجمنا القرآن بعناية ، أمكن أن نصصح لهم
تلك الأخطاء . وأن نرد إلى القرآن الكريم اعتباره في نظر أولئك الذين يقرءون تلك
الترجمات الضالة ، وأن نزيل العقبات التي وضعت في طريقهم إلى هداية الإسلام ؛ وبذلك
نكون قد أدبنا رسالتنا في النشر والدعوة إلى هذا الدين الحنيف .

ونجيب على هذا بأن الذين زعموا أنهم ترجموا القرآن ترجمة عربية شوهوا جماله وغضوا من مقامه باعترا فكم. فإن أنتم ترجمتم ترجمتهم وحاولتم محاولتهم فستقعون لاحالة في قريب مما وقعوا فيه ، وستمسون بدوركم عظمة هذا القرآن وجلاله ، مهما بالغتم في الحيلة ، وأمعنتم في الدقة ، ونبغتم في العلم ، وتفوقتم في الفهم ، لأن القرآن أعز وأمنع من أن تناله ريشة أى مصور كان ، من إنس أو جان كما بينا ذلك أوفى بيان .

أما إذا حاولتم ترجمة القرآن على معنى تفسيره بلغة أجنبية ، فذلك موقف آخر ، نؤيدكم فيه ، ونوافقكم عليه ، وندعو القادرين معكم إليه .

الشبهة السادسة ودفعا :

يقولون : جاء في صريح السنة ما يؤيد القول بجواز ترجمة القرآن ؛ فقد قال الشربنلالى في كتابه « النفحة القدسية » مانصه :

« روى أن أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكتب لهم : « بسم الله الرحمن الرحيم - بنام يزدان يحشايند » فكانوا يقرءون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم . وبعد ما كتب عرضه على النبي ﷺ . كذا في المبسوط ، قاله في النهاية والدراية . »

ونجيب على هذا من وجوه : (أولا) أن هذا خبر مجهول الأصل ، لا يعرف له سند ، فلا يجوز العمل به ، (ثانيا) أن هذا الخبر لو كان لنقل وتواتر ، لأنه مما تتوافر الدواعى على نقله وتواتره . (ثالثا) أنه يحمل دليل وهنه فيه . ذلك أنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة الفاتحة فلم يكتبها لهم . إنما كتب لهم ترجمة البسمة . ولو كانت الترجمة ممكنة وجائزة ، لأجابهم إلى ما طلبوا وجوبا ، وإلا كان كاتما وكاتم العلم ملعون . (رابعا) أن المتأمل في الخبر يدرك أن البسمة نفسها لم تترجم لهم كاملة ، لأن هذه

الألفاظ التي ساقها الرواية على أنها ترجمة للبسملة، لم يؤت فيها بلفظ مقابل للفظ «الرحمن». وكان ذلك لمعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم. وهذا دليل مادي على أن المراد بالترجمة هنا الترجمة اللغوية لا العرفية، على فرض ثبوت الرواية. (خامسها) أنه قد وقع اختلاف في لفظ هذا الخبر بالزيادة والنقص وذلك موجب لاضطرابه ورده. والدليل على هذا الاضطراب أن النووي في المجموع نقله بلفظ آخر هذا نصه: «إن قوما من أهل فارس طلبوا من سلمان أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم الفاتحة بالفارسية».

وبين هذه الرواية وتلك مخالفة ظاهرة، إذ أن هذه ذكرت الفاتحة وتلك ذكرت البسملة بل بعض البسملة. ثم إنها لم تعرض لحكاية العرض على النبي صلى الله عليه وسلم، تأماً لتلك فعرضت له.

(سادسها) أن هذه الرواية على فرض صحتها معارضة للقاطع من الأدلة السابقة القائمة على استحالة الترجمة وحرمتها، ومعارض القاطع ساقط.

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها

تسكاد كلمة الفقهاء تتفق على منع قراءة ترجمة القرآن بأي لغة كانت فارسية أو غيرها، وسواء أكانت قراءة هذه الترجمة في صلاة أم في غير صلاة. لولا خلاف واضطراب في بعض نقول الحنفية.

وإليك نبذاً من أقوال الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، تنور بها في ذلك.

مذهب الشافعية:

١ - قال في المجموع (ص ٣٧٩ ج ٣): مذهبا - أي الشافعية - أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب، سواء أمكنته العربية أم عجز عنها، وسواء أكان في

الصلاة أم في غيرها. فإن أتى بترجمة في صلاة بدلا عنها لم تصح صلاته ، سواء أحسن القراءة أم لا . وبه قال جماهير العلماء ، منهم مالك وأحمد وأبو داود .

٢ - وقال الزركشي في البحر المحيط : « لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها ، بل يجب قراءته على الهيئة التي يلقى بها الإعجاز . لتقصير الترجمة عنه ، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خص به دون سائر الألسن .

٣ - وجاء في حاشية ترشيح المستفيدين (ص ٥٢ ج ١) : من جهل الفاتحة لا تجوز له أن يترجم عنها ، لقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآنا عربيا » والمعنى ليس كذلك . وللعبد بالفاظ القرآن .

٤ - وجاء في الاتفاق للسيوطي : « تجوز قراءة القرآن بالمعنى لأن جبريل أداها باللفظ ، ولم يبح له إمحاؤه بالمعنى » .

مذهب المالكية :

١ - جاء في حاشية الدسوقي على شرح الدردير للمالكية (ص ٢٣٢ - ٢٣٦ ج ١) . « لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية . بل لا يجوز التكبير في الصلاة بغيرها ولا بمبرادفة من العربية . فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها . فإن أمكنه الائتمام ولم يأتى بطلت صلاته . وإن لم يجد إماما سقطت عنه الفاتحة ، وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية وقالوا : على كل مكلف أن يتعلم الفاتحة بالعربية وأن يبذل وسعه في ذلك ، ويجهد نفسه في تعلمها ومازاد عليها ، إلا أن يحول الموت دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيمأذر » .

٢ - وجاء في المدونة (ص ٦٢ ج ١) : « سألت ابن القاسم عن افتتح الصلاة بالأنجليزية وهو لا يعرف العربية : ما قول مالك فيه ؟ فقال : سئل مالك عن الرجل يحلف بالمعنية فسكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلي ؟ إنكارا لذلك » أى ليتكلم بالعربية (١١ - مناهل الرقآن - ٢)

لألمعجية . قال : وما يدريه الذي قال ، أهو كما قال ؟ . أي الذي تخلف به أنه هو الله ، ما يدريه أنه هو أم لا . قال : قال مالك : « أكره أن يدعو الرجل بالمعجية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره المعجي أن يخلف ويستثله . قال ابن القاسم : وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن رطانة الأعاجم ، وقال : إنها خب على خبث وغش . »

مذهب الحنابلة :

- ١ - قال في المغني (ص ٥٢٦ ج ١) : « ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ عربي ، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن . ثم قال : فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته . »
- ٢ - وقال ابن حزم الحنبلي في كتابه المحلى (ص ٢٥٤ ج ٣) من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية ، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى ، عامداً لذلك ؛ أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك ؛ بطلت صلاته ، وهو فاسق ؛ لأن الله تعالى قال : « قرآنًا عربيًا » ، وغير العربي ليس عربياً ؛ فليس قرآنًا ، وإحالة عربية القرآن تحريف لكلام الله . وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال : « يحرفون الكلم عن مواضعه . »

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه لقوله تعالى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه ، لأنه غير الذي افترض عليه ، كما ذكرنا ، فيكون مفترئاً على الله .

مذهب الحنفية :

اختلفت نقول الحنفية في هذا المقام ، واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام . ونحن مختصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص للموضوع ، وتوفيق بين النقول ، اقتطفناها من

مجلة الأزهر (ص ٣٢ و ٣٣ و ٦٦ و ٦٧ من المجلد الثالث) بقلم عالم كبير من علماء الأحناف
إذ جاء فيها باختصار وتصرف مايلي :

أجمع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة . ويمنع فاعل ذلك
أشد المنع ، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرجها عن إعجازها ،
بل بما يوجب الرككة .

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية فتحرم إجماعا للمعنى المتقدم ، لكن لو فرض قرأ
المصلي بغير العربية ، أتصح صلاته أم تفسد ؟ .

ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولا : إذا قرأ المصلي بغير
العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة . ثم رجع عن ذلك وقال : (متى كان قادرا
على العربية ففرضه قراءة النظم العربي . ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته لخلوها من القراءة
مع قدرته عليها ، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآنا) .

ورواية رجوع الإمام هذه تعزى إلى الأقطاب في المذهب . ومنهم نوح بن مريم ، وهو
من أصحاب أبي حنيفة ، ومنهم علي بن الجعد وهو من أصحاب أبي يوسف . ومنهم أبو بكر
الرازي ، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع .

ولا يخفى أن المجتهد إذا رجع عن قوله ، لا يعد ذلك الرجوع عنه قولاً له ، لأنه لم يرجع
عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب وحينئذ لا يكون في مذهب الحنفية قول بكفاية
القراءة بغير العربية في الصلاة للقادر عليها ، فلا يصح التمسك به ، ولا النظر إليه ، لاسيما
أن إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح في أن القرآن اسم للفظ الخاص الدال على
المعنى ، لا للمعنى وحده .

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي في أنه لا قراءة عليه . ولكن إذا
فرض أنه خالف وأدى القرآن بلغه أخرى ، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت

صلاته، لأنه متكلم بكلام وليس ذكراً. وإن كان ما يؤيده ذكراً أو تنزيها لا يفسد صلاته، لأن الذكر بأى لسان لا يفسد الصلاة لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة، فقد مضى القول بأن القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال.

توجيهات وتعليقات

جاء فى كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة، ما أوقع بعض كبار الباحثين فى اشتباه. لذلك نرى إتماماً للبحث، وتعميماً للحقيقة، أن نسوق نماذج من هذا الكلام، ثم نقبضها بما نعتقد توجيهها لها، أو تعليقا عليها.

١ - كلمة للإمام الشافعى

جاء فى كتاب الأم للشافعى رحمه الله تحت عنوان: (إمامة الأعجمى) ص ١٤٧ ج ١ مانصه: « وإذا انتصوا به، فإن أقاموا معاً أم القرآن، ولحن أو نطق أحدهما بالأعجمية أو لسان أعجمى فى شئ من القرآن غيرها، أجزأته ومن خلفه صلاتهم، إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن، فإن أراد به كلاماً غير القراءات فسدت صلاته » اهـ.

قالوا فى بيان مراد الشافعى من كلمته هذه: « ومراده أن الإمام والمؤتم إذا أحسنا قراءة الفاتحة، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية أو لغة أعجمية فى شئ من القرآن غير الفاتحة، لا تبطل صلاتهما. والمراد من الأعجمية اللهجة، ومن اللسان اللغة، كاهو استعماله فى هذه المواطن. فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمى بعد قراءة المفروض عنده - وهو الفاتحة - لا يبطل الصلاة. وهو موافق للحنفية فى هذا » اهـ.

ونقول توجيهها الكلام الشافعي، وتأيداً لما ذهبنا إليه: قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية، فلا نعيده. أما الذي ذكرناه من أن هذا هو مراد الشافعي - رحمه الله - فسلم، بيد أنه يحتاج إلى تسكلة لا بد منها، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة،، شروط بأن تقصد القراءة، أما إذا كان المقصود كلاماً غير القراءة فإنها تبطل. ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا، إنما منشؤه أن هذه القراءة بالأعجمية وقعت في غير ركن وفي غير واجب للصلاة، لما هو مقرر في مذهب الشافعية من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجبا في الصلاة بحال. وهذا لا ينافي أن القراءة بالأعجمية محرمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك، وكما عرف من كلام الشافعي نفسه وقد أسلفناه قريباً، ولهذا المسألة نظائر، منها الصلاة في الأرض المقصوبة، فإنها محرمة، ومع حرمتها فإنها صحيحة، وبؤيد حرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا، قد سوى بين اللحن والقراءة بالأعجمية ونظمهما في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين.

٢ - كلمة للمحقق الشاطبي

قال الشاطبي -| وهو من أعلام المالكية - (في ص ٤٤، ٤٥ ج ٢) من كتابه الموافقات تحت عنوان (منع ترجمة القرآن) ما نصه: «لغة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظاً وعبارات دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة. فالجهة الأولى هي التي تشترك فيها الألسنة وإليها تنتهي مقاصد التكاملين ولا تختص بأمة دون أخرى. فإنه إذا حصل في الوجود فعل تزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام؛ تأتي له ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم. ويتأتى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها. وهذا لا إشكال

فيه . وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ، فإن كل خبر يقتضى في هذه الحالة أموراً خادمة لذلك الإخبار ، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به ، ونفس الإخبار في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك » وبعد أن مثل الشاطبي لهذا بنوعاً ما مثلنا سابقاً قال : « وبهذا النوع الثانی اختلفت العبارات وكثير من أفاضل القراء ، لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه ، وفي بعضها على وجه آخر ، وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار ، لا بحسب النوع الأول ، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونص عليه في بعض . وذلك أيضاً لوجه اقتضاه الحال والوقت » وما كان ربك نسياً .

ثم قال : « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير (أى الدلالة التابعة) أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي ، إلا مع فرض استواء اللسانين في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه . فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب ؛ أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر . وإثبات مثل هذا بوجه بين عسير . »

« وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن ، يعنى على هذا الوجه الثاني . فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معناه . وكان ذلك جائزاً باتفاق أهل الإسلام . فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي . » اهـ ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

قالوا : هذا كلام مدلل ، وبحيث موجه ، من عالم جليل محقق ، وأصولي نظار مدقق ، وهو ينطق بجواز ترجمة القرآن ، مع الدليل والبرهان .

وعن نقول : إن كلام الشاطبي صريح في أن السكّن هو نقل المعاني الأصلية للقرآن دون القابعة ودعى هذا بإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعاني الأصلية وحدها ، إطلاق لغوى محض لا يخالف فيه ، بل ندعو إليه ونشجع عليه ، مع التحفظات التي بسطناها فيما سلف .

أما الترجمة العرفية - وفيها يساق الحديث - فإن الشاطبي لا يريد بها قطما ، ولا يذهب إلى القول بها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية . ولنا على ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك .

(أولها) أنه قال في لغة الواثق تلك الكلمة العصرية : « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام المعجم ، فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي » .

(ثانيها) أنه نقل في كلمته المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفى إمكان الترجمة في القرآن على هذا الوجه الثاني . ثم أقره على هذا النفي بهذا التوجيه .

(ثالثها) أنه مال إلى المذهب . والمالكية من أشد الناس تحرجا من الترجمة ، على ما علمت من نصوصهم السابقة .

(رابعها) أنه تردد أثناء بحثه في الترجمة ترددا يدل على أنه لم يقطع برأى يخالف مذهبه . إنما هو مجرد بحث فحسب ، أما الحكم فسلم ، على حد قولهم : البحث وارد والحكم مسلم . والدليل على تردده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه المواقفات (ص ٦٣) إذ يقول : « إذا ثبت أن الكلام من حيث دلالاته على المعنى جهتين ، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام : هل يختص بمجهة المعنى الأصلية أو يعم الجهتين . أما استفادتها من الجهة الأولى فلا خلاف فيه . وأما استفادتها من الجهة الثانية فهو محل تردد . ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر » ثم قال : « قد تبين تعارض الأدلة في المسألة ، وظهر

أن الآخرى من الجهتين جوة اللانمين استفادة الأحكام منها . لكن بقي فيها نظر آخر :
ربما إخلال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي ، هي آداب شرعية ، وتحملات
حسنة ، فيكون لها اعتبار في الشريعة ، فلا تكون الجهة الثانية خالية من الدلالة جملة .
وعند ذلك بشكل القول بالمنع مطلقا « اه مختصرا .

أرأيت هذا التردد كله ؟ ثم أرأيت كيف أخطأه المتوفيق في أن يحزم كما جزمنا
باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية ، من جهة للمعانى الثانوية للقرآن الكريم ، على نحو
ما فصلناه تفصيلا ، ومثلنا له تمثيلا ؟ . والسكال لله وحده .

(خامسها) أنه قال في الجزء الثاني من كتابه للوافقات أيضا (ص ٤٢) : « إن
القرآن أنزل بلسان العرب ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة ... ثم قال :
« فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهمه . ولا سبيل إلى تفهمه من غير هذه الجهة » .
وذلك برهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره ، لا يمكن أن تفي بهداياته ومقاصده .
وأن طالب فهمه لا طريق له إلا أن ينتقل هو إلى القرآن وافقه ، فيدرسه على ضوء ما تقرر
من قول بعد هذه اللغة وأساليبها . ولا سبيل إلى هذه الدراسة طبعاً إلا بمحذق هذه
اللغة وعلومها .

٣ - كلمة لحجة الإسلام الغزالي

جاء في كتاب المستصفى للغزالي (١٦٩ ج ١) مانصه : « وبدل على جوازه (أى
جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم) الإجماع على جواز شرح الشرع للمعجم بلسانهم .
فإذا جاز إبدال العربية بمجمية ترادفها فلأن يجوز إبدال عربية بعربية ترادفها وتساويها
أولى . وكذلك كان سفراء رسول الله ﷺ في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم . وهذا لأننا
نلم ألا تعبد في اللفظ ، وإنما المقصود فهم المعنى وإبصاله إلى الخلق ، وليس ذلك كالتشهد
والتكبير وما تعبد فيه باللفظ) . اه

قالوا : إن هذه العبارة بمومنها تتناول القرآن والسنة ، لأنها أساس الشرع ، فترجمها إذن جائزة . والككتاب كالسنة في هذا الجواز .

ونحن نقول : إن عبارة الغزالي هذه تأتي هذا الاستنتاج من وجوه : (أولها) ما حكاه من الإجماع في هذا المقام ، ومعلوم أن الإجماع لم ينعقد أبداً على جواز ترجمة القرآن ، بل كاد ينعقد على عدم الجواز كما مر بك قريباً .

(ثانيها) أن سفراء الرسول ﷺ وهم الذين ساقهم الغزالي هنا مساق الاستدلال ، لم يترجموا القرآن للأعاجم . ولو ترجموه لنقل تواتراً ، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره إنما كانوا يترجمون تعاليم الإسلام وأوامر الرسول ﷺ ، كما ذكر الغزالي نفسه (ثالثها) أن الغزالي في عبارته المسطورة ، قد صرح بأن ما تعبدنا الله فيه باللفظ لا يجوز روايته بالمعنى . وعلى هذا لا يجوز أن يترجم بالأولى . ولا ريب أن القرآن الكريم متعبد بلفظه إجماعاً ، فلا يجوز أن يروى بالمعنى ولا أن يترجم أبداً .

(رابعها) أن عبارة الغزالي في كتابه الوجيز (ص ٢٦ ، ٢٧) موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية ، إذ يقول : « لا تقوم ترجمة الفاتحة مقامها . ولا تجزئ الترجمة للعاجز عن العربية » . وعبارته في كتابه إلبام العوام (ص ١٤ - ١٩) يذهب فيها مذهب المتشددين ، فيقول بوجوب إبقاء أسماء الله وصفاته والمقشابه من الحديث على ما هي عليه وعدم النطق بها وبألفاظ القرآن بغير العربية .

موقف الأزهر من ترجمة القرآن الكريم

منذ بضع سنوات اتجه الأزهر اتجاهاً قوياً إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم وانتهى الأمر بعد طول النقاش والحوار إلى أن قررت مشيخته الجليلة ترجمة تفسيره

وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجالات وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن ، تمهيداً لترجمته ترجمة دقيقة بوساطة لجنة فنية مختارة . وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر ، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستوراً تلزمه في عملها العظيم ، ثم بعثت بهذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى ، ليستطلعهم آراءهم في هذا الدستور ، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه إلا يمكنه .

وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيلة والحذر ما يتفق وجلال الغاية ، فإننا نعرض عليك هنا مواده وقواعده ، لتضيفها أنت إلى ما أبديناه من التحفظات السابقة . وها هي تلك القواعد كما جاءت في مجلة الأزهر (٦٤٨، ٦٤٩ . من المجلد السابع) :

١ - أن يكون التفسير خالياً ما أمكن من المصطلحات والمباحث العلمية ، إلا ما استدعاه فهم الآية .

٢ - ألا يتعرض فيه للنظريات العلمية ، فلا يذكر مثلاً التفسير العلمي للرعذ والبرق عند آية فيها رعد وبرق ، ولا رأى الفلكيين في السماء والنجوم عند آية فيها سماء ونجوم . إنما تفسر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي ، ويوضح موضع العبارة والمداية فيها .

٣ - إذا مست الحاجة إلى التوسع في تحقيق بعض المسائل وضعت اللجنة في حاشية التفسير .

٤ - ألا تخضع اللجنة إلا لما تدل عليه الآية الكريمة ، فلا تنقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية ولا مذهب معين من المذاهب الكلامية وغيرها ، ولا تتمسك في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ونحو ذلك .

٥ - أن يفسر القرآن بقراءة حفص ، ولا يتعرض لتفسير قراءات أخرى إلا عند الحاجة إليها .

٦ - أن يجتنب التكلف في ربط الآيات والسور بعضها ببعض .

٧ - أن يذكر من أسباب النزول ما صح بعد البحث ، وأعان على فهم الآية .

٨ - عند التفسير تذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد . ثم تحرر معاني الكلمات في دقة . ثم تفسر معاني الآية أو الآيات مسلسلة في عبارة واضحة قوية ، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب .

٩ - ألا يصار إلى الذبح إلا عند تعذر الجمع بين الآيات .

١٠ - يوضع في أوائل كل سورة ما تصل إليه اللجنة من بحثها في السورة : أمكية هي أم مدنية ؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية ، والعكس .

١١ - توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فنونه ، كالدعوة إلى الله ، وكالتشريع ، والقصاص والجدل ، ونحو ذلك ، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها .

طريقة التفسير :

ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم ، ننشرها فيما يلي :

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالمأثور ، فتفحص مروياتها وتنفق ، ويدون الصحيح منها بالتفسير ، مع بيان وجه قوة القوى ، وضعف الضعيف من ذلك .

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لغوياً ، وخصائص التراكيب القرآنية بحثاً بلاغياً ، وتدوين .

٣ - تبحث آراء المفسرين بالرأى والتفسير بالمأثور ، ويختار ما تفسر الآية به ، مع بيان وجه رد الردود وقبول للقبول .

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفياً ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة . وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأفهام جمهور المتعلمين ، خال من الإغراب والصنعة .

فذلك المبحث

لقد انتهى بنا هذا المبحث - كما ترى - إلى حقائق مهمة ، أعتقد أنها إذا روعيت بإنصاف ، أزالَت خلاف المختلفين في هذا الموضوع ، أو جعلته خلافاً لفظياً لا يليق أن يكون مثاراً للجدال ، ولا مجالاً للنزاع : فترجمة القرآن حرفية كانت أو تفسيرية ، غير تفسيره بلغة عربية أو أجنبية . وتفسير القرآن بلغة أجنبية ، يساوي ترجمة التفسير العربي للقرآن الكريم . وترجمة القرآن بالمعنى العرفي العام لا بد لتحققها من الوفاء بجميع معاني القرآن ومقاصده ، سواء أكانت ترجمة حرفية أم تفسيرية . وما الفرق بين الحرفية والتفسيرية إلا شكلي ، هو مراعاة ترتيب الأصل ونظامه في الأولى دون الثانية وترجمة القرآن مشترك لفظي بين معان أربعة ، منها ما اتفقوا على جوازه ، وهو ترجمته بمعنى تبليغ الفاظه ، وترجمته بمعنى تفسيره بلغة عربية ومنها ما يجب أن يتفقوا على منعه وهو ترجمته بمعنى نقله إلى لغة أجنبية ، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده ، ومنها ما اختلف فيه ولكن الأدلة متضاربة على جوازه ، وهو ترجمته بمعنى تفسيره بلغة أجنبية مع استيفاء شروط التفسير والترجمة فيه ، ومع التحفظات التي أبدتها وأبدتها لجنة التفسير الأزهرية من قبل .

وتعجبني لهذه المناسبة كلمة لزر كشي في كتابه البحر المحيط أسوقها إليك في الختام

إذ قل :

« (مسألة) لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها ، بل يجب قراءته على هيئته التي تتعلق بها الإعجاز ؛ لتفسير الترجمة عنه ، ولتفسير غيره من الألسن عن البيان الذي خص به دون سائر الألسن . قال الله تعالى : « بلسان عربى مبين » . وهذا لو لم يكن متحدثى بنظمه وأسلوبه ، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربى المتحدثى بنظمه ، فأجرى ألا تجوز بالترجمة بلسان غيره . ومن هنا قال القفال في فتاويه : عندى أنه لا يقدر أحد أن يأتى بالقرآن بالفارسية . قيل له : فإذا لم يقدر أحد أن يفسر القرآن ، قال : ليس كذلك ، لأن هناك يجوز أن يأتى ببعض مراد الله ويمجز عن البعض . أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية ، فلا يمكن أن يأتى بجميع مراد الله » .

« وفرق غيره بين الترجمة والتفسير فقال : يجوز تفسير الألسن بعضها ببعض ، لأن التفسير عبارة عما قام فى النفس من المعنى ، للحاجة والضرورة ، والترجمة هى إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها فى مفهوم المعنى للسامع المعتبر لتلك الألفاظ ، فكان الترجمة إحالة فهم السامع على الاعتبار ، والتفسير تعريف السامع بما فهم المترجم . وهذا فرق حسن » اهـ .
أحسن الله لنا الخاتمة ، وجمعنا جميعاً على الحق والرشد ، وجعلنا ممن يستمعون القول فيقيمون أحسنه « أولئك الذين هداهم الله » ، وأولئك هم أولو الألباب » .

المبحث الرابع عشر فى النسخ

أهمية هذا المبحث :

لهذا المبحث أهمية خاصة ، وذلك من وجوه خمسة : (أولها) أنه طويل الذيل ،

كثير التفاريع ، مشعب المسالك .

(ثانيها) أنه تناول مسائل دقيقة ، كانت مثاراً لخلاف الباحثين من الأصويين ، الأمر الذي يدعو إلى اليقظة والتدقيق . وإلى حسن الاختيار مع الإنصاف والتوفيق .
(ثالثها) أن أعداء الإسلام من ملاحدة ومبشرين ومشرقين قد اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة ، طعنوا بها في صدر الدين الحنيف ، ونالوا من قدسية القرآن الكريم . ولقد أحكوا شرك شبهاتهم ، واجتهدوا في ترويح مطاعنهم ، حتى سحروا عقول بعض المنسجين إلى العلم والدين من المسلمين . فجددوا وقوع النسخ وهو واقع ، وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أخشن المراكب ، من تمحلات ساقطة وتأويلات غير سائفة .

(رابعها) أن الإلزام بالناسخ والمنسوخ ، يكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامي ، ويطلع الإنسان على حكمة الله في تربيته للخلق وسياسته للبشر ، واجلأته للناس ، مما يدل دلالة واضحة ، على أن نفس محمد النبي الأمي لا يمكن أن تكون المصدر لمثل هذا القرآن ، ولا المنبع لمثل هذا التشريع . إنما هو تنزيل من حكيم حميد .

(خامسها) أن معرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام وفي الاهتداء إلى صحيح الأحكام ، خصوصاً إذا ما وجدت أدلة متعارضة لا يندفع القناقض بينها إلا بمعرفة سابقها من لاحقها ، وناسخها من منسوخها . ولهذا كان سلفنا الصالح يعنون بهذه الناحية ، يحذقونها ، ويفتتون أنظار الناس إليها ، ويحملونهم عليها . حتى لقد جاء في الأثر أن ابن عباس رضي الله عنهما فسر الحكمة في قوله تعالى : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ، وحكمه ومتشابهه . ومقدمه ومؤخره وحلاله ، وحرامه . وورد أن علياً كرم الله وجهه دخل المسجد فإذا رجل يخوف الناس . فقال : ما هذا ؟ قالوا : رجل يذكر الناس . فقال : ليس برجل يذكر الناس ، ولكنه يقول أنا فلان بن فلان فأعرفوني فأرسل إليه فقال : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا قال : فأخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه . . . وروى أنه - كرم الله وجهه - مر على قاص .

فقال : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا . قال : هلكت وأهلك ، يريد أنه عرض نفسه وعرض الناس للهلاك ، مادام أنه لا يعرف الناسخ من المنسوخ .
لهذه الوجوه الخمسة التي بسطناها ، يقتضينا الواجب أن نغنى بهذا المبحث ، وأن نسير فيه بقدر على حذر ، متوسمين فيما ينبغي التوسع فيه ، مقتصدين فيما وراء ذلك . وحسبنا الله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

ما هو النسخ ؟

النسخ في اللغة :

يطلق النسخ في لغة العرب على معنيين : (أحدهما) : إزالة الشيء وإعدامه . ومنه قول الله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ ولا نبي إلا إذا أتى ألقى الشيطانُ في أمْنِيَّتِهِ . فينسخُ اللهُ ما باقى الشيطانُ ثم يحكمُ اللهُ آياته » . ومنه قولهم نسخت الشمس الظل ، ونسخ الشيب الشباب ، ومنه تناسخ القرون والأزمان .
(والآخر) نقل الشيء وتحويله مع بقاءه في نفسه . وفيه يقول السجستاني من أئمة اللغة : « والنسخ أن تحول ما في الخلية من النحل والعسل إلى أخرى . ومنه تناسخ الموارث بانتقالها من قوم إلى قوم ، وتناسخ الأنفس بانتقالها من بدن إلى غيره ، عند القائلين بذلك . ومنه نسخ الكتاب لما فيه من مشابهة النقل . وإليه الإشارة بقوله تعالى : « إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون » . والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف ، ومن الصحف إلى غيرها » اهـ .

وقد اختلف العلماء بعد ذلك في تعيين المعنى الذي وضع له لفظ النسخ : فقيل إن لفظ النسخ وضع لكل من المعنيين وضعا أوليا . وعلى هذا يكون مشتركا لفظيا ، وهو الظاهر من تبادل كلا المعنيين بنسبة واحدة عند إطلاق لفظ النسخ . وقيل إنه وضع للمعنى الأول

وحده ، فهو حقيقة فيه مجاز في الآخر . وقيل عكس ذلك . وقيل وضع للقدر المشترك بينهما . ولكن هذه الآراء الأخيرة يعوزها الدليل ولا يخلو توجيهها من تكلف وتأويل .

النسخ في الاصطلاح :

لقد عرّف النسخ في الاصطلاح بتعاريف كثيرة مختلفة . لا نرى من الحكمة استعراضها ، ولا المراعاة بينها ونقدها . وما دام الغرض منها كلها هو تصوير حقيقة النسخ في لسان الشرع ، فإننا نجتزئ بتعريف واحد نراه أقرب وأنسب ، وهو (رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي) .

ومعنى رفع الحكم الشرعي قطع تعلقه بأفعال المكلفين لارفعه هو ، فإنه أمر واقع ، والواقع لا يرتفع . . . والحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين إما على سبيل الطلب أو الكف أو التخيير ، وإما على سبيل كون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاعداً . . . والدليل الشرعي هو وحى الله مطلقاً متلو أو غير متلو ، فيشمل الكتاب والسنة . أما القياس والإجماع ففي نسخهما والنسخ بهما كلام نستقبله في موضع آخر .
وقولنا : (رفع) جنس في التعريف ، خرج عنه ما ليس برفع ، كالتخصيص فإنه لا يرفع الحكم وإنما يقصره على بعض أفراده . وسيأتى بسط الفروق بين النسخ والتخصيص فانتظروه .

وقولنا : (الحكم الشرعي) قيد أول ، خرج به ابتداء إيجاب العبادات في الشرع ، فإنه يرفع حكم العقل ببراءة الذمة ، وذلك كإيجاب الصلاة فإنه يرفع إبراء ذمة الإنسان منها قبل ورود الشرع بها ، ومع ذلك لا يقال له نسخ وإن رفع هذه البراءة ، لأن هذه البراءة حكم عقلي لا شرعي ؛ بمعنى أنه حكم يدل عليه العقل حتى من قبل مجيء الشرع . ولا يقدح في كونه حكماً عقلياً أن الشرع جاء يؤيده بمثل قوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .

وقولنا : (بدليل شرعى) قيد ثان ، خرج به رفع حكم شرعى بدليل عقلى ، وذلك كسقوط التكليف عن الإنسان بموته أو جنونه أو غفلته ، فإن سقوط التكليف عنه بأحد هذه الأسباب يدل عليه العقل ، إذ الميت والجنون والعاقل لا يعقلون خطاب الله حتى يستمر تكليفهم ، والعقل يقضى بعدم تكليف المرء إلا بما يتعقله ، وأن الله تعالى إذا أخذ ما وهب أسقط ما وجب . ولا يقدح فى كون هذا الدليل عقليا بحجى الشرع معززاله بمثل قوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث ، النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن الجنون حتى يفيق » .

توجيهات أربعة :

وإنى أوجه نظرك فى هذا التعريف إلى نقاط أربع :

(أولاها) أن التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين (أحدهما) أن يكون هذا الدليل الشرعى متراخيا عن دليل ذلك الحكم الشرعى المرفوع . (والآخر) أن يكون بين هذين الدليلى تعارض حقيقى ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً . أما إذا اتفق الأمر الأول ولم يكن ذلك الدليل الشرعى متراخياً عن دليل الحكم الأول فلا نسخ ، وذلك كقوله تعالى : « وأتموا الصيام إلى الليل » فإن الغاية المذكورة وهى قوله : « إلى الليل » تفيد انتهاء حكم الصوم ، وهو وجوب إتمامه بمجرد دخول الليل . ولكن لا يقال لهذه الغاية الدالة على انتهاء هذا الحكم إنها نسخ . وذلك لاتصالها بدليل الحكم الأول ، وهو قوله : « ثم أتموا الصيام » بل تعتبر الغاية المذكورة بياناً أو إتماماً لمعنى الكلام وتقديراً له بمدة أو شرط . فلا يكون رافعا وإنما يكون رافعا إذا ورد الدليل الثانى بعد أن ورد الحكم مطلقا واستقر من غير تقييد ، بحيث يدوم لولا النسخ . ولهذا زاد بعضهم تقييد الدليل الشرعى فى تعريف النسخ بالتراخى . وزاد بعضهم كلمة « على وجهه لولاه

لكن الحكم الأول ثابتاً . وقد علمت من هذا الذى ذكرناه أنه لا حاجة إلى هاتين الزياتين ، بل هما تصريح بما علم من التعبير في التعريف بكلمة «رفع» وأما إذا انتفى الأمر الثانى ، بأن لم يكن بين الدليلين تعارض حقيقى ، فإنه لا نسخ ، لأن النسخ ضرورة لا يصر إليها إلا إذا اقتضاها التعارض الحقيقى ، دفعا للتناقض فى تشريع الحكيم العليم ، الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وحيث لا تعارض هناك على الحقيقة فلا حاجة إلى النسخ ، لأنه لا تناقض . ولا ريب أن إعمال الدليلين ولو بنوع تأويل ، خير من إعمال دليل وإهدار آخر . ولهذا حكم الفزالى فى كتابه المستقصى بلفظ من زعموا تعارضاً وتوهماً نسخاً بين قوله سبحانه : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » وبين الخبر الوارد بقبول شهادة الواحد واليمين ، معتمدين على ما ظهر لهم فى الآية من أنها تدل على أنه لا حاجة للحكم سوى المذكور فيها من شهادة اثنين ، مع أن هذا الظاهر لم يغير صحيح ، لأن الآية لا تدل إلا على كون الشاهدين حجة وعلى جواز الحكم بقولهما ، أما امتناع الحكم بحجة أخرى كما فهموا ، فلا تدل الآية عليه حتى يكون تعارض بينهما وبين الخبر المذكور ، بل هو كالحكم بالإقرار . وذكر حجة واحدة لا يمنع وجود حجة أخرى .

(ثانيتهما) أن التعريف المذكور يفيد أن النسخ لا يتوجه إلا إلى الحكم وهو كذلك فى الواقع ونفس الأمر ، وتقسيمهم النسخ إلى نسخ تلاوة ونسخ حكم تقسيم صورى لا يوضح غيب ، لأن ما أسماه نسخ تلاوة لم يخرج عن كونه نسخ حكم ، إذ أن نسخ تلاوة الآية لا معنى له فى الحقيقة إلا نسخ حكم من أحكامها ، وهو رفع الإثابة على مجرد ترتيلها ، وصحة الصلاة بها ، ونحوهما .

(ثالثتهما) أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع فى الكتاب وفى السنة جميعاً ،

سواء أكانت السنة قولية أم فعلية أم وصفية أم تقريرية ، وسواء منها ما كان نبوياً وما كان قدسياً ، لأنها كلها وحى بالفعل أو بالقوة ، والرسول ﷺ أقامه الله في محراب الإمامة خلفه ، وجعله الأسوة الحسنة لعباده ، وأمر الجميع باتباعه ، فهو إذن لا يمكن أن يصدر فيما يشرع لأئمة ابتداء أو نسخاً ، إلا عن إحياء الله إليه تصريحاً أو تقريراً .

مثال نسخ الكتاب بالكتاب قوله سبحانه : « لا يحلُّ لك النساء من بعدُ ولا أن تبدل بهن من أزواجٍ » فإنها نسخت بقوله سبحانه : « يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهنَّ ، وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك ، وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك ، وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها ، خالصة لك من دون المؤمنين » .

ومثال نسخ السنة بالسنة نسخ الوضوء مما مست النار بأكله ﷺ من الشاة ولم يتوضأ .

(رابعها) أن الإضافة في كلمة « رفع الحكم الشرعي » الواردة في تعريف النسخ ، من قبيل إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل مضمور وهو الله تعالى . وذلك يرشد إلى أن النسخ في الحقيقة هو الله ، كما يدل عليه قوله سبحانه : « ما ننسخ من آية أو ننسها » ويرشد أيضاً إلى أن المنسوخ في الحقيقة هو الحكم المرتفع . وقد يطلق النسخ على الحكم الراجع فيقال : وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء . وقد يطلق النسخ على دليله كذلك ، فيقال : آية المواريث نسخت آية الوصية للوالدين والأقربين . ويقال : خبر أكل الرسول من الشاة ولم يتوضأ ، ناسخ لخبر وضوئه ﷺ مما مست النار . وهلم . واخطب في ذلك جد يسير .

مالا بد منه في النسخ

ولعلك تدرك مما سبق أنه لا بد في تحقق النسخ من أمور أربعة :

(أولها) أن يكون المنسوخ حكما شرعيا .

(ثانيها) أن يكون دليل رفع الحكم دليلا شرعيا .

(ثالثها) أن يكون هذا الدليل الرافع متراخيا عن دليل الحكم الأول غير متصل به

كإتصال التقييد بالمقيّد والتأقيت بالمؤقت .

(رابعها) أن يكون بين ذينك الدليلين تعارض حقيقي .

تلك أربعة لا بد منها لتحقيق النسخ باتفاق جمهرة الباحثين . وثمة شروط اختلفوا في

شرطيتها . منها أن يكون ناسخ القرآن قرآنا وناسخ السنة سنة . ومنها كون النسخ

مشملا على بدل للحكم المنسوخ . ومنها كون الناسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الأمر للنهي

والمضيق للموسع . ومنها كون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين ، إلى غير ذلك مما يطول

شرحه ، وقد يأتيك نبؤه .

الفرق بين النسخ والبداء

البداء (بفتح الباء) يطلق في لغة العرب على معنيين متقاربين .

(أحدهما) الظهور بعد الخفاء . ومنه قول الله سبحانه : « وبداء لهم من الله

ما لم يكونوا يحسبون » ، « وبداء لهم سيئات ما عملوا » . ومنه قولهم : بدالنا

سور المدينة .

(والآخر) نشأة رأى جديد لم يك موجودا . قال في القاموس : « وبداله في الأمر

بدواة وبداء ، وبداءة ؛ أى نشأه فيه رأى » اهـ . ومنه قوله الله تعالى : « ثم بداهم من

بعدِ مارأوا الآياتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينَ . أَى نَشَأُهم فى يوسف رأى جديد ، هو أن يسجن سجنًا وقتيًا ، بدليل قوله : « لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينَ » . ولعل هذا المعنى الثانى هو الأنسب والأوفق بمذهب القائلين به - قبحهم الله - . ولأن عباراتهم المأثورة عنهم جرت هذا المجرى فى الاستعمال دون الاستعمال الأول . كذلك الكلمة التى نسبوها كذبا إلى جعفر الصادق رضى الله عنه : « ما بدا لله تعالى فى شيء كما بدا له فى إسماعيل » . ذاك معنيان متقاربان للبدء ، وكلاهما مستحيل على الله تعالى ، لما يلزمهما من سبق الجهل وحدوث العلم ، والجهل والحدوث عليه محالان ؛ لأن النظر الصحيح فى هذا العالم ، دلنا على أن خالقه ومدبره ، متصف أزلا وأبدا بالعلم الواسع المطلق المحيط بكل ما كان وما سيكون وما هو كائن ، كما هدانا هذا النظر الصحيح إلى أنه تعالى لا يمكن أن يكون حادثا ولا محالا للحوادث . وإلا لكان ناقضا يعجز عن أن يبدع هذا الكون ويدبره هذا التدبير المعجز ! . ذلك إجمال لدليل العقل .

أما أدلة النقل فنصوص فياضة ناطقة بأنه تعالى أحاط بكل شيء علما ، وأنه لا تخفى عليه خافية « ما أصاب من مصيبةٍ فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتابٍ من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير » . « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما فى البرِّ والبحر ، وما تسقط من ورقةٍ إلا يعلمها ، ولا حبةٍ فى ظلمات الأرض ولا رطبٍ ولا بابس إلا فى كتابٍ مبين » الله يعلم ما تحمل كل أنثى ، وما تفيض الأرحام ، وما تزداد * وكل شيء عنده بمقدار * عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال * سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ، ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار . إلى غير ذلك من مئات الآيات والأحاديث .

ولكن على رغم أنف هذه البراهين الساطعة من عقلية ونقلية ، ضل أقوام سفهوا أنفسهم ، فأغمضوا عيونهم عن النظر فى كتاب الكون الناطق ، وصموا آذانهم عن

سماع كلام نبيه الصادق ، وزعموا أن النسخ ضرب من البداء ومستلزم للبداء وهكذا اشتبهوا أو شبهوا على الناس الأمر ، وقالوا لولا ظهور مصلحة الله ، ونشوء رأى جديد له ، مانسخ أحكامه ، وبدل تعاليمه . ونسوا أو تناسوا أن الله تعالى حين نسخ بعض أحكامه ببعض ، ما ظهر له أمر كان خافيا عليه ، وما نشأ له رأى جديد كان يفقده من قبل ، إنما كان سبحانه يعلم الناسخ والمنسوخ أزلا من قبل أن يشرعهما لعباده ، بل من قبل أن يخلق الخلق ، ويبرأ السماء والأرض . إلا أنه - جلت حكمته - علم أن الحكم الأول المنسوخ منوط بحكمة ، أو مصلحة تنتهى في وقت معلوم ، وعلم بجانب هذا أن الناسخ يحى في هذا الميقات المعلوم منوطا بحكمة وبمصلحة أخرى . ولا ريب أن الحكم والمصالح تختلف باختلاف الناس ، وتتجدد بتجدد ظروفهم وأحوالهم ، وأن الأحكام وحكمها ، والعباد ومصالحهم ، والنواسخ والمنسوخات ، كانت كلها معلومة لله من قبل ، ظاهرة لديه لم يخف شيء منها عليه . والجديد في النسخ إنما هو إظهاره تعالى ما لم يعلم لعباده ، لا ظهور ذلك له ، على حد التعبير المعروف : (شؤن يديها ولا يبتديها) . « وما كان ربك نسيا » .

اجتمعت اليهود والرافضة على هذه الضلالة ، ضلالة استلزام النسخ للبداء ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك إلى ناحيتين خطيرتين . فاليهود أنكروا النسخ وأسرفوا في الإنكار ، لاستلزامه في زعمهم البداء وهو محال . وسنناقشهم الحساب فيما بعد إن شاء الله . أما الرافضة فأثبتوا النسخ ثم أسرفوا في إثبات هذا البداء اللازم له في زعمهم ، ونسبوه إلى الله في صراحة ووقاحة « سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا » . ولقد رأيت كيف أبطلنا مزاعمهم بأدلة عقلية ونقلية ؟ ورأيت كيف فندنا شبهتهم التي زعموها دليلا وماهى بدليل ؟ إن هى إلا خلط فى أوهام ومشى فى غير سبيل . وشتان شتان بين النسخ القائم على الحكمة ورعاية المصلحة ، وبين البداء المستلزم لسبق الجهل وطرو العلم ! .

بقى أنهم تمسحوا فى أمرين : (أو لهما) قوله سبحانه : « يحو الله ما يشاء ويثبت

وعنده أم الكتاب . والجواب أنه لا مستند لهم في الآية الكريم ، بل هي ترد عليهم كما ردت على أشباههم ممن عابوا النسخ على النبي ﷺ .

ومعناها أن الله يغير ما شاء من شرائعه وخلقه ، على وفق علمه وإرادته وحكمته ، وعلمه سبحانه لا يتغير ولا يتبدل ، إنما التغير في المعلوم لا في العلم . بدليل قوله : « وعنده أم الكتاب » أي وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إثبات ، وإنما يقع المحو والإثبات على وفقه ، فيمحو سبحانه شريعة ويثبت مكانها أخرى ، ويمحو حكماً ويثبت آخر ، ويمحو مرضاً ويثبت صحة ، ويمحو فقراً ويثبت غنى ، ويمحو حياة ويثبت موتاً . وهكذا تعمل يد الله في خلقه وتشريعاته تغييراً وتبديلاً ، وهو الحق وحده لا يعروه تغيير ولا تبدل ، ولا يتطرق إلى علمه محو ولا إثبات .

وخلاصة هذا التوجيه أن النسخ تبدل في المعلوم لا في العلم ، وتغير في المخلوق لا في الخالق ، وكشف لنا وبيان عن بعض ما سبق به علم الله القديم المحيط بكل شيء . ولهذا ذهب كثير من علمائنا إلى تعريف النسخ بأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي الذي تقرر في أوامرنا استمراره بطريق التراخي . ثم قالوا توجيهها لهذا الاختيار : إن في هذا التعريف دفعا ظاهراً للبداء ، وتقريراً لكون النسخ تبديلاً في حقنا ، بياناً محضاً في حق صاحب الشرع .

(الأمر الثاني) أنهم تشبثوا بآثار نسبوها إلى أئمة طاهرين . منها أن علياً - كرم الله وجهه - كان يقول : « لولا البداء لحدثتكم بما هو كائن إلى يوم القيامة » ومنها أن جعفر الصادق رضي الله عنه قال : « ما بدا الله تعالى في شيء كما بدا له في إسماعيل » ومنها أن موسى بن جعفر : قال « البداء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية » .

وندفع هذا بأنها مفتريات وأكاذيب ، كان أول من حاك شباكه الكذاب الثقفى الذي كان ينتحل لنفسه العصمة وعلم الغيب ، فإذا ما افتضح أمره وكذبه الأيام قال : (إن الله وعدني ذلك غير أنه بداله) . فإذا أوجس في نفسه خيفة من

أن يؤاخذ به الناس وينتقموا منه على هذا الكفر الشنيع ، نسب تلك الكفرات إلى
أعلام بيت النبوة وهم منها براء . وهكذا كان اللعين وأشياعه يحتجون بكفر على كفر ،
ويستدلون بكذب على كذب ، وبالمجون داء بداء : « ومن يضل الله فما له من هاد .
نسأل الله السلامة بمنه وكرمه آمين .

الفرق بين النسخ والتخصيص

قد عرفنا النسخ بأنه رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى . وقد عرفوا التخصيص
بأنه قصر العام على بعض أفراد . وبالنظر في هذين التعريفين نلاحظ أن هناك تشابها
قويا بين المرفعين . فالنسخ فيه ما يشبه تخصيص الحكم ببعض الأزمان والتخصيص
فيه ما يشبه رفع الحكم عن بعض الأفراد . ومن هذا التشابه وقع بعض العلماء في
الاشتباه ، فمنهم من أنكر وقوع النسخ في الشريعة ، زاعما أن كل مانسمة نحن
نسخا فهو تخصيص . ومنهم من أدخل صورا من التخصيص في باب النسخ ، فزاد بسبب
ذلك في عداد المنسوخات من غير موجب .

لهذا نقيم لك فروقا سبعة بين النسخ والتخصيص ، تهديك في ظلمات هذا الاشتباه ،
وتعصمك من أن تتورط فيما تورط فيه سواك .

(أولا) أن العام بعد تخصيصه مجاز ، لأن مدلوله وقتئذ بعض أفراد ، مع أن
لفظه موضوع للكل ، والتقريظة هي المخصص . وكل ما كان كذلك فهو مجاز . أما
النص للمنسوخ فما زال كما كان مستعملا فيما وضع له ، غايته أن الناسخ دل على إرادة
الله تعلقت أزلا باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص للمنسوخ متناولا
جميع الأزمان . ويظهر ذلك جليا فيما إذا قال الشارع مثلا : افعلوا كذا أبدا ، ثم نسخ
بعد زمن قصير . فإنه لا يعقل أن يكون مدلوله ذلك الزمن القصير دون غيره ، بل هو

ما زال كما كان مستعملا في جميع الأزمان نسا ؛ بدليل قوله : « أبدا » ، غير أن العمل بهذا النص الشامل لجميع الأزمان لفظاً قد أبطله الناسخ ؛ لأن استمرار العمل بالنص مشروط بعدم ورود ناسخ ينسخه . أيا كان ذلك النص وأيا كان ناسخه .

فإن سأل سائل : ما حكمة تأييد النص لفظاً ، بينما هو مؤقت في علم الله أزلاً ؟ أجيبناه بأن حكمته ابتلاء الله لعباده : أيخضعون لحكمه مع تأييده عليهم هذا التأييد الظاهري أم لا ؟ فإذا ماز الله الخبيث من الطيب ، والمطامن إلى حكمه من المتمرد عليه ، جاء النسخ لحكمة أخرى من التخفيف ونحوه .

(ثانيها) أن حكم ماخرج بالتخصيص لم يك مراداً من العام أصلاً ، بخلاف ماخرج بالنسخ ، فإنه كان مراداً من المنسوخ لفظاً .

(ثالثها) أن التخصيص لا يتأتى أن يأتي على الأمر لمأمور واحد ولا على النهي لمنهية واحد ، أما النسخ فيمكن أن يعرض لهذا كما يعرض لغيره ، ومن ذلك نسخ بعض الأحكام الخاصة به ﷺ .

(رابعها) أن النسخ يبطل حجية المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى جميع أفراد العام ، ويبقى على شيء من حجيته إذا كان رافعاً للحكم عن بعض أفراد العام دون بعض . أما التخصيص فلا يبطل حجية العام أبداً ، بل العمل به قائم فيما بقي من أفرادها بعد تخصيصه .

(خامسها) أن النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة ، بخلاف التخصيص فإنه يكون بهما وبغيرهما كدليل الحس والعقل . هذا قول الله سبحانه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » قد خصصه قوله ﷺ : « لا قطع إلا في ربع دينار » . وهذا قوله سبحانه : « تدمر كل شيء بأمر ربها » قد خصصه ماشهد به الحس من سلامة السماء والأرض ،

وعدم تدمير الرياح لهما . وهذا قوله تعالى : « إن الله على كل شيء قدير » قد خصصه ما حكم به العقل من استحالة تعلق القدرة الإلهية بالواجب والمستحيل العقليين .

(سادسها) أن النسخ لا يكون إلا بدليل متراخ عن المنسوخ أما التخصيص فيكون بالسابق واللاحق والمقارن . وقال قوم : لا يكون التخصيص إلا بمقارن ، فلو تأخر عن وقت العمل بالعام كان هذا التخصيص ناسخا للعام بالنسبة لما تعارضا فيه . كما إذا قال الشارع : « اقتلوا المشركين » وبعد وقت العمل به قال : « ولا تقتلوا أهل الذمة » .

ووجهة نظر هؤلاء أن المقصود بالتخصيص بيان المراد بالعام ، فلو تأخر وقت العمل به لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وذلك لا يجوز ، فلم يبق إلا اعتباره ناسخا .

(سابعها) أن النسخ لا يقع في الأخبار ، بخلاف التخصيص فإنه يكون في الأخبار وفي غيرها .

النسخ بين مثبتيه ومنكريه

يذهب أهل الأديان مذاهب ثلاثة في النسخ :

(أولها) : أنه جائز عقلا وواقع سمعا . وعليه إجماع المسلمين ، من قبل أن يظهر أبو مسلم الأصفهاني ومن شايعه . وعليه أيضا إجماع النصارى ، ولكن من قبل هذا العصر الذي خرقوا فيه إجماعهم ، وركبوا فيه رد وسهم وهو كذلك رأى العيسوية ، وهم طائفة من طوائف اليهود الثلاث .

(ثانيها) أن النسخ ممتنع عقلا وسمعا . وإليه جنح النصارى جميعا في هذا العصر ، وتشيعوا له تشيعا ظهر في حملاتهم المتكررة على الإسلام ؛ وفي طعنهم على هذا الدين القويم من هذا الطريق طريق النسخ . وبهذه القرية أيضا يقول الشيعونية ، وهم طائفة ثانية من اليهود .

(ثالثها) أن النسخ جائز عقلا ممتنع سمعا. وبه تقول العناية وهى الطائفة الثالثة من طوائف اليهود. ويعزى هذا الرأى إلى أبى مسلم الأصفهاني من المسلمين، ولكن على اضطراب فى النقل عنه وعلى تأويل يحمل خلافه لجمهرة المسلمين شبيها بالخلاف اللفظى إلا يكتنه. ذلك إجمال لآراء المتدينين فى النسخ، وسنفصل القول فيها بما نعرضه عليك، ففرغ له بالاك، ووجه إليه انتباهك.. ولنبدأ بتأييد المذهب الحق وعرض أدلته، ثم لنبين حكمة الله فيه. وبعد ذلك نستعرض المذاهب الأخرى وما استندت إليه على أنها شبهات ندفعها عن عرين الحق، وأغشية نرفعها عن وجه الصواب.

أدلة ثبوت النسخ عقلا وسمعا

لأجل أن ثبت النسخ فى مواجهة منكره جميعا، نقيم أدلة على جوازه العقلى، وأدلة أخرى على وقوعه السمعى.

١ - أدلة جواز النسخ عقلا.

أما أدلة جوازه العقلى. فأربعة إجمالا، ولا يضير بعضها أن يكون دليلا على الجواز والوقوع معا.

(الدليل الأول) أن النسخ لا محذور فيه عقلا، وكل ما كان كذلك جائز عقلا. أما الكبرى فمسلمة. وأما الضغرى فيختلف دليلها عند أهل السنة عن دليلها عند المعتزلة، تبعاً لاختلاف الفرقتين فى أن أحكام الله تعالى يجب أن تتبع المصلحة لعباده أو لا يجب أن تتبعها.

فأهل السنة يقولون: إنه لا يجب على الله تعالى لعباده شيء، بل هو سبحانه الفاعل المختار والكبير المتعال، وله بناء على اختياره ومشيئته، وكبريائه وعظمته، أن يأمر عباده بما شاء، وينهاهم عما شاء وأن يبقى من أحكامه على ما شاء، وأن ينسخ منها ما شاء.

لا معقب لحكمه ، ولا راد لقضائه ، ولا ملزم يلزمه برعاية مصالح عباده . ولكن ليس معنى هذا أنه عايب أو مستبد أو ظالم ، بل إن أحكامه وأفعاله كلها - جل جلاله - لا تخلو عن حكمة بالغة ، وعلم واسع ، وتنزه عن البغى والظلم ؛ « وما ربك بظلام للعبيد » . « ولا يظلم ربك » . « إن ربك عليم حكيم » . « إن الله بالناس لرؤوف رحيم » .

والمعتزلة يقولون : إنه تعالى يجب أن يتبع في أحكامه مصالح عباده ، فما كان فيه مصلحة لهم أمرهم به ، وما كان فيه مضرة عليهم نهام عنه ، وما دار بين المصلحة تارة وللفسدة أخرى ، أمرهم به تارة ونهام عنه أخرى .

إذا تقرر هذا . فإن صغرى ذلك الدليل نستدل عليها من مذهب أهل السنة هكذا :
النسخ تصرف في التشريع من الفاعل المختار الكبير المتعال ، الذي لا يجب عليه رعاية مصالح عباده في تشريعه ، وإن كان تشريعه لا يخلو من حكمة . وكل ما كان كذلك لا محذور فيه عقلا .

وأما على مذهب أهل الاعتزال فننظم الدليل هكذا : النسخ مبني على أن الله تعالى يعلم مصلحة عباده في نوع من أفعاله وقتاً ما فيأمرهم به في ذلك الوقت ، ويعلم ضرر عباده في هذا النوع نفسه من أفعاله ولكن في وقت آخر ، فينهام عنه في ذلك الوقت الآخر . وكل ما كان كذلك لا محذور فيه عقلا .

وكيف يكون محظوراً عقلاً؟ ونحن نشاهد أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص . والأزمان والأحوال فالطبيب يأمر مريضه بتناول الدواء مادام مريضاً ، ثم ينهيه عنه إذا أبل من مرضه وعاد سليماً . والمربية تقدم إلى طفلها أخف الأغذية من لبن ونحوه دون غيره ، فإذا ترعرع ودرج حرمت عليه المراضع ثم انتقلت به إلى غذاء غير اللبن ونحوه وهكذا تنتقل به من الخفيف إلى الثقيل ، ومن الثقيل إلى الأثقل ، تبعاً لتدرجه في مدارج القوة والنضج .

والعلم يتعهد تلاميذه البادئين بأسهل المعلومات ، ثم يتدرج بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ، حتى يصل بهم إلى أدق النظريات ، مقتفياً في ذلك آثار خطاهم إلى السمو الفكرى . والكمال العقلى . . .

كذلك الأمم تتقلب كما يتقلب الأفراد في أطوار شتى . فمن الحكمة في سياستها وهدايتها أن يصاغ لها من التشريعات ما يناسب حالها في الطور الذى تكون فيه ، حتى إذا انتقلت منه إلى طور آخر لا يناسبه ذلك التشريع الأول ، حق أن يصاغ لها تشريع آخر يتفق وهذا الطور الجديد . وإلا لاختل ما بين الحكمة والأحكام من الارتباط والإحكام ، ولم يمر تدبير الخلق على ما نشهده من الإبداع ودقة النظام .

وإلى هذا الدليل تشير الآية الكريمة : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلياً » . فإنه يفهم منها أن كل آية يذهب بها الله تعالى على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً ، إلى بدل أو إلى غير بدل ، فإنه - جلت حكمته - يأتي عباده بنوع آخر هو خير لهم من الآية الذاهبة أو مثلها . والخيرية قد تكون في النفع وقد تكون في الثواب ، وقد تكون في كليهما . أما المثلية فلا تكون إلا في الثواب فقط . وذلك لأن المماثلة في النفع لا تتصور ، لأنه على تقدير ارتفاع الحكم الأول ، فإن المصلحة المنوط بها ذلك الحكم ترتفع ، ولا تبقى إلا مصلحة الآية المأنى بها ، فتكون خيراً من الذاهبة في نفعها لا محالة . وإذا قدر بقاء الحكم الأول وكان النسخ للتلاوة وحدها ، فالمصلحة الأولى باقية على حالها ، لم يجد غيرها حتى يكون خيراً منها أو مثلياً .

(الدليل الثانى) - وهو دليل إلزامى للمنكرين - أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً ، لما جوزوا أن يأمر الشارع عباده بأمر مؤقت ينتهى بانتهاء وقته ، لكنهم يجوزون هذا عقلاً ويقولون بوقوعه سمعاً ، فليجوزوا هذا ، لأنه لا معنى

لنسخ إلا انتهاء الحكم الأول لميقات معلوم عند الله ، بيد أنه لم يكن معلوما لنا من قبل ، ثم أعلننا الله إياه بالنسخ . وهذا ليس بفارق مؤثر .

فقول الشارع مثلاً أول يوم من رمضان ، « صوموا إلى نهاية هذا الشهر » مساو لأن يقول أول يوم من رمضان : « صوموا » من غير تقييد بغاية ، حتى إذا ما انتهى شهر رمضان قال أول يوم من شوال : « أفطروا » وهذا الأخير نسخ لا ريب فيه . وقد جوز منكره المثل الأول ، فليجوزوا هذا المثل الثاني ؛ لأنه مساويه ، وللتساويان يجب أن يتحد حكمهما . وإلا لما كانا متساويين .

(الدليل الثالث) أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمعاً ، لما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة ، لكن رسالته العامة للناس ثابتة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي يطول شرحها ، إذن فالشرائع السابقة ليست باقية ، بل هي منسوخة بهذه الشريعة الختامية . وإذن فالنسخ جائز وواقع . أما ملازمة هذا الدليل فنبرهن عليها بأن النسخ لو لم يكن جائزاً وواقعاً ، لكانت الشرائع الأولى باقية ولو كانت باقية ما ثبتت رسالته ﷺ إلى الناس كافة .

(الدليل الرابع) ما يأتي من أدلة الوقوع السمعي ، لأن الوقوع يستلزم الجواز وزيادة .

ب - أدلة وقوع النسخ سمعاً :

الأدلة السمعية على وقوع النسخ نوعان : أحدهما تقوم به الحجة على منكرى النسخ من اليهود والنصارى ، من غير توقف على إثبات نبوة الرسول لهم . والآخر تقوم به الحجة على من آمن بنبوته ﷺ كأبي مسلم الأصفهاني من المسلمين ، وكاليسوية من اليهود ، فإنهم يعترفون برسالته عليه الصلاة والسلام ، ولكن يقولون : إلى العرب خاصة . وهؤلاء

نلزمهم بأنهم متى سلموا برسالته وجب أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك عموم دعوته ، والنسخ الوارد في الكتاب والسنة .

النوع الأول :

أما النوع الأول فأحاده كثيرة ، تفيض بها كتبهم الدينية ، ونحن نجتزئ منها بما يلي ، لإزمامهم ، وإن كنا لا نؤمن بكل ما آمنوا به .

(أولا) جاء في السفر الأول من التوراة أن الله تعالى قال لنوح عند خروجه من السفينة: « إني جعلت كل دابة حية ما كلالك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ، ما خلا الدم فلا تأكلوه » ثم اعترفوا بعد ذلك بأن الله حرم كثيرا من الدواب على أصحاب الشرائع من بعد نوح ، ومنهم موسى نفسه ، كما جاء في السفر الثالث من توراتهم .

(ثانيا) جاء في التوراة أن الله تعالى أمر آدم أن يزوج بناته من بنييه ، وورد أنه كان يولده في كل بطن من البطون ذكر وأنثى ، فكان يزوج توأمة هذا للآخر ، ويزوج توأمة الآخر لهذا ، وهكذا ، إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات والأنساب ، ثم حرم الله ذلك بإجماع المتدينين من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم .

(ثالثا) أن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده - عليهما السلام - ثم قال الله له : لا تذبحه ، وقد اعترف منكر والنسخ بذلك .

(رابعا) أن عمل الدنيا كان مباحا يوم السبت ، ومنه الاصطياد ، ثم حرم الله الاصطياد على اليهود باعترافهم .

(خامسا) أن الله أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عبد منهم العجل ، ثم أمرهم برفع

السيف عنهم .

(سادسا) أن الجمع بين الأختين كان مباحا في شريعة يعقوب ، ثم حرم في شريعة موسى ، عليهما الصلاة والسلام .

(سابعا) أن الطلاق كان مشروعاً في شرعية موسى ، ثم جاءت شريعة عيسى فحرمته إلا إذا ثبت الزنى على الزوجة .

(ثامنا) أنهم نقلوا عن عيسى في إنجيل متى أنه قال : « لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » فهذا يدل على أن رسالة عيسى رسالة محلية خاصة بالإسرائيليين . ثم نقلوا عن عيسى نفسه في إنجيل مرقس أنه قال : « اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكرزوا بالإنجيل للخليفة كلها » فإذا أحسنا النية بالإنجيليين كان لا مناص لنا من القول بنسخ النص الأول بالثاني ، وإلا فإن النصين يتناقضان ويتساقطان ، وبسقط بسقوطهما الإنجيليان ، بل تسقط الأناجيل كلها ، لأنها متماثلة ، وما جاز على أحد الأمثال يجوز على الآخر .

(تاسعا) أن الختان كان فريضة في دين إبراهيم وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم . ولكن الحواريين جاءوا بمدد رفع عيسى فنهوا عن الختان ، كما ثبت ذلك في رسائل الحواريين . فإما أن يكون هذا نسخا ، وإما أن يكون افتراء وكذبا ، لأنه لم يؤثر عن عيسى كلمة واحدة تدل على نسخ الختان .

(عاشرًا) أن أكل لحم الخنزير محرم في اليهودية ، ومضى عهد عيسى دون أن يعرف عنه ما يدل على إباحته ، ولكن الحواريين جاءوا بمدد عرج عيسى أيضا فأباحوا لحم الخنزير على زعم المسيحيين . فإما أن يكون هذا نسخا ، وإما أن يكون افتراء وكذبا نحو ما سبق .

النوع الثاني :

ذلك هو النوع الأول من أدلة النسخ السمعية ، أما النوع الثاني فنه ما يأتي :

(أولا) قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » .
(ثانيا) قوله تعالى : « يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » وقد
أسلفنا الكلام على هاتين الآيتين . وزيدك أن دلالتهما على وقوع النسخ ملحوظ
فيهما أنهما نزلتا ردا على طعن الطاعنين على الإسلام ونبي الإسلام بوقوع النسخ في
الشريعة المطهرة .

(ثالثا) قوله تعالى « وإذا بدلنا آية مكان آية - والله أعلم بما ينزل - قالوا : إنما
أنت مفتر . بل أكثرهم لا يعلمون » .

ووجه الدلالة في هذه الآية أن التبديل يتألف من رفع لأصل وإثبات لبدل ، وذلك
هو النسخ ؛ سواء أكان المرفوع تلاوة أم حكما .

(رابعا) قوله تعالى : فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » .
ووجه الدلالة فيها أنها تفيد تحريم ما أحل من قبل وما ذلك إلا نسخ وكلمة « أحلت لهم »
يفهم منها أن الحكم الأول كان حكما شرعيا لبراءة أصلية .

(خامسا) أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ ونفع في الشريعة الإسلامية كوقوعها .

(سادسا) أن في القرآن آيات كثيرة نسخت أحكامها .

وهذا دليل في طيه أدلة متعددة ، لأن كل آية من هذه الآيات للنسخة ، تعتبر مع
فاسخها دليلا كاملا على وقوع النسخ . إذ الوقوع يكفي في إثباته وجود فرد واحد .
وستحدث فيما بعد إن شاء الله عن هذه الآيات للنسخة وما نسخها .

حكمة الله في النسخ

الآن وقد عرفنا النسخ ، وفرقنا بينه وبين ما يلقبس به ، وأيدناه بالأدلة ، يجدر بنا أن نبين حكمة الله تعالى فيه ، لأن معرفة الحكمة تريح النفس ، وتزيل اللبس ، وتنعهم من الوسوسة والدس . خصوصاً في مثل موضوعنا الذي كثر منكره ، وتصيدوا لإنكاره الشبهات من هنا وهناك .

ولأجل تفصيل القول في الحكمة نذكر أن النسخ وقع بالشريعة الإسلامية ووقع فيها على معنى أن الله نسخ بالإسلام كل دين سبقة ، ونسخ بعض أحكام هذا الدين ببعض . أما حكمته سبحانه في أنه نسخ به الأديان كلها ، فترجم إلى أن شريعته أكل تشريع يفي بحاجات الإنسانية في مرحلتها التي انتهت إليها ، بعد أن بلغت أشدها واستوت . . . وبيان ذلك أن النوع الإنساني تقلب كما يتقلب الطفل في أدوار مختلفة . ولكل دور من هذه الأدوار حال تناسبه ، غير الحال التي تناسب دوراً غيره . فالبشر أول عهدهم بالوجود ، كانوا كالوليد أول عهده بالوجود ، سذاجة وبساطة ، وضعفاً وجهالة ، ثم أخذوا يتحولون من هذا العهد رويداً رويداً ، ومروا في هذا التحول أو مرت عليهم أعراض متباينة ، من ضلالة العقل ، وعماية الجهل ، وطيش الشباب ، وغشم القوة . على تفاوت في ذلك بينهم اقتضى وجود شرائع مختلفة لهم ، تبعاً لهذا التفاوت . حتى إذا بلغ العالم أوان نضجه واستوائه ، وربطت مدينته بين أقطاره وشموبه ، جاء هذا الدين الحنيف ختاماً للأديان ، ومتمماً للشرائع ، وجامعاً لعناصر الحيوية ومصالح الإنسانية ومرونة القواعد ، جمعاً وفق بين مطالب الروح والجسد ، وآخى بين العلم والدين ، ونظم علاقة الإنسان بالله وبالعالم كله من أفراد وأمر وجماعات وأمم

وشعوب وحيوان ونبات وجماد . مما جملة بحق ديناً عاماً خالداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ! .

هذا إجمال له تفاصيله التي ألمعنا إليها في مناسبات سابقة . وسنعرض لها إن شاء الله في مناسبات آتية .

وأما حكمة الله في أنه نسخ بعض أحكام الإسلام ببعض ، فترجع إلى سياسة الأمة وتمهدها بما يرقىها ويمحصها . . . وبيان ذلك أن الأمة الإسلامية في بدايتها حين صدعها الرسول بدعوته ، كانت تعاني فترة انتقال شاق ، بل كان أشق ما يكون عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عن العرب الذي شوفوها بالإسلام ، من التحمس لما يعتقدون أن من مفاخرهم وأبجادم ، فلو أخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، لأدى ذلك إلى تقيض المقصود ، ومات الإسلام في مهده ، ولم يجد أنصاراً يعتقدونه ويدافعون عنه ، لأن الطفرة من نوع المستحيل الذي لا يطيقه الإنسان . من هنا جاءت الشريعة إلى الناس تمشي على مهل ، متأنفة لهم ، متلطفة في دعوتهم متدرجة بهم إلى الكمال رويداً رويداً ، صاعدة بهم في مدارج الرقي شيئاً فشيئاً . منتبهة فرصة الألف والمران والأحداث الجادة عليهم ، لتسير بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ، حتى تم الأمر ونجح الإسلام نجاحاً لم يعرف مثله في سرعته وامتزاج النفوس به ، ونهضة البشرية بسببه ! .

تلك الحكمة على هذا الوجه ، تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ ، كوقوف الإسلام في سموه ونبله من مشكلة الخمر في عرب الجاهلية بالأمس ، وقد كانت مشكلة معقدة كل التعقيد ، يحنسونها بصورة تسكاد تكون إجماعية ، ويأتونها لا على أنها عادة مجردة . بل على أنها أمانة القوة ، ومظهر الفتوة وعنوان الشهامة ! . فقل لي

- بربك - هل كان معقولاً أن ينجح الإسلام في فطامهم عنها ، لو لم يتألفهم ويتلطّف بهم ، إلى درجة أن يمتن عليهم بها أول الأمر ، كأنه يشارِكهم في شعورهم . وإلى حد أنه أبى أن يحرّمها عليهم في وقت استعدت فيه بعض الأفكار اتّسمت كلمة تحرّمه ، حين سأله عليه السلام : « يسألونك عن الخمر والميسر » ؟ .

أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، فالتخفيف على الناس ؛ ترفيها عنهم ، وإظهار الفضل الله عليهم ورحمته بهم ، وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده ، وتحبيب لهم فيه وفي دينه .

وأما الحكمة في نسخ الحكم بمساويه في صعوبته أو سهولته ، فلا ابتلاء والاختبار ، ليظهر المؤمن فيفوز ، والمنافق فيهلك ليميز الخبيث من الطيب .

يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ؛ فـجليل تلك الظاهرة الحكيمة ، ظاهرة سياسة الإسلام للناس ، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق ؛ وأن نبيه نبي الصدق ، وأن الله هو الحق المبين ، العالم الحكيم ، الرحمن الرحيم . يضاف إلى ذلك ما يكتسبه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ، ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، فحكمته تظهر في كل آية بما يناسبها . وإنه لتبدو لنا حكمة رائعة في مثال مشهور من هذا النوع .

ذلك أنه صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالاً : كان فيما أنزل من القرآن : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » . أي كان هذا النص آية تتلى ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به إلى اليوم . والسّر في ذلك أنها كانت تتلى

أولا لتقرير حكمها ، ردعاً لمن تحدّثه نفسه أن يتلطّخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات . حتى إذا ما تهرّر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى ، هي الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورّها من شيخ وشيخة ، حيث سلّكها مسلّك مالا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل ، وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع كأنه قال : نزهوا الأسماع عن سماعها ، والألسنة عن ذكرها ، فضلاً عن الفرار منها ومن القلوث برجسها . « كتب الله لنا الحفظ والمعصمة » إنه ولي كل نعمة وتوفيق .

شبهات المنكرين للنسخ ودفعها

نستطيع أن ننوع المنكرين للنسخ أنواعاً : فنوع ينكر جواز عقله ووقوعه سمعاً ، وهم نصارى هذا العصر ، وفرقة الشمعونية من اليهود . ونوع ينكره سمعاً ويجوز عقله ، وهم العنانية من اليهود أيضاً . ونوع يجوز عقله ويقول بوقوعه سمعاً ، بيد أنه ينكر أن الشريعة الإسلامية ناسخة لليهودية ، وهم العيسوية تمام فرق اليهود الثلاث : ونوع يجوز عقله وينكره سمعاً ، ولكن إنكاره صوري يتأول فيه بما يجعل خلافه للجمهرة المسلمين خلافاً لفظياً أو شبيهاً باللفظي وهو أبو مسلم الأصفهاني ومن تبعه .

فبين أيدينا إذن - من انفردوا بإنكار النسخ عقله ، وهم نصارى هذا العصر وشمعونية اليهود . ومن توفّقوا على إنكاره سمعاً ، وإن اختلفوا في مدى هذا الإنكار وفي كيفيته ، وهم نصارى هذا العصر ، وعنانية اليهود ، والعيسويون منهم ، وأبو مسلم الأصفهاني وأتباعه من المسلمين .

ولكل من هؤلاء جميعاً شبهات حسبوها أدلة وليست أدلة . كما يتبين لك ذلك في هذا الاستعراض الجامع .

(١) - شبهات المنكرين لجواز عقله

لا ريب أن مذهب المنكرين لجواز النسخ عقلا ، هو أخطر المذاهب وأشنعها ؛ وأبعدها عن الحق وأغلها في الباطل . ومجرد إنكاره الجواز العقلي يستلزم إنكار الوقوع الشرعي ، وهل يقع في الوجود ما أحاله العقل ؟ لهذا نبداً بتفنيد هذا المذهب ودفع شبهاته .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكماً من أحكامه ، لكان ذلك إما لحكمة ظهرت له كانت خافية عليه ، وإما غير حكمة . وكل هذين باطل . أما الأول فلا أنه يستلزم تجويز البداء والجهل بالعواقب على علام الغيوب ، وأما الثاني فلا أنه يستلزم تجويز العبث على الحكيم العليم اللطيف الخبير . والبداء والعبث مستحيلان عليه سبحانه بالأدلة العقلية والنقلية فما أدى إليهما وهو جواز النسخ محال .

وندفع هذه الشبهة بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه ، مبنى على حكمة كانت معلومة له أولاً ، ظاهرة لم تخفى عليه ولن تخفى عليه أبداً ، غاية الأمر أن مصالح العباد تتجدد بتجدد الأزمان ، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، وأسراؤه وحكمه سبحانه لا تنفاهى ، ولا يحيط بها سواه . فإذا نسخ حكماً بحكم ، لم يخل هذا الحكم الثانى من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول ، هى مصلحة جديدة للعباد فى الحكم الجديد ، أو هى غير تلك . وسبحان من أحاط بكل شيء علماً . وإذن فلا يستلزم نسخ الله لأحكامه بداء ولا عبثاً .

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا ، حتى جاء الترديد فى شبهتهم ناقصاً لم يستوف وجوه الاحتمالات كما ترى . ولو استوفوه لقالوا : النسخ إما أن يكون لحكمة ظهرت لله كانت خافية عليه ، أو لحكمة كانت معلومة له لم تكن خافية عليه ، أو لغير

حكمة : وأكبر الظن أنهم لم يفتنوا إلى هذا ، ولو فطنوا له ما اشتبهوا ولو اشتبهوا بعد فطنتهم له لاخترنا الشق الثاني من هذا الترديد ، ثم أبدناه بتوافر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما بحكم ، للزم على ذلك أحد باطلين : جهله جل وعلا ، وتحصيل الحاصل . وبيان ذلك أن الله تعالى إما أن يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مؤبد ، وإما أن يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر إلى الأبد ثم نسخه وصيره غير مستمر ، انقلب علمه جهلا والجهل عليه تعالى محال . وإن كان قد علمه على أنه مؤقت بوقت معين ثم نسخه عند ذلك الوقت ، ورد عليه أن المؤقت ينتهي بمجرد انتهاء وقته ، فإنهاؤه بالنسخ تحصيل للحاصل ، وهو باطل .

وندفع هذه الشبهة : بأن الله تعالى قد سبق في علمه أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد ، ولكنه علم بجانب ذلك أن تأقيته إنما هو بورود الناسخ لا بشيء آخر كالترديد بغاية في دليل الحكم الأول ، وإذن فعله بانتهاؤه بالناسخ لا يمنع النسخ بل يوجبها ، وورود الناسخ محقق لما في علمه لا يخالف له . شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها ، وقد تعلق علمه بها كلها . ولا تنس ماقررناه ثمة من أن النسخ بيان بالنسبة إلى الله ، رفع بالنسبة إلينا .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : لو جاز النسخ للزم أحد باطلين : تحصيل الحاصل ، وما هو في معناه . وبيان ذلك أن الحكم المنسوخ إما أن يكون دليله قد غياه بغاية ينتهي عندها ، أو يكون قد أبداه نصا : فإن كان قد غياه بغاية فإنه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية ، وإذن لا سبيل إلى إنيائه بالنسخ ، وإلا لزم تحصيل الحاصل . وإن كان دليل الحكم الأول قد نص على تأييده ثم جاء الناسخ على رغم هذا التأيد ، لزم المحال من وجوه ثلاثة :

(أولها) التناقض ، لأن التأييد يقتضى بقاء الحكم . ولا ريب أن

النسخ ينفيه :

(ثانيها) تعذر إقادة التأييد من الله للناس ، لأن كل نص يمكن أن يفيد تبطل إقادته باحتمال نسخه ، وذلك يفضى إلى القول بعجز الله وعيّه عن بيان التأييد لعباده فيما أبده لهم . تعالى الله عن ذلك .

(ثالثها) استلزام ذلك لجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها باقية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن حصر الحكم للنسخ في هذين الوجهين اللذين ذكرهما المانع ، غير صحيح ، لأن الحكم للنسخ يجوز ألا يكون مؤقتاً ولا مؤبداً ، بل يحىء مطلقاً عن التأقيت وعن التأييد كليهما . وعليه فلا يستلزم طرو النسخ عليه شيئاً من الحالات التى ذكروها وإطلاق هذا الحكم كاف فى صحة نسخه ، لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر ، وإن لم يعرض له النص .

(ثانياً) أن ما ذكروه من امتناع نسخ الحكم المؤبد غير صحيح أيضاً ، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة :

(أولها) أن استدلالهم بأنه يودى إلى التناقض ، مدفوع بأن الخطابات الشرعية مقيدة من أول الأمر بالأمر بالرد ناسخ ، كما أنها مقيدة بأهلية المكاف للتكليف وألا يطرأ عليه جنون أو غفلة أو موت . وإذن فجيء الناسخ لايضى إلى تناقض بينه وبين المنسوخ بحال .

(ثانيها) أن استدلالهم بأنه يودى إلى أن يتعذر على الله بيان التأييد لعباده ، مدفوع بأن التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطابات الله الشرعية المشتملة على التأييد ، وهو ما يشعر به كل واحد منا ، وذلك لأن الأصل بقاء الحكم الأول وما اتصل به من تأقيت

أو تأييد ، وطروا الناسخ احتمال مرجوح : واستصحب الأصل أمر يعميل إليه الطبع ، كما يؤيده العقل والشرع .

(ثالثها) أن جواز نسخ الشريعة الإسلامية إن لزمنا معاشر القائلين بالنسخ - فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي ، بدليل أننا نتكلم في الجواز العقلي لا الشرعي . أما نسخ الشريعة الإسلامية فغيرها من الناحية الشرعية فهو من الحالات الظاهرة ، لتضافر الأدلة على أن الإسلام دين عام خالد . ولا يضير الحال في حكم الشرع ، أن يكون من قبيل الجائز في حكم العقل .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن النسخ يستلزم اجتماع الضدين ، واجتماعهما محال . وبيان ذلك أن الأمر بالشئ يقتضى أنه حسن وطاعة ومحبوب لله ، والنهى عنه يقتضى أنه قبيح ومعصية ومكروه له تعالى . فلو أمر الله بالشئ ثم نهى عنه ، أو نهى عن الشئ ثم أمر به ، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذى تعلق به الأمر والنهى .

وندفع هذه الشبهة بأن الحسن والقبح وما انصل بهما ، ليست من صفات الفعل الذاتية حتى تكون ثابتة فيها لا تتغير : بل هى تابعة لتعلق أمر الله ونهىه بالفعل . وعلى هذا يكون الفعل حسنا وطاعة ومحبوبا لله مادام مأمورا به من الله ، ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحا ومعصية ومكروها له تعالى مادام منهيا عنه منه تعالى . والقائلون بالحسن والقبح العقليين من المعتزلة ، يقرون بأنهما يختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وبهذا التوجيه ينتفى اجتماع الضدين ، لأن الوقت الذى يكون فيه الفعل حسنا ، غير الوقت الذى يكون فيه ذلك الفعل قبيحا ، فلم يجتمع الحسن والقبح في وقت واحد على فعل واحد .

ب شبهات المنكرين للنسخ سما

لقد نوعنا هؤلاء فيما سبق إلى أنواع. وقلنا: إن لكل منهم طريقة خاصة في تكييف دعواه وفي صياغة شبهته. وها هي ذى دعاويهم وشبهاتهم تلقي حثفها بين يديك، فيما نسوقه إليك.

١ - شبهة العنانة والشمعونية :

يقولون: إن التوراة التي أنزلها الله على موسى، لم تزل محفوظة لدينا، منقولة بالتواتر فيما بيننا، وقد جاء فيها: « هذه شريعة مؤبدة مادامت السموات والأرض » وجاء فيها أيضاً: « الزموا يوم السبت أبداً ». وذلك يفيد امتناع النسخ، لأن نسخ شيء من أحكام التوراة لاسيما تعظيم يوم السبت، إبطال لما هو من عنده تعالى.

وندفع هذه الشبهة بوجوه خمسة :

(أولها) أن شبهتهم هذه أقصر من مدعاهم قصوراً بيننا، لأن قصارى ما تقتضيه - إن سلمت - هو امتناع نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة أخرى : أما تناسخ شرائع سواها، فلا تدل هذه الشبهة على امتناعه. بل يبعد أن ينكر اليهود انتساخ شرائع الإسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى. فكان المنظور أن تجيء دعواهم أقصر مما هو محكى عنهم بحيث تتكافأ ودليلهم الذى زعموه أو أن يجيء دليلهم الذى زعموه أعم من هذا حتى يتكافأ ودعواهم التى ادعواها.

(ثانيها) أنا لا نسلم لهم ما زعموه من أن التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصح

استدلّاهم بها . بل الأدلة متضاربة على أن التوراة الصحيحة لم يمد لها وجود ، وأنه أصابها من التغيير والتبديل ما جعلها في خبر كان .

من تلك الأدلة أن نسخة التوراة التي بأيدي السامريين . تزيد في عمر الدنيا نحواً من ألف سنة على ما جاء في نسخة العنانيين . وأن نسخة النصارى تزيد ألفاً وثلاثمائة سنة .

ومنها أنه جاء في بعض نسخ التوراة ما يفيد أن نوحاً أدرك جميع آبائه إلى آدم . وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة . وجاء في بعض نسخ أخرى ما يفيد أن نوحاً أدرك من عمر إبراهيم ثمانياً وخمسين سنة . وكل هذا باطل تاريخياً .

ومنها أن نسخ التوراة التي بأيديهم تحكى عن الله وعن أنبيائه وملائكته أموراً ينكرها العقل . ويمجها الطبع . ويتأذى بها السمع مما يستحيل معه أن يكون هذا الكتاب صادراً عن نفس بشرية مؤمنة طاهرة فضلاً عن أن ينسب إلى ولي ، فضلاً عن أن ينسب إلى نبي ، فضلاً عن أن ينسب إلى الله رب العالمين .

من ذلك أن الله ندم على إرسال الطوفان إلى العالم ، وأنه بكى حتى رمدت عيناه ، وأن يعقوب صارعه ! جل الله من ذلك كله .

ومن ذلك أن لوطاً شرب الخمر حتى نمل وزنى بانبتيه . ومنه أن هارون هو الذى اتخذ العجل لبني إسرائيل ودعاهم إلى عبادته من دون الله .

ومن الأدلة أيضاً على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها ، ما ثبت بالتواتر عند المؤرخين بل عند اليهود أنفسهم ، من أن بني إسرائيل . وهم حملة التوراة وحفاظها . قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة ، وعبدوا الأصنام ، وقتلوا أنبياءهم شر تقتيل . ولا ريب أن هذه

مطاعن شنيعة جارحة ، لا تبقى لأى واحد منهم أى نصيب من عدالة أو ثقة ، ولا تحمل
لهذه النسخ التى زعموا أنها التوراة أقل شئ من القيمة أو الصحة ، ما داموا هم روايتها
وحفاظها ، وما دامت هى لم تعرف إلا عن طريقهم وبروايتهم .

(ثالثها) أن هذا التواتر الذى خلعه على التوراة لا يسلم لهم أيضا لأنها لو كانت
متواترة لجأوا بها أفضل الرسل عليه السلام ، ولعارضوا دعواه عموم رسالته بقول التوراة التى
يؤمن بها ولا يمجدها ، بل يجهر بأنه جاء مصدقا لها ؛ ويدعو المسلمين أنفسهم إلى الإيمان
بها . ولكن ذلك لم يكن . ولو كان لنقل واشتهر . بل الذى نقل واشتهر هو أن كثيرا
من أحبار اليهود وعلماهم كعبد الله بن سلام وأضرابه ، قد ألقوا القياد لرسول الله وؤمنين
ودنوا لشريعته مسلمين واعترفوا بأنه الرسول الذى بشرت به التوراة والإنجيل .

(رابعها) أن لفظ التأبيد الذى اعتمدوا عليه فيما نقلوه لا يصلح حجة لهم ، لأنه
يستعمل كثيرا عند اليهود معدولا به عن حقيقة . من ذلك ما جاء فى البقرة التى أمروا
بذبحها : « هذه سنة لكم أبدا » وما جاء فى القربان : « قربوا كل يوم خروفين
قربانا دائما » مع أن هذين الحكيم منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم ، على رغم التصريح
فيهما بما يفيد التأبيد كما ترى .

(خامسها) أن نسخ الحكم المؤبد لفظا جائز على الصحيح ، كما أشرنا إلى ذلك
قبلا . فلتكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوخين أيضا . وشبهة التناقض
تندفع بأن التأبيد مشروط بعدم ورود ناسخ ، فإذا ورد الناسخ انتفى ذلك التأبيد ،
وتبين أنه كان مجرد تأبيد لفظى للاقتلاء والاختبار فتأمل .

٢ - شبهة للنصارى :

يقولون : إن المسيح عليه السلام قال : « السماء والأرض تزولان وكلامى لا يزول » .
وهذا يدل على امتناع النسخ سما .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأننا لانسلم أن الكتاب الذى بأيديهم هو الإنجيل الذى نزل على عيسى ، إن هو إلا قصة تاريخية وضعها بعض المسيحيين ، يبين فيها حياة المسيح وولادته ونشأته ودعوته . والأما كن التى تنقل فيها ، والآيات التى ظهرت على يديه ، ومواعظه ومناظراته . كما يتحدث فيها عن ذلك الحادث الخيالى حادث الصلب . وعلى رغم أنها قصة فقد عجزوا عن إقامة الدليل على صحتها وعدالة كاتبها وأمانته وضبطه ، كما أعيام اتصال السند وسلامته من الشذوذ والعلة . بل ثبت علمياً تناقض نسخ هذه القصة التى أسموها الإنجيل ، مما يدل على أنها ليست من عند الله ولو كانت من عند الله ما أتناها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . وصدق الله فى قوله عن القرآن : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

(ثانياً) أن سياق هذه السكامة فى إنجيلهم ، يدل على أن مراده بها تأكيد تنبؤاته ، وتأكيد أنها ستقع لا محالة ، أما النسخ فلا صلة لها به نفيًا ولا إثباتاً . وذلك لأن المسيح حدث أصحابه بأمر مستقبلة ، وبعد أن انتهى من حديثه هذا أتى بهذه الجملة التى تشبثوا بها : « السماء والأرض تزولان وكلامى لا يزول » . ولا ريب أن لسباق السكلام تأثيره فى المراد منه . وهكذا شرحها المفسرون منهم للإنجيل وقالوا : إن فهمها على عمومها لا يتفق وتصريح المسيح بأحكام ، ثم تصريحه بما يخالفها . من ذلك أنه قال لأصحابه - كما جاء فى إنجيل متى - « إلى طريق أمم لا تمضوا ، ومدينة للسامريين لا تدخلوا . بل اذهبوا بالجرى إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل . ثم قال مرة أخرى - كما فى إنجيل مرقس - :

« اذهبوا إلى العالم أجمع . واكرزوا بالإنجيل للخليقة » . فالقول الثانى ناسخ

(ثالثاً) أن هذه الجملة على تسليم صحتها وصحة روايتها وكتابها الذي جاءت فيه . لا تبدل على امتناع النسخ مطلقاً . وإنما تدل على امتناع نسخ شيء من شريعة المسيح فقط فشبهتهم على ما فيها قاصرة قصوراً بيننا عن مدعاهم .

٣ - شبهة العيسوية :

يقول هؤلاء اليهود أتباع أبي عيسى الأصفهاني : لا سبيل إلى إنكار نبوة محمد ﷺ ، لأن الله تعالى قد أيده بالمعجزات الكثيرة القاهرة ، ولأن التوراة قد بشرت بعيسىه ، ولا سبيل أيضاً إلى القول بعموم رسالته ، لأن ذلك يؤدي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بشريعته ، وشريعة إسرائيل مؤبدة ، بدليل ما جاء في التوراة من مثل : « هذه شريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات والأرض » وإنما هو رسول إلى العرب خاصة . وعلى هذا فالخلاف بينهم وبين من سبقهم ، أن دعواهم مقصورة على منع انتساخ شريعة موسى بشريعة محمد ﷺ . وشبهتهم التي ساقوها متكافئة مع دعواهم هذه ، ويفهم من اقتصارهم على هذا أنهم يجوزون أن تتناسخ الشرائع سما ، فيما عدا هذه الصورة .

وندفع شبهتهم هذه بأمرين :

(أولهما) أن دليلهم الذي زعموه ، هو دليل العفانية والشمعونية من قبلهم ، ولقد أشيعناه تزييفاً وتوهيناً ، بالوجوه الستة التي أسلفناها آنفاً . فالدفع هنا هو عين الدفع هناك ، فيما عدا الوجه الأول .

(ثانيهما) أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أيده الله بالمعجزات وجاءت البشارة به في التوراة ، يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة ، وأنها ناسخة للشرائع قبله ، حتى شريعة موسى نفسه ، الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه : « لو كان أخى موسى حياً ما سمعته إلا أتباعي » .

أبنا أن يؤمنوا برسالته ، ثم لا يصدقوه في عموم دعوته ، فذلك تناقض منهم لأنفسهم ، ومكابرة للحجة الظاهرة لهم ، « يجادلونك في الحق بعد ماتين ، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون » ١ .

٤ - شبهة أبي مسلم :

النقل عن أبي مسلم مضطرب ، فمن قائل : إنه يمنع وقوع النسخ سمعا على الإطلاق . ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة . ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة . ورجحت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات ، وبأن التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نسخ من القرآن . وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى ، لأنه لا يعقل أن مسلما فضلا عن عالم كأبي مسلم ينكر وقوع النسخ جملة اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى القسمية فقط ، فإنها تهون حينئذ ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخا ، يسميه هو تخصيصا بالزمان مثلا . وإلى ذلك ذهب بعض الحققةين ؛ قال التاج السبكي : إن أبا مسلم لا ينكر وقوع المعنى الذي نسميه نحن نسخا ، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه . ويسميه تخصيصا هـ .

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » . وشبهته في الاستدلال أن هذه الآية تفيد أن أحكام القرآن لا تبطل أبدا . والنسخ فيه إبطال للحكم سابق .

وندفع مذهب أبي مسلم وشبهته بأمر أربعة :

(أولا) أنه لو كان معنى الباطل في الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنيته ، لكان دليله قاصرا عن مدعاه ، لأن الآية لا تفيد حينئذ إلا امتناع نوع خاص من النسخ

وهو نسخ الحكم دون التلاوة ، فإنه وحده هو الذى يترتب عليه وجود متروك العمل فى القرآن . أما نسخ التلاوة مع الحكم أو مع بقاءه ، فلا تدل الآية على امتناعه بهذا التأويل .

(ثانيها) أن معنى الباطل فى الآية ماخالف الحق ، وانسخ حق . ومعنى الآية أن عقائد القرآن موافقة للعقل ، وأحكامه مسيطرة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ألفاظه محفوظة من التغيير والتبديل ، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحته الخطأ بأى حال ، « إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون » . « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » .

ولعلك تدرك معنى أن تفسير الآية بهذا المعنى ، يجعلها أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه ، منها إلى نفيه وامتناعه ، لأن النسخ - كما قررنا - تصرف إلهى حكيم ، تقتضيه الحكمة ، وترتبط به المصلحة .

(ثالثها) أن أبا مسلم على فرض أن خلافه مع الجمهور لفظى لا يمدو حدود التسمية ، نأخذ عليه أنه أساء الأدب مع الله ، فى تمسسه لرأى قائم على تحاشى لفظ اختاره - جلت حكمته - ودفع عن معناه بمثل قوله : ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها . وهل بعد اختيار الله اختياراً؟ وهل بعد تعبير القرآن تعبيراً؟ « سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العالم الحكيم » .

(رابعها) أن هناك فروقا بين النسخ والتخصيص ، وقد فصلناها فيما سبق ، فارجع إليها إن شئت ، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه . جنبنا الله الشطط وطريق العوج .

ملاحظة

تشيع لأبى مسلم بعض الباحثين من قدامى ومحدثين ، وحطبوافى حبله قليلا أو كثيرا . وذاعت شبهات حديثة فاسدة حول تشريع الإسلام للنسخ ، ولكنها لا تخرج عند

الإيمان عن نطاق الشبهات الآنفه التي دحضناها. لهذا نكتفى بما ذكرناه عما لم نذكره ،
فرارا من التكرار وتجنبنا لإثارة الخصام ، وحبا في الوصول إلى الحقيقة بسلام .

طرق معرفة النسخ

لا بد في تحقق النسخ - كما علمت - من ورود دليلين عن الشارع ، وهما متعارضان
تعارضاً حقيقياً ، لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أى وجه من وجوه التأويل .
وحينئذ فلا مناص من أن نعتبر أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، دفعا للتناقض في كلام
الشارع الحكيم . ولكن أى الدليلين يتعين أن يكون ناسخاً ، وأيهما يتعين أن يكون
منسوخاً ؟ هذا ما لا يجوز الحكم فيه بالهوى والشهوة . بل لابد من دليل صحيح يقوم
على أن أحدهما متأخر عن الآخر . وإذ أن فيكون السابق هو المنسوخ ، واللاحق هو
الناسخ . ولنا إلى هذا الدليل مسالك ثلاثة :

(أولها) أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما ، نحو قوله تعالى :
« أَسْفَقْتُمْ أَنْ تُتَدَمَّرَ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » . ونحو قوله :
« الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ »
ونحو قوله : ﷺ « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فِزْوَرُوهَا ، وَلَا تَقُولُوا هِجْرًا » .
(ثانيها) أن ينعقد إجماع من الأمة في أى عصر من عصورها على تعيين المتقدم
من النصين والمتأخر منهما .

(ثالثها) أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين
للمتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه . كأن يقول : نزلت هذه الآية بعد تلك الآية ،

أو نزلت هذه الآية قبل تلك الآية أو يقول : نزلت هذه عام كذا ، وكان معروفاً سبق نزول الآية التي تعارضها أو كان معروفاً تأخرها عنها .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ وذاك منسوخ ، فلا ينهض دليلاً على النسخ ، لجواز أن يكون الصحابي صادراً في ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فلم يصب فيه عين السابق ولا عين اللاحق خلافاً لابن الحصار . . . وكذلك لا يعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ على المسالك الآتية :

١ - اجتهاد المجتهد من غير سند ، لأن اجتهاده ليس بحجة .

٢ - قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل ، لأن كلامه ليس بدليل .

٣ - ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

٤ - أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوي للنص الآخر ، فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير . لجواز أن يكون الصغير قد روى المنسوخ عن تقدمت صحبته ، ولجواز أن يسمع الكبير الناسخ من الرسول ﷺ بعد أن يسمع الصغير منه المنسوخ ، إما إحالة على زمن مضى ، وإما لتأخر تشريع الناسخ والمنسوخ كليهما .

٥ - أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ ، لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك .

٦ - أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته ، لجواز أن يكون حديث من بقيت صحبته سابقاً لحديث من انقطعت صحبته .

٧ - أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر ، فربما يقوم أن الموافق لها هو السابق ، والمتأخر عنها هو اللاحق ، مع أن ذلك غير لازم ، لأنه ، لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء مما مست

النار ، فإنه لا يلزم أن يكون سابقا على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء بمماس التمار ، ولا يخلو وقوع هذا من حكمة عظيمة ، هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالتشديد .

قانون التعارض :

وعلى ذكر التعارض في هذا الباب ، نبين لك أن النصين المتعارضين إما أن يتفقا في أنهما قطعيان أو ظنيان ، وإما أن يختلفا فيكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا . أما المختلفان فلا نسخ بينهما ، لأن القطعي أقوى من الظني ، فيؤخذ به ، وما كان اليقين ليترك بالظن . وأما المتفقان فإن علم تأخر أحدهما بطريق من تلك الطرق الثلاث المعتمدة ، فهو الناسخ والآخر المنسوخ . وإن لم يدل عليه واحد منها وجب التوقف . وقيل بتخير الناظر بين العمل بهما .

هذا كله إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه التخصيص والتأويل . وإلا وجب الجمع ، لأن إعمال الدليلين أولى من إعمال دليل وإهدار آخر ، ولأن الأصل في الأحكام بقاءها وعدم نسخها فلا ينبغي أن يترك استصحاب هذا الأصل إلا بدليل بين .

ما يتناوله النسخ

إن تعريف النسخ بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي ، يفيد في وضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام . وذلك موضع اتفاق بين القائلين بالنسخ ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات . أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة ، فلا نسخ فيها على رأي السيد الذي عليه جمهور العلماء .

أما العقائد فلأنها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل ، فبدهي ألا يتعلق بها نسخ .

وأما أمهات الأخلاق فلأن حكمة الله في شرعها ، ومصلحة الناس في التخلق بها .

أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم ، حتى يتناولها النسخ بالتهديل والتغيير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلو ضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار ، لتزكية النفوس ونظهيرها وتنظيم علاقة الخلق بالخالق والخلق على أساسهما فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه الناسخ والنسوخ . وهو محال عقلا ونقلا . أما عقلا فلأن الكذب نقص ، والنقص عليه تعالى محال . وأما نقلا فلمثل قوله سبحانه : « ومن أصدق من الله قيلا » ومن أصدق من الله حديثا » .

نعم إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك صورتان : أحدهما أن تنزل الآية مخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط . والأخرى أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به .

وأما الخبر الذي ليس محضا . بأن كان في معنى الإنشاء ، ودل على أمر أو نهى متصاين بأحكام فرعية عملية ، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به ، لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ . مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى : « تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا » فإن معناه ازرعوا . ومثال الخبر بمعنى النهى قوله سبحانه : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ » فإن معناه لا تنكحوا مشركة ولا زانية (بفتح التاء) ولا تنكحوهما (بضم التاء) ، لكن على بعض وجوه الاحتمالات دون بعض . والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها ، أن فروعها هي ما تعلق بالهيئات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد ، أو هي كلياتها وكيفياتها . وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن السكم والكيف .

واعلم أن ماقررناه هنا من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية العلمية دون سواها ، هو الرأى السائد الذى ترتاح إليه النفس ويؤيده الدليل ، وقد نازع فى ذلك قوم لا وجه لهم ، فلنضرب عن كلامهم صفحاً :

« وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر »

ويتصل بما ذكرنا أن الأديان الإلهية لاتناسخ بينها فيما بينها من الأمور التى لا يتناولها النسخ . بل هى متحدة فى العقائد وأهميات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات وفى صدق الأخبار المحضة فيها صدقاً لا يقبل النسخ والنقض . وإن شئت أدلة فهناك ما يأتى من القرآن الكريم :-

١ - « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ » .

٢ - « وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِىَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ » .

٣ - « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » .

٤ - « وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ » .

٥ - « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ، فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ : لِأَقْبَلَنَّكَ قَالَ : إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » .

٦ - « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْمِيتَ بِالْمِيتِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » .

٧ - « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة » .

٨ - « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجُرني ثمانى حجج » .

٩ - « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليها طيبات أكلت لهم » .

١٠ - « وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه : يا بني لا تشرك بالله » إلى آخر ما جاء في قصة لقمان .

أنواع النسخ في القرآن

النسخ الواقع في القرآن، ينقسم إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معا، ونسخ الحكم ، دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم .

(١) أما نسخ الحكم والتلاوة جميعا ، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين وبدل على وقوعه سمعا ما ورد عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : « كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات . وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » . وهو حديث صحيح . وإذا كان موقوفا على عائشة رضى الله عنها فإن له حكم المرفوع ، لأن مثله لا يقال بالرأى ، بل لا بد فيه من توقيف . وأنت خير بأن جملة : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ليس لها وجود في المصحف حتى تنقلى ، وليس العمل بما تفيد من الحكم باقيا ، وإذن يثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعا . وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه ؛ لأن الوقوع أول دليل على الجواز . وبطل مذهب المانعين لجوازه شرعا ، كأبي مسلم وأضرابه .

(٢) وأما نسخ الحكم دون التلاوة فيعدل على وقوعه آيات كثيرة :

منها أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهى قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة » منسوخة بقوله سبحانه: « أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ؟ فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله ». على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية، مع أن تلاوة كليهما باقية.

ومنها أن قوله سبحانه: « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » منسوخ بقوله سبحانه: « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » على معنى أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه، مع بقاء التلاوة في كليهما كما ترى.

(٣) وأما نسخ التلاوة دون الحكم، فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر ابن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا: « كان فيما أنزل من القرآن: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » اهـ. وأنت تعلم أن هذه الآية لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على السنة القراء، مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ.

ويدل على وقوعه أيضاً ما صح عن أبي بن كعب أنه قال: « كانت سورة الأحزاب توازى سورة البقرة أو أكثر » مع أن هذا القدر الكبير الذى نسخت تلاوته لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ.

ويدل على وقوعه أيضاً الآية الناسخة في الرضاع؛ وقد سبق ذكرها في النوع الأول.

ويدل على وقوعه أيضاً ما صح عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرءون سورة على عهد رسول الله ﷺ في طول سورة براءة، وأنها نسبت إلا آية منها، وهى: « لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب ».

ولإذا ثبت وقوع هذين النوعين كما ترى ، ثبت جوازها ، لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مقرر . وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع ، كما بي مسلم ومن لف لفه . ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل ، وهم فريق من المعتزلة شذ عن الجماعة فزعم أن هذين النوعين الأخيرين مستحيلان عقلا .

ويمكنك أن تفهم هؤلاء الشذاذ من المعتزلة بدليل على الجواز العقلى الصريح لهذين النوعين فتقول : إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التعبد بلفظها ، وجواز الصلاة بها ، وحرمتها على الجنب في قراءتها ومسها ، شبيه كل الشبه بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحرمة ونحوها ، في أن كلا من هذه المذكورات حكم شرعى يتعلق بالنص الكريم ، وقد تقتضى المصلحة نسخ الجميع ، وقد تقتضى نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض ، وإذن يجوز أن تنسخ الآية تلاوة وحكما ، ويجوز أن تنسخ تلاوة لاحكاماً ويجوز أن تنسخ حكماً لا تلاوة . وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشذاذ من الاستعانة العقلية للنوعين الأخيرين .

شبهات أولئك المانعين ودفعها

وتتمنيا للفائدة نعرض عليك شبهاتهم ، مفندين لها شبهة شبهة .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم ، فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر .

والجواب أن التلازم بين الآية وحكمها مشروط فيه انتفاء المعارض وهو الناسخ ، أما إذا وجد الناسخ فلا تلازم ، والأمر حينئذ للناسخ ، إن شاء رفع الحكم وأبقى على التلاوة ، وإن شاء عكس وإن شاء رفعهما معاً ، على حسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة . ونظير

ذلك أن التلازم بين منطوق اللفظ ومفهومه مشروط فيه انتفاء المعارض . أما إذا وجد منطوق معارض للمفهوم ؛ فإن المفهوم حينئذ يمتلئ ، ويبقى العمل بالمنطوق وحده .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : إن نسخ الحكم دون التلاوة ، يستلزم تعطيل الكلام الإلهي وتجريده من الفائدة . وهذا عيب لا يرضى به عاقل لأقل نوع من كلامه ، فكيف يرضى به الله لأفضل كلامه ؟ .

والجواب أننا لا نسلم هذا اللزوم . بل الآية بعد نسخ حكمها دون تلاوتها ، تبقى مفيدة للإعجاز ، وتبقى عبادة للناس . وتبقى تذكيرا بعناية الله ورحمته بعباده حيث من لهم في كل وقت ما يسير الحكمة والمصلحة من الأحكام يضاف إلى ذلك أن الآية بعد نسخ حكمها لا تخلو غالبا من دعوة إلى عقيدة ، أو إرشاد إلى فضيلة ، أو ترغيب في خير ؛ ومثل ذلك لا ينسخ بنسخ الحكم ، بل تبقى الآية مفيدة له ، لأن النسخ لا يتعلق به كما مر .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إن بقاء التلاوة بعد نسخ الحكم ، يوقع في روع المكلف بقاء هذا الحكم ، ذلك لتبليس وتوريط للعبد في اعتقاد فاسد ومحال على الله أن يشكك أو يورط عبده .

والجواب أن ذلك التبليس وهذا التوريط ، كان يصح ادعاؤهما واستلزام نسخ الحكم دون التلاوة لهما ، لو لم ينصب الله دليلا على النسخ . أما وقد نصب عليه الدلائل ، فلا عذر لجاهل ولا محل لتوريط ولا تبليس ، لأن الذي أعلن الحكم الأول بالآية وشرعه ، هو الذي أعلن بالناسخ أنه نسخه ورفع : « قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين » .

اللهم اهدنا بهدائك يارب العالمين . فإنه لا هادى إلا أنت . « ومن يضل الله فساد له من هاد » .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن الآية دليل على الحكم ، فلو نسخت دونه لأشعر نسخها بارتفاع الحكم . وفي ذلك ما فيه من التلبيس على المكلف والتوريط له في اعتقاد فاسد .

وندفع هذه الشبهة بأن تلك اللوازم الباطلة تحصل لولم ينصب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة ، وعلى إبقاء الحكم . أما وقد نصب الدليل على نسخ التلاوة وحدها ، وعلى إبقاء الحكم وتقرير استمراره كما في رجم الزناة المحصنين ، فلا تلبيس من الشارع على عبده ولا توريط .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن نسخ التلاوة مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم ؛ لأنه من التصرفات التي لا تعمل لها فائدة .

وندفع هذه الشبهة بجوابين :

(أحدها) أن نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجرداً من الحكمة ، ولا خالياً من الفائدة ، حتى يكون عبثاً ، بل فيه فائدة أى فائدة . وهى حصر القرآن في دائرة محدودة تيسر على الأمة حفظه واستظهاره ، وتسهل على سواد الأمة التحقق فيه وعرفانه ، وذلك سور محكم ، وسياج منيع ، يحمى القرآن من أيدي المتلاعبين فيه بالزيادة أو النقص لأن الكلام إذا شاع وذاع وملاً البقاع ، ثم حاول أحد تحريفه ، سرعان ما يعرف ، وشذ

ما يقابل بالإِنْكار. وبذلك يبقى الأصل سليماً من التفسير والتبديل، مصداقاً لقوله سبحانه: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» .

والخلاصة أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية ، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام ، نسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط ، رجوعاً بالقرآن إلى سيرته من الإجمال ، وطرداً لعادته في عرض فروع الأحكام من الإقلال ، تيسيراً لحفظه وضماناً لصونه « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » .

(ثانيهما) أنه على فرض عدم علمنا بحكمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ ، فإن عدم العلم بالشيء لا يصلح حجة على العلم بعدم ذلك الشيء ، وإلا فحقى كان الجهل طريقاً من طرق العلم ؟ ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم ، أن يصدر الحكمة أو لفائدة، تؤمن بها وإن كنا لا نعلمها على التعمين . وكفى في الإسلام من أمور أبدية ، استأثر الله بعلم حكمتها ، أو أطلع عليها بعض خاصته من المقربين منه والمحبوبين لديه ، « وفوق كل ذي علم عليم » . وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » .

ولا بدع في هذا، فرب البيت قد يأمر أطفاله بما لا يدركون فائدته لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته. والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يمجزون عن إدراك سره وحكمته ، على حين أن له في الواقع سرّاً وحكمة وهم ينفذون أمره وإن كانوا لا يفهمون سره وحكمته .

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفى عليهم من أسرار تشريعه ، وفيما لم يدركوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحكم . « والله للثل الأعلى ، وهو العزيز الحكيم » .

النسخ ببدل وبغير بدل

الحكم الشرعى الذى ينسخه الله ، إما أن يحل - سبحانه - محله حكماً آخر أولاً .
وإذا أحل محله حكماً آخر فذلك هو النسخ ببدل . وإذا لم يحل محله حكماً آخر فذلك
هو النسخ بغير بدل ، وكلاهما جائز عقلاً وواقع معاً على رأى الجمهور .

مثال النسخ ببدل أن الله تعالى نهى المسلمين أول الأمر عن قتال الكفار ، ورغبهم
فى العفو والصفح ؛ بمثل قوله سبحانه : « ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد
إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ، فاعفوا واصفحوا
حتى يأتى الله بأمره . إن الله على كل شئ قدير . »

ثم نسخ الله هذا النهى وأذنهم بالجهاد فقال : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ،
وإن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا
الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد
يذكرونها اسم الله كثيراً . ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوى عزيز * الذين
إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن
المنكر . والله عاقبة الأمور . »

ثم شدد الله وعزم عليهم فى النفير للقتال ، وتوعدهم إن لم ينفروا فقال : « إلاتنفروا
يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شئ قدير *
إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانياً اثنين إذ هما فى الغار إذ
يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا . فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها
وجمل كلمة الذين كفروا السفلى . وكلمة الله هى العليا . والله عزيز حكيم . »

ومثال النسخ بلا بدل أن الله تعالى أمر بتقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول فقال :
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ » ثم رفع هذا
 التكليف عن الناس من غير أن يكلفهم بشيء مكانه ، بل تركهم في حل من ترك
 الحكم الأول دون أن يوجه حكماً آخر . فقال : « أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ
 نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ » .

شبهة ودفعها

ذلك مذهب الجمهور من العلماء ، ولكن بعض المعتزلة والظاهرية يقولون : إن النسخ
 بغير بدل لا يجوز شرعاً . وشبهتهم في هذا أن الله تعالى يقول : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ
 نَنْسَخْ بِهَا غَيْرَهَا نَبِّئْ بِهَا خَيْرًا مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » . ووجه اشتباههم أن الآية تفيد أنه لا بد أن يؤتى مكان
 الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله . ولكنها شبهة مدفوعة بما ذكرنا من
 النصين السابقين في تقديم الصدقة بين يدي الرسول ﷺ . واحتجاجهم بآية « مَا نَنْسَخْ »
 على الوجه الذي ذكروه احتجاج داحض ، لأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل ،
 فهمنا بمقتضى حكمته أو رعايته لمصلحة عباده أن عدم الحكم صار خيراً من ذلك الحكم
 المنسوخ في نفعه للناس . وصح أن يقال حينئذ إن الله نسخ حكم الآية السابقة ، وأتى
 بخير منها في الدلالة على عدم الحكم الذي بات في وقت النسخ أنفع للناس وخيراً لهم من
 الحكم المنسوخ . ومعنى آية « مَا نَنْسَخْ » لا يأتي هذا التأويل ، بل يتناول كما يتناول
 سواء ، والنسخ فيها أعم من نسخ التلاوة والحكم مجتمعين ومنفردين ، ببطلان وبغير بدل
 والخيرية والمثلية فيها أعم من الخيرية والمثلية في الثواب وفي النفع . وقدم بيان ذلك فيما
 سبق عند الكلام على أدلة النسخ عقلاً .

نسخ الحكم يبدل أخف أو مساو أو أثقل

النسخ إلى بدل بتنوع إلى أنواع ثلاثة :

(أولها) النسخ إلى بدل أخف على نفس المكلف من الحكم السابق كنسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد النوم في ليل رمضان بإباحة ذلك ؛ إذ قال سبحانه : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» . علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم . فالآن باثروهن ، وابتغوا ما كتب الله لكم . وكلوا واشربوا حتى يبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .»

(ثانيها) النسخ إلى بدل مساو للحكم الأول في خفته أو ثقله على نفس المكلف ، كنسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله سبحانه : « قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره .»

وهذان النوعان لا خلاف في جوازهما عقلا ووقوعهما سمعا عند القائلين بالنسخ كافة .

(ثالثها) النسخ إلى بدل أثقل من الحكم للنسخ . وفي هذا النوع يدب الخلاف : فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلا وسمعا ، كالنوعين السابقتين ، ويستدلون على هذا بأمثلة كثيرة تثبت الوقوع السمعي ، وهو أدل دليل على الجواز العقلي كما علمت . من تلك الأمثلة أن الله تعالى نسخ إباحة الخمر بتحريمها . ومنها أنه تعالى نسخ ما فرض من مسألة الكفار المحاربين بما فرض من قتالهم « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » . ومنها أن حد الزنى كان في فجر الإسلام لا يمدو التعنيف والحبس في البيوت ، ثم نسخ

ذلك بالجلد والنفي في حق البكر ، وبالرجم في حق الثيب . ومنها أن الله تعالى فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ، ثم نسخه بفرض صوم شهر رمضان كله مع تخيير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية ، ثم نسخ سبحانه هذا التخيير بتعيين الصوم على هذا الصحيح المقيم إلزاما .

شبهات المانعين ودفعها

ذلك ما ارتآه الجمهور . ولكن قومًا شطوا فتمنعوا هذا النوع الثالث عقلا . وآخرون أسرفوا فتمنعوه سمعا . وكلهم محجوجون بما ذكرنا من الأدلة . غير أنا لانكتفى بذلك ، بل نعرض عليك شبهاتهم ، ونفندها بين يديك لئلا تتخذع ولا نسمح لأحد أن يتخذع !

الشبهة الأولى ودفعها :

يقول المانعون لهذا النوع عقلا: إن تكليف الله لعباده لا بد أن يكون لمصلحة راجعة إلى العباد لا إليه . ومحال أن يكون لغیر مصلحة ، وإلا كان الله سبحانه عابثا . ومحال أن يكون لمصلحة تعود على الله ، لأنه تعالى هو الغنى عن خلقه جميعا . وإذا كان التكليف راجعا لمصلحة العباد وحدهم ، فلا بد أن يكون على حالة تدعو إلى امتثالهم . وليس في نقل العباد من الأخف إلى الأشدد داعية إلى امتثالهم . بل هو العكس من ذلك: فيه ترهيد لهم في الطاعة ، وتثبيط لهم عن الواجب . وكل ما كان كذلك يمتنع أن يصدر من الله عقلا . وندفع هذه الشبهة : (أولا) بأن هذه سفسطات مفضوحة ، ومغالطات مكشوفة ، عى فيها هؤلاء أو تماموا عن الحقائق الواقعة في التشريع ، وهى نقل العباد فعلا من أحكام خفيفة إلى أحكام أشد منها . كما مثلنا آنفا .

(ثانيا) أننا نقبل حجة هؤلاء عليهم ، ونزرد كيدهم في نحرهم ، ونعمل سلاحهم

في أعناقهم، ونقول لهم : إن مصلحة العباد التي هي مقصود الشارع الحكيم الرحيم، تقضى أن يكون تكليفه إلهام على حالة تدعو إلى امتثالهم ، وذلك بأن يتدرج بهم ، فيمهد ويمهد للتكليف الخفيف بتكليف أخف منه ، ويمهد للتكليف الثقيل بتكليف خفيف ، وللتكليف الأثقل بتكليف ثقيل ، لأن الناس لو بوغتوا من أول الأمر بالأمر بالثقيل مثلاً لعجزوا ونفروا وانعكس المقصود من هدايتهم . ولذلك نشاهد حكماء المريين ، وساسة الأمم القادرين يبتدئون في تربيتهن وسياستهن بأيسر الأمور ، ثم بعد ذلك يتدرجون ولا يطفرون .

(ثالثاً) أن دليلهم هذا منقوض بما لا يسمعون إنكاره ، وهو تكليف الله عباده ابتداء ونقلهم من الإباحة المطلقة أو البراءة الأصلية إلى مشقة التكليف للتنوعة . فما يكون جواباً لهم عن هذه يكون جواباً لنا عما منعه هنا .

(رابعاً) أنهم متناقضون ، فإن مصلحة العباد التي جعلوها مناط شبهتهم تأتي مفاجأة الناس بالأشد من غير تمهيد بالأخف ، ومذهبهم لا يأبى التكليف من أول الأمر بالأشد دون تمهيد بالأخف .

(خامساً) أننا لانسلم أن مقصود الشارع من التكليف هو مجرد مصالح الناس ، بل تارة يكون المقصد هو المصلحة ، وتارة يكون المقصد هو الابتلاء والاختبار ، ليميز الله الخبيث من الطيب ، حتى لا يكون لأحد بعد تمايز الناس بابتلائه حجة . وقد أعلن الله هذا المقصد الثاني في آيات كثيرة ، منها قوله سبحانه : « ولنبلوكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصّابرين ونبلو أخباركم » . ومنها قوله عز اسمه : « ونبلوكم بالنّشر والخير فتنةً وإلينا ترجعون » . ومنها قوله جلّت حكمته « الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً » .

وإذن فنسخ الحكم بأشد قد يكون ابتلاء للعباد ، إن لم يكن مصلحة لهم . وتلك حكمة بالغة تلقى عن الله العبد .

(سادسا) أن الحكم الأشد الناسخ ، قد يكون هو المصلحة للعباد ، دون الحكم الأخف المنسوخ ، لأنه على رغم شدته وثقله يشتمل على داعية لامتناله لا توجد في الحكم الأول وقت النسخ . من ترغيب أو ترهيب ، أو تجلية لمزايا وفوائد من وراء الحكم الجديد في الدنيا أو في الآخرة . تأمل آيتي التحريم النهائي للخمر وما انطوتا عليه من هذه الألوان ، ثم تأمل آيات مشروعية الجهاد وما فيها من ضروب الترغيب والترهيب وتحريك العزائم إلى السخاء بالنفوس والأموال إلى غير ذلك مما تدركه في الأحكام الناسخة بأقل تبصر وإمعان .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقول المانعون لنسخ الأخف بالأثقل سما فقط : إن الله تعالى يقول : « وبضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » . ومعنى هذا أن الشدائد التي كانت على من قبلنا رفعها الله عنا . ونسخ الأخف بالأشد مخالف لهذا الوعد الصريح ، فهو ممنوع سما .

وندفع هذه الشبهة بأن قصارى ما تفيد هذه الآية أن الله تعالى أعفى هذه الأمة المحمدية من أن يكلفها بما يصل في شدته إلى تلك الأحكام القاسية التي فرضها على الأمم الماضية ، والتي أزمهم بها إلزاما كأنها أغلال في أعناقهم . وهذا لا ينفي أن تكون بعض الأحكام في الشريعة الإسلامية أشد من بعض ، وأن ينسخ الله فيها حكما أخف بحكم أثقل منه ، ولكن لا يصل في شدته وصرامته إلى مثل أحكام الماضين في شدتها وصرامتها . فوعد الله بالتخفيف على هذه الأمة حق ، ونسخه حكما بما هو أثقل منه حق . وخلاصة الجواب أن شدة بعض الأحكام الإسلامية إنما هو بالنسبة إلى بعضها الآخر . أما بالنسبة إلى أحكام الشرائع الأخرى فهي أخف منها قطعا .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقول هؤلاء أيضا : « إن الله تعالى يقول : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ويقول : « يريد الله أن يخفف عنكم » ولا تيسير ولا تخفيف في نقلنا من الأخف إلى الأثقل .

وندفع هذه الشبهة : (أولا) بأن قصارى ما يدل عليه هذان النصان الكريمان ، هو أن الأحكام الشرعية كلها ميسرة مخففة في ذاتها ، لا إرهاق فيها للمكلفين ، وإن كانت فيما بينها متفاوتة ، فبعضها أثقل أو أخف بالنسبة إلى بعض .

(ثانيا) أنه لو كان مفهوم الآية هو ما فهموا من التيسير والتخفيف المطلقين ، لانتقض ذلك بأصل التكليف ، لأن التكليف إلزام ما فيه كلفه .

(ثالثا) أن النص الأول : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » قد سيق في معرض خاص ، هو الترخيص للمرضى والمسافرين أن يفطروا ويقضوا عدة من أيام أخر . وعلى هذا يكون معناه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، في ترخيصه للمرضى والمسافرين أن يفطروا رمضان ويقضوا عدة ما أفطروا .. وكذلك النص الثاني ، « يريد الله أن يخفف عنكم » قد سيق في معرض خاص ، هو إباحة الله لعباده ، أن يتزوجوا النكيات المؤمنات من الإماء ، إذا لم يستطيعوا أطولا أن يتزوجوا الحرائر من المحصنات المؤمنات ، وبشرط أن يمشوا العنت أى يخافوا الوقوع في الزنى .

وعلى هذا فالتخفيف المذكور في هذا السياق ، معناه التخفيف بالترخيص لهؤلاء الفقراء الخائفين من العنت ، أن يتزوجوا إماء الله المؤمنات .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقول هؤلاء أيضا : إن قوله سبحانه « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » يفيد أن النسخ لا يكون إلا بالأخف ، لأنه الخير ، أو بالمساوى ، لأنه المثل ، أما الأثقل فلا .

وندفع هذه الشبهة بأن الخيرية والمثلية في الآية الكريمة ليس المراد منهما ما فهموا من الخفة عن الحكم الأول أو المساواة به . بل المراد بها الخيرية والمثلية في النفع والثواب ، على ما مر تفصيله . وعلى هذا فما المانع من أن يكون الأثقل الناسخ أكثر فائدة في الدنيا وأعظم أجراً في الآخرة من الأخف للنسخ ؟ أو يكون مساوياً له في الثواب ومماثلاً له في الأجر ؟ .

نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله

علماؤنا اتفقوا على أن نسخ الطلب قبل التمكن من العلم به ممتنع ، كما اتفقوا على أن نسخه بعد تمكن المكلف من امتثاله جائز ، لم يخالف في ذلك إلا الكرخي فيما روى عنه من امتناع النسخ قبل تحقق الامتثال بالفعل . . أما نسخ الطلب بعد التمكن من العلم وقبل التمكن من الامتثال ، ففيه اختلاف العلماء : ذهب جمهور أهل السنة ومن وافقهم إلى جوازه ، وذهب جمهور المعتزلة ومن وافقهم إلى منعه . مثال ذلك قوله سبحانه : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للأقربين والمعروف حقاً على المؤمنين » فإن جمهورنا يجوزون نسخ وجوب الوصية المذكور في هذه الآية بعد التمكن من العلم به وقبل أن يحضر الموت أحد المكلفين . أما جمهور المعتزلة فيقولون باستحالة نسخ هذا التشريع إلا بعد احتضار أحد المكلفين وتمكنه من الوصية . ولا يكفي الكرخي فيما روى عنه بمجرد تمكن المكلف من الوصية ، بل لابد عنده من أن يوصي بالفعل ، حتى يجوز النسخ بعده .

أدلة المثبتين لهذا النوع من النسخ :

إن الذين أجازوا هذا النوع من النسخ ، استدلوأه بثلاثة أدلة :

(أحدها) أن نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله لا يترتب على وقوعه محال عقلي .
وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلا .

(ثانيها) أن النسخ قبل التمكن من الفعل ، مانع كسائر الموانع التي تمنع العبد منه ،
إذ لا فارق بينه وبينها يؤثر . فلو لم يحز هذا النوع من النسخ لم يحز أن يأمر الله عبده بفعل
في مستقبل زمانه ثم يعوقه عنه بمرض أو نوم أو نحوهما ، لكن المشاهد غير ذلك باعتراف
المانعين أنفسهم ، فكثيرا ما تحول الحوائل بين المرء وما أمره الله في مستقبله . فليحز
هذا النوع من النسخ أيضا :

(ثالثها) أن هذا النوع من النسخ قد وقع فعلا . والوقوع دليل الجواز
وزيادة .

ثم إن لهم على وقوع هذا النوع من النسخ دليلين :

(الدليل الأول) أن الله تعالى حين حدثنا عن إبراهيم وولده إسماعيل صلوات الله
وسلامه عليهما . قال : «بشرناه بغلامٍ حلیم * فلما باغ معه السعی قال : يا بني إني أرى
في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ قال : يا أبت افعل ما تؤمر ، ستجدني إن شاء الله
من الصابرين * فلما أسلما وتله للجبين * وناديهما : أن يا إبراهيم * قد صدقت الرؤيا
إنا كذلك نجزي المحسنين * إن هذا هو البلاء المبين * وفديناه بذبح عظيم * وتركنا
عليه في الآخرين * سلامٌ على إبراهيم * كذلك نجزي المحسنين * إنه من عبادنا
للمؤمنين » فأنت ترى في هذا العرض الكريم ، لقصة إبراهيم الخليل وولده الذبيح
إسماعيل ما يفيد أنه سبحانه قد أمر إبراهيم بذبح ولده ، ثم نسخ ما أمره به قبل أن
أن يتمكن من تنفيذه وفعله .

أما أنه أمرم بالذبح فيرشد إليه :

(أولا) قول إبراهيم لولده : « إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ »
لأن رؤيا الأنبياء حق من ناحية ، ولأن مفاوضة إبراهيم لولده في هذا الأمر الجلل ، تدل على أن هذا أمر لابد منه من ناحية أخرى ، وإلا لما فاضه تلك المفاوضة الخطيرة المزمجة التي هي أول مراحل السعى إلى التنفيذ .

(ثانيا) أن إسماعيل أجاب أباه بإعلان خضوعه وامتناله لأمر ربه « قال : يا أبت افعل ما تؤمر . ستجدني إن شاء الله من الصابرين » .

(ثالثا) أن إبراهيم اتخذ سبيلا إلى مباشرة الأسباب القريبة للذبح ، حيث أسلم ولده ، وأسلم إسماعيل نفسه « فلما أسلما وتلّا للجبين » .

(رابعا) أن الله ناداه بأنه قد صدق الرؤيا ، أي فعل فعل من صدقها وحققها . ولو لم يكن هذا أمرا من الله واجب الطاعة ، ما مدحه الله على تصديقه لرؤياه ، وسعيه إلى تحقيق ما أمره مولاه !

(خامسا) أن الله فدى إبراهيم بذبح عظيم . فلو لم يكن ذبح إسماعيل مطلوباً ، لما كان ثمة داع يدعو إلى الفداء .

(سادسا) أن الله امتدح إبراهيم بأنه من المؤمنين ومن المحسنين المستحقين لإكرام الله إياه بالفرج بعد الشدة ، وقرر سبحانه أن هذا هو البلاء المبين ، وكافأه بأنه ترك عليه في الآخرين « سلام على إبراهيم » . وكل ذلك يدل على أن الله أمره فأطاع ، وابتلاه أشد الابتلاء فاستسلم وانصاع .

وأما أن الله نسخ هذا الأمر قبل تمكن إبراهيم من امتثاله ، فيرشد إليه محاولة إبراهيم للتنفيذ بالخطوات التي خطاها والمحاولات التي حاولها ، وهي مفاوضة ولده حتى يستوثق منه أو يتخذ إجراء آخر ، ثم استسلامهما بالفعل لحادث الذبح ؛ وصرعه فلذة كبده وقرعة عينه على جبيه كيما يضع السكين ويذبحه كما أمره رب العالمين . ولكن جاء الفداء بالفداء قبل التمكن

من الامتثال وتنفيذ الذبح . وبعيد كل البعد ، بل محال في مجرى العادة ، أن يكون إبراهيم قد وجد فرصة يتمكن فيها من الامتثال قبل ذلك ثم تركها ، حتى يقال : إن النسخ بالفداء حصل بعد التمكن من الذبح فثبت أن أمره بالذبح قد نسخ بالفداء قبل التمكن من الامتثال . ووقوع هذا دليل الجواز ، بل هو أول دليل على الجواز .

(الدليل الثاني) أنه جاء في السنة المطهرة ، ما يفيد أن الله فرض ليلة المعراج على النبي ﷺ وعلى أمته خمسين صلاة ، ثم نسخ الله في هذه الليلة نفسها خمسا وأربعين منها ، بعد مراجعات تسع من النبي ﷺ بين موسى وربه . وواضح أن هذا النسخ في تلك المرات التسع كان من قبل أن يتمكن النبي وأمته من الامتثال . وهذا الوقوع أول دليل على الجواز كما هو مقرر .

شبهات المنكرين ودفعها

للمنكرين شبهات كثيرة منها ما صاغوه في صورة أدلة على إنكارهم ، ومنها ما وجهوه إلى أدلة المثبتين السابقة في صورة مناقشة لها وإبطال لدالاتها . وما هي ذى نضعها بين يديك مشفوعة بما يدحضها .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : لو نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله ، لكان طلبا مجردا من الفائدة ، ومثل هذا يكون عبثا . والعيب على الله محال .

وندفع هذه الشبهة بأن الطلب في هذه الصورة لم يتجرد من الفائدة كما يزعمون . بل إن من فوائده وحكمته ابتلاء الله لعباده : أيقبلون أم يرفضون ، فإن قبلوه وأذعنوا له وآمنوا به ووطنوا أنفسهم على امتثاله فلهم أجر كبير ، وظهر فضلهم كما ظهر فضل إبراهيم في ابتلائه بذبح ولده إسماعيل . مع أنه لم يتمكن من تنفيذ ما أمر به . ومن أبى من عباد الله مثل هذا الطلب بأن ضلاله وخذلانه واستحق الحرمان والهوان ، عن عدل وإنصاف ، « وما ربك بظلام للعبيد » .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : إن الفعل الذى ينسخ طلبه قبل التمكن من امتثاله . إما أن يكون مطلوباً وقت ورود النسخ أو لا فإن كان مطلوباً وقت ورود النسخ أدى ذلك إلى توارد النفي والإثبات على شيء واحد ، وهو محال وإن لم يكن الفعل مطلوباً وقت ورود النسخ فلا نسخ ، لأن النسخ لا بد لتحقيقه من حكم سابق يرد عليه ويرفعه . والقرض هنا أنه ورد والحكم مرتفع وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن الفعل لم يكن مطلوباً وقت ورود النسخ . ولكن هذا لا ينفي حقيقة النسخ كما زعموا بل هو المحقق له ؛ لأن النسخ كالعلة في ارتفاع الحكم والمعلول مقارن للعلة في الزمن ، وإن تأخر عنها في التعقل فالحكم إذن لا بد أن يرتفع عند ورود النسخ بسبب وروده ، وإلا لم يعقل النسخ .

(ثانياً) أن هذه الشبهة تجرى في كل صورة من صور النسخ ، وحينئذ لا مفر لهم من إحدى اثنتين : أن ينعخوا النسخ مطلقاً ، مع أنهم لا يقولون به ، أو يكونوا في شبهتهم هذه مبطلين .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إذا قال الشارع : « صوموا غدا » لزم أن يكون صوم الغد حسناً وفيه مصلحة ، فإذا نهى عنه قبل مجيء الغد لزم أن يكون قبيحاً فيه مفسدة واجتماع الحسن والقبح في شيء واحد في آن واحد محال .

وندفع هذه الشبهة : (أولاً) بأنها قامت على أساس باطل ، هو قاعدة الحسن والقبح العقليين . وتقرير بطلان هذه القاعدة معروف عند الأشاعرة من أهل السنة . (ثانياً) أن نهى الشارع عن الشيء المطلوب قبل التمكن من أدائه ، يقين منه أن ذلك الشيء قبيح عقلاً متى نهى الله عنه . أما طلبه قبل ذلك فلا يدل على حسنه هو ، إنما يدل على حسن ما اتصل به مما استلزمه ذلك الطلب ، وهو إيمان العباد به ، واطمئنان

نفوسهم إليه وعزمهم على تنفيذه . وفي ذلك ما فيه من ترويضهم على الطاعة ، وتعويدهم الامتثال ، وإثابتهم على حسن نياتهم وكأن للأمور به في هذه الصورة هو المقدمات التي تسبق الفعل لا نفس الفعل ؛ بدليل نسخ الفعل قبل التمكن من امتثاله ، لكنهم أمروا بالفعل نفسه ، لأن عزمهم عليه والإتيان بمقدماته لا يتأتى إلا بالأمر على هذه الصورة فتأمل .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن استدلالكم بقصة إبراهيم وولده الذبيح ، استدلال لا يسم من جملة مؤاخذات .

(أولا) أن رؤيا إبراهيم ما هي إلا رؤيا رآها . فخييل إليه أنه مأمور بالذبيح ، والحقيقة أنه لم يؤمر به .

والجواب أن رؤيا الأنبياء وحى حق ، لا باطل فيه ولا تخييل . والوحى يصحبه علم ضرورى فى الموحى إليه بأن ما أوحى إليه حق . والأنبياء لا يتمثل لهم الشيطان ، ولا سلطان له عليهم لافى اليقظة ولا فى المنام .

ومن ذا الذى يهمل عقله ، ويسفه نفسه ، فيصدق أن شيخا كبيرا فى جلالة إبراهيم خليل الرحمن يتأثر بخيال قاسد ، ويصدر عن وهم كاذب ، فى أن يقدم على أكبر الكبائر وهو قتل ولده ، وذبح وحيد وفلذة كبده ، بعد أن بشره مولاه بأنه غلام حلیم ، ورزقه إياه على شيخوخة وهرم ، وحقق فيه ما بشره به فشب الوليد وترعرع ، حتى بلغ مع أبيه السعى فكان إبراهيم يراه وهو يسعى معه ، فيملأ عينه نورا ، وقلبه بهجة وحبورا .

(ثانيا) قالوا : إن إبراهيم على فرض كون رؤياه حقا ، لم يك مأمورا بذبح ولده ، إنما كان مأمورا بالعزم على الذبح فحسب ، امتحانا له بالصبر على هذا العزم . ولا ريب أن إبراهيم بمحاولته التى حاولها وصورها القرآن ، قد عزم وأدى ما وجب عليه ، فلانسح

والجواب من وجهين : (أحدهما) أن الامتحان الذي ذكره ، لا يتحقق إلا بالعزم على ما أوجبه عليه لأن العزم على ما ليس بواجب لا يجب . وإذن فإن إبراهيم كان قد وجب عليه ذبح ولده ، حتى يكون عزمه على ذلك واجبا يتحقق به معنى الابتلاء والاختبار . (والآخر) أن للأمور به لو كان هو العزم دون الذبح ، لما كان هناك معنى للفداء لأن إبراهيم قد فعل كل ما أمره به ربه ، لم يترك شيئا ولم يخفف الله عنه شيئا . على زعمهم .

(ثالثها) قالوا : إن الأمر في الحقيقة كان بمقدمات الذبح من إضجاع إبراهيم لولده ، وصرعه إياه على جبينه ، وإمراره لسكينه ، وما أمر إبراهيم بالذبح .

والجواب أن إبراهيم قد جاء بهذه المقدمات ، فإذا كانت هي الأمور به دون الذبح فقد أدى إبراهيم كل ما عليه ، فأى معنى للفداء إذن ؟

(رابعها) قالوا : إن إبراهيم على فرض أنه كان مأمورا بالذبح نفسه ، قد بذل وسعه في الامتثال والتنفيذ . ولكن الله تعالى قلب عنق الذبيح نحاسا أو حديدا حتى لا ينقطع . فسقط التكليف عن إبراهيم لهذا العذر المانع لالوجود الناسخ .

والجواب من ثلاثة أوجه : (الأول) أن ما ذكره من انقلاب عنقه حديدا أو نحاسا ، خبر موضوع ورواية هائلة لأصل لها . (الثاني) أن وجوب الذبح لو سقط لهذا العذر ، لما كان هناك معنى للفداء . (الثالث) أنهم إذا جوزوا أن يأمرنا الله تعالى بالشئ ثم يحول بيننا وبينه بعذر من الأعذار ، فلا معنى لأن ينكروا أن يأمرنا الله بالشئ ثم يحول بيننا وبينه بالناسخ ، لأنه ليس بين الحيلولتين فارق مؤثر .

(خامسها) قالوا : إن إبراهيم قد أدى الواجب وذبح ولده فعلا ، ولكن الجرح قد اندمل ، وعنق الذبيح قد اتصل والتأم ، فلا نسخ .

والجواب (أولاً) أن هذه الرواية موضوعة أيضاً ، بل هي أدخل في الكذب وأبعد عن ظاهر آيات القصة من الرواية السابقة . ولو حصل ذلك لحدثنا القرآن به ، لأنه ليس أقل شأنًا من أمر الفداء ، أو لحدثنا الرسول ﷺ به على الأقل . ولو كان النقل متواتراً ؛ لأن مثله مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره .

(ثانياً) أن هذا الواجب إذا كان قد أدى على أتم وجوهه ، وذبح إبراهيم ولده بالفعل ، ولم يحدث مانع ولم يوجد ناسخ ، فأى معنى للفداء ؟

(سادساً) قالوا : لانسلم أن وجوب الذبح قد سقط عن إبراهيم بورود الفداء ، بل هو باق حتى يذبح الفداء ، فلو قصر في ذبحه لأنتم إثم من كلف بذبح ولده ولم يذبحه ، ولو كان وجوب ذبح الولد مرتفعاً بورود الفداء ماصح تسمية الفداء فداء ، كما لم يصح تسمية استقبال الكعبة بعد استقبال بيت المقدس فداء ، وذلك لأن حقيقة الفداء لا بد فيها من أمرين يقوم أحدهما مقام الآخر في تلقى المكروه . وعلى هذا لا نسخ .

والجواب ، أن هذا كلام أشبه بالأمو ، فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أن إبراهيم لو ذبح ولده بعد نزول الفداء كان آتما . فيكون ذبحه إياه وقتئذ حراماً وقد كان قبل نزول الفداء واجباً . وينطبق عليه تمام الانطباق أنه رفع حكم شرعى بدليل شرعى . ولا معنى للنسخ إلا ذلك .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن استدلالكم بنسخ فرضية الصلوات الخمسين في ليلة المعراج ، استدلال باطل ، لأنه خبر غير ثابت . وجمهور المعتزلة ينكرون المعراج جملة . ومن أثبتته منهم نفى خبر فرضية الصلوات الخمسين وماورد عليها من نسخ . وقال : إن ذلك من وضع القصاص . واستدل على أنها زيادة موضوعة بأنها تقتضى نسخ الحكم قبل التمكن من العلم به ، وهو ممنوع بالإجماع . ووجه هذا الاقتضاء أن فرض الخمسين صلاة لم يكن على النبي ﷺ خاصة ، بل

كان عليه وعلى أمته معه . وقد نسخ قبل أن تعلم به الأمة . وعلى تسليم صحة هذه الزيادة
لأنهم أن ذلك كان فرضاً على العزم والتعمين ، بل فوض الله تعالى ذلك إلى اختيار الرسول
ومشيئته . فإن اختار الحسين فرضها ، وإن اختار الخمس فرض الخمس .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن خبر المعراج ثابت من طرق صحيحة متعددة ، لا من
طريق واحد . وإنكار أهل الأهواء والبدع له ، لا يفض من قيمة ثبوته ، بل يفض
من قيمتهم هم . قال عبد الظاهر البغدادي : وليس إنكار القدرية خبر المعراج إلا
كإنكارهم خبر الرؤية والشفاعة وعذاب القبر والحوض والميزان . والخبر الصحيح لا يرد
بطعن أهل الأهواء كما لم يرد خبر المسح على الخنثين بطعن الرافض والخوارج فيه ، وكما
لم يرد خبر الرجم بإنكار الخوارج له .

(ثانياً) أن هذه الزيادة ثابتة في الصحيحين وغيرهما . وعلى فرض خلو بعض الروايات
منها ، فإن ذلك لا يضرها ، لأن زيادة الثقة مقبولة ، وهذه رواية ثقات عدول ضابطين
بلغوا شأواً بعيداً من الثقة والعدالة والضبط ، حتى روى البخاري ومسلم عنهم في
صحيحهما ، وحسبك رجال البخاري ومسلم في الصحيحين .

(ثالثاً) أن قولهم : هذا نسخ للحكم قبل تمكن الأمة من العلم به ، لا يفيد شيئاً ،
لأن الرسول ﷺ فرض الله عليه الحسين صلاة في كل يوم وليلة كما فرضها على أمته .
وقد علم الرسول بذلك طبعاً ، ونسخ الله هذا الفرض بعد علم الرسول به وقبل تمكنه من
امتثاله . وذلك كاف في إثبات ما نحن بسبيله من نسخ الطلب قبل التمكن من الامتثال .

(رابعاً) أن قولهم : إن فرض الحسين لم يكن فرضاً عزمياً ، كلام فاسد لا برهان لهم
به ، بل نفس الرواية ترد عليهم ، وثبت أن الأمر لم يוכל إلى مشيئة الرسول ، إن
اختار الحسين فرضها الله خمسين ، وإن اختار الخمس فرضها الله خمسا كما يزعمون . ذلك
أن الله قال له في هذا المعرض : « فرضت عليك وعلى أمتك خمسين صلاة » وقبل الرسول

ذلك طائفا مختارا، وهبط على اسم الله، حتى إذا لقي موسى سأله موسى: ما فعل ربك؟ قال: فرض عليّ وعلى أمتي خمسين صلاة فقال له موسى: ارجع إلى ربك واسأله التخفيف، وذكر له أنه خبر بنى إسرائيل من قبله فعجزوا وما زال به حتى رجع إلى مقام المناجاة، وسأل التخفيف من موله، فخط عنه خمسا، وعاد إلى موسى فراجعته، وما زال يرجع بين موسى وربّه، وفي كل مرة يحط الله عنه خمسا، حتى لم يبق إلا خمس من الخمسين. وأشار عليه موسى أيضا أن يرجع ويسأل التخفيف، فاعتذر بأنه سأل حتى استعجني. فهل بعد ذلك كله يصح في الأذهان أن يقال أو أن يفهم أن فرض الخمسين لم يكن فرضا عزما، وأن الله فرض الأمر في اختيار الخمسين أو الخمس إلى مشيئة رسوله؟ «إن يقولون إلا كذبا».

النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة

النسخ في الشريعة الإسلامية قد يرد به القرآن وقد ترد به السنة. والنسخ كذلك قد يرد به القرآن وقد ترد به السنة. فالأقسام أربعة.

١ - نسخ القرآن بالقرآن

(القسم الأول) نسخ القرآن بالقرآن. وقد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه. أما جوازه فلأن آيات القرآن متساوية في العلم بها وفي وجوب العمل بمقتضاها. وأما وقوعه فلما ذكرنا وما سنذكر من الآيات الناسخة والمنسوخة. وهذا القسم يتنوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معا، ونسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم. وقد أشبعنا الكلام عليها فيما سبق.

نسخ القرآن بالسنة

(القسم الثانى) نسخ القرآن بالسنة . وقد اختلف العلماء فى هذا القسم بين مجوز ومانع . ثم اختلف المجوزون بين قائل بالوقوع وقائل بعدمه . وإذن يجرى البحث فى مقامين اثنتين . مقام الجواز ومقام الوقوع ..

(١) مقام الجواز :

القائلون بالجواز هم مالك وأصحاب أبى حنيفة وجهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة . وحجتهم أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره . أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن السنة وحى من الله كما أن القرآن كذلك ، لقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » ولا فارق بينهما إلا أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله وإنشائه ؛ وألفاظ السنة من ترتيب الرسول وإنشائه ، والقرآن له خصائصه وللسنة خصائصها . وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله ، مادام أن الله هو الذى ينسخ وحيه بوحيه . وحيث لا أثر لها ، فنسخ أحد هذين الوحيين بالآخر ، لا مانع يمنع عقلا كما أنه لا مانع يمنع شرعا أيضا ، فتعين جوازه عقلا وشرعا .

هذه حجة المجيزين . أما المانعون - وهم الشافعى وأحمد فى إحدى روايتين عنه وأكثر أهل الظاهر - فيستدلون على المنع بأدلة خمسة ، وهما هى ذى مشفوعة بوجوه نقضها :

(دليلهم الأول) أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . وهذا يفيد أن وظيفة الرسول منحصرة فى بيان القرآن . والسنة إن نسخت القرآن لم تكن حينئذ بيانا له ، بل تكون راضة إليه ..

ونفرض هذا الاستدلال (أولاً) بأن الآية لا تدل على انحصار وظيفة السنة في البيان ؛ لأنها خالية من جميع طرق الحصر . وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول مبينة للقرآن ، وذلك لا ينفى أن تكون ناسخة له . ونظير هذه الآية قوله سبحانه « تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً » ، فإنه يفيد أنه ﷺ نذير للعالمين . ولا تنفى عنه أنه بشير أيضاً للعالمين .

(ثانياً) أن وظيفة السنة لو انحصرت في بيان القرآن ، ما صح أن تستقل بالتشريع من نحو إيجاب وتحريم ؛ مع أن إجماع الأمة قائم على أنها قد تستقل بذلك كتشريع ﷺ كل ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع ، وكحظره أن يورث بقوله « نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » .

(ثالثاً) أن السنة نفسها نصت على أنها قد تستقل بالتشريع وإفادة الأحكام ، يحدثنا العرياض بن سارية رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقال : « أبحسب أحدكم متكئاً على أريكته يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما فى هذا القرآن . ألا إنى قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنما مثل القرآن أو أكثر . وإن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن ولا ضرب نساءهم ولا أكل ثمارهم إلا إذا أعطوكم الذى فرض عليهم » .

(رابعاً) أنه على فرض دلالة الآية على الحصر ، فالمراد بالبيان فيها التبليغ لا الشرح . ولقد بلغ الرسول كل ما أنزله الله إلى الناس ، وهذا لا ينافى أنه نسخ ما شاء الله نسخه بالسنة .

(خامساً) أنه على فرض دلالة الآية على الحصر ، ودلالة البيان على خصوص الشرح ، فإن المراد بما أنزل إلى الناس ، هو جنسه الصادق ببعضه ، وهذا لا ينافى

أن تكون السنة ناسخة لبعض آخر ، فيكون الرسول مبينا لما ثبت من الأحكام وناسخا لما ارتفع منها .

(دليلهم الثاني) أن القرآن نفسه هو الذى أثبت أن السنة النبوية حجة ، فلو نسخته السنة لعادت على نفسها بالإبطال ؛ لأن النسخ رفع ، وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع . والدليل على أن القرآن هو الذى أثبت حجية السنة ما نقرؤه فيه من مثل قوله سبحانه : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » . ونفرض هذا الاستدلال (أولا) بأن كلامنا ليس فى جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حجيتها حتى ترجع على نفسها بالإبطال ، بل هو فى جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصح أن يتعلق به النسخ .

(ثانيا) أن ما استدلوأ به حجة عليهم لأن وجوب طاعة الرسول واتباعه ، يقضى بوجوب قبول ما جاء به على أنه ناسخ .

(دليلهم الثالث) أن قوله تعالى : « قل نزله روح القدس من ربك بالحق » قد جاء ردا على من أنكروا النسخ وعابوا به الإسلام ونبي الإسلام بدليل قوله سبحانه قبل هذه الآية : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون » . ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن . وإذن فلا ينسخ القرآن إلا بقرآن .

ونفرض هذا الاستدلال بأن الكتاب والسنة كلاهما وحى من الله ، وكلاهما نزل به روح القدس ، بدليل قوله سبحانه « وما ينطق عن الهوى * إنا هو إلا وحى يوحى » فالذهاب إلى أن ما ينزل به روح القدس ، هو خصوص القرآن ، باطل .

(دليلهم الرابع) أن الله تعالى يقول : « وإذا تحلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا : انت بقرآن غير هذا أو بدله . قل : ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى » . وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن ، لأنها نابعة من نفس الرسول ﷺ .

وندفع هذا الاستدلال بمثل ما دفعنا به سابقه ، وهو أن السنة ليست تابعة من نفس الرسول على أنها هوى منه وشهوة ؛ بل معانيها موحة من الله تعالى إليه ، وكل ما استقل به الرسول أنه عبر عنها بألفاظ من عنده ، فهي وحى وحى وليست من تلقاء نفسه على هذا الاعتبار ، وإذن فليس نسخ القرآن بها تبديلاً له من تلقاء نفسه ، إنما هو تبديل بوحي .

(دليلهم الخامس) أن آية : « ما ننسخ من آية أو ننسها » تدل على امتناع نسخ القرآن بالسنة ، من وجوه ثلاثة : (أولها) أن الله تعالى قال : « نأت بخير منها أو مثلها » والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله .

(ثانيها) أن قوله : « نأت » يفيد أن الآتى هو الله . والسنة لم يأت بها الله ، إنما الذى أتى بها رسوله .

(ثالثها) أن قوله : « ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير » * ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير » يفيد أن النسخ لا يصدر إلا عن له الاقتدار الشامل ، والملك الكامل ، والسلطان المطلق ، وهو الله وحده .

وندفع الوجه الأول من هذا الاستدلال بأن النسخ فى الآية الكريمة أعم من أن يكون فى الأحكام أو فى التلاوة ، والخيرية والمثلية أعم من أن تكون فى المصلحة أو فى الثواب ، وقد سبق بيان ذلك . وإذن فقد تكون السنة الناسخة خيراً من القرآن المنسوخ من هذه الناحية ، وإن كان القرآن خيراً من السنة من ناحية امتياز به بخصائصه العليا دائماً .

وندفع الوجه الثانى بأن السنة وحى من الله وما الرسول إلا مبلغ ومعبّر عنها فقط . فالآتى بها على الحقيقة هو الله وحده .

وندفع الوجه الثالث بأننا نقول بموجبه وهو أن الناسخ في الحقيقة هو الله وحده ،
والسنة إذا نسخته فإنما تنسخه من حيث إنها وحى صادر منه سبحانه .

شبهتان ودفعهما

(١) لقائل أن يقول : إن من السنة ما يكون ثمرة لاجتهاده صلى الله عليه وسلم ،
وهذا ليس وحياً أوحى إليه به ، بدليل العتاب الذى وجهه القرآن إلى الرسول فى
لطيف تارة وفى عنف أخرى . فكيف يستقيم بعد هذا أن نقول : إن السنة وحى
من الله ؟ .

والجواب أن مرادنا هنا بالسنة ، ما كانت عن وحى جلى أو خفى ، أما السنة الاجتهادية ،
فليست مرادة هنا ألبتة ، لأن الاجتهاد لا يكون إلا عند عدم النص ، فكيف يمارضه
ويرفعه ؟ وقد شرحنا أنواع السنة فى كتابنا (المهمل الحديث فى علوم الحديث) فارجع
إليه إن شئت .

(٢) ولقائل أن يقول : إن من السنة ما كان آحاديا . وخبر الواحد منهما صح فإنه
لا يفيد القطع ، والقرآن قطعى المصنوع ، فكيف ينسخ بالسنة التى لا تفيد القطع ؟ ومتى
استطاع الظن أن يرفع اليقين ؟ .

والجواب أن المراد بالسنة هنا السنة المتواترة دون الآحادية . والسنة المتواترة قطعية
الثبوت أيضا كالقرآن . فهما متكافئان من هذه الناحية ، فلا مانع أن ينسخ أحدهما الآخر .
أما خبر الواحد فالحق عدم جواز نسخ القرآن به ، للمعنى المذكور ، وهو أنه ظنى والقرآن
قطعى ، والظنى أضعف من القطعى فلا يقوى على رفعه .

والقائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة الآحادية ، اعتمادا على أن القرآن ظنى
الدلالة ، حجتهما داحضة ، لأن القرآن إن لم يكن قطعى الدلالة فهو قطعى

الثبوت ، والسنة الأحادية ظنية اللالة والثبوت معا فهي أضعف منه فكيف ترفعه ؟ .

(ب) مقام الوقوع :

ما أسلفناه بين يديك كان في الجواز. أما الوقوع فقد اختلف المجوزون فيه : منهم من أثبتته ومنهم من نفاه « ولكل وجهة هو موليها » وهاك وجهة كل من الفريقين ، لتعرف أن الحق مع النافين .

استدل الثبتون على الوقوع بأدلة أربعة :

(الدليل الأول) أن آية الجلاء هي : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » تشمل المحصنين وغيرهم من الزناة. ثم جاءت السنة فنسخت عمومها بالنسبة إلى المحصنين ، وحكمت بأن جزاءهم الرجم .

وقد ناقش النافون هذا الدليل بأمرين : (أحدهما) أن الذي ذكره تخصيص النسخ . (والآخر) أن آية « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة » هي الخرجة لصور التخصيص . وإن جاءت السنة موافقة لها . وقد سبق الكلام على آية « الشيخ والشيخة » في عداد ما نسخت تلاوته وبقي حكمه ، فلا تغفل .

(الدليل الثاني) أن قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » . منسوخ بقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » .

وقد ناقشه النافون بأمرين :

(أولهما) أن الحديث المذكور خبر آحاد ، وقد تقرر أن الحق عدم جواز نسخ القرآن

بخبر الآحاد .

(ثانيها) أن الحديث بتمامه يفيد أن الناسخ هو آيات المواريث ، لا هذا الحديث . وإليك النص الكامل للحديث المذكور : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » .

ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في صحيحه ، ونصه « عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » وكانت الوصية كذلك حتى نسخها آية الموارث .

(الدليل الثالث) أن قوله سبحانه : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً . منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني خذوا عني . قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام . والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

وقد ناقشة النافون (أولاً) بأن الناسخ هنا هو آية الجلد وآية الشيخ والشيخة ، وإن جاء الحديث موافقاً لهما .

(ثانياً) بأن ذلك تخصيص لا نسخ ، لأن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت أو صدور تشريع جديد في شأن الزانيات . وقد حققنا أن رفع الحكم ببلوغ غايته المضروبة في دليله الأول ليس نسخاً .

(الدليل الرابع) أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور ، ناسخ لقوله سبحانه : « قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير ، فإنه رجس » ، أو فسقاً أهلاً لغير الله به » .

وقد ناقشة النافون بأن الآية السكرية لم تعرض لإباحة ما عدا الذي ذكر فيها ،

إنما هو مباح بالبراءة الأصلية والحديث المذكور ما رفع إلا هذه البراءة الأصلية ،
ورفعها لا يسمى نسخا كما سلف بيانه .
من هذا العرض يخلص لنا أن نسخ القرآن بالسنة لا مانع يمنعه عقلا ولا شرعا .
غاية الأمر أنه لم يقع لعدم سلامة أدلة الوقوع كما رأيت .

٣ - نسخ السنة بالقرآن

هذا هو القسم الثالث . وفيه خلاف العلماء أيضا بين تجويز ومنع على نمط ما مر في
القسم الثاني ، بيد أن صوت المانعين هنا خافت ، وحجتهم داحضة . أما المثبتون فيؤيدونهم
دليل الجواز كما يسمفهم برهان الوقوع . ولهذا نجد في صف الإثبات جماهير الفقهاء
والمسكلمين ، ولا نرى في صف النفي سوى الشافعي في أحد قوليه ومعه شردمة من
أصحابه ، ومع ذلك فنقل هذا عن الشافعي فيه شيء من الاضطراب أو إرادة
خلاف الظاهر .

دليل الجواز :

استدل المثبتون على الجواز هنا ، بمثل ما استدلوا على القسم السالف ، فقالوا : إن
نسخ السنة بالقرآن ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلأن
السنة وحى كما أن القرآن وحى ولا مانع من نسخ وحى بوحي لمكان التكافؤ بينهما
من هذه الناحية .

أدلة للوقوع والجواز :

واستدلوا على الوقوع بوقائع كثيرة ، كل واقعة منها دليل على الجواز كما هي دليل
على الوقوع ، لما علمت من أن الوقوع يدل على الجواز وزيادة .

(من تلك الوقائع) أن استقبال بيت المقدس في الصلاة لم يعرف إلا من السنة ،
وقد نسخ قوله تعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام . وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم شطره » .

(ومنها) أن الأكل والشرب والمباشرة كان محرما في ليل رمضان على من صام
ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى : « فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » .

(ومنها) أن النبي ﷺ أبرم مع أهل مكة عام الحديبية صلحا كان من شروطه
أن من جاء منهم مسلما رده عليهم . وقد وفي بعده في أبي جندل وجماعة من المكيين
جاءوا مسلمين . ثم جاءت امرأة فهم أن يردّها فأنزل الله : « يا أيها الذين آمنوا إذا
جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن » . فإن علمتموهن مؤمنات فلا
ترجعوهن إلى الكفار لاهن حلّ لهم ولا هم يحاون لهن » الآية .

شبهة للمانعين ودفعها :

أورد المانعون على هذا الاستدلال المعتمد على تلك الوقائع شبهة قالوا في تصويرها :
يجوز أن يكون النسخ فيما ذكرتم ثابتا بالسنة ثم جاء القرآن موافقا لها ، وبهذا يؤول
الأمر إلى نسخ السنة بالسنة . ويجوز أن الحكم المنسوخ كان ثابتا أولا بقرآن نسخت
تلاوته ثم جاءت السنة موافقة له ؛ وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ قرآن بقرآن .

وندفع هذه الشبهة بأنها قائمة على مجرد احتمالات واهية لا يؤيدها دليل ، ولو فتحنا
بابها وجعلناها اعتبارا ، لما جاز لفقهاء أن يحكم على نص بأنه ناسخ لآخر إلا إذا
ثبت ذلك صريحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن ذلك باطل بإجماع الأمة
على خلافه ، واتفاقها على أن الحكم إنما يسند إلى دليله الذي لا يعرف سواه بعد
الاستقراء الممكن .

أدلة المانعين ونقضها :

١ - قالوا : إن قوله سبحانه وتعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » يفيد أن السنة ليست إلا بيانا للقرآن ، فإذا نسخها القرآن خرجت عن كونها بيانا له .

وننقض هذا بأن الآية ليس فيها طريق من طرق الحصر . وعلى فرض وجود الحصر فالمراد بالبيان في الآية التبليغ لا الشرح ، ولا ريب أن التبليغ إظهار . وعلى فرض أن الآية حاصرة للسنة في البيان بمعنى الشرح لا التبليغ ، فبيانها بعد النسخ باق في الجملة ، وذلك بالنسبة لما لم ينسخ منها ، وأنت تعلم أن بقاء الحكم الشرعى مشروط بعدم ورود ناسخ . فتدبر ولاحظ التفصيل الذى ذكرناه هناك فى نقض الدليل لما نعى نسخ القرآن بالسنة ، فإنه يفيدك هنا .

٢ - قال المانعون أيضا : إن نسخ السنة بالقرآن يلبس على الناس دينهم ويزعزع ثقتهم بالسنة ، ويوقع فى روعهم أنها غير مرضية لله ، وذلك يفوت مقصود الشارع من وجوب اتباع الرسول وطاعته واقتداء الخلق به فى أقواله وأفعاله . ولا ريب أن هذا باطل ، فما استلزمه وهو نسخ السنة بالقرآن باطل .

وننقض هذا الاستدلال (أولا) بأن مثله يمكن أن يقال فى أى نوع آخر من أنواع النسخ التى تقولون بها . فما يكون جوابا لكم يكون مثله جوابا لنا .

(ثانيا) أن ما ذكره من استلزام نسخ السنة بالقرآن لهذه الأمور الباطلة ، غير صحيح ، لأن أدلة القرآن متوافرة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى . وذلك يمنع لزوم هذه المحاولات الفاسدة ، ويجعل نسخ السنة بالقرآن كنسخ السنة بالسنة والقرآن بالقرآن ، فى نظر أى منصف كان .

٤ - نسخ السنة بالسنة

نسخ السنة بالسنة ينزوع إلى أنواع أربعة ، نسخ سنة متواترة بمتواترة ، ونسخ سنة أحادية بأحادية ، ونسخ سنة أحادية بسنة متواترة ، ونسخ سنة متواترة بسنة أحادية . أما الثلاثة الأول فجازة عقلا وشرعا . وأما الرابع وهو نسخ سنة متواترة بأحادية ، فاتفق علماؤنا على جوازه عقلا ، ثم اختلفوا في جوازه شرعا ، فنفاه الجمهور وأثبتته أهل الظاهر .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين :

(أولهما) أن للتواتر قطعى الثبوت وخبر الواحد ظنى : والقطعى لا يرتفع بالظنى ، لأنه أقوى منه ، والأقوى لا يرتفع بالأضعف .

(ثانيهما) أن عمر رضى الله عنه رد خبر فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ، مع أن زوجها طلقها وبث طلاقها وقد أقر الصحابة عمر على رده هذا ، فكان إجماعا . وما ذاك إلا لأنه خبر آحادى لا يفيد إلا الظن ، فلا يقوى على معارضة ما هو أقوى منه ، وهو كتاب الله إذا يقول : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدكم » وسنة رسوله المتواترة في جعل السكن حقا من حقوق المبتوتة .

ملاحظة :

روت كتب الأصول في هذا الموضع خبر فاطمة بنت قيس بصيغة مدخولة ، فيها أن عمر قال حين بلغه الخبر : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبيينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت » وعزا بعضهم هذه الرواية المدخولة إلى الإمام مسلم في صحيحه . والحقيقة أن الرواية بهذا الصورة غير صحيحة ، كما أن عزوها إلى مسلم غير صحيح .

والرواية الصحيحة في مسلم وغيره ليس فيها كلمة «أصدقت أم كذبت». بل اقتضت على كلمة «أحفظت أم نسيت». ومثلك - حاك الله - يعلم أن الشك في حفظ فاطمة ونسيانها ، لا يقدح في عدالتها وصدقها ، فإياك أن تخوض مع الخائضين من المستشرقين وأذئابهم فتطعن في الصحابة وتجرحهم في تثبتهم لمثل هذا الخبر المردود .

وإن شئت المزيد من التعليق على هذا الخبر وماشابهه ، فأقرأ ما كتبناه تحت عنوان : (دفع شبهات في هذا المقام) من كتابنا (المنهل الحديث في علوم الحديث) .

أدلة الظاهر

اعتمد أهل الظاهر في جواز نسخ المتواتر بالآحاد شرعا على شبهات ظنوها أدلة ، وما هي بأدلة .

(منها) أن النسخ تخصيص للعموم الأزمان ، فيجوز بخبر الواحد وإن كان النسخ متواترا ، كما أن تخصيص عموم الأشخاص يجوز بخبر الواحد وإن كان العام المخصوص متواترا .

وندفع هذا (أولا) بأن المقصود من النص للنسخ جميع الأزمان ، وليس المقصود منه استمرار الحكم إلى وقت النسخ فقط ، وإذن فالنسخ رفع لمقتضى العموم لا تخصيص للعموم . فكيف يقاس النسخ على التخصيص الذي هو بيان محض المقصود من اللفظ .

(ثانيا) أننا نمنع جواز تخصيص المتواتر بخبر الواحد كما هو رأى الحنفية .

(ومنها) أن أهل قباء كانوا يصلون متجهين إلى بيت المقدس فأتاهم آت يخبرهم بتحويل القبلة إلى السكبة ، فاستجابوا له ، وقبلوا خبره ، واستداروا وهم في صلاتهم ، وبلغ ذلك رسول الله فأقرهم . وهذا دليل على أن خبر الواحد ينسخ المتواتر .

وندفع هذا بأن خبر الواحد في هذه الحادثة احتفت به قرآن جعلته يفيد القطع ، وكلامنا

في خبر الواحد الذي لا يفيد القطع؛ وهذه القرائن التي تفيد القطع هنا، نعلمها من أن الحادثة المروية حادثة جزئية حسية، لا تحتل الخطأ ولا النسيان، وأنها تتصل بأمر عظيم هو صلاة جمع من المسلمين، وأن الراوي لها صحابي جليل، وأنه لا واسطة بينه وبين الرسول، وأنه واثق من أنه إن كذب فسيفتضح أمره لا محالة، وسيلاقى من العنت والعقاب ما يحيل العقل عادة معه تسبب هذا الراوي العظيم له. يضاف إلى هذا أن التوجه إلى بيت المقدس كان متوقع الانتساخ، لما هو معروف من حب العرب وحب الرسول معهم لاستقبال الكعبة التي هي مفخرة آبائهم وأجدادهم. فكان عليه الصلاة والسلام يرفع وجهه إلى السماء انتظارا لنزول الوحي بذلك. «قد نرى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها. فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره».

نسخ القياس والنسخ به

ينطوي تحت نسخ القياس والنسخ به صور ثلاث: (أولها) أن ينسخ القياس حكما دل عليه قياس. ومثلوا لذلك بأن يوجب الشارع إكرام زيد لسخائه، فنقيس عليه عمرا لوجود علة السخاء فيه. ثم بعد ذلك يوجب الشارع إهانة بكر لكونه سكيراً، فنقيس عليه عمرا المذكور لوجود علة السكر فيه وبذلك ينتسخ وجوب إكرام عمرو بوجوب إهانتته، عند ترجيح هذا القياس الثاني على الأول.

(ثانيتهما) أن ينسخ القياس حكما دل عليه نص، كأن ينص الشارع على إبادة النبيذ، ثم بعد ذلك يحرم الخمر لإسكاره، فنقيس النبيذ عليه لوجود علة الإسكار فيه. وبذلك ينتسخ حكم الإبادة الثابت نصاً، بحكم التحريم الثابت قياساً.

(ثالثهما) أن ينسخ النص قياساً، كأن يحرم الشارع الخمر لكونه مسكراً، فنحمله عليه النبيذ لإسكاره، ثم بعد ذلك ينص الشارع على إبادة النبيذ، فننسخ حرمة النبيذ الثابتة قياساً، بإباحتها الثابتة نصاً.

وقد اختلف علماؤنا. فمنهم من منع نسخ القياس والنسخ به مطلقا. ومنهم من جوزه مطلقا. ومنهم من فصل. والجمهور على جواز نسخه والنسخ به إن كان قطعيا، وعلى منعه إن كان ظاهريا. والقطعي ما قطع فيه بنفي الفارق، كقياس صب البول في الماء الراكد على البول فيه، فيأخذ حكمه وهو الكراهة.

أدلة المانعين مطلقا :

وقد استدل القائلون بمنع نسخ القياس مطلقا؛ بأن نسخه يقتضى ارتفاع حكم الفرع مع بقاء حكم الأصل. وهذا لا يقبله العقل؛ لأن العلة التي رتب عليها الشارع حكم الأصل موجودة في الفرع، وهي قاضية ببقاء الحكم في الفرع مادام باقيا في الأصل. ونوقش هذا الاستدلال بأمرين: (أحدهما) أن نسخ القياس لا يقتضى ما ذكره، بل يقتضى ارتفاع حكم الأصل تبعاً لارتفاع حكم الفرع على معنى أن نسخ حكم الفرع يدل على أن الشارع قد ألغى العلة التي رتب عليها حكم الأصل وإلغاؤها يقتضى ارتفاع حكمه.

(والآخر) أنه لا مانع عقلا من أن ينسخ الشارع الفرع بناء على أنه اعتبر قييدا في العلة لم يكن معتبرا من قبل. وهذا القيد موجود في الأصل وليس موجودا في الفرع. هذا دليل المانعين لجواز نسخ القياس مطلقا مع مناقشته. أما الدليل على منعهم جواز النسخ به مطلقا، فيتلخص في أن المنسوخ به إما أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا. لا جائز أن يكون نصا، لأن دلالة أقوى من دلالة القياس. والضعيف لا يرفع ما هو أقوى منه. ولا جائز أن يكون المنسوخ به إجماعا، لأن الإجماع لا يصلح أن يكون ناسخا ولا منسوخا، كما سيأتى تحقيقه. ولا جائز أن يكون قياسا، لأنه يشترط لصحة القياس أن يسلم من المعارض المساوى له والأرجح منه؛ وهذا القياس المتأخر مفروض أنه أرجح من الأول، وإذن يتبين بظهوره بطلان القياس الأول. وإذا تبين بطلانه بطل القول بنسخه، لأن النسخ رفع

لحكم ثابت من قبل . وهذا قد تبين خطؤه وعدم ثبوته .
ونوقش هذا الاستدلال بأن إطلاق القول بأن النص أقوى دلالة من القياس غير
مسلّم ، فإن هناك من النصوص ما تخفى دلالته حتى لا يفقهها إلا الخواص على حين أن
هناك من الأقيسة ما تظهر دلالته لكل باحث منصف .

دليل المجوزين مطلقا :

واستند المجوزون لنسخ القياس والنسخ به مطلقا ، إلى أن القياس دليل شرعى لم
يقم دليل عقلى ولا نقلى على امتناع نسخه أو النسخ به .
ونوقش هذا الاستدلال ، بأن إطلاقهم هذا يستلزم التسوية بين ظنى القياس وقطعيه ،
ويستلزم جواز ارتفاع القطعى منه بالظنى ، وكلاهما غير مقبول عقلا ولا نقلا .

دليل الجمهور :

واستدل الجمهور على جواز نسخه والنسخ به إن كان قطعيا ، بأن القياس القطعى
لا يستلزم نسخه ولا النسخ به محالا عقليا ولا شرعيا . واستدلوا على عدم جواز نسخه
والنسخ به إن كان ظنيا ، بأن جواز ذلك يستلزم الحال . أما بيانه بالنسبة لعدم جواز
نسخه ، فهو أن الناسخ له إما أن يكون قطعيا أو ظنيا ، وكلا هذين مبطل للقياس
الأول ، والباطل لا ثبوت له حتى ينتسخ . ويستدلون على أن كلا هذين مبطل للقياس
الأول بأن اقتضاء القياس للحكم مشروط بألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه .
ولا ريب أن القياس القطعى المتأخر أقوى من الأول ، وأن الظنى أرجح منه حتى يعقل
نسخه له ، فيظهر أحدهما يقين بطلان ذلك القياس الأول وإذن فلا نسخ ودليلهم على
عدم جواز النسخ به ، هو أن المنسوخ بالقياس الظنى إما أن يكون قطعيا أو ظنيا .
ولا جائز أن يكون قطعيا ، لأن الظن لا يقوى على رفع اليقين . ولا جائز أن يكون ظنيا ،
لأن اقتضاء القياس الظنى للحكم ، مشروط بألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه .
وفي هذه الصورة قد ظهر له معارض وهو القياس المتأخر عنه الذى لا بد أن يكون

أرجح منه ، حتى يعقل نسخه له . وعلى هذا يكون القياس المتأخر مييذا بطلان اقتضاء القياس المتقدم للحكم ، لا ناسخا له .

نسخ الإجماع والنسخ به

جمهور الأصوليين على أن الإجماع لا يجوز أن يكون ناسخا ولا منسوخا . واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون ناسخا ؛ بأن المنسوخ به إما أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا . لا جائز أن يكون نصا ، لأن الإجماع لا بد أن يكون له نص يستند إليه ؛ خصوصا إذا انعقد على خلاف النص . وإذن يكون المنسوخ هو ذلك النص الذي استند إليه الإجماع لانفس الإجماع ، ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع إجماعا ؛ لأن الإجماع لا يكون إلا عن مستند يستند إليه من نص أو قياس ، إذ الإجماع بدون مستند قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم ضلالة ، والأمة لا تجتمع على ضلالة . ومستند الإجماع الثاني لا بد أن يكون نصا حدث بعد الإجماع الأول ، لأن ذلك النص لو تحقق قبل الإجماع الأول ما أمكن أن ينعقد الإجماع على خلافه . ولا ريب أن حدوث نص بعد رسول الله ﷺ محال ، فإدى إليه وهو نسخ الإجماع بالإجماع محال . ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع قياسا ، لأن الإجماع على خلاف القياس يقتضى أحد أمرين : إما خطأ القياس ، وإما انتساخه بمسند الإجماع ، وعلى كلا التقديرين فلا يكون الإجماع ناسخا ، واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون الإجماع منسوخا ، بأن الإجماع لا يعتبر حجة إلا بعد رسول الله ﷺ . وإذن فالناسخ له إما أن يكون نصا أو قياسا أو إجماعا . لا جائز أن يكون نصا ، لأن الناسخ متأخر عن المنسوخ أو لا يعقل أن يحدث نص بعد رسول الله ﷺ . ولا جائز أن يكون الناسخ للإجماع قياسا لأن نسخ الإجماع بالقياس يقتضى أن يكون الحكم الدال على الأصل جادئا بعد الرسول وهو باطل . ولا جائز أن يكون الناسخ للإجماع إجماعا ، لما سبق . وأما قولهم : هذا الحكم منسوخ إجماعا ، فمعناه أن الإجماع انعقد على أنه نسخ بدليل من الكتاب أو السنة ؛ لا أن الإجماع هو الذى نسخه .

المجوزون ومناقشتهم :

ما تقدم هو مذهب الجمهور : ولكن بعض المعتزلة وآخرون ، جوزوا أن يكون الإجماع ناسخاً لكل حكم صلح النص ناسخاً له . واستدلوا بأدلة : منها أن نصيب المؤلفه قلوبهم من الزكوات ثابت بهريح القرآن ، وقد نسخ بإجماع الصعابة في زمن الصديق على إسقاطه .

ونوقش هذا بوجوه : « أولها » أن الإجماع المذكور لم يثبت ، بدليل اختلاف الأئمة المجتهدين في سقوط نصيب هؤلاء .

« ثانيها » أن العلة في اعتبار المؤلفه قلوبهم من مصارف الزكاة ، هي إعزاز الإسلام بهم . وفي عهد أبي بكر اعتز الإسلام فعلا ، بكثرة أتباعه واتساع رقعته ، فأصبح غير محتاج إلى إعزاز ، وسقط نصيب هؤلاء المؤلفه لسقوط علته .

« ثالثها » أنه على فرض صحة هذا الإجماع ، فإن الإجماع لا بد له من مستند . وإذن فالناسخ هو هذا المستند ، لا الإجماع نفسه .

موقف العلماء من الناسخ والمنسوخ

العلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ يختلفون ، بين مقصر ومقتصد وغال فالمقصورون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقا سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه ، كآبي مسلم ومن وافقه . وقد بينا الرأي في هؤلاء سابقا .

والمقتصدون هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة ، فلم ينفوه إطلاقا . كم نفاه أبو مسلم وأضرابه ، ولم يتوسعوا فيه جزافا كالغالين ، بل يقفون به موقف الضرورة التي يقتضيها وجود التعارض الحقيقي بين الأدلة ، مع معرفة المتقدم منها والمتأخر .

والغالون هم الذين تزيدوا ، فأدخلوا في النسخ ما ليس منه ، بناء على شبهة ساقطة . ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه « الناسخ والمنسوخ » وهبة الله بن سلامة ،

وأبو عبد الله محمد بن حزم ، وغيرهم فإنهم ألفوا كتباً في النسخ أكثرها فيها من ذكر النسخ والنسوخ ، اشتباهاً منهم وغلطاً . ومنشأ تزيدهم هذا أنهم اتخذوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ وفاتهم أن السلف لم يكونوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي بل كانوا يقصدون به ما هو أعم منه ، مما يشمل بيان الجمل وتقييد المطلق ونحوها .

منشأ غلط المتزידين تفصيلاً

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة :

(أولها) ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه ، من المنسوخ . وعلى هذا عدوا الآيات التي وردت في الحث على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضعف المسلمين وقتلهم ، منسوخة بآيات القتال ، مع أنها ليست منسوخة . بل هي من الآيات التي دارت أحكامها على أسباب ، فالله أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم ، لعللة الضعف والقلة ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم ، لعللة القوة والكثرة . وأنت خبير بأن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدماً وأن انتفاء الحكم لا انتفاء علته لا يعد نسخاً بدليل أن وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائماً إلى اليوم ، وأن وجوب الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائماً كذلك إلى اليوم .

(ثانيها) توهمهم أن إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية ، من قبيل ما نسخ الإسلام فيه حكماً بحكم ، كإبطال نكاح نساء الآباء ، وكحصر عدد الطلاق في ثلاث ، وعدد الزواج في أربع ، بعد أن لم يكونا محصورين ، مع أن هذا ليس نسخاً ، لأن النسخ رفع حكم شرعي ، وما ذكروه من هذه الأمثلة ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية وهي حكم عقلي لا شرعي .

(ثالثها) اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ ، كآيات التي خصصت باستثناء أو غابة مثل قوله سبحانه « والشعراء يتبعهم الغاؤون » ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون هوانهم

يقولون مالا يفعلون * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكر الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا » ومثل قوله « واعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره » .

(رابعها) اشتباه البيان عليهم بالنسخ ، في مثل قوله سبحانه : « ومن كان غنياً فليستعفف . ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » فإن منهم من توم أنه ناسخ لقوله سبحانه « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » . مع أنه ليس ناسخاً له ؛ وإنما هو بيان لما ليس بظلم ، وبينان ما ليس بظلم يعرف الظلم ، « وبضدها تمييز الأشياء » .

(خامسها) توم وجود تعارض بين نصين ، على حين أنه لا تعارض في الواقع . وذلك مثل قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم) وقوله : (ومما رزقناهم ينفقون . فإن بعضهم توم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية الزكاة . لتومه أنها تعاض كلا منهما . على حين أنه لا تعارض ولا تنافي ، لأنه بصح حل الإنفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة التطوع ونفقة الأهل والأقارب ونحو ذلك وتكون آية الزكاة معهما من قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام . ومثل هذا لا بقوى على تخصيص العام ، فضلاً عن أن ينسخه ؛ وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخاً ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصاً .

الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة

قد عرفت أن المتزيدین أكثروا القول بالآيات المنسوخة غلطاً منهم واشتباهاً . وتزیدك هنا أن بعض فطاحل العلماء تعقب هؤلاء المتزیدین بالنقد كالتقاضى أبى بكر بن العربى وكجلال الدین السيوطى الذى حصر ما يصلح له عوى النسخ من آیات القرآن فى اثنتین وعشرين آية ، ثم ذكر أن الأصح فى آیتى الاستئذان والقسمه الإحكام لا النسخ . وها هي ذى مشنوعة بالتعليق عليها ، مرتبة بترتيب المصحف الشريف :

الآية الأولى

« والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله » قيل إنها منسوخة بقوله سبحانه : « فولّ وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » لأن الآية الأولى تفيد جواز استقبال غير المسجد الحرام في الصلاة ، ما دامت الآفاق كلها لله ، وليست له جهة معينة . والثانية تفيد عدم جواز استقبال غيره فيها ، ما دامت تحتم استقبال المسجد الحرام في أى مكان تكون فيه .

وقيل إن الآية المذكورة ليست منسوخة ، وإنما هي محكمة ، وهذا ما نرجحه ؛ لأنها نزلت ردا على قول اليهود حين حولت القبلة إلى الكعبة : « ما ولامهم عن قبلتهم التي كانوا عليها » إذن فهي متأخرة في النزول عن آية التحويل كما قال ابن عباس . وليس يعمق قول أن يكون الناسخ سابقا على المنسوخ . ثم إن معناها هكذا إن الآفاق كلها لله ، وليس سبحانه في مكان خاص منها ، وليس له جهة معينة فيها . وإذن فله أن يأمر عباده باستقبال ما يشاء من الجهات في الصلاة ، وله أن يحولهم من جهة إلى جهة . وهذا المعنى كما ترى - لا يتعارض وأن يأمر الله عباده وجوبا باستقبال الكعبة دون غيرها ، بمد أن أمرهم باستقبال بيت المقدس . وحيث لا تعارض فلا نسخ بل الآيتان محكمتان . ويؤيد إحكام هذه الآية أن جملة « والله المشرق والمغرب » وردت بنفسها في سياق الآيات النازلة في التحويل إلى الكعبة ؛ ردا على من طعنوا فيه . اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه « سيقول السفهاء من الناس ما ولامهم عن قبلتهم التي كانوا عليها . قل لله المشرق والمغرب » . . . وبعضهم يمنع التعارض ويدفع النسخ ، بأن آية « والله المشرق والمغرب » تفيد جواز التوجه إلى غير الكعبة في خصوص صلاة النافلة سفرا على الدابة ، ويقول : إن هذا الحكم باق لم ينسخ . أما الآية الثانية فتفيد وجوب استقبال الكعبة في الفرائض . وبعضهم يحمل الآية الأولى على التوجه في الدعاء ، والثانية على التوجه في الصلاة ، وإذن

لا تضارب على هذين الاحتمالين وحيث لا تضارب فلا نسخ ، ولكن هذين الرأيين وإن وافقا الرأي السابق في إحكام الآية فهما مبنيان على تأويل في معنى الآية يخالف الظاهر كما هو ظاهر . نعم إن آية (فول وجهك شطر المسجد الحرام) ناسخة لما كان واجبا بالسنة من وجوب استقبال بيت المقدس ، على رأى من لا يمنع نسخ السنة بالقرآن .

الآية الثانية

(كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ، حقا على للتقين) . فإنها تنفد أن الوصية للوالدين والأقربين فرض مكتوب ، وحق واجب ، على من حضر الموت من المسلمين . وقد اختلف في نسخ هذه الآية وفي ناسخها . فالجمهور على أنها منسوخة وأن ناسخها آيات الموارث . وقيل إنها منسوخة بالسنة ، وهى قوله ﷺ : « لا وصية لوارث » . وقيل منسوخة بإجماع الأمة على عدم وجوب الوصية للوالدين والأقربين . . . وقيل إنها محكمة لم تنسخ . ثم اختلف هؤلاء القائلون بالإحكام ، فبعضهم يحملها على من حرم الإرث من الأقربين ، وبعضهم يحملها على من له ظروف تقضى بزيادة العطف عليه ، كالعجزة وكثيرى العيال من الورثة .

ورأى أن الحق مع الجمهور فى أن الآية منسوخة وأن ناسخها آيات الموارث . أما القول بإحكامها فتكلف ومشى فى غير سبيل ، لأن الوالدين - وقد جاء ذكرهما فى الآية - لا يحرمان من الميراث بحال ، ثم إن أدلة السنة متوافرة على عدم جواز الوصية لوارث ، محافظة على كتلة الوارثين أن تنفذت ، وحماية للرحم من القطيعة التى ترى آثارها السيئة بين من زين الشيطان لمورثهم أن يزرع لهم شجرة الضغينة قبل موته ، بمفاضلته بينهم فى الميراث عن طريق الوصية .

وأما القول بأن النسخ السنة، فيدفعه أن هذا الحديث آحادى والآحادى غلطى والظن لا يقوى على نسخ القطعى وهو الآية. . . وأما القول بأن النسخ هو الإجماع فيدفعه ما بيناه من عدم جواز نسخ الإجماع والنسخ به، نعم إن نسخ آية الوصية بآيات المواريث فيه شيء من الخفاء والاحتمال، ولكن السنة النبوية أزالَت الخفاء ورفعت الاحتمال، حين أفادت أنها ناسخة، إذ قال ﷺ بعد نزول آية المواريث «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» . . . وفي هذا المعنى ينقل عن الشافعى ما خلاصته . . . «إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية المواريث، فاحتمل أن تكون الوصية باقية مع المواريث واحتمل أن تكون المواريث ناسخة للوصية. وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين، فوجدوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . «لا وصية لوارث» : وهذا الخبر وإن كان آحاديا لا يقوى على نسخ الآية فإنه لا يضعف عن بيانها وترجيح احتمال النسخ على احتمال عدمه فيها .

هذا - ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الشعبي والنخعي ذهبا إلى عدم نسخ آية الوصية (مستنديين إلى أن حكمها هو النذب لا الوجوب فلا تعارض بينها وبين آية المواريث، كما لا تعارض بينها وبين حديث : لا وصية لوارث) لأن معناه، لا وصية واجبة وهو لا يتنافى نذب الوصية؛ وحيث لا تعارض فلا نسخ : ولكن هذا رأى سقيم فيما نفهم، لأنه خلاف الظاهر المتبادر من لفظ (كتب) المعروف فى معنى، الفرضية، ومن لفظ (حقا على المقتين) المعروف فى معنى الإلزام . ومن شواهد السنة الناهية عن الوصية لوارث .

الآية الثالثة

«وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين، فمن تطوع خيرا فهو خير له، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون» فإنها تفيد تأخير من يطيق الصوم بين الصوم

والإفطار مع الفدية : وقد نسخ ذلك بقوله سبحانه : « فن شهد منكم الشهر فليصمه »
للفيد لجوب الصوم دون تخيير على كل صحيح مقيم من المسلمين .

وقيل إن الآية محكمة لم تنسخ ، لأنها على حذف حرف النفي والتقدير « وعلى
الذين لا يطبقونه فدية طعام مسكين » . ويدل على هذا الحذف قراءة « يطوقونه »
بتشديد الواو وفتحها ، والمعنى يطبقونه بجهد ومشقة . وإذن لا تعارض ولا نسخ . ويرد
هذا الرأي (أولا) بأنه مبنى على أن في الآية حذف ، ولا ريب أن الحذف خلاف
الأصل . أما قراءة « يطوقونه » بالتشديد ، فلا تدل على مشقة تصل بصاحبها إلى جواز
الفطر بعد إيجاب الصوم من غير تخيير ، بل تدل على مشقة ما ، ولا شك أن كل صوم
فيه مشقة ما خصوصا أول مشروعيته (ثانيا) أن أبا جعفر النحاس روى في كتابه الناسخ
والنسخ عن أبي سلمة بن الأكوع أنه قال : لما نزلت هذه الآية : « وعلى الذين
يطبقونه فدية طعام مسكين » كان من شاء منا صام ومن شاء أن يفقدى فعل ، حتى
نسختها الآية بعدها .

الآية الرابعة

« يأياها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » فإن
هذا التشبيه يقتضى موافقة من قبلنا فيما كانوا عليه من تحريم الوطء والأكل بعد النوم
ليلة الصوم . وقد نسخ ذلك بقوله سبحانه : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
نساءكم » . كذلك قالوا ، ولكنك تعلم أن التشبيه لا يجب أن يكون من كل وجه ،
وإذن فالتشبيه في الآية الأولى لا يقضى بما ذكره من وجوب موافقة أهل الكتاب
فيما كانوا عليه في صومهم ، استدلالا بالتشبيه في قوله « كما كتب على الذين من قبلكم »
وعلى هذا فلا تعارض بين الآيتين ، وحيث انتفى التعارض انتفى النسخ .

الآية الخامسة

« يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . قل : قتال فيه كبير » فإنها تفيد حرمة القتال في الشهر الحرام . وقد روى ابن جرير عن عطاء بن ميسرة أنها منسوخة بقوله تعالى : « وقاتلوا المشركين كافة » كما يقاتلونكم كافة » . ونقل أبو جعفر النعمان إجماع العلماء ما عدا عطاء على القول بهذا النسخ . ووجه ذلك أن آية « وقاتلوا المشركين كافة » أفادت الإذن بقتال المشركين عموماً . والعموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأزمان . وأيدوا ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل هوازن بمحنين وثقيفا بالطائف في شوال وذى القعدة سنة ثمان من الهجرة . ولا ريب أن ذا القعدة شهر حرام ، وقيل إن النسخ لم يقع بهذه الآية ، إنما وقع بقوله سبحانه : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » فإن عموم الأمكنة يستلزم عموم الأزمنة .

ذلك رأى الجمهور . وهو محجوج فيما نفهم بما ذهب إليه عطاء وغيره ، من أن عموم الأشخاص في الآية الأولى ، وعموم الأمكنة في الآية الثانية ، لا يستلزم واحد منهما عموم الأزمنة . وإذن فلا تعارض ولا نسخ . بل الآية الأولى نهت على العموم في الأشخاص ، والثانية نهت على العموم في الأمكنة . وكلاهما غير مناف لحرمة القتال في الشهر الحرام ، لأن عموم الأشخاص وعموم الأمكنة يتحققان في بعض الأزمان الصادق بما عدا الأشهر الحرم . ويؤيد ذلك أن حرمة القتال في الشهر الحرام لا تزال باقية ، اللهم إلا إذا كان جزاء لما هو أشد منه ، فإنه يجوز حينئذ لهذا العارض ، كما دل عليه قول الله في الآية نفسها : « وحدّث عن سبيل الله وكفر به والسجدة الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله . والفتنة أكبر من القتل » .

الآية السادسة

« وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ، مُتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ »
فإنها منسوخة بقوله سبحانه : « وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . لأن الآية الأولى أفادت أن من توفي عنها زوجها يوصى لها بنفقة سنة وبسكنى مدة حول ما لم تخرج . فإن خرجت فلا شيء لها . وأما الثانية فقد أفادت وجوب انتظارها أربعة أشهر وعشرا . ولازم هذا أنه لا يجوز لها أن تخرج في هذه المدة أو تزوج .

وقيل إن ذلك تخصيص لا نسخ ؛ فإن المرأة قد تكون عدتها سنة كاملة إذا كانت حاملا ، ويرد هذا بأن الآية الأولى تفيد اعتداد المرأة حولا كاملا إذا كانت غير حامل أو كانت حاملا ولم يمكث حملها سنة . والآية الثانية قد رفعت هذا جزما . وذلك محقق للنسخ . على أن الاعتداد حولا كاملا فيما إذا كانت للمرأة حاملا ، ليس لدلالة الآية الأولى عليه ، بل لآية « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وهذا لا يتفقد بتمام ، بل ربما يزيد أو ينقص .

وقيل : إن الآية الأولى محكمة ، ولا منافاة بينها وبين الثانية ، لأن الأولى خاصة فيما إذا كان هناك وصية للزوجة بذلك ولم تخرج ولم تتزوج . أما الثانية ففي بيان العدة والمدة التي يجب عليها أن تمكثها . وهما مقامان مختلفان . . . ويرد هذا بأن الآية الأولى تجعل المتوفى عنها حق الخروج في أي زمن وحق الزواج ، ولم تحرم عليها شيئا منها قبل أربعة أشهر وعشر . أما الثانية فقد حرمتها وأوجبت عليها الانتظار ، دون خروج وزواج طوال هذه للدة ، فالحق هو القول بالنسخ ، وعليه جمهور العلماء .

الآية السابعة

« وَإِنْ تَبُدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ بِحَسَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ » فإنها منسوخة بقوله سبحانه « لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » لأن الآية الأولى تفيد أن الله يكلف للعباد حتى بالخطرات التي لا يملكون دفعها ، والآية الثانية تفيد أنه لا يكلفهم بها ، لأنه لا يكلف نفسا إلا وسعها . والذي يظهر لنا أن الآية الثانية مخصصة للأولى وليست ناسخة . لأن إفادة الأولى لتكليف الله عباده بما يستطيعون مما أبدوا في أنفسهم أو أخفوا ، لاتزال هذه الإفادة باقية ، وهذا لا يعارض الآية الثانية حتى يكون ثمة نسخ .

وقال بعضهم : إن الآية محكمة ، لأنها خاصة بكتمان الشهادة وإظهارها . ويرده أنه لا دليل على هذا التخصيص .

وقال بعضهم : إنها محكمة مع بقائها على عمومها ، والمعنى أن الله يحاسب المؤمنين والكافرين بما أبدوا وبما أخفوا ، فيغفر للمؤمنين ويمذب الكافرين والمناققين ... ويرده أن هذا العموم لا يسلم بعد ما تقرر من أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، سواء أكانت نفسا مؤمنة أم كافرة . لأن لفظ « نفسا » نكرة في سياق النفي فيعم .

الآية الثامنة

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ » قال السيوطي : ليس في آل عمران آية يصح فيها دعوى النسخ إلا هذه الآية . فقد قيل إنها منسوخة بقول الله تعالى : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

والذي يبدو لنا أنها غير منسوخة ، لأن التعارض الحقيقي بين الآيتين غير مسلم ، فإن تقوى الله حق تقواه الأمور بها في الآية الأولى ، معناها الإتيان بما يستطيعه المكلفون من هداية الله ، دون ما خرج عن استطاعتهم ، وقد ورد تفسيرها بأن يحفظ الإنسان رأسه وما وعى ،

وبطنه وما حوى ، وبذكر الموت والبلى . ولا ريب أن ذلك مستطاع بتوفيق الله . فاذن لا تعارض بينها وبين قوله « فاتقوا الله ما استطعتم » وحيث لا تعارض فلا نسخ .

الآية التاسعة

« وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً » قيل إنها منسوخة بآيات الموارث . والظاهر أنها محكمة ، لأنها تأمر بإعطاء أولى القربى واليتامى والمساكين الحاضرين لقسمة التركة شيئاً منها . وهذا الحكم باق على وجه الندب مادام المذكورون غير وارثين . ولا تعارض ولا نسخ .

نعم لو كان حكم إعطاء هؤلاء هو الوجوب ، ثم رفع بآيات الموارث ، وتقرر الندب بدليل آخر بدلا من الحكم الأول ، فلا مفر من القول بالنسخ . ولكن المأثور عن ابن عباس أن الآية محكمة غير أن الناس تهاونوا بالعمل بها . وهذا يجعلنا نرجح أن الأمر في الآية كان للندب لا للوجوب من أول الأمر ، حتى يتأتى القول بإحكامها ؛ فتأمل .

الآية العاشرة

« والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » نسخها قول الله : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » وقيل إنها غير منسوخة ، لأنها تدل على توريث مولى للموالة . وتوريتهم باق غير أن رتبهم في الإرث بعد رتبة ذوى الأرحام . وبذلك يقول فقهاء العراق .

الآية الحادية عشرة

واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم ، فاسقشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً * والذان يأتياها منكم فاذوهما ، فإن تابا وأصلحا ، فأعرضوا عنهما » فإنها منسوخة بآية النور ، وهى « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وذلك بالنسبة إلى البكر رجلا كان أو امرأة ، أما الثيب من الجنسين فقد نسخ الحكم الأول بالنسبة إليهما ، وأبدل بالرجم الذى دلت عليه تلك الآية المنسوخة التلاوة ، وهى « الشيخ والشيخة . إذا زنيا فارجموهما البتة » دلت عليه السنة أيضا .

وبعضهم يقول بالإحكام وعدم النسخ ، ذاهبا إلى أن الآية الأولى جاءت فيمن أتين مواضع الريب والفسوق ولم يتحقق زناهن . أما الثانية فإنها فيمن تحقق زناهن . ولكن هذا مردود من وجهين : « أحدهما » أنه تأويل يصادم الظاهر بدون دليل ، لأن قوله : « يأتين الفاحشة يقبادر منه مقارفتهم نفس الفاحشة ، لا مجرد غشيان مكانها والأخذ بأسبابها . (والآخر) قوله ^{تعالى} : خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، بالثيب بالثيب جلد مائة والرجم .

الآية الثانية عشرة

يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام » قيل إن قوله « ولا الشهر الحرام » منسوخ بمقتضى عموم قوله : « وقاتلوا المشركين كافة » وقد سبق القول في هذا فالحق عدم النسخ .

الآية الثالثة عشرة

« فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » فَإِنَّمَا مَنسوخة بقوله: « وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » وقد قيل بعدم النسخ، وأن الآية الثانية متممة للأولى . قال رسول الله ﷺ: « لا يفتى في الآية الأولى بين أن يحكم بينهم وأن يعرض عنهم ، وإذا اختار أن يحكم بينهم وجب أن يحكم بما أنزل الله بتمتضي الآية الثانية . وهذا ما رجحه لأن النسخ لا يصح إلا حيث تنذر الجمع .

الآية الرابعة عشرة

يَأْتِيهَا الدِّينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ » فَإِنْ قَوْلُهُ « أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ » مَنسوخ بقوله: « وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ » وقيل إنه لا نسخ ؛ لأن الآية الأولى خاصة بما إذا نزل الموت بأحد المسافرين وأراد أن يوصي ، فإن الوصية تثبت بشهادة اثنين عدلين من المسلمين أو غيرهم توسعة على المسافرين لأن ظروف السفر ظروف دقيقة ، قد يتعسر أو يتعذر وجود عدلين من المسلمين فيها ، فلم يبيح الشارع لإشهاد غير المسلمين لضاق الأمر ، وربما ضاعت الوصية . أما الآية الثانية فهي القاعدة العامة في غير ظروف السفر .

الآية الخامسة عشرة

« إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » فَإِنَّمَا مَنسوخة بقوله سبحانه: « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَاعِقًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ . وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ » ووجه النسخ أن الآية الأولى أفادت وجوب ثبات الواحد للعشرة، وأن الثانية أفادت وجوب ثبات الواحد للثنتين . وهما حكمان متعارضان .

فتكون الثانية ناسخة للأولى . وقيل لا تعارض بين الآيتين ولا نسخ؛ لأن الثانية لم ترفع الحكم الأول ، بداهة أنه لم يقل فيها : لا يقاتل الواحد العشرة إذا قدر على ذلك . بل هي مخففة بحسب ، على معنى أن المجاهد إن قدر على قتال العشرة فله الخيار رخصة من الله له بعد أن اعتز للمسلمون . ولكنك ترى أن النسخ على هذا الوجه لا مفر منه أيضا ، لأن الآية الأولى عينت على المجاهد أن يثبت لعشرة ، والثانية خيرته بين الثبات لعشرة ، وعدم الثبات لأكثر من اثنين . ولا ريب أن التخيير يعارض الإلزام على وجه التعمين .

الآية السادسة عشرة

« انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » فإنها نسخت بآيات العذر ، وهي قوله : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله » وقوله : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة . فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » وقيل إن الآية الأخيرة في النفر للتعليم والتفقه لا للحرب ، والآيتان قبلها مخصصتان لانسختان للآية الأولى ، كأنه قال من أول الأمر : لينفر منكم خِفَافًا وَثِقَالًا كل من احتيج إليه وهو قادر لا عذره .

الآية السابعة عشرة

الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، فإنها منسوخة بقوله سبحانه : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » لأن الآية خبر بمعنى النهي ، بدليل قراءة « لَا يَنْكِحُ » بالجزم ، والقراءات يفسر بعضها بعضا . وقيل بعدم النسخ ، تفسير للآية الأولى بأن الزاني للمعروف بالزنى ، لا يستطيع أن ينكح إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً ، لنفور المحصنات المؤمنات من زواجه . وكذلك للمرأة للمعروفة بالزنى لا يرغب في نكاحها إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، لنفور المؤمنين الصالحين من زواجها .

والحق أن الآية منسوخة ، لأنها خبر بمعنى النهي كما سبق ، ولأن الأمر بالنسبة للمشرك وللشركة لا يستقيم إلا مع القول بالنسخ .

الآية الثامنة عشرة

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ : مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ » قيل إن هذه الآية منسوخة . لكن لا دليل على نسخها . فالحق أنها محكمة ، وهي أدب عظيم يلزم الخدم والصفار ، البعد عن مواطن كشف العورات ، حماية للأعراض من الانتهاك ، وحفظاً للأبصار أن ترى ما لا تليق رؤيته في أوقات التبذل .

الآية التاسعة عشرة

« لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ » نسخها قول الله : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ ، وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ، خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » .

واعلم أن هذا النسخ لا يستقيم إلا على أن هذه الآية متأخرة في النزول عن الآية الأولى ، وأن الله قد أحل للرسول في آخر حياته ما كان قد حرّمه عليه من قبل ، في قوله : « لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ » الخ .

وذلك مروى عن علي كرم الله وجهه ، وعن ابن عباس رضى الله عنه ، وعن أم سلمة رضوان الله عليها ، وعن الضحاك رحمه الله ، وعن الصديقة بنت الصديق رضى الله عنها . أخرج أبو داود في ناسخه ، والترمذي وصححه ، والنسائي ، والحاكم وصححه أيضاً ،

وابن المنذر وغيرهم، عن عائشة رضى الله عنها قالت : « لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله تعالى له أن يتزوج من النساء إلا ذات محرم » الخ.

والسرفي أن الله حرم على الرسول أولاً ما بعداً أزواجه، ثم أحل له ما حرمه عليهن، هو أن التحريم الأول فيه تطيب لقلوب نساؤه، ومكافأة لهن، على اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة، بعد أن نزلت آيات التخفيف في القرآن. ثم إن إحلال هذا الذي حرم على رسوله مع عدم زواج الرسول من غيرهن بعد هذا الإحلام، كما ثبت ذلك، فيه بيان لفضله ﷺ ومكرمه عليهن، حيث قصر نفسه ولم يتزوج بغيرهن، مع إباحة الله له ذلك.

وقد جاءت روايات أخرى في هذا الموضوع تخالف ما ذكرناه، لكن لم يثبت لدينا صحة شيء منها ولهذا رجحنا ما بسطنا. ولا يعكر صفو القول بالنسخ هنا، ما نلاحظه من تأخر الآية للنسخة عن الناسخة في المصحف. لأن المدار على ترتيب النزول لاعلى ترتيب المصحف كما تعلم.

الآية العشرون

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ » فإنها نسخت بقوله سبحانه عقب تلك الآية : « أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ. فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ». قيل لا نسخ، بحجة أن الآية الثانية بيان للصدقة المأمور بها في الأولى، وأنه يصح أن تكون صدقة غير مالية، من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله. وأنت خير بأن هذا ضرب من التكلف في التأويل، يأباه ما هو معروف من معنى الصدقة حتى أصبح لفظها حقيقة عرفية في البذل للمال وحده. وقيل : إن وجوب تقديم الصدقة إنما زال بزوال سببه، وهو تمييز المنافق من غيره. وهذا مردود بأن كل حكم منسوخ فإنما نسخته الله لحكمة، من نحو مصلحة أو سبب كان يرتبط به الحكم الأول، ثم زالت تلك للمصلحة أو ذلك السبب.

الآية الحادية والعشرون

« وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبهم، فآتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا ». قيل نسخها آية الفدية، وهي قوله سبحانه: « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه » وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل: « وبيان ذلك أن الآية الأولى تفيد أن زوجات المسلمين اللاتي ارتددن ولحقن بدار الحرب، يجب أن يدفع إلى أزواجهن مثل مهورهن، من الغنائم التي يضمنها المسلمون ويعاقبون العدو بأخذها. والآية الثانية تفيد أن الغنائم خمس أخماس ثم تصرف كما رسم الشارع. ولكذلك بالتأمل تستظهر معنا أنه لا نسخ، لأن الآيتين لا تتعارضان، بل يمكن الجمع بينهما، بأن يدفع من الغنائم أولاً مثل مهور هذه الزوجات المرتدات اللاحقات بدار الحرب، ثم خمس الغنائم بعد ذلك أخماساً وتصرف في مصارفها الشرعية.

الآية الثانية والعشرون

« يأبى المزمل * قم الليل إلا قليلاً * نصفه أو انقص منه قليلاً * أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً » فإنها منسوخة بقوله سبحانه في آخر هذه السورة: « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك. والله يقدّر الليل والنهار. علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر من القرآن » الخ. وبيان ذلك أن الآية الأولى أفادت وجوب قيامه ﷺ من الليل نصفه، أو انقص منه قليلاً، أو أزيد عليه. أما الثانية فقد أفادت أن الله تاب على النبي وأصحابه في هذا، بأن رخص لهم في ترك هذا القيام المقدّر، ورفع عنهم كل تبعه في ذلك الترك، كما رفع التبعات عن المذنبين بالتوبة إذا تابوا.

ولا ريب أن هذا الحكم الثانى رافع للحكم الأول ، فتعين النسخ .
وقد قيل فى تفسير هذه الآيات كلام كثير ، لا ترى حاجة إلى ذكره ، والله يكفيننا
كثرة القيل والقال ، ويتوب علينا من النزاع والخلاف ، ويجمع صفوفنا على دينه ووجهه ،
أمين . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

المبحث الخامس عشر فى محكم القرآن ومتشابهه

للمنى الغوى :

لهذين اللفظين إطلاقات فى اللغة وإطلاقات فى الاصطلاح . فاللفويون يستعملون مادة
الإحكام (بكسر الهمز) فى معان متعددة ، لكنها مع تعددها ترجع إلى شىء واحد ، هو
المنع . فيقولون : أحكم الأمر أى أتقنه ومنعه عن الفساد . ويقولون : أحكمه عن الأمر أى
رجعه عنه ومنعه منه . ويقولون : حكم نفسه وحكم الناس أى منع نفسه ومنع الناس عما لا ينبغي
ويقولون : أحكم الفرس أى جعل له حكمة (بفتحات ثلاث) والحكمة ما أحاط بحنكى
الفرس من لجانه تمنعه من الاضطراب . وقيل : « آناه الله الحكمة » أى العدل أو العلم أو
الحلم أو النبوة أو القرآن ؛ لما فى هذه المذكورات من الحوافظ الأدبية الرادعة عما لا يليق .
وكذلك يستعمل اللفويون مادة التشابه فيما يدل على المشاركة فى المماثلة والمشاكلة ،
المؤدية إلى الالتباس غالباً . يقال : تشابهوا واشتبهوا ، أى أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا .
ويقال : أمور مشتبهة ومشبهة - على وزان معظمة - أى مشكلة . والشبهة بالضم : الالتباس
والمثل . ويقال شبه عليه الأمر تشبيهاً أى لبس عليه (بضم الأول وتشديد الثانى مع كسره
فى الفعلين) . ومنه قول الله سبحانه وصفاً لرزق الجنة « وأنوا به متشابهها » . ومنه
قوله حكايه عن بنى إسرائيل : « إن البقر تشابه علينا » انظر القاموس فى هاتين المادتين .

القرآن محكم ومتشابه :

ولقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أنه كله محكم ، إذ قال سبحانه : « كتاب أحكمت آياته » . وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه ، إذ قال جل ذكره : « الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً » . وجاء فيه ما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه ، إذ قال عز اسمه : « هو الذي أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات » ولا تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة ، لأن معنى إحكامه كله أنه منظم وصين ، متقن متين ، لا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي ، كأنه بناء مشيد محكم يتحدى الزمن ، ولا يفتابه تصدع ولا وهن . ومعنى كونه كله متشابهاً أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسنه وبلوغه حد الإعجاز في ألفاظه ومعانيه ، حتى إنك لا تستطيع أن تفاضل بين كلماته وآياته في هذا الحسن والإحكام والإعجاز ، كأنه حلقة مفرغة لا يدرى أين طرفاها . وأما أن بعضه محكم وبعضه متشابه ، فمعناه أن من القرآن ما اتضحت دلالاته على مراد الله تعالى منه ، ومنه ما خفيت دلالاته على هذا المراد الكريم . فالأول هو المحكم ، والثاني هو المتشابه على خلاف بآني بين العلماء في ذلك . بيد أن الذي اتفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه ، هو أنه لا تنافي بين كون القرآن كله محكماً أي متقناً ، وبين كونه كله متشابهاً أي يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان والإحكام ، وبين كونه منقسماً إلى ما اتضحت دلالاته على مراد الله وما خفيت دلالاته ، بل إن انقسامه هذا الانقسام محقق لما فيه كله من إحكام وتشابه بالمعنى السابق . وسيأتيك نبأ ذلك في بيان الحكمة من وجود متشابهات خفية إلى جانب واضحات ظاهرة في القرآن الكريم .

ويمكنك أن ترجع هذه التأويلات إلى الإطلاقات اللغوية السالفة . فالقرآن كله محكم أي متقن ، لأن الله صاغه صياغة تمنع أن يتطرق إليه خلل أو فساد في اللفظ أو المعنى ، والقرآن متشابه ، لأنه يماثل بعضه بعضاً في هذا الإحكام ، مماثلة مفضية إلى التباس التمييز بين آياته وكلماته في ذلك ، والقرآن منه محكم أي واضح المعنى المراد وضوحاً يمنع الخفاء عنه ، ومنه متشابه فيه وجوه مختلفة من المماثلة مستلزمة لخفاء هذا المعنى المراد .

المعنى الاصطلاحي :

يطلق المحكم في لسان الشرعيين على ما يقابل المنسوخ قارة ، وعلى ما يقابل المتشابه تارة أخرى . فيراد به على الاصطلاح الأول ، المحكم الشرعى الذى لم يتطرق إليه نسخ . ويراد به على الثانى ماورد من نصوص الكتاب أو السنة دالا على معناه بوضوح لا خفاء فيه ، على ما سيأتى تفصيله . وموضوع بحثنا هنا هو هذا الاصطلاح الثانى . أما الأول فقد بيناه فى المبحث السابق ، حيث عرفنا النسخ وبسطنا أدلته وأحكامه وما قيل فيه ، ومنه يعرف مقابله وهو المحكم ، « وبضدها تتميز الأشياء » وعلى هذا الاصطلاح يحمل ما أخرج عبد ابن حمير عن الضعالك قال : المحكمات ما لم ينسخ ، والمتشابهات ما قد نسخ .

آراء العلماء فى معنى المحكم والمتشابه

يختلف العلماء فى تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة :

- ١ - منها أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذى لا يحتمل النسخ ، أما المتشابه فهو الخفى الذى لا يدرك معناه عقلا ولا نقلا ، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه ، كقيام الساعة والحروف المقطعة فى أوائل السور . وقد عزا الأومى هذا الرأى إلى السادة الحنفية .
- ٢ - ومنها أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل . أما المتشابه فهو ما استأثر تعالى بعلمه ، كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة فى أوائل السور . وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم .
- ٣ - ومنها أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل . أما المتشابه فهو ما احتمل أوجه . ويمزى هذا الرأى إلى ابن عباس ، ويجرى عليه أكثر الأصوليين .
- ٤ - ومنها أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتاج إلى بيان . أما المتشابه فهو الذى لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى بيان ، فتارة يبين بكذا ، وتارة يبين بكذا ، لحصول الاختلاف فى تأويله ، ويحكى هذا القول عن الإمام أحمد رضى الله عنه .

٥ - ومنها أن الحكم هو السديد النظم والترتيب ، الذى يفضى إلى إثارة المعنى المستقيم من غير مناف . أما التشابه فهو الذى لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة ، إلا أن تقترن به أمانة أو قرينة . ويندرج المشترك فى التشابه بهذا المعنى . وهو منسوب إلى إمام الحرمين .

٦ - ومنها أن الحكم هو الواضح المعنى الذى لا يتطرق إليه إشكال ؛ مأخوذ من الإحكام وهو الإتقان . أما التشابه فنقيضه . وينتظم الحكم على هذا ما كان نصاً وما كان ظاهراً . وينتظم التشابه ما كان من الأسماء المشتركة وما كان من الألفاظ الموهمة للتشبيه فى حقه سبحانه . وقد نسب هذا القول إلى بعض المتأخرين ، ولكنه فى الحقيقة رأى الطيبي ؛ إذ قال فيما حكى السيوطى عنه :

« المراد بالحكم ما اتضح معناه ، والتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذى يقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أو لا . الثانى النص ، والأول إما أن تكون دلالاته على ذلك الغير أرجح أو لا . الأول الظاهر ؛ والثانى إما أن يكون مساويه أو لا . الأول هو الجمل ، والثانى المؤول . فالمشترك بين النص والظاهر هو الحكم ، والمشارك بين الجمل والمؤول هو التشابه .

ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع الحكم مقللاً للتشابه . فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله ويعضد ذلك أسلوب الآية ، وهو الجمع مع التقسيم ، لأنه تعالى فرق ما جمع فى معنى الكتاب ، بأن قال : « منه آياتٌ محكماتٌ هنَّ أم الكتاب ، وأخر متشابهاتٌ » وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء فقال أولاً : « فأما الذين فى قلوبهم زيغ » إلى أن قال : « والراسخون فى العلم يقولون آمنا به » وكان يمكن أن يقال : (وأما الذين فى قلوبهم استقامةٌ فيقبعون الحكم) لكنه وضع موضع ذلك « والراسخون فى العلم » لإتيان لفظ الرسخ ، لأنه لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البالغ . فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم فى العلم ، أفصح صاحبه النطق بالقول الحق . وكفى بدعاء

الراسخين في العلم : « ربنا لاتزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب » شاهدا على أن « الراسخون في العلم » مقابل لقوله : « والذين في قلوبهم زيغ » . وفيه إشارة إلى أن الوقف تام على قوله « إلا الله » وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته فهو الذي أشار إليه في الحديث بقوله : (فاحذرهم) اه .

وهو كلام نفيس كما تراه : والحديث الذي نوه به أخرجه الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : « هو الذي أنزل الكتاب » إلى قوله : « وأولو الألباب » قالت : قال رسول الله ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ماتشابه منه ، فأولئك الذين سمي الله فاحذرهم) .

(٧) ومنها أن المحكم ما كانت دلالاته راجعة ، وهو النص والظاهر ، أما المتشابه فما كانت دلالاته غير راجعة ، وهو الجمل والمؤول والمشكل . ويمرّ هذا الرأي إلى الإمام الرازي واختاره كثير من المحققين . وقد بسطه الإمام فقال ما خلاصته .

« اللفظ الذي جعل موضوعا لمعنى ، إما ألا يكون محتملا لغيره ، أو يكون محتملا لغيره . الأول النص ، والثاني إما أن يكون احتماله لأحد المعاني راجعا ولغيره مرجوحا ، وإما أن يكون احتماله لهما بالسوية . واللفظ بالنسبة للمعنى الراجح يسمى ظاهرا ، بالنسبة للمعنى المرجوح يسمى مؤولا ، وبالنسبة للمعنيين المتساويين أو المعانى التساوية يسمى مشتركا ، وبالنسبة لأحدهما على التعيين يسمى مجملا . وقد يسمى اللفظ مشكلا إذا كان معناه الراجح باطلا ، ومعناه المرجوح حقا .

إذا عرفت هذا فالمحكم ما كان دلالاته راجعة ، وهو النص والظاهر ؛ لاشتراكهما في حصول الترجيح ، إلا أن النص راجح مانع من الغير ، والظاهر راجح غير مانع منه .

أما التشابه فهو ما كانت دلالاته غير راجحة ، وهو الجمل والؤول والمشكل ؛ لا اشتراكها في أن دلالة كل منها غير راجحة . وأما المشترك فإن أريد منه كل معانيه فهو من قبيل الظاهر ، وإن أريد بعضها على التعمين فهو مجمل .

ثم إن صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح ، لا بد فيه من دليل منفصل : وذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً . والدليل اللفظي لا يكون قطعياً ، لأنه موقوف على نقل اللغات ، ونقل وجوه النحو والتصريف ، وموقوف على عدم الاشتراك ، وعدم المجاز ، وعدم الإضمار ، وعدم التخصيص ، وعدم المعارض العقلي والنقلي . وكل ذلك مظنون . والموقوف على المظنون مظنون .

وعلى ذلك فلا يمكن صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح بدليل لفظي في المسائل الأصولية الاعتقادية . ولا يجوز صرفه إلا بواسطة قيام الدليل القطعي العقلي على أن المعنى الراجح محال عقلاً . وإذا عرف المكلف أنه ليس مراد الله تعالى ، فعند ذلك لا يحتاج إلى أن يعرف أن ذلك المرجوح ماهو ؟ لأن طريقه إلى تعيينه إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز ، وبترجيح تأويل على تأويل . وذلك الترجيح لا يكون إلا بالدلائل اللفظية ، وهي لا تفيد إلا الظن . والتعويل عليها في المسائل القطعية لا يفيد . لذا كان مذهب السلف عدم الخوض في تعيين التأويل في التشابه ، بعد اعتقاد أن ظاهر اللفظ محال ، لقيام الأدلة العقلية القطعية على ذلك « ١ » .

نظرة في هذه الآراء :

نحن إذا نظرنا في هذه الآراء ، لا نجد بينها تناقضاً ولا تعارضاً ، بل نلاحظ بينها تشابهاً وتقارباً . بيد أن رأى الرازي أهدها سبيلاً ، وأوضحها بياناً ؛ لأن أمر الإحكام والتشابه يرجع فيما نفهم ، إلى وضوح المعنى المراد للشارع من كلامه وإلى عدم وضوحه . وتبريف الرازي جامع مانع من هذه الناحية ، لا بدخل في المحكم ما كان خفياً ، ولا في

المتشابه ما كان جلياً ، لأنه استوفى وجوه الظهور والخفاء استيفاء تاماً في بيان تقسيمه الذى بناه على راجح ومرجوح ، والذى أعلن لنا منه أن الراجح ما كان واضحاً لاخفاء فيه ، وأن المرجوح ما كان خفياً لا جلاء معه .

وقريب منه رأى الطيبي الذى قبله حتى كأنه هو ، غير أنه لم يستوف وجوه الظهور والخفاء استيفاء الرازى . أما رأى إمام الحرمين ففيه شئ من الإبهام .

وكذلك رأى الإمام أحمد لا ندرى ما مراده بالبيان الذى يحتاج إليه المتشابه ، ولا يحتاج إليه المحكم ؟ .

ورأى ابن عباس يخرج الظاهر من المحكم ، ويدخله فى المتشابه ، مع أنه من الواضحات واحتماله لغير معناه الراجح احتمال ضعيف ، لا يقدح فى ظهوره ووضوحه .

والرأى الثانى بعكس الآية ، فيدخل فى المحكم كثيراً من الخفيات ، ويقصر المتشابه على نوع واحد منها . فيكون تعريف المحكم فيه غير مانع ، وتعريف المتشابه غير جامع ، بالنسبة إلى المذهب المختار ، وهو مذهب الرازى .

والرأى الأول المنسوب إلى الأحناف ، يقصر تعريف المحكم على النص ، وتعريف المتشابه على ما استأثر الله بعلمه ، ويلزم عليه وجود واسطة لا تدخل فى المحكم ولا فى المتشابه . ويكون تعريفهما غير جامع بالنسبة للمذهب المختار أيضاً .

آراء أخرى :

واعلم أن وراء هذه الآراء آراء أخرى :

(١) منها أن المحكم هو الذى يعمل به ، أما المتشابه فهو الذى يؤمن به ولا يعمل به

وقد روى السيوطى هذا القول عن عكرمة وقتادة وغيرهما. وفيه أن ذلك قصر للمحكم على ما كان من قبيل الأعمال ، وقصر للمتشابه على ما كان من قبيل العقائد، وإطلاق القول فيهما على هذا الوجه غير سديد فإن أرادوا بالمحكم أنه هو الواضح الذى يؤخذ بمعناه على التعمين ، وبالمتشابه ما كان خفيا يجب الإيمان به دون تعيين لمعناه، نقول: إن أرادوا ذلك فالعبارة قاصرة عن أداء هذا المراد ، والمراد منها لا يدفع الإيراد عليها .

(٢) ومنها أن المحكم ما كان معقول المعنى ، والمتشابه بخلافه ، كأعداد الصلوات ، واختصاص الصيام بـرمضان دون شعبان ، وفيه أن هذا التفسير قاصر عن الوفاء بكل ما كان واضحا وكل ما كان خفيا .

(٣) ومنها أن المحكم ما لم يتكرر لفظه والمتشابه ما تكرّر لفظه، وفيه أن هذا المعنى بالنسبة إلى المتشابه أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح الذى عليه الجمهور ، وفيه إهمال لما اعتبر هنا من أمر الخفاء والظهور .

(٤) ومنها أن المحكم ما لم ينسخ ، والمتشابه ما نسخ ، وفيه أن هذا اصطلاح آخر نوهنا به سابقا .

ونظراً إلى أن هذه الآراء أضعف من تلك الآراء التى قدمناها ، وأبعد عنها فى ملحظها ومغزاها ؛ أفردناها بالذكر ، ولم نسلكها مع تلك فى سبط واحد .

وعلى كل حال فالأمر سهل وهين ؛ لأنه يرجع إلى الاصطلاح أو ما يشبه الاصطلاح ، ولا مشاحة فى الاصطلاح . ولولا أن تفسير آية آل عمران التى مرت فى كلامنا وكلام الطيبي ، لا يتمشى بسهولة على هذه الآراء المرجوحة ، لما آتبعنا أنفسنا فى مناقشتها ونقدتها ، وفى اختيار رأى الرازى من بينها .

منشأ التشابه وأقسامه وأمثله

نعلم مما سبق أن منشأ التشابه إجمالاً ، هو خفاء مراد الشارع من كلامه . أما تفصيلاً فندكر أن منه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ والمعنى معاً .

(فالتقسيم الأول) وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده ، منه مفرد ومركب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه . والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره ، أو من جهة بسطه ، أو من جهة ترتيبه .

مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله ، لفظ الأب بتشديد الباء في قوله سبحانه : « وفاكهة وأباً » وهو ما ترعاه البهائم . بدليل قوله بعد ذلك : (متاعاً لكم ولأنعامكم) .

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معان عدة ، لفظ اليمين في قوله سبحانه : (فراغ عليهم ضرباً باليمين) أى فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال ، أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة ؛ لأن اليمين أقوى الجارحتين ، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوه بها القرآن إذ قال « وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » . كل ذلك جائز . ولفظ اليمين مشترك بينها .

ومثال التشابه في المركب بسبب اختصاره ، قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فإن خفاء المراد فيه ، جاء من ناحية إيجازه والأصل : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوجتموهن ، فانكحوا من غيرهن ما طاب لكم من النساء . ومعناه أنكم إذا تحررتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهن ؛ فأمامكم من غيرهن فزوجوا

منهن ما طاب لكم . وقيل إن القوم كانوا يتخرجون من ولاية اليتامى ولا يتخرجون من الزنى ، فأُزيل الله الآية . ومعناه : إن ختم الجور في حق اليتامى نفاوا الزنى أيضا ، وتبدلوا به الزواج الذي وسع الله عليكم فيه فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع .

ومثال التشابه يقع في المركب بسبب بسطه والإطناب فيه ، قوله جلت حكمته : (ليس كمثله شيء) فإن حرف الكاف لو حذف وقيل (ليس مثله شيء) كان أظهر للسامع من هذا التركيب الذي ينحل إلى : (ليس مثل مثله شيء) وفيه من الدقة ما يعلو على كثير من الأفهام .

ومثال التشابه يقع في المركب لترتيبه ونظمه ، قوله جل ذكره (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً * قَيِّماً) فإن الخفاء هنا جاء من جهة الترتيب بين لفظ (قَيِّماً) وما قبله . ولو قيل : أنزل على عبده الكتاب قَيِّماً ولم يجعل له عوجاً . لكان أظهر أيضا .

واعلم أن مقدمة هذا القسم فوائح السور المشهورة ، لأن التشابه والخفاء في المراد منها . جاء من ناحية ألفاظها لا محالة .

(والقسم الثاني) وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى ، أو لأهوال القيامة ، أولنعم الجنة وعذاب النار فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه ، وما يكن فينا مثله ولا جنسه ؟ .

واعلم أن في مقدمة هذا القسم المشكلات المعروفة بتشابهات الصفات . فإن التشابه

والخفاء لم يحىء ناحية غرابية في اللفظ أو اشتراك فيه بين عدة معان أو إيجاز أو إطئاب
مثلا . فتعين أن يكون من ناحية المعنى وحده .

(القسم الثالث) وهو ما كان التشابه فيه راجعا إلى اللفظ والمعنى معا ، له أمثلة كثيرة
منها قوله عز اسمه : « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها » فإن من لا يعرف عادة
العرب في الجاهلية ، لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه . ورد أن ناسا من
الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطا ولا داراً ولا فسطاطاً من باب . فإن
كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته ، يدخل ويخرج منه وإن كان من أهل الوبر
خرج من خلف الخباء ، فنزل قول الله : « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها .
ولكن البر من اتقى ، وأنوا البيوت من أبوابها ، واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

فهذا الخفاء الذي في هذه الآية ، يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره ؛ ولو بسط لقل :
وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها إذا كنتم محرمين بحج أو عمرة . ويرجع الخفاء إلى
المعنى أيضا ، لأن هذا النص على فرض بسطه كما رأيت ، لا بد معه من معرفة عادة العرب
في الجاهلية وإلا لتعذر فهمه .

قال الراغب في المفردات القرآن : للتشابه بالجملة ثلاثة أضرب : متشابه من جهة اللفظ
فقط ، ومن جهة المعنى فقط ، ومن جهتهما . (فالأول) ضربان ، أحدهما يرجع إلى الألفاظ
المفردة ، إما من جهة الغرابية ، نحو الأب ويزفون ، أو الاشتراك كاليدو اليمين . وثانيهما
يرجع إلى جملة الكلام المركب ، وذلك ثلاثة أضرب ، ضرب لاختصار الكلام ، نحو
« وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فالكحوا ما طاب لكم » . وضرب ببسطه نحو « ليس
كمنه شيء » لأنه لو قيل : ليس مثله شيء كان أظهر للسامع ، وضرب لتنظيم الكلام ، نحو
« أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً * قَيِّماً » تقديره ، أنزل على عبده الكتاب
قيماً ولم يجعل له عوجاً .

(والمتشابه من جهة المعنى) أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة، فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو ليس من جنسه .

(والمتشابه من جهتهما) خمسة أضرب. الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص، نحو اقتلوا المشركين، والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والندب، نحو « فانسكحوا مطاب لكم من النساء » والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، نحو « اتقوا الله حق تقاته » والرابع: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها » « إنما النسيء زيادة في الكفر » فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه تفسير هذه الآية، الخامس: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل ويفسد: كشروط الصلاة والنكاح . . . وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم) ١٠١ .
وهو كلام جيد، غير أن في بعضه شيئاً .

أنواع التشابهات

يمكننا أن ننوع التشابهات - على ضوء ما سبق - ثلاثة أنواع :
(النوع الأول) ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه، كالعلم بذات الله وحقائق صفاته، وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله تعالى بها « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو » « إن الله عنده علم الساعة، وينزل الغيث، ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفسٌ ماذا تكسب غداً، وما تدرى نفسٌ بأى أرضٍ تموت، إن الله عليمٌ خبير » .

(النوع الثانى) ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس، كالتشابهات التي نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها مما سبق .

(النوع الثالث) ما يعلمه خواص العلماء دون عامةهم ، ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله .
قال الراغب (المتشابه على ثلاثة أضرب : ضرب لاسبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك ، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلفة . وضرب متردد بين الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم . وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) .

هل في ذكر التشابهات من حكمة

عرفنا أن التشابهات أنواع ثلاثة ، ونزيدك هنا أن لهذه التشابهات المتنوعة حكمة بل حكما في ذكر الشارع لها .

فالنوع الأول - وهو ما استأثر الله بعلمه - تلوح لنا فيه حكم خمس :
(أولاها) رحمة الله بهذا الإنسان الضعيف الذي لا يطيق معرفة كل شيء . وإذا كان الجبل حين تجلي له ربه جعله دكا وخر موسى صعبقا ، فكيف لو تجلى سبحانه بذاته وحقائق صفاته للإنسان ؟ ومن هذا القبيل أخفى الله على الناس معرفة الساعة رحمة بهم كيلا يتكاسلوا ويقعدوا عن الاستعداد لها ، وكيلا يفتك بهم الخوف والهلع لو أدر كوا بالتحديد شدة قربها منهم . ومثل هذا حجب الله عن العباد معرفة آجالهم ، ليعيشوا في محبوبة من أعمارهم ، فسبحانه من إله حكيم ، رحمن رحيم .

(ثانيتهما) الابتلاء والاختبار : أيؤمن البشر بالغيب ثقة بنخبر الصادق أم لا ؟ فالذين اهتمدوا يقولون آمنا وإن لم يعرفوا على التعيين . والذين في قلوبهم زيغ يكفرون به ، وهو الحق من ربهم ، ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والخروج من الدين جملة .

(ثالثها) ما ذكره الفخر الرازى بقوله : « إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام . وطبائع العوام تنبؤ في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفى محض ؛ فيقع في التعليل فكان الأصلح أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما توهموه ، ويكون ذلك مخلوطا بما يدل على الحق الصريح . فالقسم الأول وهو الذى يخاطبون به في أول الأمر من باب التشابه ، والقسم الثانى وهو الذى يكشف عن الحق الصريح هو الحكيم » ا هـ . وهذه الحكمة ظاهرة في متشابه الصفات .

(رابعها) إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته ، مهما عظم استعداده وغزر علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنه وحده هو الذى أحاط بكل شيء علما ، وأن الخلق جميعا لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء . وهنالك لا يخضع العبد ويخضع ، وبطامن من كبريائه ويخضع ، ويقول ما قالت الملائكة بالأمس : « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم » .

قال بعض العارفين : (العقل مبتلى باعتقاد أحقية التشابه ، كابتلاء البدن بأداء العبادة . كالحكيم إذا صنف كتابا أجل فيه أحيانا ، ليكون موضوع خضوع للتعليم لأستاذه . وكالمالك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سره . وقيل : لو لم يتنزل العقل الذى هو أشرف البدن ، لاستمر العالم فى أبهة العلم على التمرد ، فبذلك يستأنس إلى التذلل بذل العبودية . والتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها ، استسلاما واعترافا بقصورها ، ولهذا ختم الآية يريد آية « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات » بقوله : « وما يذكر إلا أولو الأبواب » تعريضا للزائعين ، وملاحا للراستخين . ويعنى من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه ، فليس من أولى العقول .

ومن ثم قال الراسخون في العلم : « ربنا لا تُزِغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهد لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » نخضعوا لباريهم لاستئصال العلم اللدني بعد أن استعاضوا به من الزيف النفساني (٥١) .

(خامستها) ما ذكره الفخر الرازي أيضا بقوله : (لو كان - أى القرآن - كله محكما بالكلية ، لما كان مطابقا إلا لمذهب واحد . وكان بصريحه مبطلا لجميع المذاهب المخالفة له . وذلك منفر لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه ، أما وجود التشابه والحكم فيه فيقطع كل ذى مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيد مذهبه . فيضطر إلى النظر فيه ، وقد يتخلص المبطل عن باطله ، إذا أمعن فيه النظر ، فيصل إلى الحق) .

يضاف إلى هذه الحكم الخمس ما ذكرناه عند الكلام على فواتح السور ودفع الشبهات عنها بالجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢١٩ - ٢٣٠) بالطبعة الثانية .

(وأما النوع الثانى والثالث من التشابهات) فتلوح لنا في ذكره واشتمال القرآن عليه حكم خمس أيضا .

(أولاها) تحقيق إعجاز القرآن ، لأن كل ما استقبح فيه شيئا من الخفاء المؤدى إلى التشابه ، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطرف الأعلى في البيان . ولو أخذنا في شرح هذا لصاق بنا المقام ، وخرجنا جملة من هذا الميدان . إلى ميدان علوم البلاغة وما حوت من خواص وأسرار للإعجاز والإطناب والمساواة ، والتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والحقيقة والحجاز ، ونحو ذلك .

(ثانيتهما) تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه ، لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء ، دال على معان كثيرة زائدة على ما يستفاد من أصل الكلام ، ولوعبر عن هذه المعاني الثانوية الكثيرة بألفاظ ، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة ، يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه . « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي . ولو جئنا بمثله مددا » .
وكذلك يدرك القارى لدقة القرآن وعلو أسلوبه روعة ولذة تغريه على قراءته ، وتشجعه على استظهاره وحفظه .

(ثالثتهما) ما ذكره الفخر الرازى بقوله : (متى كانت التشابهات موجودة كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق . وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب . قال تعالى « أم حسبكم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ») :
(رابعتهما) ما ذكره الفخر أيضاً بقوله : (باشتمال القرآن على الحكم والتشابه ، يضطر الناظر فيه إلى تحصيل علوم كثيرة ، مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على النظر والاستدلال . فكان وجود التشابه سبباً في تحصيل علوم كثيرة) .

(خامستها) ما ذكره أيضاً بقوله : (باشتمال القرآن على الحكم والتشابه يضطر الناظر فيه إلى الاستعانة بالأدلة العقلية ، فيتخلص من ظلمة التقليد . وفي ذلك تنويه بشأن العقل والتعويل عليه ، ولو كان كله محكماً لما احتاج إلى الدلائل العقلية ، ولظل العقل مهملاً) اهـ .

ملاحظة :

يمكن اعتبار بعض هذه الحكم في النوع الأول ، كما يمكن اعتبار بعض حكم النوع الأول هنا ، لكن بشيء من التكليف . ولقد راعينا ما يجب أن تراعيه من أن بعض هذه الحكم لا تنأى إلا في أنواع خاصة من التشابهات ، ولكن المجموع يتحقق في المجموع ، وذلك كاف في صحة هذا العرض ، فاكثف أنت به ولاحظه ، وبالله تعالى التوفيق .

متشابه الصفات

عرفنا أن التشابهات تجمع ألوانا مختلفة. ونزيدك هنا أن من بينها لونين كثر الكلام فيهما (أولهما) فوائح السور ، نحو آلم ، ق ، طس وما أشبهها ، وقد أفضنا القول فيها بالمبحث السابع من الجزء الأول من هذا الكتاب . (ثانيهما) الآيات المشككة الواردة في شأن الله تعالى ، وتسمى آيات الصفات ، أو متشابه الصفات . ولابن اللبان فيها تصنيف مفرد ، سماه : (رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات) مثل قوله سبحانه : « الرحمن على العرش استوى » وما أشبهه . وإنما أفرد هذا النوع بالذكر وبالأليف لأنه كثر فيه القيل والقال ، وكان فتنة ارتكس فيها كثير من القدامى والمحدثين .

الرأى الرشيد في متشابه الصفات

علماؤنا أجزل الله مثوبتهم - قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه التشابهات ، ثم اختلفوا فيما وراءها .

(فأول ما اتفقوا عليه) صرفها عن ظواهرها المستحيلة ، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعا . كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة . وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته ؟

(ثانيه) أنه إذا توقف الدافع عن الإسلام على التأويل لهذه التشابهات ، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشبهين ، ويرد طعن الطاعنين .

(ثالثه) أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهما قريبا ، وجب القول به إجماعا وذلك كقوله سبحانه « وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ » فإن السكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعا . وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد ، هو السكينونة معهم بالإحاطة علما وسمما وبصرا وقدرة وإرادة .

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب :

(المذهب الأول) مذهب السلف ، ويسمى مذهب المفوضة ، (بكسر الواو وتشديد يدها) وهو تفويض معاني هذه التشابهات إلى الله وحده بعد تنزيله تعالى عن ظواهرها المستحيلة . ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين .

أحدهما عقلي وهو أن نعيمين المراد من هذه التشابهات إنما يجري على قوانين اللغة واستعمالات العرب ، وهى لا تفيد إلا الظن ، مع أن صفات الله من العقائد التى لا يكفى فيها الظن ، بل لا بد فيها من اليقين ولا سبيل إليه ، فلنتوقف ولنسكل التعمين إلى العلم الخبير .

والدليل الثانى نقلي ، يعتمدون فيه على عدة أمور : منها حديث عائشة السابق ، وفيه « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ؛ فأولئك الذين سى الله ، فاحذروهم » .

ومنها ما رواه الطبرانى فى الكبير عن أبى مالك الأشعرى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا أخاف على أمتى إلا ثلاث خلال : أن يكثر لهم المال فيمتحاسدوا فيقتتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذوه المؤمن يتغنى تأويله » وما يعلم تأويله إلا الله » الحديث .

ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا . فما عرفتم منه فاعملوا ، وما تشابه فآمنوا به » .

ومنها ما أخرجه الدارمى « عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له ابن صبيغ^(١) قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل ، فقال له :

(١) كذلك جاء اسم ابن صبيغ فى كتاب الإتيان للسيوطى ، بلفظ ابن ، وبالقين

المعجمة فى صبيغ مع صورة التصغير .

من أنت؟ فقال: أنا عبد الله بن صبيغ. فأخذ عمر عرجونا فضربه حتى دمي رأسه. وجاء في رواية أخرى: فضربه حتى ترك ظهره دبيرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلى فاقنلني قتلا جميلا. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: ألا يجالس أحد من المسلمين «اه» والدبيرة بفتحات ثلاث هي قرحة الدابة في أصل الوضع اللغوي، والمراد هنا أنه صير في ظهره من الضرب جرحا داميا كأنه قرحة في دابة، ورضي الله عن عمر، فإن هذا الأثر يدل على أن ابن صبيغ فتح أو حاول أن يفتح باب فتنة بتنبهه مقشبهات القرآن يكثر الكلام فيها ويسأل الناس عنها.

ومنها ماورد من أن الإمام مالكاً رضى الله عنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه: «الرحمن على العرش استوى» فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة، وأظنك رجل سوء. أخرجه عنى». يريد - رحمه الله عليه - أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه المحال على الله بالدليل القاطع والكيف مجهول أى تعيين مراد الشارع مجهول لذا لا دليل عندنا عليه، ولا سلطان لنا به، والسؤال عنه بدعة أى الاستفسار عن تعيين هذا المراد على اعتقاد أنه مما شرعه الله، بدعة؛ لأنه طريقة في الدين مخترعة مخالفة لما أوردنا إليه الشارع من وجوب تقديم المحكمات وعدم اتباع التشابهات وماجزاء المبتدع

= ولكني رأيت شيخ الإسلام المالكي بتونس، وهو السيد محمد الطاهر بن عاشور، بصوب في بحث له أن اسمه «صبيغ بن شريك أو ابن عسل التميمي» من غير كنه ابن، وبضاد مهملة مفتوحة، وباء مكسورة، وغين معجمة. ثم ذكر بعد هذا التصويب أن كثيراً من الناس يحرفونه فيقولون «ضبيغ. بضاد معجمة، وعين مهملة، وبصيغة التصغير ثم قال: ويقولون: أبو صبيغ.

إلا أن يطرد ويبعد عن الناس ، خوف أن يفتنهم ، لأنه رجل سوء . وذلك سر قوله « وأخلصك رجل سوء . أخرجوه عني » ١٠١ .

قال ابن الصلاح : « على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه . ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها » ١٠١ .

(المذهب الثاني) مذهب الخلف ، ويسمى مذهب المؤولة بتشديد الواو وكسرها وهم فريقان : فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعمين ثابتة له تعالى زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين ، وينسب هذا إلى أبي الحسن الأشعري ، وفريق يؤولها بصفات أو بمعان نعلمها على التعمين ، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه التشابهات على معنى يسوغ افة ، وبليق بالله عقلا وشرعا ، وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين . قال السيوطي : وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال في الرسالة النظامية : « الذي نرضيه ديننا ، وندين الله به عقدا ، اتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها » ١٠١ .

أما حجة أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه فهو أن المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإجمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لافهموم له ، ومادام في الإمكان حمل كلام الشارع على معنى سليم ، فالنظر قاض بوجوبه ، انتفاعا بما ورد من الحكيم العظيم ، وتنزيها له عن أن يجرى مجرى المعجوز العقيم .

(المذهب الثالث) مذهب المتوسطين . وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال : وتوسط ابن دقيق العيد فقال : « إذا كان التأويل قريبا من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيدا توقفتنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه . وما كان معناه من هذه الألفاظ

ظاهر مفهوم ما من مخاطب العرب قلنا به من غير توقف ، كما في قوله تعالى : « يا حسرتة على ما فرطت في جنب الله » فنحمله على حق الله وما يحب له « ا هـ .

نطبيق وتمثيل :

ولنطبق هذه المذاهب على قوله سبحانه : « الرحمن على العرش استوى » ، فنقول : يتفق الجميع من سلف وخلف على أن ظاهر الاستواء على العرش ، وهو الجلوس عليه مع التمكن والتحيز ، مستحيل لأن الأدلة القاطعة تنزه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه ، سواء أكان مكانا يحل فيه أم غيره . وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد لله قطعا ، لأنه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقه ، وأثبت لنفسه الغنى عنهم ، فقال : « ليس كمثله شيء » وقال « وهو الغني الحميد » فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضا .

ثم اختلف السلف والخلف بعد ما تقدم ، فرأى السلفيون أن يفوضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله ، هو أعلم بما نسب إليه وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم على هذا التعيين . ورأى الخلف أن يؤولوا ، لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون ، وما دام ميدان اللغة متسعا للتأويل وجب التأويل . بيد أنهم اختلفوا في هذا التأويل فرقتين ؛ فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ، ويقولون : إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا لعملها على التعيين ، تسمى صفة الاستواء . وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون : إن المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والتميز ، من غير معاناة ولا تكلف ؛ لأن اللغة تنسع لهذا المعنى ، ومنه قول الشاعر العربي :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهوراق

أى استوى وقهر ، أو دبر وحكم ؛ فكذلك يكون معنى النص الكريم : الرحمن

استقوى على عرش العالم، وحكم العالم بقدرته، ودبره بمشيئته. وابن دقيق العيد يقول بهذا التأويل إن رآه قريباً، ويتوقف إن رآه بعيداً.

وقل مثل ذلك في نحو « ويبقى وجه ربك - لتصنع على عيني - يد الله فوق أيديهم - والسموات مطويات بيمينه - يخافون ربهم من فوقهم - وجاء ربك - وعنده مفاتيح الغيب ». فالسلف يفوضون في معانيها تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة. والأشاعرة يفسرونها بصفات سمعية زائدة على الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلى الله. فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه. والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات ولفظ (وتصنع على عيني) بتربية موسى ملحوظاً بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسي، والحيء في قوله (وجاء ربك) بمعنى أمره والعندية في قوله (وعنده مفاتيح الغيب) بالإحاطة والتمسك. أو بمثل ذلك في الجميع.

إرشاد وتحذير :

لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، فحاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتى باتت هذه الكلمات نفسها من التشابهات، ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا. ومن الحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويحيلون إلى الناس أنهم سلفيون، من ذلك قولهم : إن الله تعالى بشار إليه بالإشارة الحسية؛ وله من الجهات الست : جهة الفوق. ويقولون : إنه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقياً؛ بمعنى أنه استقر فوقه استقراً حقيقياً، غير أنهم يعددون فيه قولون : ليس كاستقرارنا وليس على ما نعرف، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية. وليس لهم مستند فيما نعلم إلا القسب بالظواهر. ولقد تجلّى لك مذهب السلف والخلف، فلا تطيل بإعادته.

ولقد علمت أن حمل المقشاهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقةها، ليس رأياً لأحد من المسلمين، وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى، وأهل النحل للفضالة كالمشبهة والجسمة. أما نحن - معاشر المسلمين - فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية، التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متجزئاً ولا متجزئاً ولا متركباً، ولا محتاجاً لأحد، ولا إلى مكان ولا إلى زمان، ولا نحو ذلك: ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول: «ليس كمثله شيء» ويقول: «قل هو أحد * الله الصمد * لم يلد * ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد» ويقول: «إن تكفروا فإن الله غنى عنكم، ولا يرضى لعباده الكفر. وإن تشكروا يرضه لكم» ويقول: «يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله. والله هو الغنى الحميد» وغير هذا كثير في الكتاب والسنة، فكل ما جاء مخالفاً بظاهرة لتلك القطعيات والمحكمات، فهو من المقشاهات التي لا يجوز اتباعها، كما تبين لك فيما سلف.

ثم إن هؤلاء المتمسحين في السلف متناقضون، لأنهم يثبتون تلك المقشاهات على حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدود وأعراض الحدود كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المقشاهات على حقائقها يبنون هذه الوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أوعالم. فقولهم في مسألة الاستواء الآتية: إن الاستواء باق على حقيقة: يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتجزؤ، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتجزؤ. فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر، أو متجزئ غير متجزئ وجسم غير جسم، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش. والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت! فإن أرادوا بقولهم الاستواء على حقيقة: أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن، فقد اتفقنا، لكن بقي أن تعبیر هذا هوهم، لا يجوز أن يصدر

من مؤمن ، خصوصا في مقام التعليم والإرشاد . وفي موقف النقاش والحجاج ، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز . لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة . والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستعمل على الله في ظاهره . فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر . واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي . . . ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس على العامة وفتنة لهم . فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ؟ وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتزييق وحدة الأمة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه . والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصيغ أو بابن صبيغ ، وجعل مالك يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء . وقد هر بك هذا وذاك .

لو أنصف هؤلاء اسكتوا عن الآيات والأخبار المشابهة ، واكتفوا بتزييه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ؛ ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده وبذلك يكونون سلفيين حقا لكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام ، فشوشت حالهم ، ولبلت أفكارهم فلنعرضها عليك مع ما أشبهها والله يتولى هدايا وهدام ، ويجمعنا جميعا على ما يحبه ويرضاه آمين .

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن القول بأن الله لاجهة له ، وأنه ليس فوقا ولا تحا ولا يميناً ولا شمالاً إلى غير ذلك ، يستلزم أن الله غير موجود ، أو هو قول بأن الله غير موجود ، فإن التجرد من الإنصاف بهذه المتقابلات جملة أمر لا يؤسّم به إلا المعدوم ومن لم يقشرف بشرف الوجود . وتدفع هذه الشبهة بأمور :

(أولها) أن هذا قياس للغائب على الشاهد ، وقياس الغائب على الشاهد فاسد ذلك أن الله تعالى ليس يشبه خلقه حتى يكون حكمه كحكمهم في وجوب أن يكون له جهة من الجهات الست مادام موجودا وكيف يقاس الجرد عن المادة بما هو مادي ؟ ثم كيف يستوى الخالق وخلقه في جريان أحكام الخلق على خالقه ؟ إن المادي هو الذي يجب أن يتصف بشيء من هذه المتقابلات ، وأن تكون له جهة من تلك الجهات . أما غير المادي فترفع عنه هذه الصفات كلها ، ولا يمكن أن تكون له أية جهة من هذه الجهات جميعها . ونظير ذلك أن الإنسان لا بد أن يكون له أحد الوصفين ، فإما جاهل وإما عالم . أما الحجر فلا يتصف بواحد منها ألبته ، فلا يقال : إنه جاهل ولا إنه عالم ، بل العلم والجهل مرتفعان عنه ، بل هما ممتنعان عليه لا محالة ، لأن طبيعته تأتي قابلية لكل منهما . وهكذا تنفي المتقابلات كلها بانقضاء قابلية الحل لها ، أيا كانت هذه المتقابلات ، وأيا كان هذا الحل الذي ليس قابلا لها . فيمتنع مثلا أن توصف الدار بأنها مميمة أو صماء ، وأن توصف الأرض بأنها متكلمة أو خرساء ، وأن توصف السماء بأنها متزوجة أو أيم ، وهلم جرا .

(ثانيا) نقول لهؤلاء : أين كان الله قبل أن يخلق العرش والفرش والسماء والأرض ؟ وقبل أن يخلق الزمان والمكان وقبل أن تكون هناك جهات ستة ؟ فإن قالوا : لم يكن له جهة ولا مكان ، نقول : قد اعترفتم بما نقول نحن به ، وهو الآن على ما عليه كان ، لا جهة له ولا مكان . وإن زعموا أن العالم قديم بقدم الله ، فقد تداووا من داء بداء ، واستجاروا من الرمضاء بالنار ، ووجب أن ننقل بهم إلى إثبات حدوث العالم ، والله هو ولي الهداية والتوفيق .

(ثالثا) نقول لهؤلاء : إذا كنتم تأخذون بظواهر النصوص على حقيقتها ، فماذا تفعلون بمثل قوله تعالى : « أأمنتم من في السماء » مع قوله : « وهو الله في السموات وفي الأرض » ؟ أنقولون إنه في السماء حقيقة ، أم في الأرض حقيقة ، أم فيهما معا حقيقة ؟ وإذا كان في الأرض وحدها حقيقة فكيف تكون له جهة فوق ؟ وإذا كان فيهما معا حقيقة فلماذا يقال

له جهة فوق ولا يقال له جهة تحت ؟ ولماذا يشار إليه فوق ولا يشار إليه تحت ؟ ثم ألا يعلمون أن الجهات أمور نسبية ، فما هو فوق بالنسبة إلينا ، يكون تحتاً بالنسبة إلى غيرنا ؟ فأين يذهبون !

(رابعاً) نقول لهؤلاء : ماذا تقولون في قوله تعالى « يَدُ اللَّهِ فَوْقَ يَدِهِمْ » بإفراد اليد ، مع قوله : « لما خلقت بيدي » بثنيتها ، ومع قوله : « والسماء بنيناها بأيدي » مجمعها . فإذا كنتم تعلمون النصوص على ظواهرها حقيقة ، فأخبرونا : أله يد واحدة بناء على الآية الأولى ؟ أم له يدان اثنتان بناء على الآية الثانية ؟ أما له أيد أكثر من اثنتين بناء على الآية الثالثة ؟ !

(خامساً) نقول لهؤلاء : قد ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » رواه البخاري ومسلم وغيرهما . فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر ، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب ؟ وإذا كان ينزل لأهل كل أفق نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير ، فمتى يستوى على عرشه حقيقة كما تقولون ؟ ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون ؟ مع أن الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات ، ولا في ساعة من الساعات كما هو ثابت مسطور ، لا يمارى فيه إلا جهول مأفون !

(سادساً) نقول لهؤلاء ما قاله حجة الإسلام الغزالي ، ونصه : « نقول للمتشبث بظواهر الألفاظ : إن كان نزوله من السماء الدنيا ليسمعنا نداءه فما أسمعنا نداءه فأى فائدة في نزوله ؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا . فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد ، وأن المراد به شيء آخر غير ظاهره . وهل هذا إلا مثل من يريد وهو بالشرق إسماع شخص في الغرب ، فتقدم إلى الغرب بخطوات معدودة ، وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لا يسمع نداءه ؛ فيكون نقله الأقدام عملاً باطلاً ، وسمعه نحو المغرب عبثاً صرفاً لا فائدة فيه . وكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل ؟ » ١ .

الشبهة الثانية ودفعها :

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله في حاشيته على العقائد المضدية: « فإن قلت : إن كلام الله وكلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية ، ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة ، فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كأثنا ما كان .

قلت : حينئذ لا يكون ناجيا إلا طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص وترك طريق الاستدلال رأسا مع أنه لا يخفى مآل آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال ، مع سلوكهم طريقا ليس يفيد اليقين بوجه ، فإن للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها فلا سبيل إلا الاستدلال العقلي وتأويل ما يفيد بظاهره نقضا إلى ما يفيد الكمال . وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء ، حيث لا فرق بين برهان وبرهان ، ولا لفظ ولفظ .

وقال في قوله تعالى : « ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات » إن الوحي من الله للنبي صلى الله عليه وسلم تنزيلا وإنزالا ونزولا ، لهيأتها علو مرتبة الربوبية لا أن هناك نزولا حسيا من مكان مرتفع إلى مكان منخفض . ومن الغريب أنهم يقولون في الرد على هذا : إن علو الله على خلقه ، حقيقة أثبتنا لنفسه في كتابه ، لا حاجة لتأويله بعلو مرتبة الربوبية ! ولما شعرى إذا لم نقوله بعلو مرتبة الربوبية ، فماذا نريد منه ؟ وهل بقي بعد ذلك شيء غير العلو الحسي الذي يستلزم الجهة والتعيز ؟ ولا يمكن نفى ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسي ، فإن نفى التعيز عن العلو الحسي غير معقول ، ولا معنى للاستلزام إلا هذا . أما هم فينفون اللوازم . ولا أدى كيف نفى اللوازم مع فرضها لوازم ؟ هذا خلف . ولكن القول ليسوا أهل منطق . والمتبع لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى . وقد ذكر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأن معتقد الجهة لا يمكنه

إلا أن يعتقد التحيز والجسمية ولا يتأتى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له « ١٠٠ » .

الشبهة الثالثة ودفعها :

نقل السيوطي عن بعضهم أنه قال : « إن قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه عن أراد لعباده البيان والهدى . (قلنا) إن كان (أى التشابه) مما يمكن علمه فله فوائد : منها الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامض والبحث عن دقائقه ، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب . ومنها ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات ، إذ لو كان كله محكما لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق ، ولم يظهر فضل العالم على غيره . وإن كان (أى التشابه) مما لا يمكن علمه (أى بأن استأثر الله به) فله فوائد : منها ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه والتفويض والتسليم ، والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة كالمنسوخ وإن لم يجز العمل بما فيه ، وإقامة الحجة عليهم ، لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم ؛ وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم ، دل على أنه نزل من عند الله ؛ وأنه هو الذى أعجزهم عن الوقوف » « ١٠١ » .

ونستعنى نظرك هنا إلى ما أسلفناه في الحكم الماضية ، ثم إلى ما ذكره ابن اللبان في مقدمة كتابه : (رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات) إذ قال ما خلاصته . « ليس في الوجود قاعل إلا الله ، وأفعال العباد منسوبة الوجود إليه تعالى بلا شريك ولا معين فهى في الحقيقة فعله ، وله بها عليهم الحجة » لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » .

ومن المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين : مظهر عبادى منسوب لعباده ، وهو الصور والجوارح الجثمانية . ومظهر حقيقى منسوب إليه ، وقد أجرى عليه أسماء المظاهر العبادية

« المنسوبة لعباده ، على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم . ولقد نبه في كتابه تعالى على القسمين وأنه منزّه عن الجوارح في الحالين فنبه على الأول بقوله : « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم » فهذا يفيد أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى . ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ في صحيح مسلم : « ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه : فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها . وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله » وبقوله : « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » وبهذا يفهم ما جاء من الجوارح منسوباً إليه تعالى ، فلا يفهم من نسبتها إليه تشبيه ولا تجسيم . ولكن الغرض من ذلك التقريب للأفهام ، والتأنيس للقلوب . والواجب سلوكه إنما هو رد التشابه إلى المحكم على التواعد اللغوية ، وعلى مواضع العرب وعلى ما كان يفهمه الصحابة والتابعون من الكتاب والسنة » اهـ ما أردنا نقله .

الشبهة الرابعة ودفعها :

نقل السيوطي أيضاً عن الإمام فخر الدين الرازي أنه قال : « من الملحدة من طعن في القرآن لأجل اشتماله على التشابهات وقال : إنكم تقولون إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة ، ثم إننا نراه بحيث يتمسك به صاحب كل مذهب على مذهبه ، فالجبري متمسك بآيات الجبر ، كقوله تعالى « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً » ، والقدرى يقول : هذا مذهب الكفار بدليل أنه تعالى حكى عنهم ذلك في معرض الذم في قوله : « وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه ، وفي آذاننا وقراً » وفي موضع آخر « وقالوا قلوبنا غلف » ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى « لا تدركه الأبصار »^(١) ومثبت الجهة متمسك بقوله تعالى : « يخافون ربهم من فوقهم » « الرحمن

(١) يظهر أن هنا سقطاً، لعله هكذا : ومثبت الرؤية متمسك بقوله تعالى : « وجوه

يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة » .

على العرش استوى » ، والثاني متمسك بقوله تعالى : (ليس كمثل شيء) ثم يسمى كل واحد الآيات الموافقة لمذهبه محكمة ، والآيات المخالفة متشابهة ، وإنما آل في ترجيح بعضها على بعض إلى ترجيحات خفية ووجوه ضعيفة . فكيف يليق بالحكيم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجوع إليه في كل الدين إلى يوم القيامة هكذا ؟ .

والجواب أن العلماء ذكر والوقوع المتشابه فيه فوائد : منها أنه يوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد ، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب إلى آخر ما نقلناه عنه فيما سبق من بيان حكم الله وأسراره في ذكر التشابهات فاجعلها على بال منك في رفع هذه الشبهة ، وأضف إليها ما نقلناه آنفا عن ابن اللبان ، وما بسطناه في دفع الشبهات السالفة . وارجع إلى ما كتبناه في مثل هذا المقام بالمبحث السابع من هذا الكتاب .

الشبهة الخامسة بدفعها .

قال السيوطي في كتابه الإتيان : أورد بعضهم سؤالاً وهو أنه هل للحكم مزية على المتشابه أو لا ؟ فإن قلتم بالثاني فهو خلاف الإجماع وإلا فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وإفنه منزل بالحكمة .

وأجاب أبو عبد الله النكر بأذى بأن الحكم كالتشابه من وجه ويخالفه من وجه فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع وأنه لا يختار القبيح ، ويختلفان في أن الحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال ، والتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر ليحمله على الوجه المطابق ولأن الحكم أصل والعلم بالأصل أسبق . ولأن الحكم يعلم مفصلاً والتشابه لا يعلم إلا مجملًا هـ .

أقول : ويمكن دفع هذه الشبهة بوجه أقرب ، وهو أن المحكم له مزية على المتشابه ، لأنه بنص القرآن هو أم الكتاب على ماسلف بيانه والاعتراض بأن هذا يقتضى الأصل المجمع عليه وهو أن جميع كلامه سبحانه سواء وأنه منزل بالحكمة : الاعتراض بهذا سقط من أساسه لأن المساواة بين كلام الله إنما هي في خصائص القرآن العامة ، ككونه منزلاً على النبي ﷺ ، بالحق والحكمة وكونه متعبداً بقلوته ومتحدى بأقصر سورة منه ، ومكتوباً في المصاحف ومنقولاً بالتواتر ومحرمًا حمله ومسه على الجنب ونحو ذلك . والمساواة في هذه الخصائص لا تنافي ذلك الامتياز الذي امتازت به المحكمات . وكيف يتصور التنافي على حين أن كلام المحكم والمتشابه له حكمه وله مزاياه ؟ فمزية المحكم أنه أم الكتاب إليه ترد التشابهات ، ومزية للمتشابه أنه محك الاختبار والابتلاء ، وبجبال التسابق والاجتهاد ، إلى غير ذلك من الفوائد التي عرفتها . ثم كيف يتصور هذا التنافي والقرآن كله مختلف باختلاف موضوعاته وأحواله ، فمنه عقائد وأحكام ، وأوامر ونواه ، وعبادات وقصص وتنبؤات ، ووعد ووعيد ، وناسخ ومنسوخ ، وهلم بما يستنفذ ذكره وقتاً طويلاً . ولا ريب أن كل نوع من هذه الأنواع له مزيته أو خاصته التي غايرها الآخر ، وإن اشترك الجميع بذلك في أنها كلها أجزاء للقرآن ، متساوية في القرآنية وخصائصها العامة . وخلاصة هذا الجواب أن امتياز المحكم على المتشابه في أمور ، ومساواته إياه في أمور أخرى ، فلا تناقض ولا تعارض ، كما أن كل عضو من أعضاء جسم الإنسان له مزيته وخاصته التي صار بها عضواً ، والكل بعد ذلك يساوي الآخر في أنه جزء للإنسان في خصائصه العامة من حسن وحياة .

الشبهة السادسة ودفعها :

يقولون : إن الناظر في موقف السلف والخلف من المتشابه ، يجزم بأنهم جميعاً مؤولون ؛ لأنهم اشتركوا في صرف ألفاظ التشابهات عن ظواهرها . وصرفها عن ظواهرها تأويل لها

لا محالة. وإذا كانوا جميعا مؤولين فقد وقعوا جميعا فيما نهى الله عنه، وهو اتباع المتشابهات بالتأويل، إذ وصف سبحانه هؤلاء بأن في قلوبهم زيفا، فقال في الآية السابقة: «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» .

وندفع هذه الشبهة (أولا) بأن القول بكون السلف والخلف مجمعين على تأويل المتشابه، قول له وجه من الصحة، لكن بحسب المعنى اللغوي أو ما يقرب من المعنى اللغوي. أما بحسب الاصطلاح السائد فلا؛ لأن السلف وإن وافقوا الخلف في التأويل، فقد خالفوهم في تعيين المعنى المراد باللفظ بعد صرفه عن ظاهره، وذهبوا إلى التفويض الحض بالنسبة إلى هذا التعمين. أما الخلف فركبوا متن التأويل إلى هذا التعمين كما سبق تفصيله.

(ثانيا) أن القول بأن السلف والخلف جميعا وقعوا بتهمرفهم السابق فيما نهى الله عنه، قول خاطيء، واستدلوا لهم عليه بالآية المذكورة استدلال فاسد، لأن النهي فيها إنما هو عن التأويل الآثم الناشئ عن الزيغ واتباع الهوى بقربة قوله سبحانه (وأما الذين في قلوبهم زيغ) أي ميل عن الاستقامة والحجة، إلى الهوى والشهوة. أما التأويل القائم على تحكيم البراهين القاطعة واتباع الهداية الراشدة، فليس من هذا القبيل الذي حظه الله وحرمه. وكيف ينهانا عنه وقد أمرنا به ضمتنا بإيجاب رد المتشابهات إلى المحكمات، إذ جعل هذه المحكمات هي أم الكتاب، على ما سبق بيانه؟ ثم كيف يكون مثل هذا التأويل الراشد محرما وقد دعا به الرسول ﷺ لابن عباس فقال في الحديث المشهور: (الأم فقهه في الدين وعلمه التأويل) ؟ .

وبتلخص من هذا أن الله أرشدنا في الآية إلى نوع من التأويل وهو ما يكون به رد المتشابهات إلى المحكمات. ثم نهانا عن نوع آخر منه. وهو ما كان ناشئا عن الهوى والشهوة، لأعلى البرهان والحجة، قصدا إلى الضلال والفتنة. وهما ألوان مختلفان، وضرر بان يعيدان، بينهما برزخ لا يبغيان.

ولإذن فمن لم يصرف لفظ التشابه عن ظاهره الموهم للتشبيه أو الحال فقد ضل ،
كالظاهرية والمشبهة . ومن فسر لفظ التشابه تفسيراً بعيداً عن الحجة والبرهان قائماً على الزبح
والبهتان فقد ضل أيضاً كالباطنية والإسماعيلية ، وكل هؤلاء يقال فيهم إنهم يتبعون للتشابه
ابتغاء الفتنة . أما من يؤول التشابه أى يصرفه عن ظاهره بالحجة القاطعة ، لا طلباً للفتنة ،
ولكن منافع لها ، وتثبيتاً للناس على المعروف من دينهم ، ورداً لهم إلى محكمات الكتاب القائمة
وأعلامه الواضحة ، فأولئك هم المادون المهديون حقاً . وعلى ذلك درج ساف الأمة وخلفها
وأئمتها وعلمائها . روى عن البخارى عن سعيد بن جبير أن رجلاً قال لابن عباس : « إني أجد
في القرآن أشياء تختلف على . قال : ما هو ؟ . قال : « فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون »
وقال : « وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون » وقال « ولا يكتُمون الله حديثاً » وقال « قالوا
والله ربنا ما كنا مشركين » قال ابن عباس : « فلا أنساب بينهم في النفخة الأولى ولا
يتساءلون ، ثم في النفخة الثانية أقبل بعضهم على بعض يتساءلون . . فأما قوله « والله ربنا
ما كنا مشركين » فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، فيقول للمشركون : تعالوا نقول
ما كنا مشركين ، فيختم الله على أفواههم فتنتطق جوارحهم بأعمالهم ، فعند ذلك لا
يكتُمون الله حديثاً » إلى آخر الحديث . . نسأل الله أن يسلّمنا ، وأن يهدينا سواء الصراط ،
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ، آمين .

المبحث السادس عشر في أسلوب القرآن الكريم

الأسلوب في اللغة :

يطلق الأسلوب في لغة العرب إطلاقاً مختلفة : فيقال للطريق بين الأشجار ، وللفن ،
وللوجه ، وللمذهب ، وللشموخ بالأنف ، ولعنق الأسد . ويقال لطريقة المتكلم في كلامه

أيضا ، وأنسب هذه المعاني بالاصطلاح الآتي هو المعنى الأخير ، أو هو الفن أو المذهب لكن مع التقييد .

الأسلوب في الاصطلاح :

تواضع المتأدبون وعلماء العربية ، على أن الأسلوب هو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه واختيار ألفاظه ، أو هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلم في تأدية معانيه ومقاصده من كلامه . أو هو طابع الكلام أو فنه الذي انفرد به المتكلم كذلك .

معنى أسلوب القرآن :

وعلى هذا فأسلوب القرآن الكريم هو طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه واختيار ألفاظه ، ولا غرابة أن يكون للقرآن الكريم أسلوب خاص به ، فإن لكل كلام إلهي أو بشري أسلوبه الخاص به . وأساليب المتكلمين وطرائقهم في عرض كلامهم من شعر أو نثر ، تعتمد بتعدد أشخاصهم ، بل تعتمد في الشخص الواحد بتعدد الموضوعات التي يتناولها ، والفنون التي يعالجها .

الأسلوب غير المفردات والتراكيب :

ونلفت نظرك إلى أن الأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام وإنما هو الطريقة التي انتهجها المؤلف في اختيار المفردات والتراكيب لكلامه .

وهذا هو السر في أن الأساليب مختلفة باختلاف المتكلمين من نثرين وناظمين ، مع أن المفردات التي يستخدمها الجميع واحدة ، والتراكيب في جملتها واحدة ، وقواعد صوغ المفردات وتكوين الجمل واحدة ، وهذا هو السر أيضا في أن القرآن لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم العربية ، من حيث ذوات المفردات والجمل وقوانينها العامة ، بل جاء كتابا عربيا جازيا على ما لوفى العرب من هذه الناحية ، فمن حروفهم تألفت كلماته ، ومن كلامهم

تألفت تراكييه، وعلى قواعدهم العامة في صياغة هذه المفردات وتكوين التراكيب جاء تأليفه، ولكن المعجز والمدهش والمثير لأعجب العجب، أنه مع دخوله على العرب من هذا الباب الذي عهدوه، ومع مجيئه بهذه المفردات والتراكيب التي توافروا على معرفتها، وتنافسوا في حليتها، وبلغوا الشأو الأعلى فيها، نقول: إن القرآن مع ذلك كله وبرغم ذلك كله، قد أمجزهم بأسلوبه الفذ، ومذهبه السكلامي المعجز! ولو دخل عليهم من غير هذا الباب الذي يعرفونه، لأمكن أن يلتمس لهم عذر أو شبه عذر، وأن يسلم لهم طعن أو شبه طعن «ولو جملناه قرآنًا أعجميًا لقالوا: لو آفصت آياته، أأعجمي وعربي؟» ولهذا المعنى وصف الله كتابه بالعروبة في غير آية. فقال جل ذكره في سورة يوسف «إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون» وقال في سورة الزمر: «قرآنًا عربيًا غير ذي عوج لعلهم يتقون».

• مثل لهذا الفارق:

وبما أن الأمر قد اختبى على بعض الناس حتى ضلوا فيه أو كادوا، نمثل للفرق بين الأسلوب وبين المفردات والتركيب بمثالن حسين أحدهما صناعة الخياطة، والآخر صناعة الصيدلة أو تحضير العقاقير والأدوية: فالخياطون يختلفون فيما بينهم اختلافا بعيدا ما بين خامل ونابه في صنعتته، وضعيف وبارع في حرفته. وهذا الاختلاف لم ينجي «من ناحية مواد الثياب الخياطة»، ولا من ناحية الآلات والأدوات والطرق العامة التي تستخدم في الخياطة. إنما جاء الاختلاف من جهة الطريقة الخاصة التي اتبعت في اختيار هذه المواد وتأليفها واستخدام قواعد هذه الصناعة في شكلها وهندستها. وكذلك الصيادلة يختلفون فيما بينهم نياحة وخولا وبراعة وقصورا. لا من حيث مواد الأدوية وعناصرها، ولا من حيث القواعد الفنية العامة في تركيبها، بل من حيث حسن اختيار هذه المواد، ودقة تطبيق هذه القواعد في تحضير العقاقير والأدوية، حتى لقد نشاهد أن مزاج الجيد منها وأثره ونفعه، يختلف بوضوح عن مزاج الرديء منها وأثره وضرره. وقبل مثل هذا في كل ما حوكت من صناعات يختلف فيها الصناعون ومصنوعاتها، مع وجود توريث مع اتحاد مواد الصناعة الأولى وقواعدها العامة في الجميع.

كذلك البيان اللغوي في أية لغة ، ما هو إلا صناعة ، موادها وقواعدها واحدة في المفردات والتراكيب ، ولكن البيان يختلف بعد ذلك باختلاف الطرائق والأساليب ، وإن شئت فقل : يختلف باختلاف الأذواق والمواهب التي انتقت هذه المفردات اللغوية ، واصطفت تلك الجمل التركيبية . حتى إنك لترى أهل اللغة الواحدة ، يؤدون الغرض الواحد بوجوه مختلفة من المفردات ، ومذاهب شتى من التراكيب ، يتفاوت حظها من الجودة والرداءة ، ومن الحسن والدمامة ، ومن القبول والرد ، بمقدار ما يبينهم من اختلاف في طرائق اختيارهم لما اختاروه من مواد اللغة أفراداً وتركيباً ، ولما لاحظوه من المناسبات مع هذا الاختيار ، فإذا سلم ذوق المتكلم وسمت حاسته البيانية ، حسن اختياره ، وسما كلامه ، سموأ قد يأخذ عليك حسك ويملك قبلك ولبك . وإذا فسد ذوق المتكلم وانحطت حاسته البيانية ، ساء اختياره ، ونزل كلامه ، نزولاً قد تغرر منه نفسك ، ويتأذى به سمعك ، وربما فررت منه وأنت تتمثل بقول الشاعر :

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكنت أظير

بيان ذلك في اللغة العربية :

بيان ذلك في لغتنا المحبوبة العربية ، أن مفرداتها منها متألف في حروفه ومتنافر ، وواضح مستأنس ، وخفى غريب ، ورقيق خفيف على الأسماع ، وثقيل كربه تمجده الأسماع ، وموافق لقياس اللغة ومخالف له . ثم من هذه المفردات عام وخاص ، ومطلق ومقيد ، ومجمل ومبين ، ومعرف ومنكر ، وظاهر ومضمر ، وحقيقة ومجاز . وكذلك التراكيب العربية ، منها ما هو حقيقة ومجاز ، ومنها متألف الكلمات ومتنافرها ، وواضح المعاني ومعقدها . وموافق للقياس اللغوي والخارج عليه ، ومنها الاسمية والفعلية ، والخبرية والإنشائية ، وفيها النفي والإثبات ، والإيجاز والإطناب ، والتقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، إلى غير ذلك مما هو مفصل في علوم اللغة وكتبها .

ثم إن ما يؤيده معهود اللغز من المتنوعات المذكورة وما أشبهها، هو المسلك العام الذي ينفذ منه المتكلمون إلى أغراضهم ومقاصدهم. ولكن ليس شئ من هذه المتنوعات بالذي يحسن استعماله إطلاقاً، ولا شئ منها بالذي يسوء استعماله إطلاقاً، أى في كافة الأحوال وجميع المقامات. بل لكل مقام مقال، فإما يحمل في موطن قد يفتح في موطن آخر، وما يجب في مقام قد يمتنع في مقام آخر، ولولا هذا لكان الوصول إلى الطرف الأعلى من البلاغة هيناً. ولأصبح كلام الناس لونا واحدا وطعما واحدا. ولكن الأمر يرجع إلى حسن الاختيار من هذه المتنوعات بحسب ما يناسب الأحوال والمقامات، فنحطاب الأذكياء غير خطاب الأغبياء. وموضوع العقائد التي يتحمس لها الناس غير موضوع القصص. وميدان الجدل الصاحب غير مجلس التعليم الهادى، ولغة الوعد والتبشير غير لغة الوعيد والإنذار إلى غير ذلك مما يجعل اختيار المناسبات عسيرا ضرورة أن الإحاطة بجميع أحوال المخاطبين قد تكون متعسرة أو متعذرة. وما يجعل اللفظ الواحد في موضع من المواضع كأنه نجمة وضوء لامعة، وفي موضع آخر كأنه نكتة سوداء مظلمة.

ولعلنا نأثنا - أكرمهم الله - أذواق مختلفة في استنباط الفروق الدقيقة بين استعمال حرف أو كلمة، مكان حرف أو كلمة. ومن السابقين في حلقة هذا الاستنباط الخطيب الإسكافي المتوفى سنة ٥٤١٢ هـ في كتابه (درة التنزيل وغرة التأويل) وهاك مثالا منه يفيدنا فيما نحن فيه، إذ يتحدث عن سر التعبير بالفاء في لفظ (كلوا) من قوله سبحانه في سورة البقرة: «وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فكلوا منها حيث شئتم» وعن سر التعبير بالواو لا بالفاء في لفظ «كلوا» أيضا، لكن من قوله سبحانه في سورة الأعراف: «وَإِذْ قِيلَ لِمَ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكلوا منها حيث شئتم» مع أن القصة واحدة، ومدخول الحرف واحد؛ قال رحمه الله: «الأصل أن كل فعل عطف عليه ما تعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء، ومنه «وَإِذْ قُلْنَا

ادخلوا هذه القرية فكلوا » فإن وجود الأكل متعلق بالدخول والدخول موصل إلى الأكل فالأكل وجوده معلق بوجوده بخلاف « وإذ قيل لم اسكنوا هذه القرية وكلوا » لأن السكنى مقام مع طول ليث ، والأكل لا يختص بوجوده بوجوده ، لأن من يدخل بستناً قد يأكل منه مجتازاً . فلما لم يتعلق الثانى بالأول تعلق الجواب بالابتداء ، وجب العطف بالواو دون الفاء « اهـ .

تفاوت القوى والقدر :-

ولا ريب أن القوى والقدر متفاوتا وتبايناً فيما نعرف من الأحوال ومناسباتها ، وأن ميدان الاختيار فسيح ملىء بشتى الألوان والصور للمفردات ومركباتها . فمذاعسى أن تبلغ قدرة الإنسان فى استعراض كل هذه الألوان والصور ، وفى إقامة ميزان دقيق بينها ، تمهيداً لحسن الاختيار ، على ضوء تلك الأحوال المقتضية لما ينبغى أن يكون منها . هنا يفسح المجال ثم ينفسح ، فما يهتدى إليه متكلم قد يغفل عنه متكلم ، وما يقيقظه كاتب قد يغفل عنه كاتب ، وما يدركه شاعر قد يفوت شاعراً آخر ، بل ما يدركه الإنسان الواحد فى موضع قد يخطئه فى موضع سواه ، وهكذا .

وليس من غرضنا هنا أن نستقصى الأحوال والمناسبات ، ولا أن نضرب الأمثال والشواهد لكل حال وما يناسبها ، فلذلك محلّه من علوم اللغة وكتبها كما قلنا . ولكن الذى نريد أن نضع يدك عليه فى هذا المقام ، هو أن أسلوب أى كلام يليغ ، معناه صورته الفنية أو طابعه الخاص ، أو مزاجه الشخصى الذى تهيم له برعاية صاحبه لجملة الأحوال ومناسباتها فى هذا الكلام . وأنه على حسب ما تحتوى أساليب الكلام من الأحوال والمناسبات ، يتفاوت هذا الكلام فى درجات البلاغة علواً ونزولاً ، وفى حظه عند السامع رداً وقبولاً . وأنه لم يظفر الوجود بكلام إلهى ولا بشرى بلغ الطرف الأعلى فى البلاغة ؛ ووصل إلى قمة الإعجاز من هذه الناحية ، غير القرآن الكريم ؛ لأن منشئ هذا الكتاب هو وحده الذى تعلقت إرادته بأن تكون معجزة نبي الإسلام من هذا الطراز لحكمة شرحنها وقد نمرض لها فيما يأتى ولأنه سبحانه هو الذى انتهت إليه الإحاطة بجميع أحوال الخلق وحده

ولأنه عز سلطانه هو القادر وحده . على تضمين كلامه كل المناسبات التي اقتضتها تلك الأحوال الكثيرة التي لم يحط ولن يحيط بها سواه ! . ومن الذي يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق وفيها الخفى الذي لا يعلمه من يعلم السر وأخفى ؟ ثم من ذا الذي يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق ؛ وهم أجيال متعددة ، منهم من لم يخلقوا وقت نزول القرآن ، ومنهم من لم يعرفوا لنا إلى الآن ؟ بعد بضعة عشرين قرنا من نزول هذا القرآن . وأنت خير بأن القرآن هو كتاب الساعة الذي يخاطب الأجيال كافة ؛ حتى يرث الله الأرض ومن عليها . فلا غرو أن يضمه منزله كل ما تحتاج إليه الأمم على اختلاف أجيالها من المناسبات الملائمة لأحوالهم ، وليس ذلك في قدرة أحد إلا العليم بأسرار الخلق وخفيات السموات والأرض « قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض » « تنزيلا من خلق الأرض والسموات العلوى * الرحمن على العرش استوى * له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى * » .

ومن شواهد ما نذكر ، أننا نلاحظ في كثير من ألفاظ القرآن أنها اختيرت اختيارا يتجلى فيه وجه الإعجاز من هذا الاختيار ، وذلك في الألفاظ التي نمر بها على القرون والأجيال ، منذ نزل القرآن إلى اليوم فإذا بهض الأجيال يفهم منها ما يناسب تفكيره ، ويلام ذوقه ، ويوائم معارفه ، وإذا أجيال أخرى تفهم من هذه الألفاظ عينا غير ما فهمته تلك الأجيال ، ولو استبدلت هذه الألفاظ بغيرها لم يصلح القرآن لخطاب الناس كافة ، وكان ذلك قدحا في أنه كتاب الدين العام الخالد ، ودستور البشرية في كل عصر ومصر . فسيحان من أنزل هذا القرآن مشبعا لحاجات الجميع ، وافيا بتجارب الجميع ، ملائما لأذواق الجميع ، متفقا ومعارف الجميع ، مما يدل دلالة واضحة ، على أنه كلام الله وحده ، أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ، وكفى بالله شهيدا .

ولعل لنا عودة لمثل هذا الكلام في فرصة أخرى . فلنمسك القلم عن الجولان في هذا الميدان . ونرجع عودا على بدء إلى أسلوب القرآن ولنذكر شيئا من خصائص

أسلوب القرآن ومزاياه التي انفرد بها . وكانت هي السر في إعجازه اللغوي أو البلاغي أو الأسلوبى .

خصائص أسلوب القرآن :

إن الخصائص التي امتاز بها أسلوب القرآن . والمزايا التي توافرت فيه حتى جعلت له طابعا معجزا في افقته وبلاغته ، أفاض العلماء فيها بين مقل ومكثر، ولكنهم بعد أن طال بهم المطاف ، وبعد أن دميت أقدامهم ، وحفيت أقدامهم ، لم يزيدوا على أن قدموا إلينا قُلًّا من كثر وقطرة من بحر ، معترفين بأنهم عجّزوا عن الوفاء ، وأن ماخفي عليهم فلم يذكروه أكثر مما ظهر لهم فذكروه ، وأنهم لم يزيدوا على أن قربوا لنا البعيد بضرب من التمثيل رجاء الإيضاح والتبيين . أما الاستقصاء والإحاطة بمزايا الأسلوب القرآنى وخصائصه على وجه الاستيعاب فأمر استأثر به منزله الذى عنده علم الكتاب .

وإذن فلنذكر نحن بدورنا شيئا من خصائص أسلوب القرآن ، على وجه التمثيل والتقريب أيضا . . . ومالا يدرك كله لا يترك أمله .

الخاصة الأولى :

مسحة القرآن اللفظية . فإنها مسحة خلاصة عجيبة ، تتجلى في نظامه الصوتى ، وجماله اللغوى .

١ - ونريد بنظام القرآن الصوتى ، اتساق القرآن واثقلاته في حركاته وسكناته ، ومداته وغماته ، واتصالاته وسكناته ، اتساقا عجيبا ، واثقلا رائعا ، يسترعى الأسماع ويستهوى النفوس ، بطريقة لا يمكن أن يصل إليها أى كلام آخر من منظوم ومنثور . وبيان ذلك أن من ألقى سمعه إلى مجموعة القرآن الصوتية ، وهى مرسلة على وجه السذاجة

في الهواء ؛ مجردة من هيكل الحروف والكلمات ، كأن يكون السامع بعيدا عن القارىء المجرد ، بحيث لا تبلغ إلى سمعه الحروف والكلمات متميزا بعضها عن بعض ، بل يبلغه مجرد الأصوات الساذجة المؤلفة من المدات والغنائات ، والحركات والسكنات ، والاتصالات والسكنات ، نقول : إن من ألقى سمعه إلى هذه المجموعة الصوتية الساذجة يشهر من نفسه ولو كان أجميلا يعرف العربية ، بأنه أمام لحن غريب وتوقيع عجيب ، يفوق في حسنه وجماله كل ما عرف من توقيع الموسيقى وترنيم الشعر ، لأن الموسيقى تتشابه أجزائها وتتقارب أنغامها فلا يفتأ السمع أن يملها ، والطبع أن يمجها ، ولأن الشعر تتحد فيه الأوزان وتتشابه القوافي في القصيدة الواحدة غالبا وإن طالت ، على نمط يورث سامعه السأم والملل ، بينما سامع لحن القرآن لا يسأم ولا يمل ، لأنه ينتقل فيه دائما بين ألحان متنوعة ، وأنغام متجددة ، على أوضاع مختلفة يهز كل وضع منها أوتار القلوب ، وأعصاب الأفتدة .

وهذا الجمال الصوتي أو النظام التوقيعي ، هو أول شيء أحسسته الأذان العربية أيام نزول القرآن ، ولم تكن عهدت مثله فيما عرفت من منشور الكلام ، سواء أكان مرسلا أم مسجوعا ، حتى خيل إلى هؤلاء العرب أن القرآن شعر ؛ لأنهم أدركوا في إيقاعه وترجيعة لذة ، وأخذتهم من لذة هذا الإيقاع والترجيع هزة ، لم يعرفوا شيئا قريبا منها إلا في الشعر ، ولكن سرعان ما عادوا على أنفسهم بالتخطئة فيما ظنوا ، حتى قال قائلهم - وهو الوليد ابن المغيرة - : « وما هو بالشعر » معللا ذلك بأنه ليس على أعاريض ^(١) الشعر في رجزه ^(٢) ولا في قصيده . بيد أنه تورط في خطأ أخش من هذا الخطأ ، حين زعم في ظلام العناد

(١) جمع عروض على غير قياس كأنهم جمعوا عريضا . وهو ميزان الشعر أو الجزء الذي

في آخر النصف الأول من البيت ؟ مختار .

(٢) للرجز ضرب من الشعر وزنه مستعملان ست مرات . وزعم الخليل أنه ليس بشعر

وإنما هو أنصاف أبيات أو أثلاث ؟ قاموس .

والخبرة أنه سحر ، لأنه أخذ من النثر جلاله وروعته ، ومن النظم جماله ومتمعه ووقف منهما في نقطة وسط خارقة لحدود العادة البشرية ، بين إطلاق النثر وإرساله وتقييد الشعر وأوزانه . ولو أنصف هؤلاء لعلوا أنه كلام منشور لكنه معجز ليس كمثل كلام ، لأنه صادر من متكلم قادر ليس كمثل شيء . وما هو بالشعر ولا بالسحر ، لأن الشعر معروف لهم بتقنيته ووزنه وقانونه ورسمه ، والقرآن ليس منه ؛ ولأن السحر محاولات خبيثة لا تصدر إلا من نفس خبيثة ، ولقد علمت قريش أكثر من غيرهم طهارة النفس الحميدة وسموها ونبلها ، إذ كانوا أعلم الناس به وأعرفهم بحسن سيرته وسلوكه ، وقد نشأ فيهم وشب وشاب بينهم . هذا إلى أن القرآن كله ، ما هو إلا دعوة طيبة لأهداف طيبة ، لا محل فيها إلى خبيث ورجس ، بل هي تحارب السحر وخبيثه ورجسه ، وتسمه بأنه كفر ، إذ قال : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر . وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا : إنما نحن فتنة فلا تكفر » .

ثم إن السحر معروف المقدمات والوسائل ، فليس بمعجز ، ولا يمكنه ولن يمكنه أن يأتي في يوم من الأيام بمثل هذا الذي جاء به القرآن .

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الوليد بن المغيرة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قرأ عليه القرآن كأنه رق له فبلغ ذلك أبا جهل ، فأتاه فقال له : يا عم إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالا ليعطوكه ، فإنك أتيت محمدا فتعرض لما قبله (بكسر القاف وفتح الباء) . قال الوليد : لقد علمت قريش أني من أكثرها مالا ، قال : فقل فيه قولا يبلغ قومك أنك منكراه وكاره . قال : وماذا أقول ؟ فوالله ما فيكم من رجل أعلم مني بالشعر لا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجن . والله ما يشبه الذي يقوله شيئا من هذا . والله إن له لخللاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن له لم نير أعلاه ، مشرق أسفله وإنه ليعلم ولا يعلى ، وإنه ليعظم ماتحته ! قال أبو جهل للوليد : لا يرضى عليك قومك حتى تقول فيه فقال الوليد : دعني أفكر . فلما فكر قال : هذا سحر يأتريه عن غيره . وفي ذلك نزل

قوله تعالى «ذرى ومن خلقت وحيدا» * وجعلت له مالا ممدودا * وبين شهودا * ومهدت له تمهيدا * ثم يطعم * أن أزيد * كلاً إنه كان لا ياتنا عنيدا * سأرهقه صعودا * إنه فكر وقدر * فقتل كيف قدر * ثم قتل كيف قدر * ثم نظر * ثم عبس وبسر * ثم أذبر واستكبر * فقال إن هذا إلا سحر يؤثر * إن هذا إلا قول البشر * رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط البخارى . فانظر إلى الرجل حين أرسل نفسه على سجيته العربية ، وبديتها الفطرية كيف أنصف فى حكمه ، حين تجرد ساعة من عناده ، وكفره ، وقال : والله ما يشبه الذى يقوله شيئا من هذا إلى أن قال : وإنه ليحطم ماتحته . ثم انظر إلى الرجل حين غلبت عليه شقوته ، وعأوده عناده وتمصبه ، كيف قاوم فطرته وأكره نفسه على مخالفة شعوره ووجدانه وقال ما قال بعد أن حار وذهب كل مذهب فى ضلاله وحيرته ، على نحو ما يصور القرآن تلك الحيرة والمقاومة والاستكراه يقوله : «إنه فكروا وقدر» الخ . نسأل الله الحماية والهداية بمنه وكرمه . آمين .

٢ - وزيد بجمال القرآن اللغوى تلك الظاهرة العجيبة التى امتاز بها القرآن فى رصف حروفه وترتيب كلماته ، ترتيبا دونه كل ترتيب ونظام تعاطاه الناس فى كلامهم . وبيان ذلك أنك إذا استمعت إلى حروف القرآن خارجة من مخارجها الصحيحة ، تشعر بلذة جديدة فى رصف هذه الحروف بعضها بجانب بعض فى الكلمات والآيات هذا ينقر وذاك يصفر . وهذا يخفى وذاك يظهر ، وهذا يهمس وذاك يهجر ، إلى غير ذلك مما هو مقرر فى باب مخارج الحروف وصفاتها فى علم التجويد . ومن هنا يتجلى لك جمال لغة القرآن حين خرج إلى الناس فى هذه المجموعة المختلفة المؤتلفة ، الجامعة بين اللين والشدّة ، والخشونة والركة ، والجهر والخفية ، على وجه دقيق محكم ، وضع كلاما من الحروف وصفاتها المتعابلة فى موضعه بميزان حتى تألف من المجموع قالب لفظى مدهش ، وقشرة سطحية أخاذة امتزجت فيها جزالة البداوة فى غير خشونة ، برقة الحضارة من غير ميوعة ، وتلاقت عندها أذواق القبائل العربية على اختلافها بكل يسر وسهولة . ولقد وصل هذا أجمال اللغوى إلى قمة الإعجاز ، بحيث

لو داخل في القرآن شيء من كلام الناس لاعتل مذاقه في أفواه قارئيه ، واختل نظامه في آذان سامعيه .

ومن عجيب أمر هذا الجمال اللغوي ، وذلك النظام الصوتي ، أنهما كما كانا دليل إعجاز من ناحية ، كانا سوراً مئيعاً لحفظ القرآن من ناحية أخرى . وذلك أن من شأن الجمال اللغوي والنظام الصوتي ، أن يسترعى الأسماع ، ويثير الانتباه ويحرك داعية الإقبال في كل إنسان ، إلى هذا القرآن الكريم . وبذلك يبقى أبداً الدهر سائداً على ألسنة الخلق وفي آذانهم ، ويعرف بذاته ومزاياه بينهم ، فلا يجروا أحد على تغييره وتبديله مصداقاً لقوله سبحانه : « إنا أنزلناه بحسن نزلنا المذكّر وإنا له لحافظون » .

الخاصة الثانية :

إرضاء العامة والخاصة . ومعنى هذا أن القرآن الكريم إذا قرأته على العامة أوقرى عليهم ، أحسوا جلاله ، وذاقوا حلاوته ، وفهموا منه على قدر استعدادهم ما يرضى عقولهم وعواطفهم . وكذلك الخاصة إذا قرأوه أوقرى عليهم ؛ أحسوا جلاله وذاقوا حلاوته ، وفهموا منه أكثر مما يفهم العامة ، ورأوا أنهم بين يدي كلام ليس كمثل كلام لافي إثراق ديناجته ولا في امتلائه وثروته ، ولا كذلك كلام البشر ، فإنه إن أَرْضَى الخاصة والأذكىاء ، لجنوحه إلى التجوز والإغراب والإشارة لم يَرْضَ العامة لأنهم لا يفهمونه وإن أَرْضَى العامة لجنوحه إلى التصريح والحقائق العارية المكشوفة ، لم يَرْضَ الخاصة لنزوله إلى مستوى ليس فيه متاع لأذواقهم ومشاربهم وعقولهم .

الخاصة الثالثة :

إرضاء العقل والعاطفة . ومعنى هذا أن أسلوب القرآن يخاطب العقل والقلب معاً ،

ويجمع الحق والجمال معا . انظر إليه مثلا وهو في معبران الاستدلال العقلي على البعث والإعادة في مواجهة منكريهما ، كيف يسوق استدلاله سوقا يهز القلوب هزا ، ويمتدح العاطفة إمتداحا ، بما جاء في طي هذه الأدلة المسكنة المفعنة ، إذ قال الله سبحانه في سورة فصلت « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ، فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحي الموتى . إنه على كل شيء قدير » . وإذا قال في سورة ق : « أقم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج * والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج * تبصرة * وذكرى لكل عبد منيب * ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد * والنخل باسقات لما طلع الفسيد * رزقا للعباد * وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج » . تأمل في الأسلوب البارع ، الذي أفعى العقل وأمتع العاطفة في آن واحد ، حتى في الجملة التي هي بمثابة النتيجة من مقدمات الدليل ، إذ قال في الآية الأولى : إن الذي أحياها لمحي الموتى وفي الآيات الأخيرة « كذلك الخروج » بالإنجاء الساحر ، وبالإيجاز الباهر الذي يستقبل عقل الإنسان وقلبه معا بأنصع الأدلة وأمتع المعروضات ، في هذه الكلمات المعدودات .

ثم انظر إلى القرآن وهو يسوق قصة يوسف مثلا ، كيف يأتي في خلالها بالعظات البالغة ، ويطلع من خلالها بالبراهين الساطعة ، على وجوب الاعتصام بالعفاف والشرف والأمانة ، إذ قال في فصل من فصول تلك الرواية الرائعة « وراودته التي هو في بيته عن نفسه ، وغلفت الأبواب ، وقالت هيئت لك . قال معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي ، إنه لا يفلح الظالمون » . فتأمل في هذه الآية كيف قوبلت دواعي الغواية الثلاث ، بدواعي العفاف الثلاث ، مقابلة صورية من القصص الممتع جدا لا عنيفا بين جند الرحمن وجند الشيطان ، ووضعتهما أمام العقل النصف في كفتي ميزان ! وهكذا تجد القرآن كله مزيجا حلوا سائغا ، يخفف على النفوس أن تجرّع الأدلة العقلية ، ويرفقه عن العقول باللفتات العاطفية ، ويوجه للعقول والمواظف معا جنبا إلى جنب لهذا الإنسان وخير الإنسان .

وهل تسعد بمثل هذا في كلام البشر؟ لا ، ثم لا . بل كلامهم إن وفي بحق العقل بحس
 العاطفة حقها ، وإن وفي بحق العاطفة بحس العقل حقه ، وبمقدار ما يقرب من أحدهما يبعد
 عن الآخر ، حتى لقد باتت العرف العام يقسم الأساليب البشرية إلى نوعين لاثالث لهما :
 أسلوب علمي وأسلوب أدبي : فطلاب العلم لا يرضيهم أسلوب الأدب ، وطلاب الأدب
 لا يرضيهم أسلوب العلم . وهكذا تجد كلام العلماء والمحققين فيه من الجفاء والعري ، مالا
 يهز القلوب ويحرك النفوس ، وتجد في كلام الأدباء والشعراء من المزال والعقم العلمي مالا
 يغذى الأفكار ويقنع العقول ؛ ذلك لأن القوى العاقلة والقوى الشاعرة في بنى الإنسان
 غير متكافئة . وعلى فرض تكافؤهما في شخص فإنهما لا تعملان دفعة واحدة بل على
 سبيل البديل والمناوبة . فكلام الشخص إما وليد فكرة ، وإما وليد عاطفة ، وإما ثوب
 مرقع يتألف من جمل نظرية تكون ثمرة للتفكير ومن جمل عاطفية تكون ثمرة للشعور .
 أما أن تأتى كل جملة من جملة جامعة للغايقين معارف دون ذلك صمود السماء . وكيف يقضى
 ذلك للإنسان ، وهو لم يوهب القوتين متكافئتين ، ولو تكافأنا لديه فإنه لا يستطيع أن
 يوجههما اتجاهًا واحد في آن واحد متقاربتين « ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه »
 أما القرآن فإنه انفرد بهذه الميزة بين أنواع الكلام ، لأنه تنزىل من القادر الذى لا يشغله
 شأن عن شأن ، والذى جمع بين الروح والجسد فى قرآن ، « فتبارك الله رب العالمين » .

الخاصة الرابعة :

جودة سبك القرآن وإحكام سرده^(١) . ومنى هذا أن القرآن بلغ من ترابط أجزائه
 وتماسك كلماته وجملة آياته وسوره ، مبلغا لا يدانيه فيه أى كلام آخر ، مع طول نفسه ،

(١) يقال درع مسرودة ومسرودة أى منسوجة متداخلة حلقها بعضها فى بعض

فالمراد هنا أن القرآن مترابط الأجزاء متناسب تناسبا قويا .

وتنوع مقاصده وافتقانه وتلويينه في الموضوع الواحد . وآية ذلك أنك إذا تأملت في القرآن الكريم ؛ وجدت منه جسماً كاملاً تربط الأعصاب والجلود والأغشية بين أجزائه ولحت فيه روحاً عاملاً يبعث الحياة والحس على تشابك وتساند بين أعضائه . فإذا هو وحدة متماسكة متآلفة ، على حين أنه كثرة متنوعة متخالفة . فبين كلمات الجملة الواحدة من التأخى والتناسق ، ما جعلها رائعة التجانس والتجاذب وبين جمل السورة الواحدة من التشابك والترابط ، ما جعلها وحدة صغيرة متآخدة الأجزاء متعاقبة الآيات . وبين سور القرآن من التناسب ما جعله كتاباً سوى الخلق حسن السميت ، « قرآنك عريباً غير ذي عوج » . فكأنما هو سبيكة واحدة تأخذ بالأبصار وتلعب بالقلوب والأفكار ، على حين أنها مؤلفة من حلقات ، لكل حلقة منها وحدة مستقلة في نفسها ذات أجزاء ، ولكل جزء وضع خاص من الحلقة ، ولكل حلقة وضع خاص من السبيكة ، لكن على وجه من جودة السبك وإحكام السرد ، جعل من هذه الأجزاء المنتشرة المتفرقة ، وحدة بدیعة متآلفة ، تربك كمال الانسجام بين كل جزء وجزء ، ثم بين كل حلقة وحلقة ثم بين أوائل السبيكة وأواخرها وأواسطها .

يعرف هذا الإحكام والترابط في القرآن ، كل من ألقى باله إلى التناسب الشائع فيه ، من غير تفكك ولا تحاذل ، ولا انحلال ولا تنافر بينا الموضوعات مختلفة متنوعة ، فمن تشريع إلى قصص إلى جدل إلى وصف إلى غير ذلك . وكتب التفسير طائفة ببيان المناسبات ، فنحيلك عليها ، ونكتفي بمثل واحد نضربه مع الاختصار والاقتصار .

هذه سورة الفاتحة ، تأمل كيف ترابط وتناسق في حسن تلخيص معنى إلى معنى ومن مقصد إلى مقصد : لقد افتتحت متوجة « باسم الله » كما يتوج القاضي كل حكم من أحكامه باسم جلالة الملك ، لإعلان الجهة التي يستمد منها نفوذ في صدور أحكامه ، ثم انتقل الكلام فيها سريعاً إلى الاستدلال على أن الاستعانة إنما هي به تعالى وحده ، وذلك بإضافة الاسم إلى لفظ الجلالة الذي هو اسم الذات الجامع لصفات الكمال ، ووصف لفظ الجلالة بأنه

« الرحمن الرحيم ». ثم انتقل الكلام إلى إعلان أنه تعالى مستحق للمحامد كلها، مادام أنه المستعان وحده بالدليل. ثم انتقل الكلام إلى تدعيم هذا الاستحقاق بأدلة ثلاثة جرت على اسم الجلالة مجرى الأوصاف في مقام حده. « الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين * ». ثم انتقل الكلام إلى إعلان وحدانيته، في ألوهيته وربوبيته « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » مادام أنه هو المعبود وحده، ومستحق الحمد كلها وحده. ثم انتقل الكلام في براعة إلى بيان المطمح الأعلى للإنسان، وأن هذا المطمح الأعلى هو الهداية إلى الصراط المستقيم، وأنه لا سبيل إلى الوصول إلى هذا المطمح عن طريق أحد إلا عن طريق الله وحده، بقرينة ما سبق من أدلة التوحيد والتجديد قبله. « اهدنا الصراط المستقيم » ثم انتقل الكلام من حيث لا تشعروا أو من حيث تشعرون، إلى تقسيم الخلق بالنسبة إلى هذه الهداية ثلاثة أقسام، تلبيها وإغراء على المقصود، وتحذيراً وتنفيهاً من الوقوع في تقيض هذا المقصود « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ». وإذا الناس أمام عينيك بين منعم عليه بمعرفة الحق واتباعه، ومغضوب عليه بمخالفة الحق مع العلم به، وضال رضى أن يعيش عيشة الأنعام؛ في مفاهة الجهالة والحيرة والضلال، لا يكلف نفسه عناء البحث عن الحق ليقشرف بمعرفته ويسعد باتباعه. ثم تنظر في سورة البقرة، فإذا هي وما بعدها ترتبط بالفتحة ارتباط المفصل بالجمل. فالهداية إلى الصراط المستقيم صراط من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، تشرحه سورة البقرة وما يليها من سور القرآن. حيث جاءتنا بتفاصيل هذه الهداية، في بيان كامل، وعرض شامل.

أما بعد، فقد يظن بعض الجهلة، أن هذه الوحدة الفنية البيانية في القرآن، أمر تافه هين، لا يسمو إلى حد التنويه به، فضلاً عن أن ينظم في عداد ما هو مناط الإعجاز. ولأجل الرد على هؤلاء، نطلب منهم أن ينظروا نظرة فاحصة في كلام البلغاء وحلّة الأقلام فإن لم يكن عندهم نظر ولا ذوق، فليستمعوا إلى حكم نقدة البيان وصيارفته عليهم، بأنهم

كثيراً ما يخطئون في تنظيم أغراضهم إذا قالوا بل يأتون بها شقيقتاً مفككا غير متماسك ولا متجاذب، مما يعاب الشعراء من أجله بسوء التخلص حين ينتقلون من غرض إلى غرض في القصيدة الواحدة ومما يضطر الكتاب والعلماء والمؤلفين إلى تلافي هذا النقص، بما يستخدمون في تنقلاتهم بين أغراضهم، من أسماء الإشارة وأدوات التنبيه والحديث عن النفس وكثرة التقسيم والترقيم والتوبيب والعنونة ولفظ أما بعد نحو: هذا، وإن، ألا، وإن قلنا كذا ونقول كذا، بنفس الكتاب إلى مباحث. المبحث الأول في كذا الخ، ينقسم هذا المبحث إلى نقاط أولها كذا الخ. ملاحظة. تنبيه. فذات كذا. أما بعد الخ.

هذا في كلام البشر. أما كلام ملك القوى والقدر فإنه على تنوع أغراضه وطول نفسه في سورة وآياته. ينتقل من مقصد إلى مقصد وينقلك أنت معه بين هذه المقاصد غير مستعين بوسائل المعجز المذكورة. بل بطريقة سحرية قد تشعر بها وقد لا تشعر. وحسبك أن تنظر في المثال الآنف الذي قدمناه لك في سورة الفاتحة، وحذا أن تنظر في أطول سور القرآن وهي سورة البقرة فإنك ستطرب وتعجب. وسيذهب بك الطرب والعجب إلى حد الذوق البالغ لهذا اللون من الإعجاز القاهرة. وأدلك على كتاب النبأ العظيم فقد أجاد في بيان هذا اللون وأبدع. وأشبع العقول والقلوب وأمتع بما عرض من التناسب والترابط بين آحاد هذه السورة

الخاصة الخامسة :

براعته في تصريف القول، وثروته في أفانين الكلام، ومعنى هذا أنه يورد المعنى الواحد بألفاظ وبطرق مختلفة، بمقدرة فائقة خارقة، تنقطع في حليتها أنقاس الموهوبين من الفصحاء والبلغاء. ولنا هنا بسبيل الاستيعاب والاستقراء، ولكننا أمثلة تهديك، ونماذج تكفيك.

١ - منها تعبيره عن طلب الفعل من المخاطبين بالوجوه الآتية :

١ - الإتيان بصريح مادة الأمر ، نحو قوله سبحانه : « إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَوْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا » .

٢ - والإخبار بأن الفعل مكتوب على المكلفين ، نحو « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » .

٣ - والإخبار بكونه على الناس نحو « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » .

٤ - والإخبار عن المكاف بالفعل المطلوب منه ، نحو « وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » أى مطلوب منهن أن يتربصن .

٥ - والإخبار عن المبتدأ بمعنى يطلب تحقيقه من غيره ، نحو « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » أى مطلوب من المخاطبين تأمين من دخل الحرم .

٦ - وطلب الفعل بصيغة فعل الأمر ، نحو « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى » أو بلام الأمر ، نحو « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ » .

٧ - والإخبار عن الفعل بأنه خير : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى : قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ » .

٨ - ووصف الفعل وصفا عنوانيا بأنه بر ، نحو « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أَيْتِي » .

٩ - ووصف الفعل بالفرضية ، نحو « قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ » أى من بذل المهور والنفقة .

١٠ - وترتيب الوعد والثواب على الفعل ، نحو « مَنْ ذَا الَّذِي يَرْضَى اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ، فَيُضَاعَفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ » .

١١ - وترتيب الفعل على شرط قبله نحو « فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَى » .

١٢ - وإيقاع الفعل منفياً معطوفاً عقب استفهام نحو : « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ .
أَفَلَا تَذَكَّرُونَ » أى تذكروا .

١٣ - وإيقاع الفعل عقب ترج ، نحو « وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

١٤ - وترتيب وصف شنيع على ترك الفعل ، نحو « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .

ب - ومنها تعبيره عن النهى بالوسائل الآتية :

١ - الإتيان فى جانب الفعل بمادة الفعل بمادة النهى ، نحو « إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تُولَوْهُمْ » .

٢ - الإتيان فى جانبه بمادة التحريم ، نحو « إِنَّمَا حَرَّمَ ذِي الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا بَاطِنًا وَالْإِنْتِمَاءُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

٣ - ونفى الحل عنه ، نحو « لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » .

٤ - والنهى عنه بلفظ لا ، نحو « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » .

٥ - ووصفه بأنه ليس برا ، نحو « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا » .

٦ - ووصفه بأنه شر ، نحو « وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ » .

٧ - وذكر الفعل مقرونا بالوعيد ، نحو « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّقْصَةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُم مَّغَادِبُ إِلَهِمْ » الخ .

٨ - وذكر الفعل منسوباً إليه الإثم ، نحو « فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » .

٩ - ١٥ ونظم الأمر في سلك ما هو بالغ الإثم والحرمة ، والإخبار عن الفعل بأنه رجس ، ووصفه بأنه من عمل الشيطان ، والأمر باجتنابه ورجاء الفلاح في تركه ، وترتيب مضار مؤذية على فعله ، والأمر بالانتهاء عنه في صورة الاستفهام . ونمثل لهذه الطرق كلها ، بتحريم الخمر والميسر في قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسَرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسَرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ : فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ » .

ج - ومنها تعبيره عن إباحة الفعل بالطرق الآتية :

١ - التصريح في جانبه بمادة الحل ، نحو « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ » .

٢ - والأمر به مع قرينة صارفة عن الطلب ، نحو « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا » .

٣ - ونفي الإثم عن الفعل ، نحو « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » .

٤ - ونفي الحرج عنه ، نحو « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ » أي في ترك القتال . أو في الأكل من البيوت ^(١) .

٥ - ونفي الجناح عنه في غير ما ادعى فيه الحرمة ، نحو « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا ، إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » الخ ^(٢) . أما ما ادعى

(١) تجمد هذا النص الكريم في سورة الفتح عقب تواعد من يتخلف عن القتال في

قوله سبحانه « قُلِ الْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ » الخ . ثم تجمد هذا النص الكريم

أيضاً في سورة النور نازلاً بسبب وهو أن المسلمين كانوا إذا خرجوا إلى الغزو ووضعوا

مفاتيح بيوتهم عند الأعْمى والمرِيض والأعرج وعند أقاربهم وبأذنهم أن يأكلوا من

بيوتهم فكانوا يتخرجون ويقولون . . نخشى ألا تكون نفوسهم بذلك طيبة .

(٢) نزلت فيمن تعاطى شيئاً من الخمر والميسر قبل التحريم . فقرر لهم أن ذلك كان

مباحاً لهم .

فيه الحرمة فإن نفى الجناح عنه يصدق بوجوبه ، نحو « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

٦ - وإنكار تحريمه في صورة استفهام ، نحو « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ » .

٧ - والامتنان بالشيء ووصفه بأنه رزق حسن ، نحو « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » .

وهكذا تجد القرآن يفتن في أداء المعنى الواحد بألفاظ وطرق متعددة ، بين إنشاء وإخبار ، وإظهار وإضمار ، وتكلم وغيبة وخطاب ومضى وحضور واستقبال ، واسمية وفعلية ، واستفهام وامتنان ، ووصف ، ووعد ووعيد إلى غير ذلك . ومن عجب أنه في نحو هذه الكلام من نمط إلى نمط . كثيراً ما تجده سريعا لا يجارى في سرعته . ثم هو على هذه السرعة الخارقة لا يمشي مكباً على وجهه ، مضطرباً أو متعثراً ، بل هو محتفظ دائماً بمكائمه العليا من البلاغة ، « يمشى سوياً على صراط مستقيم » .

ولقد خلع هذا التصرف والافتنان ، لباساً فضفاضاً من الجدة والروعة على القرآن ، ومسحه بطابع من الحلاوة والطلاوة ، حتى لا يمل قارئه ، ولا يسأم سامعه ، مهما كثرت القراءة والسماع . بل ينتقل كل منهما من لون إلى لون ؛ كما ينتقل الطائر في روضة غناء من فنن إلى فنن ؛ ومن زهر إلى زهر .

واعلم أن تصريف القول في القرآن على هذا النحو ؛ كان فناً من فنون إعجازه الأسلوبى كما ترى ، وكان في الوقت نفسه منة يمنها الله على الناس ؛ ليستفيدوا عن طريقها كثرة النظر في القرآن والإقبال عليه قراءة وسماعاً ؛ وتدبراً وعملاً ، وأنه لا عذر معها لمن أهمل هذه النعمة وسفه نفسه . اقرأ إن شئت قوله سبحانه : في سورة الإسراء : « ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ؛ فأبى أكثر الناس إلا كفوراً » .

وقوله سبحانه في سورة الكهف : « ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل ، وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً » وقوله سبحانه في سورة الرعد : « كذلك يضرب الله الأمثال » .

الخاصة السادسة :

جمع القرآن بين الإجمال والبيان . مع أنها غایتان متقابلتان لا يجتمعان في كلام واحد للناس ! بل كلامهم إما مجمل وإما مبين^(١) . لأن الكلمة إما واضحة المعنى لا تحتاج إلى بيان . وإما خفية المعنى تحتاج إلى بيان ، ولكن القرآن وحده هو الذي انخرقت له العادة ، فسمع الجملة منه وإذا هي بيّنة مجملة في آن واحد ، أما أنها بيّنة أو مبينة (بقشد الياء وفتحها) فلائها واضحة المفزى وضوحا يريح النفس من عناء التنقيب والبحث لأول وهلة ، فإذا أمنت النظر فيها لاحت منها معان جديدة كلها صحيح أو محتمل لأن يكون صحيحا ، وكلا أمنت فيها النظر زادتك من المعارف والأسرار ، بقدر ما تصيب أنت من النظر وما تحمل من الاستعداد على حد قول القائل .

« يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظرا »

ولهذا السر وسع كتاب الله جميع أصحاب المذهب الحضر من أبناء البشر ، ووجد أصحاب هذه المذاهب المختلفة والشارب المتباينة ، شفاء أنفسهم وعقولهم فيه ، وأخذت الأجيال المتعاقبة من مدده الفياض ما جعلهم يجتمعون عليه ويدينون به . ولا كذلك البشر

(١) المجلد ماله دلالة غير واضحة ، فخرج المهل والمبين . والمبين ما لا خفاء فيه لا ما وقع إليه السياق . مثال الأول لفظ القراء ولفظ مختار ، وقوله تعالى : « إلا ما يتلى عليكم » لأن الأول متردد بين الحميم والطهر ، والثاني بين الفاعل والمفعول والثالث مجهول معناه قبل نزول آية (حرمت عليكم الميتة) . والمبين نحو : والسارق والسارقة فاقطعوا - و - حرمت عليكم أمهاتكم .

في كلامهم ، فإنهم إذا قصدوا إلى توضيح أغراضهم ، ضاقت ألفاظهم ولم تنسع لاستنباط وتأويل . وإذا قصدوا إلى إجمالها ، لم يتضح ما أرادوه ، وربما العقب عندئذ بالألفاظ وما لا يفيد .

والأمر في هذه الخاصة ظاهر غنى بظهوره عن التمثيل . وحسبك أن ترجع إلى كتب التفسير ، ففيها من ذلك الشيء الكثير « ولا ينبئك مثل خبير » .

الخاصة السابعة :

قصد القرآن في اللفظ مع وقائه بالمعنى . ومعنى هذا أنك في كل من جمل القرآن ، تجد بياناً قاصداً مقدراً على حاجة النفوس البشرية من الهداية الإلهية ، دون أن يزيد اللفظ على المعنى ، أو يقصر عن الوفاء بمحاجات الخلق من هداية الخالق . ومع هذا القصد اللفظي البريء من الإسراف والتفكير ، تجده قد جلى لك المعنى في صورة كاملة ، لاتنقص شيئاً يعتبر عنصراً أصلياً فيها أو حلية مكملة لها ، كما أنها لاتزيد شيئاً يعتبر دخيلاً فيها وغريباً عنها . بل هو كما قال الله : (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) .

ولا يمكن أن تظفر في غير القرآن ، بمثل هذا الذي تظفر به في القرآن ، بل كل منطق بليغ مهما تفوق في البلاغة والبيان ، تجده بين هاتين الغابتين ، كالزوج بين ضرتين : بمقدار ما يرضى إحداها بغضب الأخرى . فإن ألقى البليغ باله إلى القصد في اللفظ وتحليصه مما عسى أن يكون من الفضول فيه ، حمله ذلك في الغالب على أن يفيض من شأن المعنى ، فتجىء صورته ناقصة خفية ، ربما يصل اللفظ معها إلى حد الإنفاذ والتعمية . وإذا ألقى البليغ باله إلى الوفاء بالمعنى وتجليه صورته كاملة ، حمله ذلك على أن يخرج عن حد القصد في اللفظ ، راكبا متن الإسهاب والإكثار ، حرصاً على ألا يفوته شيء من المعنى الذي يقصده ولما كان يندر حينئذ أن يسلم هذا اللفظ من داء التخمّة في إسرافه وفضوله ، تلك التخمّة التي تذهب بهائنه ورونته ، وتجعل السامع يتعثّر في ذبوله ، لا يكاد يميز بين زوائد المعنى وأصوله .

وإذا افترضنا أن بليغا كتب له التوفيق بين هاتين الغائبتين - وهما القصد في اللفظ مع الوفاء بالمعنى - في جملة أو جملتين من كلامه ، فإن السكلال والإعياء لا بد لاحقا به في بقية هذا الكلام ، ونذر أن يصادفه هذا التوفيق مرة ثانية ، إلا في الفينة بعد الفينة ، كما تصادف الإنسان قطعة من الذهب أو الماس في الحين بعد الحين ، وهو يبعث في التراب أو ينقب بين الصخور .

وإن كنت في شك فسائل أئمة البيان وصيارفته : هل ظفرتم بقطعة من النثر ، أو بقصيدة من الشعر ، كانت كلها أو أكثرها جامعا بين وقاء المعنى وقصد اللفظ ؟ . هاهم أولاء يعلنون حكمهم صريحا بأن أبرع الشعراء لم يكتب له التبريز والإجادة ، والجمع بين المعنى الناصع واللفظ الجامع إلا في أبيات معدودة من قصائد محدودة . أما سائر شعرهم بعد ، فبين متوسط ورتدى . وهاهم أولاء يعلنون حكمهم هذا نفسه أو أقل منه ، على الناشرين من الخطباء والكتاب .

وإن أردت أن تلمس بيدك هذه الخاصة ، فافتح المصحف الشريف مرة ، واعمد إلى جملة من كتاب الله ، وأحصها عددا ، ثم خذ بعدد تلك الكلمات من أى كلام آخر ، وقارن بين الجملتين ، ووازن بين الكلامين ، وانظر أيهما أملا بالمعاني مع القصد في الألفاظ ؟ ثم انظر أى كلمة تسطيع أن تسقطها أو تبدلها بما هو خير منها في ذلك الكلام الإلهي ؟ وكم كلمة يجب أن تسقطها أو تبدلها في ذلك الكلام البشري ؟ إنك إذا حاولت هذه المحاولة ، فستنتهي إلى هذه الحقيقة التي أعلنها ابن عطية فيما يحكي السيوطي عنه وهو يتحدث عن القرآن الكريم إذ يقول : « لو نزعنا منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم توجد » . اهـ . وذلك بخلاف كلام الناس مهما سما وعلا ، حتى كلام رسول الله ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم ، وأشرقت نفسه بنور النبوة والوحى ، وصيغ على أكل ما خلق الله ، فإنه مع تحليقه في سماء البيان ، وسموه على كلام كل إنسان ، لا يزال هناك بون بعيد بينه وبين القرآن . وسبحان الله وبحمده سبحانه الله العظيم ! .

تعليق وتمثيل :

يحلولى أن أسوق إليك هنا كلمة قيمة، فيها تعليق وتمثيل لما نحن بصددده، وهى لصديقنا العلامة الجليل الشيخ محمد عبدالله دراز فى كتابه (النبا العظيم) الذى اقتبسنا منه فيما يتصل بإعجاز القرآن كثيرا .

« قلنا : إن القرآن الكريم يستثمر دائما برفق أقل ما يمكن من اللفظ ، فى توليد أكثر ما يمكن من المعانى . أجل : تلك ظاهرة بارزة فيه كله ، يستوى فيها مواضع إعجاله التى يسميها الناس مقام الإعجاز ، ومواضع تفصيله التى يسمونها مقام الإطناب . ولذلك نسميه إعجازاً كله ، لأننا نراه فى كلا المقامين لا يمحاذ سبيل القصد ، ولا يميل إلى الإسراف ميلا ما . ونرى أن مراميه فى كلا المقامين لا يمكن تأديتها كاملة العناصر والحلى بأقل من ألفاظه ولا بما يساويها ، فليس فيه كلمة إلا هى مفتاح لفائدة جليلة ، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى .

دع عنك قول الذى يقول فى بعض الكلمات القرآنية : إنها « مقحمة » وفى بعض حروفه إنها « زائدة » زيادة معنوية . ودع عنك قول الذى يستخف كلمة التأكيد فى رمى بها فى كل موطن بظن فيه الزيادة لا يبالي أن تكون تلك الزيادة فيها معنى الميزد عليه فتصلح لتأكيد أو لاتكون ، ولا يبالي أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به . أجل : دع عنك هذا وذاك ؛ فإن الحكم فى القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها ، إنما هو ضرب من الجهل - مستورا أو مكشوبا - بدقة الميزان الذى وضع عليه أسلوب القرآن . وخذ نفسك أنت بالفصوص فى طلب أسرار البيانىة على ضوء هذا المصباح ، فإن عمى عليك وجه الحكمة فى كلمة منه أو حرف ، فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون ، ولكن قل قولا سديداً هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف قل : « الله أعلم بأسرار كلامه ، ولا علم لنا إلا بتعليمه » ثم إياك أن تركز إلى راحة اليأس فتعقد عن استجلاء تلك الأسرار

قائلا : « أين أنا من فلان وفلان » كلا ، فرب صغير مفضل قد فطن إلى ما لم يفطن له الكبير الفاضل ، ألا ترى إلى قصة عمر في الأحجية المشهورة ^(١) نجد في الطلب (وقل رب زدني علما) فعمى الله أن يفتح لك بابا من الفهم تكشف به شيئا مما عمى على غيرك - والله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور . ولنضرب لك مثلا قوله تعالى : « ليس كمثل شيء » .

أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة ، فراراً من المحال العقلي الذي يفضى إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه ؛ إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية التشبيه عن مثل الله ، فتكون تسليما بثبوت المثل له سبحانه : أو على الأقل محتملة لثبوته وانتفائه ، لأن السالبة كما يقول علماء المنطق تصدق بعدم الموضوع ، أو لأن النفي - كما يقول علماء النحو - قد يوجه ^(٢) إلى المقيد وقيده جميعا . تقول : ليس لفلان ولد يعاونه ، إذا لم يكن له ولد قط ، أو كان له ولد لا يعاونه . وتقول (ليس محمد أحاً لعل) إذا كان أخا لغير عليّ أو لم يكن أخا لأحد . وقليل منهم من ذهب إلى أنه لا بأس ببقائها على أصلها ، إذ رأى أنها لا تؤدي إلى ذلك المحال لانصاف

(١) قرأ النبي ﷺ قوله تعالى : « ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة الآية ٢٤ من سورة إبراهيم ١٤ » وقال : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم . فخذوني ما هي ؟ » نفخى على القوم علمها ، وجعلوا يذكرون أنواعا من شجر البادية . وفهم ابن عمر أنها النخلة ، وكان عاشر عشرة هو أحدثهم سنا ، وفيهم أبو بكر وعمر . فقال ﷺ : « هي النخلة » الحديث رواه الشيخان . وفي القرآن : « ففهمناها سليمان » الآية ٧٩ من سورة الأنبياء « ٢١ » .

(٢) لعل تمام الكلام : أو لأن النفي - كما يقول علماء النحو - قد يوجه إلى المقيد وحده وقد يوجه إلى المقيد وقيده جميعا الخ .

ولا احتمالاً ، لأن نفي مثل المثل يتبعه في العقل نفي للمثل أيضاً . وذلك أنه لو كان هناك مثل لله . لكان لهذا المثل مثل قطعا وهو الإله الحق نفسه ، فإن كل مماثلين بعد كلاهما مثلاً لصاحبه ، وإذا لا يتم اختفاء مثل المثل إلا بانتفاء المثل ، وهو المطلوب .

وقصارى هذا التوجيه - لو تأملت - أنه مصحح لامرئ ، أى أنه ينفي الضرر عن هذا الحرف ، ولكنه لا يثبت قائلته ، ولا يبين ميسر الحاجة إليه . ألت ترى أن مؤدى الكلام معه كمؤداه بدونه سواء ، وأنه إن كان قد ازداد به شيئاً فإنما ازداد شيئاً من التكلف والدوران وضرباً من التعمية والتعميد . وهل سبيله إلا سبيل الذى أراد أن يقول هذا أخو فلان . فقال : هذا ابن أخت خالة فلان ؟ فمآله إذاً إلى القول بالزيادة التى يسترونها باسم التأكيد . ذلك الاسم الذى لا نعرف له مسمى هاهنا ، فإن تأكيد المماثلة ليس مقصوداً أبداً ، وتأكيد النفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان .

ولو رجعت إلى نفسك قليلاً رأيت هذا الحرف فى موقعه محتفظاً بقوة دلالة ، قائماً بقسط جليل من المعنى المقصود فى جملته ، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى أو تهدم ركن من أركانه . ونحن نبين لك هذا من طريقين أحدهما أدق مسلماً من الآخر : (الطريق الأول) وهو أدنى الطريقين إلى فهم الجمهور : أنه لو قيل (ليس مثله شيء) لكان ذلك نفيًا للمثل المكافئ ، وهو المثل التام المماثلة فحسب ؛ إذ أن هذا المعنى هو الذى ينساق إليه الفهم من لفظ المثل عند إطلاقه . وإذا لدب إلى النفس ديب الوسواس والأوهام ، أن لعل هنالك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية ولكنها تليها ، وأن عسى أن تكون هذه المنزلة للملائكة والأنبياء ، أولئك الكواكب وقوى الطبيعة ، أو للجن والأوثان والكهان ، فيكون لهم بالإله الحق شبه ما فى قدرته أو علمه ، وشرك ما فى خلقه أو أمره فكان وضع هذا الحرف فى الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة وعما يشبه المماثلة وما يدنو منها ، كأنه قيل : ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله ، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة ، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى على حد قوله تعالى (فلا تقل لها أفٍ ولا تنهرها) نهياً عن يسير الأذى صريحاً ، وعما فوق اليسير بطريق الأحرى .

﴿ الطريق الثاني ﴾ وهو أدق مسلكاً : أن المقصود الأول من هذه الجملة - وهو نفي الشبيه - وإن كان يكفي لأدائه أن يقال (ليس كالله شيء) أو (ليس مثله شيء) لكن هذا القدر ليس هو كل ما ترمى إليه الآية الكريمة . بل إنها كما تريد أن تعطيك هذا الحكم ، تريد في الوقت نفسه أن تلفتلك إلى وجه حجته وطريق برهانه العقلي .

ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرئ نقيصة في خلقه فقلت : « فلان لا يكذب ولا يبيخل » أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى الجردة عن دليلها - فإذا زدت فيه كلمة فقلت (مثل فلان لا يكذب ولا يبيخل) لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر يماثله مبرأ من تلك النقائص ، بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلي ، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشيمه الكريمة لا يكون كذلك ؛ لوجود التناقض بين طبيعة هذه الصفات وبين ذلك النقص الموهوم .

على هذا المنهج البليغ وضعت الآية الكريمة الحكيمه قائلة : (مثله تعالى لا يكون له مثل) نفي أن من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك المثل الأعلى ، لا يمكن أن يكون له شبيه ، ولا يتسع الوجود لاثنيين من جنسه ؛ فلا جرم جيء فيها بلفظين كل واحد منهما يؤدي معنى الماثلة ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى . والآخر دعامة لها وبرهاناً . فالتشبيه المدلول عليه (بالكاف) لما تصوب إليه النفي تأدى به أصل التوحيد المطلوب ، ولفظ (المثل) المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبه على برهان ذلك المطلوب . واعلم أن البرهان الذي ترشد إليه الآية على هذا الوجه برهان طريف في إثبات وحدة الصانع : لا نعلم أحداً من علماء الكلام حام حوله فشكل براهينهم في الموحدانية قائمة على إبطال التعدد بإبطال لوازمه وآثاره العملية ، حسب ما أرشد إليه قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) .

أما آية الشورى المذكورة فإنها ناظرة إلى معنى وراء ينتقض فرض التعدد من

أساسه : ويقرر استحالته الذاتية في نفسه بقطع النظر عن تلك الآثار ، فكأننا بها نقول لنا :-

إن حقيقة الإله ليست من تلك الحقائق التي تقبل التعدد والاشتراك والتماثل في مفهومها ، كلا ، فإن الذي يقبل ذلك إنما هو السكالم الإضافى الناقص . أما السكالم التام المطلق الذى هو قوام معنى الإلهية فإن حقيقته تأبى على العقل أن يقبل فيها المشابهة والاثنية ؛ لأنك مهما حققت معنى الإلهية حققت تقدما على كل شىء وإنشاء لكل شىء (فاطر السموات والأرض) ، وحققت سلطانا على كل شىء ، وعلاوا فوق كل شىء ، (له مقاليد السموات والأرض) . فلو ذهبت تفترض اثنين يشتركان فى هذه الصفات لتناقضت ، إذ تجعل كل واحد منهما سابقا مسبقا ومنشأ منشأ ، ومستعليا ، مستعلى عليه أو لأحلت السكالم المطلق إلى كمال مقيد فيهما ، إذ تجعل كل واحد منهما بالإضافة إلى صاحبه ليس سابقا ولا مستعليا ، فأبى يكون كل منهما إلهًا ، ولله المثل الأعلى ؟ أ رأيت كم أفدنا من هذه (السكاف) وجوها من المعانى كلها شاف كاف . فاحفظ هذا المثال ، وتعرف به دقة الميزان الذى وضع عليه النظام الحكيم حرفا حرفا . هـ . وهو كلام جد نفيس ، فاحرص عليه .

الشبهات الواردة على أسلوب القرآن

تنمر أعداء الله على القرآن ، وألقوا فى طريق الإيمان به حبالا وعصيا من التخييلات والأوهام . من ذلك شبهات لفقوها ووجهوها إلى أسلوبه . وهى مع التوائها وخبثها تراها مفضوحة مفضوطة فى هذا الكتاب ، (بالجزء الأول ، من ص ٧٢ - ٧٤ ومن صفحة ١٩٩ - ٢٣٢ بالطبعة الثانية) فارجع إلى ذلك هناك ، والله يتولى بتوفيقه هداانا وهداك وهو حسبنا ونعم الوكيل .

المبحث السابع عشر

في إعجاز القرآن وما يتعلق به .

إعجاز القرآن مركب إضافي ، معناه بحسب أصل اللغة : إثبات القرآن عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به . فهو من إضافة المصدر لفاعله ، والمفعول وما تعلق بالفعل محذوف للعلم به . والتقدير : إعجاز القرآن لخلق الله عن الإتيان بما تحداهم به . ولكن التعجيز المذكور ليس مقصودا لذاته ، بل المقصود لازمه وهو إظهار أن هذا الكتاب حق ، وأن الرسول الذي جاء به رسول صدق . وكذلك الشأن في كل معجزات الأنبياء ، ليس المقصود بها تعجيز الخلق لذات التعجيز ، ولكن للآزمه وهو دلالتها على أنهم صادقون فيما يبلغون عن الله . فينتقل الناس من الشعور بعجزهم إزاء المعجزات ، إلى شعورهم وإيمانهم بأنها صادرة عن الإله القادر ، لحكمة عالية ، وهي إرشادهم إلى تصديق من جاء بها ليسعدوا باتباعه في الدنيا والآخرة .

ولقد تناولنا في المبحث الثالث من هذا الكتاب ، الكلام على المعجزة ماهي ؟ وعلى الفرق بينها وبين السحر وغيره ، وعلى وجه دلالتها على تأييد الحق وتصديق الرسل ، مع ضرب الأمثال ونقض الشبهات . فارجع إلى ذلك هناك (ص ٥٦ - ٨٤ من الجزء الأول) . وقبل أن نخوض في موضوعنا هذا ، ننبهك إلى أننا سنختص سيدنا محمدا ﷺ بالذكر في نفى نسبة القرآن إليه ، وذلك للتفصيل من أول الأمر على ما يشبه محل النزاع أو موضع الاشتباه عند كثير من أشباه الناس . ولأنه إذا كانت طبيعة القرآن تأبي أن ينسب إلى أفضل الخلق على أنه من تأليفه ، فأحر بها أن تأبي نسبته إلى غيره بالطريق الأولى . ومتى سلم الدليل على أن القرآن كلام الله وحده ، سلمت نهوة نبي الإسلام ، وسلم كل حاجاء به القرآن ؛ وسلم الإسلام كله بل سلمت الأديان الصحيحة والكتب الإلهية كلها ؛

لأنه لم يبق على وجه الأرض شاهد مقبول الشهادة إلا هذا الكتاب الذي أنزله الله مقررًا لنبوة الأنبياء السابقين وأديانهم ، ومصحيحًا لأغلاط اللاغطين فيها والمحرفين لها : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمًا عليه » .

« الله أكبر ؛ إن دين محمد وكتابه أهدى وأقومُ قليلًا
لاتذكروا الكتب السوالف عنده طلع الصباح فأطفئ القنديلا »

وجوه إعجاز القرآن

الناظر في هذا الكتاب الكريم بإنصاف، تراءى له وجوه كثيرة مختلفة من الإعجاز، كما تراءى للناظر إلى قطعة من اللباس ألوان عجيبة متعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأضلاع، ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر وما تكون عليه قطعة اللباس من الأوضاع. وسنبدا بما نراه سليما من المطاعن ، ثم نقف بما لا يسلم في نظرنا من طعن .

الوجه الأول : لغته وأسلوبه

أما الوجه الأول فلغته وأسلوبه ، على نحو ما فصلناه في المبحث السابق . وبيان ذلك أن القرآن جاء بهذا الأسلوب الرائع الخلاب ، الذي اشتمل على تلك الخصائص العليا التي تحدثنا عنها والتي لم تجتمع بل لم توجد خاصة واحدة منها في كلام على نحو ما وجدت في القرآن وكل ما كان من هذا القبيل فهو لاشك معجز ، خصوصا أن النبي ﷺ تحدى به فأعجز أساطين الفصحاء ، وأعياء مقاول البلغاء ؛ وأخرس أسنة فحول البيان من أهل صناعة اللسان . وذلك في عصر كانت القوى فيه قد توافرت على الإجابة والتبريز في هذا الميدان ، وفي أمة كانت مواهبها محشودة للتفوق في هذه الناحية ! . وإذا كان أهل الصناعة هؤلاء قد عجزوا عن معارضة القرآن ، فغيرهم أشد عجزاً وأخش عيا .

وها قد مرت على اللغة العربية من عهد نزول القرآن إلى عصرنا هذا، أدوار مختلفة

بين علو ونزول ، واتساع وانقباض ، وحركة وجمود ، وحضارة وبداعة ، والقرآن في كل هذه الأدوار واقف في عليائه ، بطل على الجميع من سمائه ، وهو يشع نوراً وهداية ، وبفيض عذوبة وجلالة ، ويسيل رقة وجزالة ويرف جدة وطلاوة . ولا يزل كما كان غصاً طرياً يحمل راية الإعجاز ويتحدى أمم العالم في يقين وثقة قائل في صراحة الحق وقوته ، وسلطان الإعجاز وصولته : « قل لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتونَ بمثله ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » .

القدر المعجز من القرآن

ومن عجيب أمر هذا القرآن وأمر هؤلاء العرب ، أنه طاولهم في المعارضة ، وتنازل لهم عن التحدى بجميع القرآن إلى التحدى بعشر سور مثله ، ثم إلى التحدى بسورة واحدة من مثله ، وهم على رغم هذه المطاولة ، ينتقلون من عجز إلى عجز ، ومن هزيمة إلى هزيمة ، وهو في كل مرة من مرات هذا التحدى وهذه المطاولة ، ينتقل من فوز إلى فوز ، ويخرج من نصر إلى نصر .

تصور أنه قال لهم في سورة الطور أول ما تحداهم : « أم يقولون نقوله؟ بل لا يؤمنون * فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين * » . فلما انقطعوا مد لهم في الحبل وقال في سورة هود : « أم يقولون افتراء؟ قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو . فهل أنتم مسلمون ؟ » . فلما عجزوا هذه المرة أيضاً ، طاولهم مرة أخرى ، وأرخى لهم الحبل إلى آخره ، وقال في سورة البقرة : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين * » فكان عجزهم بعد ذلك أشنع وأبشع ، وسجل الله عليهم الهزيمة أبد الدهر ، فلم يفعلوا ولن يفعلوا . ودحضت

حجتهم وافتضح أمرهم ، وظهر أمر الله وهم كارهون .

بهذا يتبين لك أن القدر المعجز من القرآن هو ما يقدر بأقصر سورة منه ، وأن القائلين بأن المعجز هو كل القرآن لا بمضه وهم المعتزلة والقائلين بأن المعجز كل ما يصدق عليه أنه قرآن ولو كان أقل من سورة ، كل أولئك بمنأى عن الصواب ، وهم محجوجون بما بين يديك من الآيات .

معارضة القرآن

وهل أتاك نبي الخصم إذ هو أن يعارضوا القرآن؟ فكان ما أتوا به باسم المعارضة ، لا يخرج عن أن يكون محاولات مضحكة مخجلة : أخرجتهم أمام الجماهير وأضحكت الجماهير منهم . فباءوا بغضب من الله وسخط من الناس . وكان مصرعهم هذا كسباً جديداً للحق ، وبرهاناً مادياً على أن القرآن كلام الله القادر وحده ، لا يستطيع معارضته إنسان ولا جان . ومن ارتاب فأمامه الميدان .

يذكر التاريخ أن مسيلة الكذاب ؛ زعم أنه أوحى إليه بكلام كالقرآن . ثم طلع على الناس بهذا الهذر : « إنا أعطيناك الجواهر * فصل لربك وجاهر » وبهذا السخف : « والظاحنات طحننا ، والعاجنات عجننا ، والخابزات خبزاً » . وأنت خير بأن مثل ذلك الإسفاف ليس من المعارضة في قليل ولا كثير ، وأين محاكاة البيغاء من فصاحة الإنسان ؟ وأين هذه الكلمات السوقية الركيكة ، من ألفاظ القرآن الرفيعة ومعانيه العالية ؟ وهل المعارضة إلا الإتيان بمثل الأصل في لغته وأسلوبه ومعانيه أو بأرق منه في ذلك ؟

يقول حجة الأدب العربي ، فقيدنا الراحل عليه سحائب الرحمة : إن مسيلة لم يرد أن يعرض للقرآن من ناحية الصناعة البيانية ؛ إذ كانت هذه الناحية أوضح من أن يلتبس أمرها عليه ، أو أن يستطيع تلبسها على أحد من العرب ، وإنما أراد أن يتخذ سبيله إلى استهواء قومه من ناحية أخرى ظلها أهون عليه وأقرب تأثيراً في نفوسهم . ذلك أنه رأى معرب تعظم

السكهان في الجاهلية ، وكانت عامة أساليب السكهان من هذا السجع القلق الذي يزعمون أنه من كلام الجن ، كقولهم : « يا جليح . أمر نجيح . رجل فصيح : يقول لا إله إلا الله » - البخارى فى المناقب : إسلام عمر فكذلك جعل يطبع مثل هذه الأسجاع فى محاكاة القرآن ، ليوهمهم أنه يوحى إليه كما يوحى إلى محمد ، كأنما النبوة والسكهانة ضرب واحد . على أنه لم يفلح فى هذه الحيلة أيضاً ، فقد كان كثير من أشياعه يعرفونه بالكذب والحماقة ويقولون : إنه لم يكن فى تعاطيه السكهانة حاذقاً ولا فى دعوى النبوة صادقاً وإنما كان اتباعهم إياه كما قال قائلمهم : « كذاب ربيعة أحب إلينا من صادق مضر » .

ويروى التاريخ أن أبا العلاء المعرى وأبا الطيب المتنبي وابن المقفع ، حدثهم نفوسهم مرة أن يعارضوا القرآن ، فما كادوا يبدءون هذه المحاولة حتى انتهوا منها بتفسير أقلامهم وتمزيق صحفهم ؛ لأنهم لمسوا بأنفسهم وعورة الطريق واستحالة المحاولة . وأكبر ظنى وظن السكاتيين من قبلى ، أنهم كانوا يعتقدون من أحماق قلوبهم بلاغة القرآن وإعجازه من أول الأمر ، وإنما أرادوا أن يضموا دليلاً جديداً إلى مالهديهم من أدلة ذاقوها بحاستهم البيانية ، من باب « ولكن ليطعنن قلبى » . وياليت شعرى ، إن لم يتذوق أمثال هؤلاء بلاغة القرآن وإعجازه فمن غيرهم ؟ !

وتحدثنا الأيام القريبة أن زعماء البهائية ، والقاديانية وضعوا كتباً يزعمون أنهم يعارضون بها القرآن ، ثم خافوا وخجلوا أن يظهروها للناس ، فأخفوها ولكن على أمل أن تتغير الظروف ويأتى على الناس زمان تروج فيه أمثال هذه السقاسف ، إذا ما استعجز فيهم الجهل باللغة العربية وآدابها ، والدين الإسلامى وكتابه . ألا خيبهم الله وخيب ما يأملون .

فى القرآن آلاف المعجزات

علمنا من قبل أن القرآن يزيد على مائتى آية وستة آلاف آية . وعلمنا اليوم أن جبل التحدى قد طال حتى صار بسورة ، وأن السورة تصدق بسورة الكوثر وهى ثلاث آيات

تصار، وأن مقدارها من آية أو آيات طويلة له حكم السورة، وأن لأسلوب التنزيل سبع خواص لا توجد واحدة منها على كمالها في أى كلام آخر، كما بسطنا القول في ذلك بالبحث الأنف . . . فيخلص لنا في ضوء هذه الحقائق أن القرآن مشتمل على آلاف من المعجزات لا معجزة واحدة كما يبدو لبعض السذج والسطحيين؟. وإذا أضفنا إلى هذا ما يحمل القرآن من وجوه الإعجاز التالية، تراءت لنا معجزات متنوعة شتى تعجز عن الإحصاء والتعداد وسبحان من يحمل من الواحد كثرة ومين الفرد أمة! « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم. إن في ذلك لرحمة وذكري لقوم يؤمنون ». « لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله ». « ولو أن قرآنا سُرَّت به الجبال أو قُطعت به الأرض أو كُلم به الموتى » أى لكان هذا القرآن !

معجزات القرآن خالدة

وهنا نلفت النظر إلى أن القرآن بما اشتمل عليه من هذه المعجزات الكثيرة، قد كتب له الخلود فلم يذهب بذهاب الأيام، ولم يموت الرسول عليه الصلاة والسلام . بل هو قائم في فم الدنيا يحاج كل مكذب، ويتحدى كل منكر ويدعو أمم العالم جمعاء إلى ما فيه من هداية الإسلام وسعادة بنى الإنسان . ومن هذا يظهر الفرق جلياً بين معجزات نبي الإسلام ﷺ ومعجزات إخوانه الأنبياء عليهم أزكى الصلاة وأتم السلام . فمعجزات محمد في القرآن وحده آلاف مؤلفة، وهى متمتعة بالبقاء إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم حتى يرث الله الأرض ومن عليها . أما معجزات سائر الرسل فحدودة العدد، قصيرة الأمد، ذهبت بذهاب زمانهم، وماتت بموتهم، ومن يطلبها الآن، لا يجدها إلا في خبر كان، ولا يسلّم له شاهد بها إلا هذا القرآن؟. وتلك نعمة يمنها القرآن على سائر الكتب والرسل وما صح من الأديان كافة . قال تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ». وقال عز اسمه : « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله . لا نفرق بين أحد من رسله » .

حكمة باللغة في هذا الاختيار

وهنا نقف هنيئة ، لنعلم أن حكمة الله البالغة قضت أن تكون معجزة الإسلام باقية بجانبه تؤيده وتمززه إلى قيام الساعة ، حتى لا يكون لأحد عذر في ترك هذا الدين الأخير ، الذي هو خاتمة الأديان والشرائع . لذلك اختار سبحانه أن تكون معجزة الإسلام شيئا يصلح للبقاء ، فكانت دون سواها كلاما يتلى في أذن الدهر ، وحديثا يقرأ على سمع الزمان . وكان من أسرار الإعجاز فيه بلوغه من الفصاحة والبيان مبلغا يعجز الخلق أجمعين . وكان من عدله تعالى ورحمته ، أن اللغة التي صيغت بها هذه المعجزة ، هي اللغة العربية دون غيرها من اللغات ؛ لأن اللغة العربية حين مبعث الرسول ﷺ ، كانت قد بلغت لدى الشعب العربي أوج عظمتها من الاعتناء بها ، والاعتداد بالقائمين فيها ، والاعتزاز بالجيد منها . وكان هذا الشعب العربي قد استكمل له حينذاك ملكة في النقد والمفاضلة ، تؤهله بسهولة ويسر ، للحكم على جيد الكلام وزيفه ، ووضع كل كلام في درجته من العلو أو النزول وترجع راعتهم في هذه الناحية إلى أنهم كانوا قد وقفوا عليها حياتهم ، والتمسوا من ورائها عظمتهم . وعلقوا عليها آمالهم .

ولا يفهم عنك أن هذا الشعب العربي كان مطبوعا أيامئذ على الصراحة في الرأي ، لا يعرف النفاق ولا الذبذبة . وكانوا فوق ذلك شجعانا يأنفون الذل ويمافون الضيم ، منها كفتهم سجاياهم هذه من بذل مال وسفك دم . فلما نزل القرآن لم يسمع هذا الشعب الحر الصريح الأبى المتمهر في لغته ، إلا أن يلقي السلاح من يده ، ويخضع لسلطان هذا التنزيل وبلاغته . ويدين له ويؤمن به ، عن إدراك ووجدان ، بعد أن ذاق حلاوته ولمس إعجازه وحكم بملكته العربية الناقدة وصراحته المعروفة السافرة ، وشجاعته النادرة الفاتكة ، أن هذا الذكر الحكيم ، لا يمكن أن يكون كلام مخلوق من البشر ولا غير البشر ، إنما هو تنزيل من حكيم حميد .

بهذه الشهادة ينصح العالم كله

شهادة هذا شأنها، وهذا شأن من شهد بها، جديرة أن ينصح بها العالم حين يتلقاها بالقبول ، كما يتلقى بالقبول شهادة لجان التحكيم في هذا العصر ، ثقة منه بأنهم فنيون يحسنون المقارنة والموازنة ، واطمئنانا إلى أنهم عادلون لا يعرفون المحاباة والمداينة . بل شهادة أولئك العرب أركى وأظهر ، وأحكم وأقوم ؛ لأنها صدرت عن أعداء القرآن حين نزوله ، بمد محاولات ، ومساوالات ، مخضتهم مخضا عنيفا ، وأخمتهم إخماما مريرا . « والفضل ما شهدت به الأعداء » .

أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي

ومما يفيد في هذا المقام ويدفع التلبيس ، أن تعرف بمدما بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الشريف . ولا أدل على ذلك من أن بين يدي التاريخ إلى يوم الناس هذا آلافا مؤلفة من كتب السنة ، تملأ دور الكتب في الشرق والغرب ، وتنادى كل من له إلمام وذوق في البيان العربي : أن هلم لتحس بحاستك البيانية ، المدى البعيد بين أسلوب القرآن والحديث ، ولتؤمن عن وجدان بأن أسلوب التنزيل أعلى وأجل من أسلوب الأحاديث النبوية ، علوا خارقا للعادة ، خارجا عن محيط الطاقة البشرية ، وإن بلغ كلام الرسول ﷺ في جودته وروعته وجلالته ، ما جعله خير بيان لخير إنسان .

غير أن هذه الفوارق - كما قلنا - فوارق فنية لا يدركها إلا الذين أوتوا حظا عظيما من معرفة اللسان العربي والذوق العربي . ولقد نزل القرآن أول ما نزل ، على أمة العرب وهم مطبوعون على اللغة النصحى ، منقطعون لإحيائها وترقيتها . وكانوا يتفاضلون بينهم بالتفوق في علو البيان وفصاحة اللسان ، حتى بلغ من تقدسهم لهذا أنهم كانوا يقيمون المعارض العامة للتفاخر والتفاضل بفصيح المنظوم وبلغ المشهور ، وحتى إن القبيلة كان يرفعها بيت

واحد من الشعر يكون رائعاً في مدحها ، ويضعها بيت يكون لاذعاً في ذمها . ولقد كان هؤلاء العرب يعرفون نبي الإسلام ويعرفون مقدرته الكلامية من قبل أن يوحى إليه ، فلم يخطر ببال منصف منهم أن يقول : إن هذا القرآن كلام محمد ، وذلك لما يرى من المفارقات الواضحة بين لغة القرآن ولغة الرسول عليه الصلاة والسلام .

يضاف إلى هذا أنه لم يعرف في نشأته بينهم بالخطابة ولا بالكتابة ولا بالشعر ، ولم يؤثر أنه شاركهم في معارضهم وأسواقهم العامة التي كانوا يقيمونها للتسابق في البيان . بل كان مقبلاً على شأنه . زاهداً في الظهور ميالاً إلى العزلة . وكل ما اشتهر به قبل النبوة أنه كان صادقاً لم يجرؤوا عليه كذباً ، أميناً ما خان أبداً ، ميمون النقيية على الأخلاق علواً ممتازاً . فهل يعقل أن رجلاً سلخ عهد شبابه وكهولته على هذا النمط ، يجيء في سن الشيخوخة فينافس العالم كله ويتحداه بشيء من لدنه ، وهو الذي ما نافس أحداً قبل ذلك ولا تحداه ، بل كان من خلقه الحياء والتواضع وعدم الاستطالة على خلق الله ؟ . ثم هل يتصور أن هذا الإنسان الكامل يتورع عن الكذب على الناس في صباه وشبابه وكهولته ، ثم يجيء في سن الشيخوخة فيكذب أظلم الكذب على الله ؟ « ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحي إلى » ولم يوح إليه شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله ؟ » .

ألا إن وجود القرآن كلاماً متلوً لم ينقص كلمة ولا حرفاً ، لرحمة واسعة من الله بعباده لم تنس لأى كتاب في أمة ، غير هذا الكتاب الذى ينهل الظالمون من بحره الروى في كل عصر ، ويأوى المنصفون إلى هديه الربانى في كل مصر ، ويكتسب بما فيه من سمات الألوهية أتباعاً في كل أفق ، مصداقاً لقوله سبحانه : « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق » ولقوله صلى الله عليه وسلم « ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما

كان الذى أوتيته وحياً أوحاه الله تعالى إلى فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة»
رواه الشيخان .

الوجه الثانى طريقة تأليفه

وبيان ذلك أن القرآن لم ينزل جملة واحدة، وإنما نزل مفرداً منجماً على أكثر من عشرين عاماً، على حسب الوقائع والدواعى المتجددة، كما تقدم بيانه فى المبحث الثالث من هذا الكتاب، وكان الرسول ﷺ كلما نزل عليه نجم من تلك النجوم قال : ضعه فى مكان كذا من سورة كذا. وهو بشر لا يدري (طبعاً) ما ستجىء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون فى مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعى والأحداث، فضلاً عما سينزل فيها . ثم مضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد، وإذا القرآن كله بعد ذلك يكمل ويتم، وينتظم ويتأخى ويأتلف وينسجم، ولا يؤخذ عليه شىء من التخاذل والتفاوت، بل كان من ضرور إعجازه ما فيه من انسجام ووحدة وترايط، حتى إن الناظر فيه دون أن يعلم بتنجيم نزوله، لا يحظر على باله أنه نزل منجماً، وحتى إنك مهما أمعنت النظر وبجست، لا تستطيع أن تجد فرقاً بين السور التى نزلت جملة والسور التى نزلت منجمة، من حيث إحكام الربط فى كل منهما. فسورة البقرة مثلاً وقد نزلت بضعة وثمانين نجماً فى تسع سنين^(١). لا تجد فرقاً بينها وبين سورة الأنعام التى نزلت دفعة واحدة كما يقول الجمهور^(٢) من حيث

(١) وجه نزولها فى تسع سنين أنها جمعت بين ما نزل فى مبادئ السنة الثانية للهجرة، كآيات تحويل القبلة وآيات تشريع صوم رمضان وبين آخر القرآن نزولاً على الإطلاق، وهو آية « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » التى ورد أنها نزلت قبل وفاته ﷺ بتسع ليال فقط .

(٢) رواه الطبرانى موقوفاً على ابن عباس ورواه أبى بن كعب مرفوعاً بسند ضعيف.

نظام المبني ودقة المعنى وتماس الوحدة الفنية وإذا قرأت سورة الضحى وسورة اقرأ وسورة الماعون، لا تشعر بفارق بينها وبين كثير من السور القصار مثلها من حيث الأحكام والوحدة والانسجام كذلك، على حين أن تلك السور الثلاث نزلت كل واحدة منها مفردة على نجمين ! فقل لي بربك : هل يجوز في عقل عاقل أن يكون هذا القرآن كلام محمد أو غير محمد، مع ما علمت من هذا الانفصال الزماني البعيد بين أول ما نزل وآخره، ومع ما علمت من ارتباط كل نجم بمحادثة من أحداث الزمن ووقائعه، ومع ما علمت من أن ترتيب هذه النجوم في القرآن ليس على ترتيب هذا النزول الخاضع للحدثان، بدليل أن أول ما نزل من القرآن إطلاقاً - وهو صدر سورة اقرأ - مدون بالمصحف في آخره، وبدليل أن آخر ما نزل منه إطلاقاً - وهو آية « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » - مدون بالمصحف في أوائله ؟؟

إن كنت في شك من أن هذا الكتاب المحكم الرصين قد جاء في طريقة تأليفه معجزة، فاجمع أهل الدنيا بظاهر بعضهم بعضاً، واطلب إليهم أن يؤلفوا لك كتاباً في حجم سورة البقرة لا في حجم سور القرآن كله، لكن على شرط أن تكون طريقة تأليفه هي الطريقة التي خضعت لها سورة البقرة، من الارتباط بأحداث الزمن ووقائعه، ومن وضع هذه النجوم مبعثرة غير مرتبة في الكتاب بترتيب الأحداث والوقائع ثم من تمام هذا الكتاب أخيراً على وحدة فنية تربط بين بداياته ونهاياته وأواسطه وسائر أجزائه ؟ فإن لم يفعلوا ولن يفعلوا ؟ فاطلب إليهم أن يعمدوا مثلاً إلى حديث النبي ﷺ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه، وقد قاله الرسول ﷺ في أوقات مختلفة، وأسألهم بعد ذلك هل فيمكنهم أن ينظموا من هذا السرد الشئ المائل أمامهم، كتاباً واحداً يصقله الاسترسال والوحدة كالقرآن، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟ ذلك ما إن يكون ولا يمكن أن يكون، ومن حاوله من الخلق فإنما يحاول العبث العايب، وسيخرج إلى

الناس من هذه المحاولة بثوب مرقع، وكلام مشوش ، ينقصه الترابط والانسجام، وتعوذه الوحدة والاسترسال ، وتوجه الأسماع والأفهام !

إذن فالقرآن الكريم تنطق طريقة تأليفه ، بأنه لا يمكن أن يكون صادراً إلا ممن له السلطان الكامل على الفلك ودورته، والعلم المحيط بالزمن وحوادثه، والبقاء السرمدي حتى يبلغ مراده وينفذ مشيئته . ذلكم الله وحده الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض والذي يعلم الغيب في السموات وفي الأرض، والذي لا يذوق الموت ولا تأخذه سنة ولا نوم لا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه . « والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

الوجه الثالث علومه ومعارفه

وبيان ذلك أن القرآن قد اشتمل على علوم ومعارف في هداية الخلق إلى الحق . بلغت من نبالة القصد ، ونصاعة الحجة وحسن الأثر وعموم النفع ، مبلغاً يستحيل على محمد وهو رجل أمي نشأ بين الأميين - أن يأتي بها من عند نفسه . بل يستحيل على أهل الأرض جميعاً من علماء وأدباء وفلاسفة ومشرعين وأخلاقين ، أن يأتوا من تلقاء أنفسهم بمثله .

هذا هو التنزيل الحكيم ، ترقؤه فإذا بحر العلوم والمعارف متلاطم زاهر ، وإذا روح الإصلاح فيه قوى قاهر . ثم إذا هو يجمع الكمال من أطرافه . فبينما تراه يصلح ما أفسده الفلاسفة بفلسفتهم ، إذ تراه يهدم ما تردى فيه الوثنيون بشركهم . وبينما تراه يصحح ما حرفه أهل الأديان في دياناتهم ، إذ تراه يقدم للإنسانية مزيجاً صالحاً من عقيدة راشدة ترفع همه العبد، وعبادة قويمة تطهر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تؤهل المرء لأن يكون خليفة الله في الأرض، وأحكام شخصية ومدنية واجتماعية تكفل حماية المجتمع من الفوضى والفساد ، وتضمن له حياة الطمأنينة والنظام والسلام والسعادة . ديناً قيماً يساوق الفطرة، ويوائم الطبيعة، ويشبع حاجات القلب والعقل، ويوفق بين مطالب الروح والجسد، ويؤلف بين مصالح الدين والدنيا ، ويجمع بين عز الآخرة والأولى . كل ذلك في قصد واعتدال ،

وبيراهين واضحة مقنعة تبهر العقل وتملك اللب . والكلام على هذه التفاصيل يستغنى
 مجلداً بل مجلدات ، فلنجتزئ هنا بأمثلة وإشارات ، ولنختارها في موضوع العقائد التي
 هي واحدة في جميع أديان الله بحسب أصلها قبل التعريف . ولنتعرض في هذه الأمثلة إلى
 شيء من المقارنة بين تعاليم الإسلام وتعاليم اليهود والنصارى على عهد نزوله ، ثم إلى شيء
 من رد القرآن عليهم وتصحيحه لأغلاطهم وفضحه لأباطيلهم ، ومقصدنا من هذا قطع
 السنة خرافة ، زعم أصحابها أن تعاليم القرآن استمدتها محمد من بعض أهل الكتاب في
 عصره ثم نسبها إلى ربه ، ليستمد من هذه النسبة قدسياتها « كبرت كلمة تخرج من أفواههم .
 إن يقولون إلا كذباً » .

١ - أمثلة من عقيدة الإيمان بالله :

١ - جاء القرآن بالعقيدة في الله ببيضاء نقية ، نزهه فيها عن جميع النقائص ، ونص
 على استحالة الولد وكل ما يشعر بمشابهة الخالق بالخلق ، ووصف الله بالكمال المطلق ،
 ونص على وحدانيته في ربوبيته ووحدانيته في ألوهيته ، بمعنى أنه أحد في تدبير خلقه وأحد في
 استحقاق العبادة دون غيره ، ألم تر أنه يقول : « ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير » ويقول
 « قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدن
 وكبره تكبيراً » ويقول : « قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يطعم
 ولا يطعم » . ويقول : « قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ؟
 إن كنتم تعلمون » . ويقول : « فلا تدع مع الله أحداً » ويقول : « ولا تدع من دون الله
 ما لا ينفعك ولا يضرك ، فإن فعلت فإنك إذاً من الظالمين * وإن يمسسك الله بضرٍ
 فلا كاشف له إلا هو ، وإن يردك بخير فلا راد لفضله ، يضيبه من يشاء من عباده وهو
 الغفور الرحيم » ويقول : « إن الله يفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم » ويقول
 « ومن يفر الذنوب إلا الله ؟ » ويقول « قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب
 ولا أقول لكم إني مَلَكٌ » . ويقول : « والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير » .

إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ، وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ
بِشْرِكِكُمْ ، وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ *
وَيَقُولُ : « قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ ، فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرْعِ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا *
أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ، وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ
عَذَابَهُ ؛ إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ جَدٌ كَثِيرٌ .

٢ - وَضَلَّ الْيَهُودَ بَعْدَ مُوسَى فَعَمِدُوا بَعْلًا ، وَزَعَمُوا فِي عَهْدٍ مِنْ عَهْدِهِمْ مَا زَعَمَتِ
النَّصَارَى مِنْ أَنَّ اللَّهَ ابْنُهَا ، وَشَبَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى بِالْإِنْسَانِ فَنَعَتُوهُ بِأَنَّهُ تَعَبٌ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ فَاسْتَرَحَ يَوْمَ السَّبْتِ وَرَكِبُوا رءُوسَهُمْ فَقَالُوا إِنَّهُ سَبَّحَانَهُ ظَهَرَ فِي شَكْلِ إِنْسَانٍ
وَصَارَعَ إِسْرَائِيلَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّفَلُّطِ مِنْهُ حَتَّى بَارَكَهُ فَأُطْلِقَهُ . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَغْلَاطِهِمْ
وَفُضَاحَتِهِمْ .

٣ - وَضَلَّ النَّصَارَى بَعْدَ عِيسَى ، فَذَهَبُوا إِلَى عَقِيدَةٍ مُعَقَّدَةٍ مِنَ التَّثْلِيثِ وَصَارَتْ
كُنَائِسُهُمْ مِنْ عَهْدِ قُسْطَنْطِينٍ كَهَيْئَةِ كُلِّ الْوُثْنِيَةِ الْأُولَى وَخَلَعُوا عَلَى رِجَالِ كَهُوتِهِمْ مَا هُوَ
حَقُّ اللَّهِ وَحَدَهُ مِنَ الْقَشْرِيعِ وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ ، حَتَّى تَعْرِى بِهِمْ وَثْنِيَةُ الْعَرَبِ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ
أَمْثَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَسِيحِيِّينَ فِي الْوُثْنِيَةِ ، « وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مِثْلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ *
وَقَالُوا : أَلَمْ نَكُنْ خَيْرًا أَمْ هُوَ ؟ نِمِ احْتَجُّوا عَلَى شُرَكَاهُمْ بِأَنَّهُمْ مَا سَمِعُوا دَعْوَةَ التَّوْحِيدِ الَّذِي
جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ ، « وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ، إِنْ
هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ * مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ » أَيْ النَّصْرَانِيَّةِ .

٤ - فَانْظُرْ مَدَى الْبُؤْسِ الشَّاسِعِ بَيْنَ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَبَيْنَ
الْبَاطِلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ الْهَؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ ، بَلْ رَدَّ عَلَى
الْمُبْطِلِينَ بِرَاهِينِهِ السَّاطِعَةِ وَأَدْلَتِهِ الْقَاطِعَةِ . اسْتَمَعَ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ : « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ
تَسْلَمُوا إِلَى كَلِمَةٍ سِوَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذُ
بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ . فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ » . وَيَقُولُ :

« يَا هَلْ الْكِتَابَ لَا تَفْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ . إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمَهُ أَتَقَاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلَهُ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ . سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ؛ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا * لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْقَرِيبُونَ . وَمَنْ يَسْتَنْكَفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَمِنْ حَشَرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا » . وَيَقُولُ : « مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صَدِّيقَةٌ ، كَانَا يَا كِلَانِ الطَّامِ . انْظُرْ كَيْفَ نَبِّينَ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنْ يَكُونُوا يَكُونُونَ * قُلْ أَتَعْبُدُونَ مَنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * قُلْ يَا هَلْ الْكِتَابَ لَا تَفْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ » . وَيَقُولُ : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » . وَيَقُولُ فِي نَفْيِ التَّعْبِ الَّذِي افْتَرَاهُ الْيَهُودُ عَلَى اللَّهِ : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ، وَمَا سَنَّا مِنْ غُوبٍ » . وَيَقُولُ نَعِيمًا عَلَيْهِمْ فِي عِبَادَةِ بَعْلِ : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ * اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * » . وَيَقُولُ نَعِيمًا عَلَيْهِمْ فِي فِرْيَةِ أُخْرَى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ . غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا . بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » . وَيَقُولُ فِي نَفْيِ الْبُهْتَانِ الَّتِي زَعَمُوهَا اللَّهُ وَالنَّصَارَى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ . ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ . قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا يَكُونُونَ * اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ . وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِمَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يَرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نَوْرَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ . وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * » .

ب - أمثلة من عقيدة البعث والجزاء :

١ - جاء القرآن بعقيدة البعث بعد الموت واضحة شاملة للروح والجسد ، عادلة لا ظلم

فيها ولا محابة، مقسطة لا شفاعة هناك بالمعنى للفاسد ولا فداء، عامة لافضل لجنس ولا لطائفة ولا لشخص إلا بالتقوى. اقرأ إن شئت قوله سبحانه: « والله أنبتكم من الأرض نباتاً * ثم يعيدكم فيها ويخرجكم لإخراجاً » وقوله: « أيعسب الإنسان أن يترك سدى؟ ألم يك نطفة من منى يُمنى * ثم كان علقةً نخلق فسوى * فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى * أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ۚ ١٩ » وقوله: « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً. وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها. وكفى بفنا حاسبين » وقوله: « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره * ». وقوله: « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون * » وقوله: « فإذا نُفِخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ».

٢ - وضل اليهود فزعموا أنهم الشعب المختار من بين شعوب الأرض، وأنهم أبناء الله وأحباؤه، وأن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة هي مدة عبادتهم العجل أربعين يوماً.

٣ - وضل النصارى فزعموا أيضاً أنهم أبناء الله وأحباؤه وذهبوا مذهب المنود في كرشنة أنه قتل وصلب ليخلص الإنسان ويقديه من الخطيئة، فهو الخالص الفادى الذى يخلص الناس من عقوبة الخطايا ويقديهم بنفسه، وهو الأقنوم الثانى من الثالوث الإلهى الذى هو عين الأول والثالث وكل منهما عين الآخر. كذلك قال المنود في كرشنة، ثم جاء مخرفة النصارى فتابعوهم على هذا الخيال الفاسد، الذى تاباه العقول والطباع، ولا يتفق وعدل الله وحكمته فى الجزاء والمسؤولية. ولم يستطع الخابطون فى الضلال أن يروجوه فى صحاباهم إلا بترويضهم عليه من عهد الصغر، وتنشئتهم على سماعه واعتقاده من غير بحث ولا نظر، بل قالوا: « اعتقد وأنت أعمى ».

٤ - وضل نساك النصارى فتابعوا المنود أيضاً، فى احتقار الذات المادية، وفى

تربية النفوس على الحرمان وتعذيب الجسد ، وزادوا الطين بلة فقالوا : إن البعث روحاني مجرد عن إعادة الجسم ، مخدوعين بتلك النظرية الفلسفية الخاطئة وهي احتقار الذات المادية وذمهم إياها بأنها حيوانية . وغاب عنهم أنها لا تكون نقصاً إلا إذا سخر الإنسان عقله وقواه لها ، وأسرف فيها إسرافاً يشغله عن الذات العقلية والروحية القائمة على العلم النافع والعمل الصالح . أما إذا اعتدل فيها ووفق بين المطالب الروحية والجسمية ، فذلك مفخرة للإنسان وميزة لنوع الإنسان ، بها صار عالماً عجيباً جمع بين روحانية الملائكة وجنانية الحيوان والنبات ، وقد خلقه الله في الدنيا مظهرأ من مظاهر إبداعه واقتداره ، فكيف ينقص ملكوت الآخرة هذا المظهر العجيب ، على حين أن الآخرة هي دار العجائب والغرائب ، فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر؟! وإن الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون .

٥ - وكذلك ضل متطرفة اليهود فمكسوا الأمر ، وأفرطوا في حب المادة حتى أحلوا لأنفسهم جميعها من أى طريق ، وبالفوا في استنزاف دماء العالم بالربا وأكل أموال الناس بالباطل وظنوا أن لا جناح عليهم إذا رزءوا أى عنصر غريب عنهم « ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل » .

٦ - ولما سكن القرآن قد جاء يرد هؤلاء وهؤلاء إلى جادة الاعتدال ، ووقف موقفاً وسطاً يرجع إليه المعالي وينتهى إليه المقصر ، فأعلن عقيدته في وضوح على نحو ما ذكرنا . وتناول أخطأهم المذكورة بالإصلاح والتقويم فقال في معرض الرد على أنهم الشعب المختار : « قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين * ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم . والله عليم بالظالمين * » وقال في هذا المعرض أيضاً : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . إن الله عليمٌ خبيرٌ » وقال أيضاً : « ليس بأمانئكم ولا أمانئ أهل الكتاب . من يعمل سوءاً يجز به ولا يجز له من دون الله ولياً ولا نصيراً * ومن يعمل من الصالحات

من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن؟ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فيها * . وقال في معرض الرد على فرية أنهم أبناء الله وأحباؤه: «وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل : فلم يذبكم بذنوبكم . بل أنتم بشر من خلق . يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، والله ملائكة السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير * » وقال في تفنيد ما زعموه من أن النار لن تمسهم إلا أياما معدودة: «وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة قل اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده ؟ أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؟ * بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * » والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون * . . وقال في تكذيب ما زعموا من قتل عيسى وصلبه : « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم . وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن . وما قتلوه يقيناً * بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً * » وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به قبل موته . ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً * . وقال في دحض عقيدة الفداء : « ولا تزرُ وازرةٌ وزر أخرى . وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى . إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب وأقاموا الصلاة . ومن تزيكى فإنما يتركي لنفسه . وإلى الله المصير * » .

وقال : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها . وما ربك بظلام للعبيد » ونزلت سورة المسد تسجل العذاب على عم من أعمام أفضل الخلق محمد ﷺ . وذكر القرآن ما ذكر في ابن نوح ولم يطب القرآن نفساً بضلالة « اعتقد وأنت أعمى » بل حث على النظر والتفكير وحاكم العقائد والتعاليم الإسلامية إلى العقول السليمة ، ونهى على المتألمين تقليداً أعمى . والأمر في هذا أظهر من أن تساق له أمثلة .

وعالج القرآن شبهة احتقار الذات المادية بالمعنى الذى أرادوه ، فقال : « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ » وقال : « بأيتها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين * » وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذى أنتم به مؤمنون * » وذم الرهبانية ومبتدعها فقال :

«ورهبانية ابتدعوها، ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها». وعاب على اليهود خيانتهم وظلمهم للشعوب فقال: «ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً. ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل». ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون * بلى من أوفى بعهده واتيى فإن الله يحب المتقين * إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم * ». وقال: «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا». وقال: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الأحكام لتأكلوا فريقة من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون».. إلى غير ذلك من آيات كثيرة في هذه المواضع.

والذى نريد أن نغتنم له هنا، هو أن هداية القرآن كما رأيت هداية تامة عامة صححت معارف الفلاسفة المسكين على البحث والنظر كما صححت معارف الأميين ومن لا ينتمى إلى العلم بسبب. وصححت أغلاط أهل الكتاب من يهود ونصارى، كما صححت أغلاط مؤلفة الحجر وعبد الوثن. وإذن فليس يصح في الأذهان شيء إذا قيل إن هذه الهدايات القرآنية ليست وحياً من الله، وإنما هي نابعة من نفس محمد الأمي الناشئة في الأميين. وليس يصح في الأذهان شيء إذا قيل إنه ﷺ قد استقى هذه الهدايات من بعض أهل الكتاب الذين لقيهم في الجزيرة العربية، ولو صح هذا لكانوا هم أولى منه بدعوى الرسالة والنبوة. وكيف يصح هذا والقرآن هو الذى علمهم ما جهلوا من حقائق دينهم؟ وهل قاعد الشيء يعطيه؟ وحسبك ما قدمناه لك من تلك الأمثلة التى تتصل بأساس الأديان وصميم العقائد، والى تريك بالمنظار المكبر أن القرآن جالس على كرسى الأستاذية العليا للعالم كله يعلم اليهود والنصارى وغير اليهود والنصارى، لا على مقعد التلمذة الدنيا يتلقف من هؤلاء وهؤلاء.

فإن لم يكفك ما سمعت، فدونك القرآن تصفحه وتجول في آفاه وناهيك مثل قوله: « يَأْهَلِ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ . قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ . وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ومثل قوله: « يَأْهَلِ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرَّمْلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ . قَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

وإن شئت أكثر من هذا فتأمل كيف أعلن الحق في صراحة أن بيانه لأهل الكتاب ما اختلفوا فيه هو من مقاصده الأولى ، إذ قال في سورة النحل: « وما أنزلنا عليك الكتابَ إلا لتبينَ لهمُ الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » هكذا قدم أنه بيان لما اختلف فيه الكتابيون ، قبل أن يقول : وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ! وكذلك قال في سورة النحل : « إن هذا القرآن يقصُّ على بني إسرائيلَ أكثرَ الذي هم فيه يختلفون * وإِنَّهُ لَهْدَى لِرَحْمَةِ الْمُؤْمِنِينَ * إِنْ رَبُّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * فتوكل على الله إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ » .

لقد لفت القرآن نفسه أنظار الناس إلى هذه الناحية من الإيجاز وأقام الدليل على أنه كلام الله ولا يمكن أن يكون كلام محمد ، إذ قال جلت حكيمته في سورة العنكبوت : « وكذلك أنزلنا إليك الكتابَ ، فالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ . وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ * وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك ، إِنْذِنَ لَارْتَابِ الْمُبْطِلُونَ * بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم . وما يجحدُ بآياتنا إِلَّا الظَّالِمُونَ * » وإذ قال سبحانه مرة أخرى في سورة الشورى . وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتابُ ولا الإيمانُ . ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا . وإِنَّكَ لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ » .

ويرحم الله البوصيري في قوله :

« كفاك بالعلم في الأميِّ مُجَزَّةً في الجاهلية والتأديب في اليمِّ »
صلى الله عليه وسلم ، ومجد وعظم ، وشرف وكرم ، ورزقنا كمال الإيمان به وكمال
اتباعه ، آمين .

الوجه الرابع وفاؤه بمحاجات البشر

ومعنى هذا أن القرآن الكريم جاء بهدايات تامة كاملة ، تفي بمحاجات البشر في كل عصر
ومصر ، وفاء لا تنظر به في أي تشريع ولا في أي دين آخر . ويتجلى لك هذا إذا استعرضت
المقاصد النبيلة التي رُمي إليها القرآن في هدايته ، والتي نعرض عليك من تفاصيلها ما يأتي :
أولا : إصلاح العقائد عن طريق إرشاد الخلق إلى حقائق المبدأ والمعاد وما بينهما
تحت عنوان الإيمان بالله تعالى وملائكته ورسوله واليوم الآخر .

ثانيا : إصلاح العبادات عن طريق إرشاد الخلق إلى ما يزيكي النفوس ويغذي الأرواح
ويقوم الإرادة ويفيد الفرد والمجموع منها .

ثالثا : إصلاح الأخلاق عن طريق إرشاد الخلق إلى فضائلهم وتنفيهم من رذائلها ، في
قصد واعتدال وعند حد وسط لا إفراط فيه ولا تفريط .

رابعا : إصلاح الاجتماع عن طريق إرشاد الخلق إلى توحيد صفوفهم ومحو العصبية
وإزالة الفوارق التي تباعد بينهم . وذلك بإشعارهم أنهم جنس واحد من نفس واحدة ومن
عائلة واحدة أبوم آدم وأمهم حواء ، وأنه لا فضل لشعب على شعب ولا لأحد على أحد
إلا بالتقوى . وأنهم متساوون أمام الله ودينه وتشريعه ، متكافئون في الأفضلية وفي
الحقوق والتبعات من غير استثناءات ولا امتيازات . وأن الإسلام عقد إخاء بينهم
أقوى من إخاء النسب والعصب . وأن لسانهم العام هو لسان هذا الدين ولسان كتابه :
(لغة العرب) . وأنهم أمة واحدة يؤلف بينها المبدأ ولا تفرقها الحدود الإقليمية ولا الفواصل

السياسية والوضعية : « وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون » .
 خامسا : إصلاح السياسة أو الحكم الدولي ، عن طريق تقرير العدل المطلق والمساواة بين
 الناس ، ومراعاة الفضائل في الأحكام والمعاملات من الحق والعدل والوفاء بالعهود والرحمة
 والمواثقة والحجة ، واجتناب الرذائل من الظلم والغدر ونقض العهود والكذب والخيانة
 والغش وأكل أموال الناس بالباطل كالرشوة والربا والتجارة بالدين والخرافات .
 سادسا : الإصلاح المالي عن طريق الدعوة إلى الاقتصاد وحماية المال من التلف والضياع ،
 ووجوب إنفاقه في وجوه البر وأداء الحقوق الخاصة والعامة والسعى المشروع .
 سابعا : الإصلاح النسائي عن طريق حماية المرأة واحترامها وإعطائها جميع الحقوق
 الإنسانية والدينية والمدنية .

ثامنا : الإصلاح الحربي عن طريق تهذيب الحرب ووضعها على قواعد سليمة تخير
 الإنسانية في مبدئها وغايتها ، ووجوب التزام الرحمة فيها والوفاء بمعاهاذاتها ، وإيثار السلم
 عليها ، والاكتفاء بالجزية عند النصر والظفر فيها .

تاسعا : محاربة الاسترقاق في المستقبل وتحرير الرقيق الموجود بطرق شتى ، منها الترغيب
 العظيم في تحرير الرقاب ، وجعله كفارة للقتل وللفظار ، ولإفساد الصيام بطريقة فاحشة ،
 ولليمين الحائثة ، ولإيذاء المملوك باللاطم أو الضرب .

عاشرأ : تحرير العقول والأفكار ، ومنع الإكراه والاضطهاد والسيطرة الدينية القائمة
 على الاستبداد والفساد . « فذكر إنما أنت مذكر * لست عليهم بمسيطر » .

دليل على هذا الوجه من الإعجاز :

والدليل على هذا الوجه من إعجاز القرآن ، أن غير المسلمين كانوا ولا يزالون حائرين
 يبعثون عن النور ، ويتقربون عما بقي بحاجتهم في كثير من نواحي حياتهم ، حتى اضطروا
 تحت ضغط هذه الحاجة وبمد طول اللطاف وقسوة التجارب ، أن يرجعوا إلى هداية القرآن
 من حيث يشعرون أو لا يشعرون وإليك شواهد على ذلك :

- ١ - أمريكا حرمت الخمر أخيراً ، ولكنها فشلت ولم تنجح لأنها لم توفق إلى الطريقة الحكيمة التي اتبعتها الإسلام في تحريم الخمر .
- ٢ - أمريكا أباحت الطلاق ، وإن كانت قد أسرفت فيه إلى درجة ضارة .
- ٣ - أسبانيا أصدرت حكومتها قانوناً يمنع البغاء الرسمي في بلادها ، ويمنع النساء من البروز على الشواطئ في ثياب الاستحمام .
- ٤ - مصلحو أوروبا يرفعون أصواتهم بضرورة الرجوع إلى مبدأ تعدد الزوجات ، حتى بعض نسائهم طالبين بهذا .
- ٥ - اليهود يطالبون أيضاً بتعدد الزوجات وقد تزعم هذه الحركة يهودى اسمه مورشه لىسكفر مان ، وبرهن على أن ذلك من أحكام الدين اليهودى . وطلب إلى اليهود إلغاء قرار الحاخام غرشون الذى تعدى حدود الدين اليهودى بإبطاله الزواج بأكثر من واحدة وأصبح له أتباع كثيرون .
- ٦ - زعيم فرنسا نادى غداة هزيمتها فى الحرب القائمة الآن يقول : إن سبب انهيار دولتهم هو انغماسهم فى الشهوات الجنسية ، وإسرافهم فى المفاسد والمفانن .

الوجه الخامس

موقف القرآن من العلوم الكونية

ومعنى هذا أن القرآن روعيت فيه بالنسبة إلى العلوم الكونية اعتبارات خمسة ، لا يصدر مثلها عن مخلوق ، فضلاً عن رجل أمى نشأ فى الأميين ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم .

(أولها) أنه لم يجعل تلك العلوم الكونية من موضوعه ، وذلك لأنها خاضعة لقانون النشوء والارتقاء ، وفى تفاصيلها من الدقة والخفاء ما يعلو على أفهام العامة . ثم إن أمرها بعد

ذلك حين يازاء ما يقصده القرآن من إنقاذ الإنسانية العائرة ، وهداية الثقلين إلى سعادة الدنيا والآخرة . فالقرآن - كما أسلفنا في البحث الأول - كتاب هداية وإعجاز ، وعلى هذا فلا يليق أن نتجاوز به حدود الهداية والإعجاز . حتى إذا ذكر فيه شيء من الكونيات ، فإنما ذلك للهداية ودلالة الخلق على الخالق . ولا يقصد القرآن مطلقاً من ذكر هذه الكونيات أن يشرح حقيقة علمية في الهيئة والفلك أو الطبيعة والكيمياء ، ولا أن يحل مسألة حسابية أو معادلة جبرية أو نظرية هندسية ، ولا أن يزيد في علم الطب باباً ولا في علم التشريح فصلاً ، ولا أن يتحدث عن علم الحيوان أو النبات أو طبقات الأرض إلى غير ذلك .

ولكن بعض الباحثين طاب لهم أن يتوسعوا في علوم القرآن ومعارفه ، فنظموا في سلكها ما بدا لهم من علوم الكون ، وهم في ذلك مخطئون ومسرِفون ، وإن كانت نيتهم حسنة وشعورهم نبيلاً ، ولكن النية والشعور مهما حسنا لا يسوغان أن يحكي الإنسان غير الواقع ، ويحمل كتاب الله على ما ليس من وظيفته ، خصوصاً بعد أن أعلن الكتاب نفسه هذه الوظيفة وحددها مرات كثيرة . منها قوله سبحانه : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » ومنها قوله جلت حكمته : « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين * يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم » .

ومما يجب التنفطن له أن عظمة القرآن لا تتوقف على أن نتحل له وظيفة جديدة ، ولا أن نحمله مهمة ما أنزل الله بها من سلطان ؛ فإن وظيفته في هداية العالم أسمى وظيفة في الوجود ، ومهمته في إنقاذ الإنسانية أعلى مهمة في الحياة ! وما العلوم الكونية بإزاء الهدايات القرآنية ؟ أليس العالم الآن يشقى بهذه العلوم ويحترب وينتحر ؟ ثم أليست العلوم الكونية هي التي ترمى الناس في هذه الأيام بالمنايا وتقذفهم بالحلم ، وتظهر لهم على أشكال مخيفة مزعجة ، من مدافع رشاشة ، ودبابات فتاكة ، وطائرات أزازة ، وقنابل مهلكة ، وغازات

محركة ، ومدمرات في البر والبحر وفي الهواء والماء ؟ . وما أشبه هذه العلوم للإنسان بعد تجرده من هدى الله ووحى السماء ، بالأنياب والمخالب للوحوش الضارية والسباع الواغلة في أديم الغبراء ١١ .

(ثانيها) أن القرآن دعا إلى هذه العلوم في جملة ما دعا إليه من البحث والنظر ، والانقفاع بما في الكون من نعم وعبر . قال سبحانه : « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » . وقال جل شأنه : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

(ثالثها) أن القرآن حين عرض لهذه الكونيات أشعرنا أنها مربوبة له تعالى ومقهورة لمراده ، ونفى عنها ما علق بأذهان كثير من الضالين الذين توهموها آلهة وهي مألوهة ، وزعموها ذات تأثير وسلطان بينما هي خاضعة لقدرة الله وسلطانه « إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ، وإئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » . وكذلك أشعرنا القرآن أنها هالكة « كل شيء هالك إلا وجهه » « وما قدرُوا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » « يوم تُبدل الأرض غير الأرض والسموات » .

(رابعها) أن القرآن حين يعرض لآية كونية في معرض من معارض الهداية ، يتحدث عنها حديث المحيط بعلوم الكون ، الخبير بأسرار السموات والأرض ؛ الذي لا تخفى عليه خافية في البر والبحر ، ولا في النجوم والكواكب ، ولا في السحاب والماء ، ولا في الإنسان والحيوان والنبات والجماد . وذلك هو الذي بهر بعض المشتغلين بالعلوم الكونية ؛ وأوقع من أوقع منهم في الإسراف واعتبار هذه العلوم من علوم القرآن .

(خامسها) أن الأسلوب الذي اختاره القرآن في التعبير عن آيات الله الكونية ، أسلوب بارع جمع بين البيان والإجمال في سمط واحد ، بحيث يمر النظم القرآني الكريم

على سامعيه في كل جبل وقبيل ، فإذا هو واضح فيما سبق له من دلالة الإنسان وهدايته إلى الله ، ثم إذا هو بمجمل التفاصيل ، يختلف الخلق في معرفة تفاريعه ودقائقه ، باختلاف مآلدهم من مواهب ووسائل وعلوم وفنون .

ولنضرب لذلك مثلاً : تلك الآية الحكيمية وهي قوله عز اسمه : « ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون » . فإنها مرت على بنى الإنسان منذ نزلت إلى الآن ، ففهموا منها جميعاً أن الله تعالى يدل على قدرته وإبداعه وكاله بأنه خلق من الأشياء متنوعات مختلفة الأشكال والخصائص . لكنهم اختلفوا بعد ذلك . فالأوائل يؤثر عنهم أن الزوجين في الآية الكريمة ، هما الأمران المتقابلان تقابلاً ما . لا بخصوص الذكورة والأنوثة ؛ روى عن الحسن أنه فسر الزوجين بالليل والنهار والسماء والأرض ، والشمس والقمر ، والبر والبحر ، والحياة والموت ، وهكذا عدد أشياء وقال : كل اثنين منها زوج ، الله تعالى فرد لا مثيل له . . أما المتأخرون ففهموا أن الزوجين في الآية ، هما الأمران المتقابلان بالذكورة والأنوثة ، ويقولون : إنه ما من شيء في الوجود إلا منه الذكر والأنثى ، سواء في ذلك الإنسان والحيوان والجماد وغيرها مما لانعم ، ويستدلون على ذلك بقوله سبحانه : « سبحانه الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون » . ويقولون : إن أحدث نظرية في أصول الأكوان تقرر أن أصول جميع الكائنات تتكون من زوجين اثنين ، ولبسان العلم الحديث (الكترون وپروتون) . ولا أحب أن تتوسع في هذا ، فبين أيدينا أمثلة كثيرة ومؤلفات جمة ، تعوج وتضطرب باستنباط علوم الكون من القرآن ، أوبة تفسير القرآن وشرحه بعلوم الكون . وأحدثها فيما أعلم كتاب تحت الطبع الآن ألفه شاب فاضل مثقف وسماء (بين القرآن والعلم) وضمنه شتيئا من الأبحاث المختلفة في الاجتماع وعلم النفس وعلم الوراثة والزراعة والتغذية وفيما وراء الطبيعة ، مما لا يتسع المقام لذكره ، وما لا نرى حاجة إليه ، خصوصاً بعد أن تبين لنا أن العلوم الكونية خاضعة لطبيعة الجزر واللد ، أن أبحاثاً كثيرة منها لا تزال قلقة حائرة بين

إثبات ونفى . فما قاله علماء الهيئة بالأمس ينقضه علماء الهيئة اليوم . وما قرره علماء الطبيعة في الماضي يقرر غيره علماء الطبيعة في الحاضر . وما أثبتته المؤرخون قديماً ينفيه المؤرخون حديثاً وما أنكره الماديون وأسرفوا في إنكاره باسم العلم ، أصبحوا يثبتونه ويسرفون في إثباته باسم العلم أيضاً ، إلى غير ذلك مما زعزع ثقتنا بما يسمونه العلم ، ومما جعلنا لانطعن إلى كل ما قرره باسم هذا العلم ، حتى لقد ظهر في عالم المطبوعات كتاب خطير من مصدر علمي محترم عندهم ، له خطورته وجلالته وشأنه ، فصدع هذا الكتاب بناء علمهم وزلزل أركان الثقة به ، بعد أن نقض بالدليل والبرهان كثيراً من المقررات والمسلمات التي يزعمونها يقينية . ثم انتهى بقرائنه إلى أن هذا الكون غامض متغلغل في الغموض والخفاء ، ومن هنا سمي تأليفه (الكون الغامض) . وهذا المؤلف هو السير جيمس جينز .

فهل يليق - بعد ذلك كله - أن نبقى مخدوعين مغرورين بعلمهم الذي اصططحوا عليه وتحاكبوا إليه ، وقد سجنوه وسجنوا أنفسهم معه في سجن ضيق هو دائرة المادة ، تلك الدائرة المسجونة هي أيضاً في حدود ماتنهم عقولهم وتصل تجاربهم ، وقد تكون عقولهم خاطئة وتجاربهم فاشلة ؟ ؟ ! ثم هل يليق بعد ذلك كله أن نحاكم القرآن إلى هذه العلوم المادية القليلة الخائرة بينما القرآن هو تلك الحقائق الإلهية العلوية القارة الثابتة ، المنزلة من أفق الحق الأعلى الذي يعلم السر وأخفى ؟ !

ألا إن القرآن لا يفر من وجه العلم . ولكنه يهفو إلى العلم ويدعو إليه ويقم بناءه عليه ، فأثبتوا العلم أولاً ووفروا له الثقة وحققوه ، ثم اطلبوه في القرآن فإنكم لا شك يومئذ واجدوه . وليس من الحكمة ولا الإنصاف في شيء أن نحاكم المعارف العليا إلى المعارف الدنيا ، ولا أن نحبس القرآن في هذا القفص الضيق الذي انحسرت فيه طائفة مخدوعة من البشر ، بل الواجب أن نتحرر من أغلال هذه المادة المظلمة ، وأن نظير في سموات القرآن حيث نستشرف المعارف النورانية المطلقة ، والحقائق الإلهية المشرقة ، وأن نوجه اهتمامنا دائماً إلى استجلاء عظات هذا التنزيل وهداياته الفاتحة ، وألا نقطع برأى في تفاصيل

ما يعرض له القرآن من الكونيات إلا إن كان لنا عليه دليل وبرهان لاشك فيه ولا نكران ، وإلا وجب أن نتوقف عن هذه التفاصيل ، ونكل علمها إلى العالم الخبير ، قائلين ما قالت الملائكة حين أظهر الله لهم على لسان آدم مالم يكونوا يحتمسون : « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العليم الحكيم » .

كلمة في الموضوع :

والآن بروقني أن أنقل لك مقتطفات قيمة للعلامة المرحوم الشيخ عبد العزيز جاديش في هذا الموضوع لكن بتصرف قليل :

١ - ليست مهمة القرآن كسائر الكتب السماوية البحث في الشئون الكونية والمسائل العلمية والفنية ، على النحو المألوف في الكتب الخاصة للموضوعة فيها .

٢ - لما جاء القرآن الكريم كان في جزيرة العرب من العقائد الفاسدة والعلم الخاطئ بالكونيات أضعاف ما كان منها لدى بني إسرائيل عند ما أخرجهم موسى عليه السلام من مصر ، فكان من الحكمة الإلهية أن ينزل على محمد عليه السلام في سبيل تصحيح تلك العقائد والمعلومات أضعاف ما تنزل على موسى في سفر التكوين . والحكمة البالغة في ذلك أن الدعوة إلى توحيد الخالق وتقرير الحق من العقائد وقبول ما يلي ذلك من الشرائع والأخلاق ، ما كانت لتجد سبيلها إلى قلوب عبرت للأجرام العلوية في ألوهيتها وتزواجها وما كان من أثرها في تكوين هذه الكائنات ونظامها ، ما قررتة العقلية القديمة في بلاد مصر والإغريق ، وما بثته في جزيرة العرب وما حولها أساطير الأشوريين والبابليين والكلدانيين . إذن كان لزاماً أن يسترعى القرآن انقباض الناس إلى وجه الخطأ في عقائدهم ، وأن يشككهم في الباطل الذي اتبعوه ، لأنهم وجدوا عليه آباءهم ، وأن يطلقهم بذلك من الحجر الذي أشقاهم وألحقهم بالأنعام من الحيوان .

٣ - كانت إذن مهمة القرآن الحكيم التي أرادها لتمهيد السبيل إلى التعريف بالخالق جل شأنه ، أن يعين العقول بضرب الأمثال ، لم تفكر؟ وفيم تفكر؟ وكيف تفكر؟ فهو في جهاده هذا كان يخطط أرض العلم لتقيم العقول البشرية عليها صروحه الشاخنة المتينة ، ويرسم الخطوط الأساسية للصور كي يملأها الرسام بما يلزم لها من الألوان والظلال ومعام الجمال .

٤ - لم يقف القرآن الكريم عند هذا الحد فيما ضرب لنا من الأمثال ، في بيان بعض غوامض الحقائق الكونية ، بل جاء في ذلك بمئات من الأمثلة وأمر المؤمنين وغير المحصلين بالتسليم بها والتفويض فيها ، كما أمر العقول الناضجة بالقدرة بطلابها والوقوف على دقائقها والعلم بوجوه الصواب فيها . ثم نصح الفريقين أن يعترقا بعجز عقولهم وألا يقطعا بشيء فيما لا تبلغه أبحاثهم وسعيتهم ، بل يهتمون أنفسهم بالعجز والقصور ؛ ويسألون أهل الذكر فيما لا يعلمون ، أو يكونون أمر ما لا يدركون إلى من يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .

٥ - أن المسيحيين حينما ثاروا في وجه العلم ونظام الحكم ثوراتهم التجديدية في أوربة ، لم يكونوا يشبهوا في شيء من مواقفهم تلك أحداً من الشعوب الإسلامية ، فإنما كان مبعث حركتهم العنيفة ومصدر ثورتهم الدموية ، أن رجال الكنيسة باسم الدين حجروا على العقول والوجدان ، وقرروا للكنيسة فلسفة حرموها على الناس حتى استيضاح ما غمض عليهم منها . ثم قرروا تكفير من يقول بغيرها ، ولو اعتمد في رأيه على الحس والمعاينة . حتى لقد كان منهم ميلانشتون وكيرمونيدي اللذان رفضا أن ينظرا إلى السماء بالآلة المقربة (تلسكوب) وقد روى عن غاليلو أن من تلاميذ المذهب الارسطاطالي من كانوا ينكرون وجود أجسام علوية مرئية بالفعل ، وأنهم كانوا يعتبرون فلسفة أرسطو كتلة واحدة لا تقبل التفكير ، إذا نقض منها حجر انهار سائر بنيانها على أثره . فكان ذلك سبب مغالاتهم في التمسك بها والحصر عليها مجتمعة .

ثم قال في تعدد الأرضين :

« لم يذكر القدماء شيئاً في أمر تعدد الأرضين سوى ما نقله ابن سينا عن قدماء حكماء
القرس من أن هنالك أراضى كثيرة غير أرضنا . وما زال رأى السائد بين سائر الحكماء
والفلاسفة ، يقول بعدم تعددها ، حتى جاء غاليليو المتوفى سنة ١٦٤٢ بمناظيره المسكبة والمقربة
وكذلك من جاءوا بعده ، فأثبتوا بمشاهداتهم العينية الصادقة أن السيارات جميعها أراض
كأرضنا ، وقد يكون بها ما بأرضنا من الجبال والوهاد والماء والهواء والخلائق وال عمران
ولم يعتمدوا في هذا التجويز إلا على الحدس والظن ، فإن مناظيرهم لم تثبت لهم ذلك بعد .
أما القرآن فقد صرح بتعدد الأرضين في آية « الله الذى خلق سبع سمواتٍ ومن
الأرضِ مثلهنَّ » في تفسير أبى السعود (من مفسرى القرن التاسع للهجرة) أن الجمهور على
أنها سبع أرضين بعضها فوق بعض ، وفي تفسير النيسابورى أنها سبع أرضين ما بين كل
واحدة منها إلى الأخرى مسيرة خمسمائة عام^(١) ، وفي كل أرض منها خلق - إلى أن قال -
وهم يشاهدون السماء من جانب أرضهم ويشهدون الضياء منها . ومن أصرح الآيات في أن
السيارات أراض مأهولة آية الشورى : « ومن آياته خلقُ السموات والأرض وما بثَّ
فيهما من دابة » إذ المراد بالسموات هنا السيارات على ما يأتى لنا من التأويل . ومن الآيات

(١) مسألة تقدير المسافات التى بين السيارات مثلاً بمسيرة خمسمائة عام يفسرها الشهرستانى
بالدابة تسير فرسخاً إسلامياً في كل ساعة على ما هو المعروف ومصطلح عليه في سائر الكتب
الإسلامية ، مما يبلغ مجموعه نحو ١٦ ميلاً تقريباً . وهو قريب جداً من تقديرات المتأخرين
للمسافات الفاصلة بين السيارات كما يقول ذلك الأستاذ الشهرستانى في كتابه للسمى
(الهيئة والإسلام) ص ٩٠ ج أول .

(وما يجدر ذكره أن الشهرستانى هذا ليس هو صاحب الملل والنحل بل هو أحد
مجتهدى الشيعة المعاصرين لنا . واسمه هبة الله) .

البينة في هذا الموضوع قوله تعالى: «ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن»، بل أتيناكم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون»:

ومن قصرت عقولهم استبعدوا وجود الحيوان في الأجرام السماوية. ولكن نفي الزخشرى والبيضاوى وغيرها استبعاد أن يخلق الله فيها صنوفاً من الحيوان يمشون فيها مشى الإنسان على الأرض؛ فالله خلق كما قالوا: «ما نعلم وما لا نعلم» اهـ ما أردنا نقله.

الوجه السادس

سياسته في الإصلاح

ومعنى هذا أن القرآن انتهج طريقاً عجيباً في إصلاحه، وسلك سياسة حكيمة وصل بها من مكان قريب إلى ما أراد من هداية الخلق، فتذرع بجميع الوسائل المؤدية إلى نجاح هذا الإصلاح الوافى بكل ما يحتاج إليه البشر. مما يدل بوضوح على أن القرآن في سياسته هذه لا يمكن أن يصدر عن نفس محمد ولا غير محمد.

وبيان ذلك من وجوه:

(أولها) مجيء هذا الكتاب منجماً، ومخالفته بذلك سائر كتب الله الإلهية، بعدما بالناس عن الطفرة، وتيسيراً لتلقيهم إياه وقبولهم ما جاء به، على نحو ما بينا في أسرار التنجيم بالمبحث الثالث من هذا الكتاب.

(ثانيها) مجيء هذا الكتاب بذلك الأسلوب الشائق الرائع الحبيب إلى نفوسهم، ليكون لهم من هذا الأسلوب دافع إلى الإقبال عليه والاستئناس بما جاء من تعاليمه وإن كانت مخالفة لما مردوا عليه من قبل.

(ثالثها) مجيء هذا الكتاب على غير المهود في تأليف القوانين والعلوم والفنون والآداب، من بناء تقسيمها وتبويبها على الموضوعات بحيث يختص كل باب من الكتاب بموضوع معين، ويختص كل فصل من فصول هذا الباب بمسألة أو مسائل وهكذا.

فأنت تجد في الغالب كل سورة من سور القرآن جامعة لمزيج من مقاصد وموضوعات ، يشعر الناظر فيها بمتعة ولذة ؛ كلما تنقل بين هذه المقاصد في السورة الواحدة ، كما يشعر الآكل باللذة والمتعة كلما وجد أوانا شتى من الأطعمة على المائدة الواحدة . وإذن ففي هذا النمط الذي اختاره القرآن قائدتان : دفع السأم والملل عن الناظر في هذا الكتاب ، وانقياد النفوس إلى هداياته بلباقة من حيث لا تحس بفراضة . يضاف إلى هذا ما نلحه من الوحدة الفنية في السورة أو القطعة الواحدة ، ومن وفاء القرآن بجميع الاصطلاحات البشرية ، على رغم هذا الانتشار القاسي في العادة بعدم الانسجام وبفوات شيء أو أشياء من مقاصد التأليف وأغراض المؤلفين . حتى ليبدو ذلك وجهاً جديداً من وجوه الإعجاز ، يؤمن به عن خبرة وإحساس كل من ابتلى بتأليف أو مزاوله آثار المؤلفين ! .

(رابعها) تكرار ما يستحق التكرار من الأمور المهمة ، حتى يجد سبيله إلى النفوس النافرة والطباع العصية ، ففسلس له القيادة وتلقى إليه السلم ، مثال ذلك تقرير القرآن لعقيدة التوحيد واستنصاله لشافة الشرك ، بوساطة الحديث عنهما مراراً وتكراراً : تارة يصرح وأخرى بلوح . وتارة بوجز وأخرى يطب . وتارة يذكر العقيدة مرسله وأخرى يذكرها مدلة . وتارة يشفعها بدليل واحد وأخرى بجملة أدلة . وتارة يضرب لها الأمثال وأخرى يسوق فيها القصص . وتارة يقرنها بالوعد وأخرى بالوعيد . وهم .

(خامسها) مخاطبة العقول والأفكار ، ودعوته إلى أعمال النظر وطلب الدليل والبرهان ، ونعيه على من أهملوا العقول واستمروا التقليد الأعمى ، وركنوا إلى الجمود . اقرأ قوله سبحانه : « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا : بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا . أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون » . وقوله : « إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون » وقوله : « لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذن لا يسمعون بها . أولئك كالأنعام بل هم أضل . أولئك هم الغافلون » .

وهكذا كثيراً ما نسمع في القرآن أمثال قوله سبحانه « أفلا يسمعون - قليلاً ما تذكرون - أنى يؤفكون - قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين - أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت » « قل انظروا ماذا فى السموات والأرض » إلى غير ذلك مما يرفع كرامة الإنسان، ويحكم أهم الأمور حتى العقيدة فى الله تعالى إلى العقول، ليصل المرء من وراء ذلك إلى اقتناع الضمير واطمئنان القلب وبرد اليقين وحرارة الإيمان !

(سادسها) استفلاله الغرائز النفسية استفلالاً صالحاً بعد أن يهذبها بالدليل ويصقلها بالبرهان . هذه غريزة التقليد والمحاكاة فى الإنسان مثلاً قد نأى بها القرآن عن احتذاء الأمثلة السيئة من الجهلة والفسقة، وذهب بها إلى مقام أمين من وجوب اتباع الأمثلة الطيبة والتأسى بمن أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين « وحسن أولئك رفيقاً » . « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً » ، « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ، « أولئك الذين هدى الله فبهم اهتد » .

وهذه غريزة حب البقاء والعلو فى الإنسان، قد نأى بها القرآن أيضاً عن الظلم والبغي، وذهب بها إلى حيث الدفاع عن النفس والعرض والدين والوطن، وقاد بها عباد الله إلى الحق والخير، إذ وعدم حياة ثانية فيها الخلود والبقاء، وفيها الملك الواسع والاستعلاء العادل « وإذا رأيت ثمّ رأيت نعيماً ومُلْكاً كبيراً » .

وهكذا دخل القرآن على الناس من هذا الباب فقادهم من غرائزهم حتى ناط أوامره بمصالحهم، ونواهيهم بمفاسدهم، وجعل ذلك قاعدة عامة قال فيها : « من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها » . « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها » .

وإن أردت تفصيلاً وتمثيلاً فانظر إلى تلك المقارنة الرائعة بين المؤمن والمشرّك إذ يقول سبحانه : « ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل .

هل يستويان مثلاً؟ الحمد لله، بل أكثرهم لا يعلمون». فأنت ترى في هذه الآية الكريمة أن المشرك مع معبوديه، مثله مثل عبد اشترك فيه شركاء متنازعون مختلفون، كل واحد منهم يدعى أنه عبده، فهم يتجاذبون ويتعاورونه في أعمال شتى، وهو متحير متعب مجهود لا يدري أيهم يرضى بخدمته؟ وعلى أيهم يعتمد في حاجاته؟ ولا يدري ممن يطلب رزقه ومن يلتبس رفقته؟ فهم شعاع، وقلبه أوزاع. أما المؤمن فثله مثل عبده سيد واحد، فهم واحد وقلبه مجتمع وضميره مستريح وعمله مريح. «أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار؟»

وإن أردت مثلاً ثانياً فاستمع إلى القرآن وهو يقول في فريضة الصلاة: «إن الإنسان خلق هلوعاً * إذا مسه الشر جزوعاً * وإذا مسه الخير منوعاً. إلا المصلين» الخ. وقوله: «ألا يذكر الله تظمنُّ القلوب».

وإن أردت أمثلة أخرى فاقرأ قوله سبحانه في فرض الزكاة: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها» وفي فرض الصيام: «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون». وفي فرض الحج: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق. ليشهدوا منافع لهم» الخ. وفي عموم الإيمان والعمل الصالح: «من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حية طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون».

(سابعا) ترتيبه الأوامر والنواهي ترتيباً يسع جميع الناس، على تفاوت استعدادهم ومواهبهم. فالأوامر الدينية درجات: هذا إيمان، وهذا إسلام، وهذا ركن، وهذا فرض وهذا واجب، وهذا مندوب مؤكد، وهذا مندوب غير مؤكد. والمناهي كذلك درجات: هذا نفاق، وهذا شرك، وهذا كفر، وهذه كبيرة وهذه صغيرة، وهذا مكروه تحريماً، وهذا مكروه تنزيهاً... وما وراء هذه الأوامر والنواهي فباحات، لكل أن يأخذ وأن يدع منها ما شاء.

ولازيـب أن وضع التشريع على هذا الوجه، فيه منـتفع للجميع وفيه إغراء للنفوس الضعيفة أن تتشرف باعـتـناق الإسلام ولو في أدنى درجة من درجاته . حتى إذا أنست به وذات حلاوته، تدرجت في مدارج الرقي، فمن إيمان إلى إسلام إلى أداء ركن إلى أداء فرض إلى أداء واجب إلى أداء مندوب مؤكـد إلى أداء مندوب غير مؤكـد . ومن ترك نفاق إلى ترك شرك وكفر إلى ترك كبيرة إلى ترك صغيرة إلى ترك مكروه تحريماً إلى ترك مكروه تنزيهاً إلى ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس . ومن مجرد أداء للنوافل إلى زيادة فيها وإكثار منها ، حتى يصل العبد إلى ذلك المقام الذي جاء فيه عن الله تعالى : « ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به؛ ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، ولئن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذ بي لأعيذنه » رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه .

على ضوء هذه السياسة الشرعية الحكيمة التي نزل بها القرآن، كان ﷺ يتدرج بالأقوام رويداً رويداً، كما كان يسهل معهم تأليفاً لقلوبهم واستمالة لهم إلى اعتناق الدين على أي وجه . ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد بسنده عن نصر بن عاصم الليثي عن رجل منهم أنه أتى النبي ﷺ فأسلم على أن يصلي صلاتين (لا خمساً) فقبل منه وجاء في رواية أخرى : على ألا يصلي إلا صلاة فقبل . وعن وهب قال : سألت جابراً عن شأن ثقيف إذ بايعت فقال : اشترطت على النبي ﷺ أن لا صدقة عليها ولا جهاد، وأنه سمع النبي ﷺ يقول بعد ذلك « سيتصدقون ويجاهدون » رواه أبو داود . وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال لرجل : « أسلم » قال أجدني كارها قال : « أسلم وإن كنت كارها » رواه أحمد . قال الشوكاني في نيل الأوطار بعد أن سرد هذه الأحاديث : « فيها دليل على أنه يجوز مبايعة الكافر وقبول الإسلام منه وإن شرط شرطاً باطلاً » .

وللرأى لنزول القرآن وسير التشريع الإسلامي ، يرى من مظاهر هذه السياسة

البارعة المعجزة شيئاً كثيراً ، وحسبك أن يبتدىء الأمر بقرار عقيدة التوحيد ، وألا تفرض الصلوات الخمس إلا بعد عشر سنوات تقريباً من البعثة ، ثم سائر العبادات بعضها تلو بعض . أما المعاملات فلم يستبجر الأمر فيها إلا بعد الهجرة . وقل مثل ذلك في المنهيات . ولعلك لم تنس التدرج الإلهي الحكيم في تحريم الخمر .

(ثامنها) مجيء القرآن بمطالب الروح والجسد جميعاً ، بحيث لا يظنى أحدهما على الآخر . وفي ذلك آيات كثيرة تقدم التنويه بها في مناسبات أخرى ، من أجلها كان المسلمون أمة وسطاً بين من تغلب عليهم المادية والحظوظ الجسدية كاليهود ، ومن تغلب عليهم النواحي الروحية وتعذيب الجسد وإذلال النفس كالمندوس والنصارى في تعاليمهم ، وإن خالفها السكثرة الغامرة منهم .

(تاسعها) مجيء القرآن بمطالب الدنيا والآخرة جميعاً ، عن طريق التزام تعاليمه وهداياته التي أجهلنا مقاصدها فيما سبق ، لا عن طريق الاعتقادات الخاطئة والأمانى السكاذبة والتواكل وترك العمل . والآيات في هذا المعنى أظهر من أن تذكر .

(عاشرها) مجيء القرآن بالتيسير ورفع الحرج عن الناس : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » - « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولاكن يريد ليظركم وليتم نعمته عليكم » - « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . « فن اضطر في محصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم » .

« من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » وهذا باب واسع وضع منه علماءنا قواعد عامة كقولهم : المشقة تجلب التيسير ، والضرورات تبيح المحظورات . ثم فرعوا عليها فروعاً وسعت ولا تزال تسع الناس أجمعين . والحمد لله رب العالمين .

الوجه السابع أنباء الغيب فيه

ومعنى هذا أن القرآن قد اشتمل على أخبار كثيرة من الغيوب التي لا علم لمحمد ﷺ بها ، ولا سبيل لمثله أن يعلمها مما يدل دلالة بينة على أن هذا القرآن المشتمل على تلك الغيوب ، لا يعقل أن يكون نابعا من نفس محمد ولا غير محمد من الخلق . بل هو كلام علام الغيوب وقيوم الوجود ، الذي يملك زمام العالم « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر » .

من ذلك قصص عن الماضي البعيد المتغلغل في أحشاء القدم . وقصص عن الحاضر الذي لا سبيل لمحمد إلى رؤيته ومعرفة فضله عن التحدث به . وقصص عن المستقبل الغامض الذي انقطعت دونه الأسباب ، وقصرت عن إدراكه الفراسة والألمعية والذكاء . وسر الإعجاز في ذلك كله أنه وقع كما حدث وما تخلف . وجاء على النحو الذي أخبر به في إجمال ما أجل وتفصيل ما فصل . وأنه إن أخبر عن غيب الماضي صدقه ما شهد به التاريخ . وإن أخبر عن غيب الحاضر صدقه ما جاء به الأنبياء . وما يجد في العالم من تجارب وعلوم . وإن أخبر عن غيب المستقبل صدقه ما تلده الليالي وما تجيء به الأيام .

غيب الماضي :

أما غيوب الماضي في القرآن فكثيرة ، تتمثل في تلك القصص الرائعة التي يفيض بها التنزيل ، ولم يكن لعلم محمد بها من سبيل .

منها قصة نوح التي قال الله فيها : « تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك . ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا .

ومنها قصة موسى التي يقول الله فيها : « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا

إلى موسى الأمر . وما كنت من الشاهدين * ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر .
وما كنت ثاوياً في أهل مدينَ تملوا عليهم آياتنا ، ولكننا كننا مرسلين * وما كنت
بجانبِ الطورِ إذ نادينا ولكن رحمة من ربك ؛ لتنذرَ قوماً ما أتاهم من نذيرٍ من قبلك
لعلهم يتذكرون * .

ومنها قصة مريم وفيها يقول الله : « ذلك من أنباء الغيبِ نوحيه إليك . وما كنت
لديهم إذ يكتمون أقلامهم أيهم يكفلُ مريم . وما كنت لديهم إذ يختصمون * » .
غيب الحاضر :

أما غيب الحاضر فنزيد به ما يتصل بالله تعالى والملائكة والجن والجنة والنار
ونحو ذلك ، مما لم يكن للرسول صلى الله عليه وسلم سبيل إلى رؤيته ولا العلم به ،
فضلاً عن أن يتحدث عنه على هذا الوجه الواضح ، الذي أيده ما جاء به الأنبياء
وكتبهم عليهم الصلاة والسلام . وأمثلة هذا الضرب كثيرة في القرآن ، لا تحتاج إلى
عرض ولا بيان .

ومنه أيضاً ما فصح الله به المنافقين في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم مما كان قائماً بهم
وخفي أمره عليه كقوله : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على
ما في قلبه وهو ألد الخصام * وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل
والله لا يحب الفساد * » وكقوله في مسجد الضرار الذي بناه المنافقون : « والذين اتخذوا
مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل
وايحللن إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون » .

وسورة التوبة فيها من هذا الضرب شيء كثير .

ومن غيب الحاضر أو الماضي ما جاء في القرآن من حقائق ومنافع ومبادئ لم يكشف
عنها إلا العلم الحديث . وسيأتي التمثيل له .

غيب المستقبل :

وأما غيب المستقبل ، فتمثل له بأمثلة عشرة :

﴿ المثال الأول ﴾ إخبار القرآن عن الروم بأنهم سينتصرون في بضع سنين من إعلان هذا النبأ الذي يقول الله فيه : « غلبت الروم * في أدنى الأرض . وهم من بعد غلبهم سيفعلون * في بضع سنين . لله الأمر من قبل ومن بعد . ويومئذ يفرح المؤمنون . بنصر الله ينتصر من يشاء وهو العزيز الرحيم * وعد الله ، لا يخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

وبيان ذلك أن دولة الرومان وهي مسيحية كانت قد انهزمت أمام دولة الفرس وهي وثنية ، في حروب طاحنة بينهما سنة ٦١٤م فاغتم المسلمون بسبب أنها هزيمة لدولة متدينة أمام دولة وثنية ، وفرح المشركون وقالوا للمسلمين في شماتة العدو : إن الروم يشهدون أنهم أهل كتاب وقد غلبهم الجوس ، وأنتم تزعمون أنكم ستغلبوننا بالكتاب الذي أنزل عليكم ، فسغلبكم كما غلبت فارس الروم . فنزلت الآيات الكريمة يبشر الله فيها المسلمين بأن هزيمة الروم هذه سيعقبها انتصار في بضع سنين ، أى في مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وتسع . ولم يك مظنوننا وقت هذه البشارة أن الروم تنتصر على الفرس في مثل هذه المدة الوجيزة . بل كانت المقدمات والأسباب تأبى ذلك عليها ؛ لأن الحروب الطاحنة أنهكتها حتى غزيت في عقر دارها ، كما يدل عليه النص الكريم : « في أدنى الأرض » . ولأن دولة الفرس كانت قوية منيعة وزادها الظفر الأخير قوة ومنعة . حتى إنه بسبب استحالة أن ينتصر الروم عادة أو تقوم لهم قائمة ، راهن بعض المشركين أبا بكر على تحقق هذه النبوءة . ولكن الله تعالى أنجز وعده وتحققت نبوءة القرآن سنة ٦٢٢م الموافقة للسنة الثانية من الهجرة الحمديّة .

وعما هو جدير بالذكر أن هذه الآية نفسها حملت نبوءة أخرى ، وهي البشارة بأن المسلمين سيفرحون بنصر عزيز في هذه الوقت الذي ينتصر فيه الروم ؛ « ويومئذ يفرح المؤمنون

بنصر الله ! ولقد صدق الله وعده في هذه كما صدقه في تلك . وكان ظفر المسلمين في غزوة بدر الكبرى واقعا في الظرف الذي ظفر فيه الرومان . وهكذا تحققت النبوءتان في وقت واحد ، مع تقطع الأسباب في انتصار الروم كما علمت ، ومع تقطع الأسباب أيضا في انتصار المسلمين على المشركين على عهد هذه البشارة ؛ لأنهم كانوا أيامئذ في مكة في صدر الإسلام والمسلمون في قلة وذلة ، يضطهدهم المشركون ولا يرقبون فيهم إلا ولا ذمة . ولكن على رغم هذا الاستبعاد أو هذه الاستحالة العادية ، نزلت الآيات كما ترى تؤكد البشارتين وتسوقهما في موكب من التأكيدات الباقية التي تنأى بهما عن التكهنات والتخربات . وإن كنت في شك فأعد على سمعك هذه الكلمات : « بنصر الله بنصر من يشاء ، وهو العزيز الرحيم * وعد الله ، لا يخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

ثم ألت تری معی أن هذه العبارة الكريمة : « في بضع سنين » قد حاظت هاتين النبوءتين بسياج من الدقة والحكمة ، لا يترك شبهة لمشتبه ولا فرصة لمعاند ؛ لأن البضع كما علمت من ثلاث إلى تسع . والناس يختلفون في حساب الأشهر والسنين : فمنهم من يؤقت بالشمس ومنهم من يؤقت بالقمر . ثم إن منهم من يحجر الكسر ويكمله إذا عد وحسب ، ومنهم من يلفيه . يضاف إلى ذلك أن زمن الانتصار قد يطول حبله ، فتبتدئ بشارته في عام ولا تنتهي مواقفه الفاصلة إلا بعد عام أو أكثر . ونظر الحاسبين يختلف تبعاً لذلك في تعيين وقت الانتصار : فمنهم من يضيفه إلى وقت تلك البشارة ومنهم من يضيفه إلى يوم الفصل ، ومنهم من يضيفه إلى ما بينهما . لذلك كله جاء التعبير بقوله جلت حكيمته : « سيفلبون في بضع سنين » من الدقة البيانية والاحتراس البارع بحيث لا يدع مجالا لطاعن ولا حاسب . وظهر أمر الله وصدق وعده على كل اعتبار من الاعتبار وفي كل اصطلاح من الاصطلاحات . « ومن أصدق من الله قيلا » ١٩ .

(المثال الثاني) إنباء القرآن بأن الله عاصم رسوله وحافظه من الناس ، لا يصلون إليه بقتل ، ولا يتمكنون من اغتيال حياته الشريفة بحال ، وذلك في قوله عز وجل : « والله

يعصمك من الناس». ولقد تحققت نبوءة القرآن هذه، ولم يتمكن أحد من أعداء الإسلام أن يقتله عليه الصلاة والسلام، مع كثرة عددهم ووفرة استعدادهم ومع أنهم كانوا يتربصون به الدوائر ويتحينون الفرص للإيقاع به والقضاء عليه وعلى دعوته؟ وهو أضعف منهم استعداداً وأقل جنوداً، فمن الذى يملك هذا الوعد وتنفيذه إذن إلا الله الذى يغلب ولا يغلب، والذى لا يقف شئ فى سبيل تنفيذ مراده «وهو القاهر فوق عباده»؟ وإن لم تصدقنى فسل التاريخ والمؤرخين، كم من الملوك والأمراء والفراعين ضربت الأرض بدمائهم، وهم بين جنودهم وخدمهم وحشهم؟!

فهل يمكن بعد هذا أن يكون القرآن الذى احتوى ذلك الضمان من كلام محمد وهو من قد علمت ضعفه وقوة أعدائه يومئذ؟ حتى لقد كان يتخذ الحراس قبل نزول هذه الآية، فلما نزلت إذا ثقته واعتداده بها أعظم من ثقته واعتداده بمن كانوا يحرسونه. وسرعان ما صرف حراسه وسرحهم عند نزول الآية قائلاً: «أيها الناس انصرفوا فقد عصمنى الله» كما رواه الطبرانى عن أبى سعيد الخدرى. وكذلك روى مسلم فى صحيحه عن جابر قال: «كنا إذا أتينا فى سفرنا على شجرة ظليمة تركناها لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما كنا بذات الرقاع نزل نبي الله تحت شجرة وعلق سيفه فيها. فجاء رجل من المشركين فأخذ السيف فاخترطه وقال للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أتخافنى؟ قال: لا، قال من يمنعك منى؟ قال: «الله يمنعنى منك. ضع السيف» فوضعه. ومما يجدر التنبيه له أن هذا الأمن كان فى الغزوة التى شرعت فيها صلاة الخوف!

ومن شواهد حماية الله لرسوله وإنجازه له هذا الوعد، ماورد عن على رضى الله عنه قال كنا إذا احمر البأس وحى الوطيس اتقينا برسول الله ﷺ فما يكون أحد منا أقرب إلى العدو منه.

ومن أبلغ الشواهد على ذلك أيضاً ما ثبت من أنه ﷺ فى يوم حنين حين أعجبت المسلمين كثرتهم وأدبهم الله بالهزيمة حتى ولوا مدبرين، أنزل سبحانه سكينته على رسوله،

حتى لقد جعل يركض بقلته إلى جهة العدو ، والعباس بن عبد المطلب أخذ بلجامها يكفها إرادة ألا تسرع . فأقبل المشركون إلى رسول الله ﷺ . فلما غشوه لم يفر ولم ينكص ، بل نزل عن بقلته كأنما يمكنهم من نفسه وجعل يقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » كأنما يتحداهم ويدلهم على مكانه : فوالله ما نالوا منه نيلاً ، بل أيده الله بحمده ، وكيف أيديهم عنه بيده » رواه الشيخان .

﴿ المثال الثالث ﴾ ما جاء في معرض التحدى بالقرآن ، من قوله سبحانه : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » . وقوله : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » فإن ما تراءى في هاتين الآيتين من القطع بانتفاء قدرة المخاطبين وجميع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، قد تناول أطوار المستقبل (والمستقبل غيب) لا يملكه محمد ولا مخلوق غيره ، ومع ذلك فقد تحققت نبوءة القرآن ولا تزال متحققة ، حيث انقضت طبقة المخاطبين به دون أن يستطيعوا معارضة أقصر سورة منه ، ومضت بعدهم أجيال وأجيال من عرب وأعجم ، وكلهم قد باءوا بالعجز ولم يستطيعوا المعارضة إلى اليوم ، مع وجود أعداء للإسلام في هذه العصور المتأخرة ، أكثر وأقدر وأحرص على هدم بناء هذا الدين من أولئك الأعداء الأولين .

لاحظ مع هذا ما يثيره مثل هذا التحدى الطويل العريض الجريء ، من الحماية الأدبية التي تبعث روح المنافسة على أشدها في نفوس من يتحداهم . ثم لاحظ أن المتأخرين من الناقدين لا يعيهم في العادة أن يستقدروا على السابقين ، إما نقصاً يعالجونه بالكمال ، أو كلاً يعالجونه بما هو أكمل منه . وإذا فرضنا أن واحداً قد عجز عن هذا فمن البعيد أن تعجز عنه جماعة . وإذا عجزت جماعة فمن البعيد أن تعجز أمة . وإذا عجزت أمة فمن البعيد أن يعجز جيل . وإذا عجز جيل فمن البعيد أن تعجز أجيال ، فكيف يصدر إذن مثل هذا التحدى عن رجل يعرف ما يقول ، فضلاً عن رجال عظيم ، فضلاً عن رسول كريم ، فضلاً عن محمد أفضل المرسلين ؟ ! . وهل يمكن أن يفسر هذا التحدى الجريء الطويل العريض

إلا بأنه استمداد من وحي السماء ، واستناد إلى من يملك السمع والأبصار، وحديث عن بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ؟ !

﴿ المثال الرابع ﴾ ما جاء من التنبؤ بمستقبل الإسلام ونجاحه نجاحاً باهراً ، فقد أخبر القرآن والمسلمون في مكة قليل مستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفهم الناس - بأن الإسلام سيظهر ويبقى ، وأن كتابه سيكتب له الحفظ والخلود منفرداً بهذه الميزة عن سائر كتب الله . اقرأ إن شئت قوله تعالى في سورة الرعد « كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاءً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » . وفي سورة إبراهيم « ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها » وفي سورة الحجر : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون . أجل في هذه السور الثلاث المسكية ، قطع القرآن هذه اليهود المؤكدة بتلك اللغة الزائفة ، والإسلام يؤمئذ في مكة مدفوع مضطهد ، والمسلمون قليل مستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفهم الناس ، وليس هناك من يواسم الآمال ما يلقى ضوءاً على نجاح هذا الدين الوليد ، ولئن التمت هذه الآمال في نفس الداعي من طبيعة دعوته ، فما كانت اتصل إلى هذا الحد من اليقين والتأكيد . ولئن وصلت إلى هذا الحد مادام صاحبها حياً يتعهدا بنفسه ويفذها بنشاطه ، فليس لديه من العوامل ما يجعله يثق بهذا النجاح بعد موته ، مع ما هو معروف بأن المستقبل مليء بشقيت المفاجآت ، والأيام من الزمان حبالى مثقلات ، والتاريخ لا يزال يقص علينا وعلى الناس نبأ من قتل من الأنبياء ، وما ضاع أو حرف من كتب الله ووحى السماء وما حبط من دعوات الحق ونهض من دعوات الباطل ... كل ذلك قد كان ومحمد ﷺ لم يكن في يوم من الأيام بالرجل الأخرق الذي يسير مع الأوهام ، أو يطير مع الخيال ، أو يطلب الجدد عن طريق الأحلام المكذوبة والآمال المعسولة . بل كان معروفاً منذ نشأته ، بتواضعه ورجاحة عقله واتزانه ودقته ، حتى لقد كان يتثبت في كلامه ويتحرى إلى أن لقب واشتهر بأنه الصادق الأمين ، وجاء القرآن نفسه يشهد بأنه ﷺ كان قبل نبوته

لا يطمع في نبوة ولا يأمل في وحي ؛ « وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك ». وكذلك لم يكن بعد نبوته بالذى يضمن بقاء هذا الوحي وحفظه ؛ « واثن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلاً * إلا رحمة من ربك إن فضله كان عليك كبيراً * » .

فلا مناص إذن من أن تكون تلك البشارات المؤكدة والعهود الموثقة ، صادرة من أفق غير أفقه ، آتية من مالك قاهر لا راد لحكمه معبرة عن مراد من يملك العالم ويحكمه في ماضيه وحاضره ومستقبله !

وما يؤيد صدق هذه التنبؤات ، أن الإسلام لقي من ضروب العنت مراراً وتكراراً ، في أزمان متطاولة وعهود مختلفة ، ما كان بعضه كافياً في محوه وزواله ، ولكنه على رغم أنف هذه الأعاصير العاتية بقي ثابتاً بسامى الجبال ، شامخاً يطاول السماء . وكذلك اتقى كتابه العزيز ولا يزال يلقي من الهمز واللبز والطعن والسباب والمحاولات القاتلة ، مالا يتصوره إنسان في أى زمان ، وما لم يلق كتاب قبله من السكيد والتضليل والبهتان ، ومع ذلك كله فالتقرآن هو القرآن ، لا يزال جالساً على عرشه في سمائه ، يد العالم كله بحرارة وضيائه ، ولم تدل منه هذه المحاولات إلا كما ينال نباح الكلاب من عالياات السحاب .

﴿ المثال الخامس ﴾ تنبؤ القرآن بأن المستقبل السعيد ينتظر المسلمين في وقت لم تكن عوامل هذا المستقبل السعيد مواتية ، ثم إذا تأويل هذا النبأ يأتي على نحو ما أخبر القرآن ، في أقصر ما يكون من الزمان ! أجل ، إننا لنقرأ في سورة الصافات المسكية : « وإن جندنا لهم الغالبون » وفي سورة غافر المسكية أيضاً « إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا وبوم يقومُ الأشهاد » وكذلك نقرأ في سورة النور المدنية « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم . وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً » على حين أن سجلات التاريخ لا تزال تحفظ بين طياتها ما يشيب الوليد من ألوان الاضطهاد والأذى الذى أصاب الرسول وأتباعه

في مكة والمدينة ، على عهد نزول هذه الوعود المؤكدة الكريمة . حتى لقد كان أكبر أمانى المسلمين بعد هجرتهم وتنفسهم الصعداء قليلا ، أن يسلم لهم دينهم ويعيشوا آمنين في مهاجرهم كما يدل على ذلك ما صححه الحاكم عن أبي بن كعب قال : « لما قدم رسول الله ﷺ وأصحابه المدينة وآوتهم الأنصار ، رمتهم العرب عن قوس واحدة . وكانوا لا يبيتون إلا بالسلاح ولا يصبجون إلا فيه ، فقالوا : « أترون أنا نعيش حتى نبني آمنين مطمئنين لا نخاف إلا الله ؟ » فنزلت الآية . وكذلك روى ابن أبي حاتم عن البراء قال : « نزلت هذا الآية ونحن في خوف شديد (أى قوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ») الخ . . هكذا كان حال الصحابة أيام أن وعدهم الله ما وعد ، وما أعجل تحقق هذا الوعد الإلهي رغم هذه الحال للنافية في العادة لما وعد ، فدالت الدولة لهم ، واستخلفهم في أقطار الأرض ، وأورثهم ملك كسرى وقيصر ، ومكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وأبدلهم من بعد خوفهم أمنا . يالها نبوءة تأتي عادة أن يتحدث بها إلا من يملك تحقيقها ، ومن يخرق - إن شاء - عادات الكون ونواميسه من أجلها . « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » . « ولينصرن الله من ينصره » . إن الله إقوى عزيز .

﴿ المثال السادس ﴾ تنبؤ القرآن بأن الرسول وأصحابه وقد كانوا بالمدينة ، سيدخلون مكة آمنين محلقين رءوسهم ومقصرين ، إذ قال سبحانه : « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ؛ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين لا تخافون » . ثم وقع هذا التنبؤ كما أخبر ، مع أن ظروفه لم تكن تسمح به في مجرى العادة فدل ذلك على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون كلام محمد ولا مخلوق سواه ، بل هو كلام القادر على أن يبلغ مراده ويخرق العادة .

ولزيادة البيان نذكر أن الرسول ﷺ رأى في نومه كأنه هو وأصحابه قد دخلوا مكة آمنين محلقين رءوسهم ومقصرين ، فقص رؤياه على أصحابه فقرحوا وحسبوا أنهم داخلوها من عامهم . ثم خرجوا محرمين يسوقون الهدى إلى مكة لا يقصدون حربا ، وإنما يقصدون عمرة ونسكا . ولكنهم ما كادوا يبلغون الحديبية حتى صدتهم قريش وأبت

عليهم ما أرادوا . وكادت تكون حرب لولا أن الرسول رضى بصالح بينه وبينهم وإن كان قاسيا ، إيثاراً منه للمسالمة وجبا للسلام العام . ثم قفل راجعا على أن يؤدى نسكه في العام القابل نزولا على مواد هذا الصلح القاسى . وعز ذلك على أصحابه ، واتخذ المنافقون منه حطبا لنفاقهم ومادة لدسهم ولزهم ، فقال عبد الله بن أبى راسهم : والله ما حلقنا ولا قصرناه ولا رأينا المسجد الحرام . ولكن على رغم هذا وعلى رغم ما هو معروف من غدر قريش ونكثهم اليهود وتقطيعهم الأرحام ، نزلت الآية الكريمة تحمل هذا الوعد بل تلك الوعود الثلاثة المؤكدة ، وهى دخول مكة وأداء الذسك والأمن على أنفسهم من قريش حتى يتحالفوا ويقفلوا راجعين إلى المدينة وقد أنجز الله وعده فتم الأمر على أكمله فى العام الذى بعد عام الحديبية . « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » ١ .

﴿ المثال السابع ﴾ تنبؤ الكفار بهزيمة جموع الأعداء فى وقت لا مجال فيه لفكرة الحرب ، فضلا عن التقاء الجمعين وانتصار المسلمين وانهمزام المشركين وذلك قوله سبحانه فى سورة القمر المسكية : « سيهزم الجمع ويولون الدبر » وأنت خبير بأن الجهاد لم يشرع إلا فى السنة الثانية للهجرة . فأين ما يقنبأ به القرآن إذن ؟ إنه لا بد أن يكون كلاما تنزل ممن يعلم الغيب فى السموات والأرض . أما محمد الرجل الأمى فأنى له ذلك إن لم يكن تلقاه من لدن حكيم عليم ؟ . روى ابن أبى حاتم وابن مردويه أن عمر رضى الله عنه جعل يقول حين نزلت هذه الآية : أى جمع هذا ؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقولها .

﴿ المثال الثامن ﴾ تنبؤ القرآن فى مكة بهذا المستقبل الأسود الذى ينتظر كفار قريش ، ثم وقوع ذلك كما تنبأ . اقرأ قوله سبحانه : « فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين * يغشى الناس هذا عذاب أليم * ربنا اكشف عنا العذب ؛ إنا مؤمنون * أنى لم يذكر وقد جاءهم رسول مبين * ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون * إنا كاشفوا العذاب قليلا إنكم عائدون * يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون * » : وسبب نزول هذه

الآيات أن أهل مكة لما تمردوا على رسول الله ﷺ واستعصوا، دعا عليهم بسنين كسرى يوسف، أى بالجوع والقحط الشديدين، عسى أن يتوبوا ويؤمنوا بالله ورسوله. فأجابه الله بهذه الآيات. وفيها عند التأمل خمسة تنبؤات :

(أولها) الإخبار بما يغشاهم من القحط وشدة الجوع، حتى ينظر الرجل إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان.

(ثانيها) الإخبار بأنهم سيضرعون إلى الله حين تحل بهم هذه الأزمة : « هذا عذاب ألیم ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » .

(ثالثها) الإخبار بأن الله سيكشف عنهم ذلك العذاب قليلا .

(رابعها) الإخبار بأنهم سيعودون إلى كفرهم وعتوم .

(خامسها) الإخبار بأن الله سينقم منهم يوم البطشة الكبرى وهو يوم بدر .

ولقد حقق الله ذلك كله ما انخرم منه ولا نبوءة واحدة ، فأصيبوا بالقحط حتى

أكلوا العظام ، وجعل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من شدة

جوعه وجبهده . ثم قالوا متضرعين ذلك الذى حكاه الله عنهم : « هذا عذاب ألیم ربنا

اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » . ثم كشف الله عنهم هذا العذاب قليلا ، ثم عادوا

إلى كفرهم وعتوم . ثم انتقم الله منهم يوم بدر فبطش بهم البطشة الكبرى حيث قتل

منهم سبعون وأسر سبعون وأدبل للمسلمين منهم ١ .

أرأيت ذلك كله ؟ وهل يمكن أن يصدر مثله من مخلوق ؟ كلا بل هو الله

العزیز الحكيم :

(المثال التاسع) تنبؤ القرآن بهذا المستقبل للظلم الأسود، المضروب على اليهود بوجه

مؤكد مؤبد، ثم تحقق هذا النبأ كاملا عاما يتناول القرون والأجيال من عهد نزول القرآن

لم ينخرم مرة من المرات في يوم واحد من الأيام . اقرأ ما نزل في شأنهم من قوله سبحانه في سورة آل عمران : « لن يضرركم إلا أذى . وإن يقاتلوكم يؤثوكم الأدبار . ثم لا ينصرون * ضربت عليهم الذلة أينما نفقوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس . وباءوا بغضب من الله . وضربت عليهم المسكنة » . ثم انظر كم تنبؤاً في هذا النظم الكريم ، وضعه الله كأنه الأغلال في عنق هذا الشعب الماكر اللئيم ؟ ألاست ترى فيه أنهم لا يستطيعون أن ينالوا من المسلمين بالحرب والقتل والأسر ؟ إنما ضررهم أذى بالغدر وبسوء الاستغلال والمكر . وعلى فرض أنهم يقاتلون المسلمين ، فسيلوذون حينئذ بالقرار ، ويولون الأدبار ، ولا سبيل لهم في المستقبل إلى الانتصار ثم إن الذلة قد ضربت عليهم كما يضرب الحجر على السفهاء لا يستطيعون الفكك إلا إن دخلوا في عهد من الله أو عهد من الناس ثم إن المسكنة وهي خوف الفقر قد ضربت عليهم كذلك ، فهم أشد الشعوب خوفاً من الفقر ، ولذلك كانوا أشدها طمعاً وشرهاً في جمع الدنيا ، لا يعرفون القناعة وإن غرقوا في المال إلى أم رءوسهم ، ولا يتورعون عن الجري وراء الدنيا بأحط الوسائل ، وإن كانوا يملكون الآن ما يقرب من نصف ثروة العالم ! .

ثم اقرأ في شأن هذه الطائفة قول الله تعالى في سورة الأعراف : « وإذ تأذن ربك ليطعننَّ عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب » . وخبرني ألاست تقرأ في هذا النص الكريم ، صكاً مسجلاً بعبودية هؤلاء وذلتهم إلى الأبد ؟ ثم ألاست ترى أن تداول القرون والأحقاب من لدن نزول القرآن إلى اليوم لم يزد هذا التنبؤ إلا تصديقا وتحقيقا ، ما خرمة مرة وإنما أشبعه إعجازاً وتأيداً ؟ . إن كنت في شك فسل التاريخ قديمه وحديثه ، أو فاستمع إلى صوت المأسى المائلة القريبة ، ثم قل : صدق الله . ما القرآن إلا كلامه ، وما محمد إلا عبده ورسوله ! .

وإليك مثالا آخر في شأن هؤلاء أبديع في الإعجاز وأروع .

(المثال العاشر) تحدى القرآن لأعداء الله اليهود في شيء يظهر أنه سهل بسيط ، وأنه

كان في متناول قدرتهم وفي دائرة استطاعتهم ، ومع ذلك انصرفوا عنه وعجزوا . فدل هذا التجدى مع الانصراف والعجز ، على أن القرآن كلام من يستطيع تصريف القلوب وتحريك الألسنة ، وهو الله وحده . أما محمد صلوات الله وسلامه عليه فبحال أن يقامر بنفسه وبدعوته ويتحدى بهذا الأمر الظاهرة سهولته ، وهو بشر لا يعلم الغيب ولا يستطيع أن يقلب القلوب ولا أن يعقد الألسنة .

وبيان ذلك أن اليهود زعموا أنهم هم الشعب المختار من بين شعوب الخلق ، وادّعوا أن الدار الآخرة وقف عليهم وخالصة لهم من دون الناس ، فخطب الله رسوله في سورة البقرة يرد عليهم ويتحداهم بقوله : « قل : إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين * » ثم قال : « ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم . والله عليم بالظالمين » ، فأنت ترى هذا النظم الكريم يبطل مزاعم اليهود بطلب يبدو لكل ناظر أنه هين ، وهو أن يتمنوا الموت لو كانوا صادقين في ادعائهم أن نعيم الآخرة وقف عليهم . ولقد كان بمقدور اليهود في العادة أن يقولوا ولو بالسننهم : نحن نتمنى الموت ، كي تنهض حجتهم على محمد ويكتوه . لكنهم صرفوا فلم يقولوا ، ولم يستطع أحد أن يقول إنى أتمنى الموت . وعلى ذلك قامت الحجة عليهم ، وبأن كذبهم في كبريائهم وغرورهم . وبلغ من أمر القرآن معهم أنه نفى عنهم هذا التمنى نفياً يشمل آباد المستقبل فقال : « ولن يتمنوه أبداً » .

وها قد مضى على نزول القرآن قريب من أربعة عشر قرناً ، وما تمنى أحد منهم الموت لو كانوا صادقين . بل أعلن القرآن في السورة نفسها مبلغ حرصهم على الحياة وأملهم فيها فقال : « واتجددتم أحرص الناس على حياة . ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة . وما هو بمزحرجه من العذاب أن يعمر . والله بصير بما يعملون » . فكان ذلك علماً جديداً من أعلام النبوة ، لأنه تنويه بغيب حاضر ، لم يكن يعلمه محمد ولا قومه .

خبرني - بربك - هل يتصور عاقل أن محمداً وهو في موقف الخصومة الشديدة من اليهود ، تطوع له نفسه أن يتجدهم هذا التجدي من عنده في لغة الواثق الذي لا يتردد ، والأمين الذي لا يخاف المستقبل ؟ وهل كان يأمن أن يرد عليه واحد منهم فيقول : إني آتني الموت ؟ وهنا تكون القضية ، فتقطع - لا قدر الله - حجة الرسول ، ويظهر عجزه ، وتفشل دعوته ، أمام قوم هم من أشد الناس عداوة للذين آمنوا ، ومن أحرصهم على إخماد الرسول وتمجيذه .

فصدور هذا التجدي من رجل عظيم كمحمد ، ثم استخذاء هؤلاء وانصرافهم عن الرد عليه وعن إسكاته وهو في مقدور أقل رجل منهم ، ثم تسجيل هذا الاستخذاء عليهم في الحال بقوله : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وفي الاستقبال بقوله : « ولن يتمنوه أبداً » : كل أولئك أدلة ساطعة على أن القرآن كلام علام الغيوب ، قاهر الألسنة ومقلب القلوب . وهي أيضاً براهين قاطعة على أن محمداً لا يمكن أن يكون مصدر هذا الكتاب ولا منبع هذا الفيض ، بل قصاره أنه مهبط هذا التنزيل ، وأنه يتلقاه من لدن حكيم عليم . (المثال الحادي عشر) وهو من عجائب هذا الباب ، أن القرآن عرض لتعيين بعض أحداث جزئية ، تقع في المستقبل لشخص معين ، ثم تحقق الأمر كما أخبر . هذا هو الوليد ابن المغيرة المخزومي يقول الله فيه : « سنسمه على الخرطوم » أي سنجعل له علامة على أنفه يعرف بها وقد كان ، ففي غزوة بدر الكبرى خطم ذلك الرجل بالسيف أي ضرب به أنفه ، وبقي أثر هذه الضربة سمة فيه وعلامة له ! ولعلك لم تنس أن الوليد هو الذي نزل فيه « ذرني ومن خلقت وحيداً » وما بعدها من الآيات التي ذكرناها قبلاً . وهو أيضاً الذي نزلت فيه هنا هذه الآيات من سورة القلم : « ولا تطع كل حلاف مهين * هزاز مشاء بنميم * مناع للخير معتد أثيم * عتل بعد ذلك زنيم * أن كان ذا مال وبنين * إذا تغلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين * سنسمه على الخرطوم * » . نعوذ به تعالى من الكفر والعناد وسوء الأخلاق ، ونسأله الإيمان الكامل والعمل الصالح والخلق الفاضل ، آمين .

على هامش الوجه السابع

في هذا الوجه من الإعجاز على ما شرحنا ومثلنا ، معجزات كثيرة لا معجزة واحدة ، لأن كل نبأ من أنباء الغيب معجزة . فانظر ما عدة تلك الأنباء ، يتبين لك عدد تلك المعجزات .

وإنه ليروعك هذا الإعجاز إذا لاحظت أن هذه الكثرة الغامرة لم تتخلف منها قط نبوءة واحدة ، بل وقعت كما أنبأ على الحال الذي أنبأ . ولو تخلفت واحدة لقامت الدنيا ووقعت ، وطبل أعداؤه ورقصوا فرحاً بالعمور على سقطة لهذا الذي جاءهم من فوقهم ، وتحدام بماليس في طوقهم . وسفه معبوداتهم ومعبودات آبائهم . ولو كان ذلك لنقل وتواتر ما دامت هذه الدواعي متوافرة على نقله وتواتره كما ترى .

ويزيد في أمر هذا الإعجاز أن المتحدث بهذه الأنباء الغيبية أمي نشأ في الأميين ، وأن من هذه الأنباء ما كان تحدياً وإجابة لسؤال العلماء من أهل الكتاب ، كما سأله عليه السلام عن أصحاب الكهف وذى القرنين وعن الروح ونحوها ، وأجابهم عما سألوا وهم يعلمون أنه غيب بالنسبة إليه ، ليست لديه وسيلة عادية للعالم به . ولم يؤثر عنهم أنهم كذبوه في شيء مما أخبر تكذيباً يستندون فيه إلى دليل ، بل هو الذي كان يكذبهم فيما حرفوه ، ويرشدهم إلى حقيقة ما بدلوه ، ويتحداهم بما في أيديهم إذا جادلوه . وإليك شاهداً على ذلك :

قالت اليهود مرة للنبي عليه السلام : إنك تدعى أنك على ملة إبراهيم وأنت تأكل لحوم الإبل والبانها . فقال عليه السلام : كان ذلك حلالاً لإبراهيم فحجج بحله . فقالت اليهود : إنها لم تنزل محرمة في ملة إبراهيم ونوح عليهما السلام . فنزل تكذيباً لهم ، وتحدياً بالتوراة التي عندهم : « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة : قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين . فن افتري على الله

الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون * قل صدق الله. فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً. وما كان من المشركين * .

يضاف إلى ما ذكرنا أن النبي ﷺ كان يخفى عليه وجه الصواب في بعض ما يعنيه من الشؤون ويهمه من الأمور فكان يتوقف تارة كما توقف في حديث الإفك مدة حتى نزل الوحي ببراءة عائشة وزوجه وبنت صديقه . وكان يجتهد ويخطئ تارة أخرى ، كما حدث في أسرى بدر على ماسياني . فلو كانت هذه الأنباء الغيبية نابعة من نفسه ولم تكن من ربه ، لكان الأخرى به أن يعرف وجه الصواب في أمثال تلك الشؤون والمهام ، مع أن أسباب العلم فيها أقرب إلى اليسر والسهولة من تلك الغيبيات التي تقطعت أسبابها العادية جملة ومع أن الرسول قد آلمه ما أصابه من جراء عدم علمه بأمثال تلك الشؤون والمهام . وإلى ذلك يشير القرآن في قوله : « قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله . ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون » .

معجزات يكشف عنها العلم الحديث

وبتصل بما ذكرنا من أنباء الغيب ، نوع طريف لم يكشف عنه إلا العلم في العصر الحديث . وكان قبل ذلك مخجواً في ضمير الزمن ، خفياً على المعاصرين لنزول القرآن ، حتى صاغ أعداء الله من هذا الخفاء شبهة . ولفقوا منه تهمة ، وما علموا أن جهلهم لا يصح أن يكون حجة « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله » . وإليك أمثلة ثلاثة من هذا النوع :

١ - معجزة يكشف عنها التاريخ الحديث :

قال العلامة صاحب مجلة الفتح الفراء : في سورة التوبة قرأ هذه الآية الكريمة :

« وقالت اليهود عزير ابن الله . وقالت النصارى المسيح ابن الله . ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله ، أنى يؤفكون » ؟ فصدر هذه الآية وهو جملة « وقالت اليهود عزير ابن الله » يتضمن من وقائع التاريخ وحقائق العلم ، أمراً لم يكن أحد يعرفه على وجه الأرض في عصر نزول القرآن .

ذلك أن اسم عزير ، لم يكن معروفاً عند بني إسرائيل إلا بعد دخولهم مصر واختلاطهم بأهلها واتصالهم بعقائدها ووثنياتها . واسم عزير هو (أوزيرس) كما ينطق به الإفرنج (أو عوزر) كما ينطق به قدماء المصريين ، وقدماء المصريين منذ تركوا عقيدة التوحيد وانتحلوا عبادة الشمس ، كانوا يعتقدون في عوزر أو أوزيرس أنه ابن الله . وكذلك بنو إسرائيل في دور من أدوار حلولهم في مصر القديمة ، استحسنوا هذه العقيدة عقيدة أن أوزيرس ابن الله . وصار اسم أوزيرس أو عوزر (عزير) من الأسماء المقدسة التي طرأت عليهم من ديانة قدماء المصريين . وصاروا يسمون أولادهم بهذا الاسم الذي قدسوه كفرا وضلالاً . فعاب الله عليهم ذلك في القرآن الحكيم ، ودلهم على هذه الوقائع من تاريخهم الذي نسيه البشر جميعاً . إن اليهود لا يستطيعون أن يدعوا في وقت من الأوقات أن اسم عزير كان معروفاً عندهم قبل اختلاطهم بقدماء المصريين وهذا الاسم في لغتهم من مادة (عوزر) وهي تدل على الألوهية ، ومعناه الإله للعين . وكانت بالمعنى نفسه عند قدماء المصريين في اسم عوزر أو أوزيرس الذي كان عندهم في الدهر الأول بمعنى الإله الواحد ، ثم صاروا يعتقدون أنه ابن الله عقب عبادتهم للشمس . واليهود أخذوا منهم هذا الاسم في الطور الثاني عندما كانوا يعتقدون أن أوزيرس ابن الله .

فهذا سر من أسرار القرآن ، لم يكشف إلا بعد ظهور حقيقة ما كان عليه قدماء المصريين في العصر الحديث . وما كان شيء من ذلك معروفاً في الدنيا عند نزول القرآن ! حتى إن أعداء الإسلام كانوا يصوغون من جهلهم بهذه الحقيقة التاريخية شبهة يلطخون بها وجه الإسلام ويطعنون بها في القرآن ، فقال اليهود منهم : إن القرآن يقولنا ما لم نقل .

في كتبنا ولا في عقائدنا. وأتى دعاة النصرانية منهم بما شاء لهم أدبهم من السب والطعن والزراية بالقرآن ودين الإسلام ونبي الإسلام ! » اه بتصرف طفيف .

٢ - معجزة يكشف عنها الطب الحديث

كتب العلامة المرحوم الدكتور عبد العزيز إسماعيل (باشا) في مجلة الأزهر الغراء يقول في مقال له تحت عنوان : (الطب وصيام شهر رمضان) : « من الناس من يتوهم أن في صيام رمضان - وهو من أركان الإسلام - مضرة تلحق بالصائم ، لما يصيب الجهاز الهضمي خاصة وغيره عامة ؛ ولما يكون من بعض الصائمين من انفعال وغضب . وهذا خطأ ؛ لأن ما ذهبوا إليه ليس من الصيام في شيء ، ولكنه من ترك الاعتدال في طعام الإفطار والسحور ، ولأنهم لم يراعوا ما يتناسب مع خلو المعدة النهار كله في وقت الإفطار ، لأن السحور يجب أن يقتصر على بضع لقمات لأنه لا ضرر من الجوع في حد ذاته .

وبما أن الصيام يستعمل طبيا في حالات كثيرة ، ووقاية في حالات أكثر . وأن كثيرا من الأوامر الدينية لم تظهر حكمها وستظهر مع تقدم العلوم ، رأيت من الواجب على أن أكتب عما ظهر طبيا للآن من فوائد هذه الأوامر . وإيضاح آيات قرآنية لأبين معناها الذي لا يظهر إلا لمن بحث عنها في نور الطب الحديث . وسأبدأ بالصيام .

الصيام :

للصيام فوائد في ثلاث جهات : (أولاها) وأهمها الجبهة الروحية وهذه أتركها العلماء الدين والمتصوفة منهم . (ثانيها) الجبهة الأخلاقية وهذه أتركها لعلماء الأخلاق . ومن السهل البرهنة على أن الصيام يعود الإنسان النظام والقناعة ، وطاعة الرؤساء ، والصبر وكبح شهوات النفس ، وحب الخير والصدقة ، وغير ذلك من الفضائل . (وثالثها) وأقلها أهمية الجبهة المادية أو الصحية ، وهي محل بحثنا .

لقد ظهر أن الصيام يفيد في حالات كثيرة، وهو العلاج الوحيد في أحوال أخرى. وهو أهم علاج إن لم يكن العلاج الوحيد للوقاية من أمراض شتى. فللعلاج يستعمل في :

١ - اضطرابات الأمعاء المزمنة المصحوبة بتخمر في المواد الزلالية والنشوية . وهنا ينجح الصيام وخصوصا عدم شرب الماء بين الأكلتين وأن تكون بين الأكلة والأخرى مدة طويلة كما في صيام رمضان ويمكن أخذ الغذاء المناسب حسب حالة التخمر . وهذه الطريقة هي أنجع طريقة لتطهير الأمعاء .

٢ - زيادة الوزن الناشئة من كثرة الغذاء وقلة الحركة . فالصيام أنجع من كل علاج مع الاعتدال وقت الإفطار في الطعام ، والاكتفاء بالماء في السحور .

٣ - زيادة الضغط الذاتي . وهو آخذ في الانتشار بازدياد الترف والانفعالات النفسية ففي هذه الحالة يكون شهر رمضان نعمة وبركة . خصوصا إذا كان وزن الشخص أكثر من الوزن الطبيعي لمثله .

٤ - البول السكري . وهو منتشر انتشار الضغط . ويكون في مدته الأولى وقبل ظهوره مصحوبا غالبا بزيادة الوزن فهنا يكون الصيام علاجا نافعا ، إذ أن السكر يهبط مع قلة السمن ويهبط السكر في العادة بعد الأكل بخمس ساعات إلى أقل من الحد الطبيعي في حالات البول السكري الخفيف . وبعد عشر ساعات إلى أقل من الحد الطبيعي بكثير . ولا يزال الصيام مع بعض ملاحظات في الغذاء أهم علاج لهذا المرض حتى بعد ظهور الأنسولين ، خصوصا إذا كان الشخص يزيد على الوزن الطبيعي ولم يكن هناك علاج لهذا المرض قبل الأنسولين غير الصيام .

٥ - التهاب السكلى الحاد والزمن المصنوب بارتشاح وتورم .

٦ - أمراض القلب المصحوبة بثورم .

٧ - التهاب المفاصل المزمنة خصوصاً إذا كانت مصحوبة بسمن ، كما يحصل عند السيدات غالباً بعد سن الأربعين ، وقد شوهدت حالات تتمشى في شهر رمضان بالصيام فقط أكثر مما تتمشى مع علاج سنوات بالكهرباء والحقن والأدوية وكل الطب الحديث .

ورب سائل يقول : ولكن الصيام في كل هذه الحالات يحتاج إلى إرشاد طبيب في كل مرض على حدة ، والصيام الذي كتب على المسلمين إنما كتب على الأصحاء . . . وهذا صحيح ، ولكن فائدة الصيام للأصحاء هي الوقاية من هذه الأمراض ، وخصوصاً الأمراض التي مر ذكرها تحت رقم ١ ر ٢ ر ٣ ر ٧

وهذه الأمراض كلها تبتدى في الإنسان تدريجاً ، بحيث لا يمكن الجزم بأول المرض فلا الشخص ولا طبيبه يمكنهما أن يعرفا أول المرض ، لأن الطب لم يتقدم بعد إلى الحد الذي يعرف فيه أسباب هذه الأمراض كلها ولكن من المؤكد طبيياً أن الوقاية من كل هذه الأمراض هي في الصيام : بل إن الوقاية فعالة جداً قبل ظهور أعراض المرض بوضوح . وقد ظهر بإحصاءات لا تقبل الشك أن زيادة السمن يصحبها استعداد للبول ، السكري ، وزيادة الضغط الذاتي للدم ، والتهاب المفاصل المزمن ، وغير ذلك . ومع قلة الوزن الاستعداد لهذه الأمراض بالنسبة نفسها . وهذا هو السر في أن شركات التأمين لا تقبل تأميناً على الأشخاص الذين يزيد وزنهم إلا بشروط تغفل كلما زاد الوزن . والصيام مدة شهر كل سنة هو خير وقاية من كل هذه الأمراض .

وهذه الأمراض تنتشر بزيادة الحضارة والترف . فقد انتشرت في أوربة أكثر من الأول وفي مصر يكاد يكون البول السكري وزيادة ضغط الدم مقتصرين على الطبقات الوسطى والعليا وهو قليل جداً في الفقراء .

ويغلب على الظن أن ذلك هو السر في الصيام في الإسلام أشد منه في الأديان

السابقة ، لأن الإسلام - وهو آخر الشرائع السماوية - جاء في زمن يحتاج فيه إلى الوقاية من أمراض تزداد كلما ازداد الترف « ارحمة الله عليه .

٣ - معجزة يكشف عنها علم الاجتماع

كتب العلامة مدير مجلة الأزهر الفراء تحت عنوان : (معجزات القرآن العلمية - القرآن يضع أصول علم الاجتماع قبل العلم بأكثر من ألف سنة) مقالا ضافيا تقتطف منه ما يلي :

« لما جاء الإسلام وشرع أهله في إحياء موات العلم ونقل كتبه القيمة إلى لغتهم ، نظروا في كل شيء مستهدين بالأصول الأولية للقرآن الكريم ، كقوله تعالى : « إنا نكل شيء خلقناه بقدر » وقوله : « وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم » فأدركوا على وجه عام أن لكل شيء في هذا الوجود نظاما يجرى عليه كما فعل بعض المؤرخين ، وخاصة ابن خلدون . ولكن المعارف التي كانت قد جمعت عن الأمم ، لم تكن تكفي لتكوين علم خاص بها . وتلت هذا الدور نهضة أوربا . فأدرك الله هذا السبق للفيلسوف الفرنسي الكبير (أوجست كومت ١٧٩٨ - ١٨٥٣) واضع أصول الفلسفة الوضعية فإنه أول من جعل للاجتماع علما ووضع في رأس جميع العلوم البشرية لشرف موضوعه من ناحية ، ولأنه لا يقضى إلا لمن يأخذ من كل علم بطرف ، لتشعب بحوثه ، واستنادها على جملة المعارف البشرية .

فعلم الاجتماع البشري أحدث العلوم وضعا ، ولكنه أشرفها موضوعا ، إذ يعرفنا على أى الأصول تقوم الجماعات ، وبأىها تحفظ وجودها وترتقى ، وما هى عوامل التأليف التي تقوى وجودها ؟ وعوامل التحليل التي تفصم عرا ألفتها ؟ . وهذه كلها معارف عالية ضرورية للمجتمع ضرورة علمى قوانين الصحة والطب لآحاده .

ثم ذكر من قواعد علم الاجتماع : أن الإنسان لا يستطيع أن يؤثر في المجتمع لمجرد رأى

يبدوله في إصلاحه . ولكن ذلك لا يكون إلا إذا فهم الكافة سداد هذا الرأى وعملوا به . عند ذاك يوجد في المجتمع ميل جديد للتحول عن الجهة التي يراد تحويله منها ، إلى الوجهة التي يريده على أن يكون عليها . وهذا كله مصداق لقوله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » فمعنى الآية أن الأمة التي تريد أن يحول الله عنها حالا لا ترضاه لمجتمعها ، يجب عليها أن تغير من نفسها أولا . فإن فعلت حول الله عنها ما تكره ، ووجه إليها من نعمه ما تحب . وهذا وحده معجزة علمية للقرآن كان يجب أن يعقدها فصل خاص ، وأن يشاد بذكرها أعظم إشادة ! فكشف هذا السر يجعلنا ندرك سر تنبيه القرآن على وجوب الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر - وبعد أن ساق أدلة عن الكتاب والسنة على ذلك قال :

القرآن أثبت أن للاجتماع نواميس ثابتة قبل أن يتخيلها أعلم علماء الأرض تخيلا وقد رأيت أن تعين تلك النواميس والتحسس مما خفي منها هو الشغل الشاغل اليوم لفلاسفة الاجتماع . فقال : « سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدرا مقدورا » . وقال تعالى « فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فإن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا » . « سنة الله التي قد خلت من قبل . ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

ولم يكتف الكتاب بهذا وحده . ولكنه قرر أيضا أن الجماعات كالأحاد ، لها آجال لا نستطيع أن نتمدها . وهو ما هدى إليه علم الاجتماع بعد أن وجد أن وجوه الشبه بين الفرد والمجتمع واحدة ، فقال تعالى : « ولكل أمة أجل ، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » . وقد تكرر مثلها في سور كثيرة من القرآن الكريم .

فالذى يتأمل في سبق القرآن الكريم العالم كله أكثر من عشرة قرون في وضع أصول العلم الاجتماعى ، ويكون من غير أهل هذا الدين ، يدهش كل الدهش ، ولا يكاد يصدق عينيه . وسندأب نحن من جهتنا على تجميع الأصول العلمية مستخرجين إياها من

الكتاب الكريم ، ليتحقق العالم أنه على ما يقوله مؤحيه سبحانه وتعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

وبذلك يتضح سر نهضة المسلمين التي حصلت لهم زعامة العلم والحكمة في العالم في سنين معدودة ، فإنهم لو كانوا بدءوا حياتهم العلمية على النحو الذي تبدوها به كل أمة ، ما استطاعوا أن يبرزوا الأمم التي تقدمتهم في هذا السبيل بقرون كثيرة . ولكنهم لبدهم إياها مستنيرين بهذه الأصول القرآنية العالية ، بلغوا منها أوجاً في مدى قصير لم تبلغه أمة في آحاد طويلة . وعلى المسلمين اليوم أن يدركوا هذا الأمر الجلل ، وأن يجعلوا كتابهم نبراساً لهم في اقتباسهم العلم عن الأمم الغربية ، ليلفوا منه ما بلغه أسلافهم في عهدهم الأول ، ويزيدوا عليه ما هدى إليه البشر في العصور الأخيرة « ١ هـ .

الوجه الثامن آيات العتاب

ومعنى هذا أن القرآن سجل في كثير من آياته بعض أخطاء في الرأي على الرسول ﷺ ؛ ووجه إليه بسببها عتاباً يشعر بلطفه تارة وبغضه أخرى . ولا ريب أن العقل المنصف يحكم جازماً بأن هذا القرآن كلام الله وحده ، ولو كان كلام محمد ما سجل على نفسه هذه الأخطاء وهذا العتاب ، يتلوها الناس بل ويتقربون إلى الله بتلاوتها حتى يوم المآب .

الخطأ في الاجتهاد ليس معصية :

وننبهك في هذه المناسبة إلى أن هذا الخطأ ليس معصية ، حتى يقدح ذلك في عصمة الرسول ﷺ ، إنما هو خطأ فحسب ، بل هو من نوع الخطأ الذي يستحق صاحبه أجراً ، لأنه صادر عن اجتهاد منه . والاجتهاد الصالح - وهو بذل الجهد في الاطلاع والبحث والموازنة والاستنتاج - مجهود شاق يبذله صاحبه لغرض شريف ، فليس من الإنصاف حرمانه من المكافأة متى كان أهلاً للاجتهاد وإن أخطأ ، لأن الإنسان ليس في وسعه أن يكون معصوماً

من الخطأ . بل المجتهد يخطئ بعد أن يبذل وسعه في طلب الصواب وهو يتمنى ألا يخطئ . بل وهو يخشى أشد الخشية أن يخطئ ، والله تعالى يقول : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » وعلى هذا قررت شريعتنا السمحة أن المجتهد له أجر إن أخطأ وأجر إن إذا أصاب . روى الجماعة كلهم حديث « إذا حكم الحاكم في شيء فاجتهد ثم أصاب فله أجران . وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد » بل كان النبي ﷺ يعطى أمراء الجيوش والسرايا حق الحكم بما يرون فيه المصلحة ، ويقول للواحد منهم : « وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك على أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ؛ فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا » رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه .

ولا ريب أن الرسول ﷺ كان في موضع الإمامة الكبرى للخلق فكان من حكمة الله أن يجتهد ليقوله الخلق في الاجتهاد ، وأن يخطئ في بعض الأمور لئلا يصرفهم خوف الخطأ في الاجتهاد عن الاجتهاد ، مادام أفضل الخلق على الإطلاق قد أخطأ ومع خطئه لم يمتنع عن الاجتهاد ، بل عاش طوال حياته يجتهد في كل ما لم ينزل عليه فيه وحى حتى يقرر في الناس مبدأ الانتفاع بمواهب العقول وتمار القرائح ، ويتحرر الفكر البشري من رق الجود والركود . ثم كان من حكمة الله أيضاً أن يقف رسوله على وجه الصواب فيما أعوزه فيه الصواب ليعلم الناس أنه ليس كأحد ، ولأن اجتهاده كاجتهادهم بل اجتهاده حجة دونهم ، لأنه ﷺ مؤيد من لدن ربه ، بتولاه مولاه دائماً حتى لا يقره على خطأ في الأمور الاجتهادية . وهنا يزداد الذين آمنوا إيماناً به ، وثقة بكل ما صدر عنه . ثم يقتدون به في وجوب الخضوع للحق إذا ظهر ، كما كان الرسول يخضع له ويعلنه ويعلن خطئه فيما أخطأ فيه لا تأخذه العزة بالإثم ، ولا تلويه العظمة عن حق ، بل هنا سرا العظمة وسر النهضة وسر تربية الأمة بالقدوة . « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً » .

إنما العار الجارح لكرامة البشر ، أن يحمد الإنسان فلا يجتهد وهو أهل للاجتهاد ، أو يحمد المجتهد على رأيه وإن كان عظيماً بعد أن يستعمل له خطؤه ، مع أن الرجوع إلى الحق فضيلة ، والرجوع إلى الحق خير من التماذى في الباطل . والكمال المطلق لله وحده . وفي الحديث : « كل بني آدم خطاء . وخير الخطائين التوابون » .

يضاف إلى ما ذكرنا من الحكم والأسرار في أخطاء الرسول الاجتهادية ، أمر آخر له قيمته وخطره ، وهو إقامة أدلة مادية ناطقة على بشرية الرسول وعبوديته ، وأنه - وهو أفضل خلق الله - لم يخرج عن أن يكون عبداً من عبيد الله ، يصيبه من أعراض العبودية ما يصيب العباد ، ومن ذلك خطؤه في الاجتهاد ، وبذلك لا يبطل المسلمون في إطرانه ، ولا يغفلون في إجلاله ، كما ضل النصارى في ابن مريم . ولقد نبه الرسول ﷺ إلى ذلك فقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، إنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » . رواه البخارى وقال : « إنما أنا بشر مثلكم . وإن الظن يخطئ . وبصيب . ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله » . رواه أحمد وابن ماجه . وقال ﷺ : « إنما أنا بشر . وإنكم تختصمون إلى فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأحسب أنه صادق فأقضى له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليركها » . رواه مالك والشيخان وأصحاب السنن .

وخلاصة القول أن في هذا اللقائ أموراً ثلاثة :

(أولاً) أن خطأ الرسول ﷺ لم يكن من جنس الأخطاء المعروفة التي يتردى فيها كثير من ذوى النفوس الوضيعة ، كمخالفة أمر من الأوامر الإلهية الصريحة ، أو ارتكاب فعل من الأفعال القبيحة . إنما كان خطؤه عليه الصلاة والسلام في أمور ليس لديه فيها نص صريح ، فأعمل نظره وأجال فكره وبذل وسعه ولكن على رغم ذلك كله أخطأ .

(ثانيها) أن الله تعالى لم يقر رسوله على خطأ أبداً، لأنه لو أقره عليه لكان إقراراً ضمنياً بمساواة الخطأ للصواب والحق للباطل مادامت الأمة مأمورة من الله باتباع الرسول فيما يقول ويفعل. ولـكان في ذلك تلميس على الناس وتضليل لهم عن الحق الذي فرض الله عليهم اتباعه. ولـكان ذلك مدعاة إلى التشكك فيما يصدر عن الرسول، ضرورة أنه على هذا القرض قد يجتهد ويخطئ ولا يرشده الله إلى وجه الصواب فيما أخطأ. وهذه اللوازم كلها باطلة لا محالة، فبطل ما زومها وثبت أن الحكيم العليم لا يمكن أن يقر القدوة العظمى على خطأ أبداً، بل أن يبين له وجه الصواب. وقد يكون مع هذا البيان لون من ألوان العتاب لطيفاً أو عنيفاً، توجيهها له وتكميلاً، لا عقوبة وتنكيلاً.

(ثالثها) أن الرسول كان يرجع إلى الصواب الذي أرشده إليه مولاه دون أن يبدي غضاضة، ودون أن يكتم شيئاً مما أوحى إليه من تسجيل الأخطاء عليه، وتوجيه العتاب إليه، وفي ذلك - لا ريب - أنصع دليل على عصمته وأمانته، وعلى صدقه في كل ما يبلغ عن ربه، وعلى أن القرآن ليس من تأليفه ووضعه، ولكنه تنزيل العزيز الرحيم.

آيات العتاب نوعان :

أما بعد فإن العتاب الموجه للرسول في القرآن على نوعين نوع لطيف لين ونوع عنيف خشن. ولننثل لها بأمثلة ثلاثة :

(المثال الأول) قوله تعالى في سورة التوبة : « عفا الله عنك . لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » وذلك أنه عليه السلام كان قد أذن لبعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك حين جاءوا يستأذنون ويعتذرون ، فقبل منهم تلك الأعذار . أخذوا بظواهرهم ، ودفعوا لأن يقال إنه لا يقبل العذر من أصحاب الأعذار ، ولكن الله تعالى عاتبه كما ترى ، وأمره بكال التثبت والتحرى ، وألا ينخدع بتلك الظواهر ، فإن من ورائها أسفل المقاصد « والله أعلم بما يبيتون » ولعله لم يخف عليك لطف هذا العتاب بتصدير العفو فيه خطاباً للرسول من رب الأرباب ! .

(المثال الثاني) قوله تعالى : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » * لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم * فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا . واتقوا الله إن الله غفور رحيم * » وذلك أنه وقع في أسر المسلمين يوم بدر سبعون من أشرف قريش . فاستشار الرسول أصحابه فيهم . فممن من اشتد وأبى عليهم إلا السيف . ومنهم من رق لحالهم وأشار بقبول الفداء منهم . وكان عليه السلام مطبوعا على الرحمة ، ماخير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، فرجع بمقتضى طبعه الكريم ورحمته الواسعة رأى من أشار بقبول الفداء عسى أن يسلموا أو يخرج الله من أصلاهم من يعبدده ويمجده ، ولينتفع المسلمون بمال القدية في شؤونهم الخاصة والعامة . ولكن ما لبث حتى نزلت الآيات الكريمة المذكورة . وفيها تسجيل لخطأ ذلك الاجتهاد المحمدي . فلو كان القرآن كلامه صلى الله عليه وسلم ما سجل على نفسه ذلك الخطأ ! .

أمر آخر : في هذه الآيات ظاهرة عجيبة ، هي الجمع بين مقابلات لا تجتمع في نفس بشر على هذا الوجه ، فصدرها استنكار للفعل « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » . وعقب هذا الاستنكار عتاب قاس مر وتخويف من العذاب « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » * لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » وفي أثر هذا الاستنكار والعتاب والتخويف إذن بالأكل ، ووصف له بالطيب والحل ، وبشارة بالمغفرة والرحمة لمن أكل « فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا . واتقوا الله . إن الله غفور رحيم » ومثل ذلك يعلم أن نظم هذه المقابلات في سلك واحد بهذه الصورة لآمر واحد وأمور واحد ، لا يمكن أن يصدر من نفس بشرية هكذا من غير فاصل بين الإنكار والإذن ، ولا بين المدح والذم . ولا بين الوعيد والوعد ؛ لأن من طبيعة البشر أن يشغلهم شأن عن شأن ، ولا يجتمع لهم في أمر واحد ووقت واحد خاطران متقابلان ، ولا حالان متنافيتان . كالغضب والرضا والاستهجان

والاستحسان . بل إذا تواردا على النفس فإنما يردان متعاقبين في زمنين . وإذا تعاقبا فاللاحق منهما يمحو السابق . وإذا محاه لم يبق معنى لإثباته وتسجيله ، بل من الطبعي تركه والإضراب عنه ، خصوصا إذا كان هذا الخاطر الأول وإعلانا لتخطئة المتكلم ونقده ولومه ، كقبول الفداء في هذا المقام وأكاه .

فلا جرم أن هذه الظاهرة تأتي هي الأخرى إلا أن تكون دليل إجمار ، وبرهان صدق على أن هنا نفسيتين مختلفتين : نفسية لا يشغلها شأن ، ولا تتأثر بيواعث الغضب والرضا كما يتأثر الإنسان . ونفسية أخرى نسبتها إلى الأخرى نسبة للمأمور من أمره ، وبالسود من سيده ، لكن مع الحب والقرب . فهذه الآيات الكريمة ليست إلا كلام سيد عزيز يقول لعبده الحبيب : أخطأت فيما مضى وما كان لك أن تفعل ، ولكنني عفوت وغفرت وأذنت لك بمثله في المستقبل !

(المثال الثالث) قوله عز وجل : « عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهِ يُزَكِّي * أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَةً أَلَذْكُرُ * أَمَّا مَنْ اسْتَفْتَى * فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى * وَمَا عَلَيْكَ أَلَا يَزَكِّي * وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى * كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ » وذلك أن النبي ﷺ كان مشتغلا ذات يوم بدعوة أشراف من قریش إلى الإسلام ، وإذا عبد الله بن أم مكتوم يحمي ويسأل الرسول عليه الصلاة والسلام . وكان عبد الله رجلا أعمى تشرف بهداية الإسلام من قبل ، ولم يقدر تشاغله ﷺ بدعاية هؤلاء الصناديد الذين كان النبي ﷺ حريصا على هدايتهم كل الحرص ، وكان يستميلهم ويتألفهم إليه طمعا في أن يسلموا ، فلا يلبث جماهير العرب أن تقتدى بهم في إسلامهم . وفي أي شيء جاء هذا الصحابي يسأل ؟ إنه مسلم ، فطبيعي أنه لم يسأله عن الإسلام . بل جاء يستزيده من الهداية والعلم ويقول : « يا رسول الله علمني مما علمك الله » .

وجد الرسول نفسه بين قوم غلاظ مشركين يدعوم إلى الإسلام ، ورجل وديع مسلم يستزيده من العلم فأثر الإقبال على أولئك الصناديد . وعبس في وجه ابن أم مكتوم هذا وأعرض عنه ، لا احتقار له وغضا من شأنه ، ولكن حرصا على هداية هؤلاء خوفا

من أن تفوت هذه الفرصة السانحة لدعوتهم . فأنزل الله على رسوله تلك الآيات السالفة ، يعاتبه فيها ذلك العتاب القاسى الخشن ، ويفهمه أن حرصه على الهداية ما كان ينبغي أن يصل به إلى حد الإقبال الشديد على هؤلاء الصناديد وهم عنه معرضون ، ولا إلى حد الإعراض العابس في وجه هذا الضعيف الأحمى وهو عليه مقبل .

وكأنى بك تحس معنى حرارة هذا العتاب . وذلك لتقرير مبدأ من المبادئ العالية ، هو الإعراض عن المعرضين مهما عظم شأنهم ، والإقبال على المقبلين مهما رق حالهم « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه . ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا . ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً » ولعلك تلمح معنى من وراء هذا العتاب ، راحة الرسول بأعدائه وإخلاصه لدعوته ، وتغانيه في وظيفته ، وحرصه على هداية الناس أجمعين . زاده الله شرفاً على شرفه وعزاً على عزه ، آمين .

الوجه التاسع

ما نزل بعد طول انتظار

ومعنى هذا أن فى القرآن آيات كثيرة تناولت مهمات الأمور ، ومع ذلك لم تنزل إلا بعد تلبث وطول انتظار . فدل هذا على أن القرآن كلام الله لا كلام محمد ، لأنه لو كان كلام محمد ما كان معنى لهذا الانتظار فإن الانتظار فى ذاته شاق وتعلقه بمهمات الأمور يجعله أشق ، خصوصاً على رجل عظيم يتحدى قومه بل يتحدى العالم كله ! .

وليبيان هذا الوجه نمثل بأمثلة خمسة :

(أولها) حادث تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ، نزل فيه قول الله تعالى « قد نرى قلبك وجهك فى السماء . فلتولينك قبلة ترضاها . فول وجهك شطر المسجد الحرام . وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » فأنت تفهم معنى من هذه الآية أن محمدًا ﷺ

كان يتعرق شوقاً إلى تحويل القبلة إلى الكعبة ، ومن أجل ذلك كان يقلب وجهه في السماء تلهيها إلى نزول الوحي بهذا التحويل . ولقد طال به الأمر سنة ونصف سنة وهو يستقبل بيت المقدس ، فلو كان القرآن من وضعه لنفسه عن نفسه وأسعفها بهذا الذي تهفو إليه نفسه وبصبر إليه قومه لأن الكعبة في نظرهم ، هي مفخرة ومفخرة آبائهم من قبلهم .

(ثانيها) حادث الإفك ، وهو من أخطر الأحداث وأشنعها ، لم ينزل القرآن فيه إلا بعد أن مضى على الحادث قرابة أربعين يوماً . على حين أنه يتصل بعرض الرسول وعرض صديقه الأول أبي بكر . وقام على اتهام أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق ورميها بأقذر العار وهو عار الزنى . فلو كان القرآن كلام محمد ما بخل على نفسه بتلك الآيات التي تنفذ سمعته وسمعة زوجه الحصان الطاهرة ؛ ولما انتظر يوماً واحداً في القضاء على هذه الوشائات الحقةرة الآثمة ، التي تولى كبرها أعداء الله المنافقون . اقرأ قوله سبحانه « إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم - إلى قوله - أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم » في سورة النور . ثم حدثني بعد قراءتها : ألم يكن الواجب على محمد ﷺ أن يجعل الحكم بهذه البراءة لو كان الأمر إليه ، خصوصاً أنه قد علم الناس وجوب الدفاع عن المرض ولو بالنفس ؟ ثم أخبرني : ألا ترى فارقاً كبيراً بين هذه اللغة الجرئة القاطعة ، المنذرة والبسرة ، التي صيغت بها آيات البراءة ، وبين لغة الرسول الخذرة المتحفظة التي رويت عنه في هذه الحادثة؟ إن كنت في شك فأمامك آيات البراءة . وهالك كلمتين مما أثر عنه في هذا الأمر الجلل : ورد أنه قال حين طال الانتظار وبلغت القلوب الحناجر : « إني لا أعلم إلا خيراً » . وورد أنه قال قبيل الساعة التي نزلت فيها آيات البراءة : « يا عائشة ، أما إنه قد بلغني كذا وكذا . فإن كنت بريئة فسيبرئك الله وإن كنت أملت بذنبي فاستغفرني الله » .

فهل يجوز في عقل عاقل أن يكون صاحب هذا الكلام هو صاحب آيات البراءة؟

دع عنك الأساويين ولكن تأمل النفسيتين المتميزتين في الكلامين ، تميز السيد من
المسود ، والمابد من المعبود !

(ثالثها) ماورد من أن النبي ﷺ سئل عن أصحاب الكهف وعن ذى القرنين
وعن الروح . فقال لسائليه : « اتقوا غداً أخبركم » ولم يقل : إن شاء الله فأبطأ عليه الوحي
حتى شق ذلك عليه وكذبتة قريش وقالوا : ودعه ربه وقلاه أى تركه ربه وأبغضه ،
فأنزل الله : « والضحى * والليل إذا سجي * ماودعك ربك وما قلى » ثم نهاه مولاه
أن يترك المشيئة مرة أخرى ! إذ قال له فى سورة الكهف : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك
غداً إلا أن يشاء الله . واذكر ربك إذا نسيت وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من
هذا رشداً » . ولما نزل جبريل بعد هذا الإبطاء والتمهل قال له ما حكاه الله عنه فى
سورة مريم : « وما ننزل إلا بأمر ربك . له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك .
وما كان ربك نسياً » . يعنى أن عدم الإسراع بالنزول لم يكن سببه إعراض الله عنه
كما يزعمون . بل كان لعدم الإذن به لحكم بالغة ، قد عرضنا لبعضها فى الكلام على أسرار
تنجيم القرآن بالجزء الأول . وحسبك هنا أن يستدل المنصف بهذا الإبطاء والتراخي
على أن القرآن تنزيل العزيز الرحيم لا كلام النبي الكريم .

(رابعها) ماورد من أنه لما نزل قوله سبحانه : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله » انخلمت قلوب الصحابة وذعروا ذعراً شديداً ؛ لأنهم فهموا من هذه الآية
أن الله تعالى يحاسبهم على كل مايجول بخاطرهم ولو كانت خواطر رديئة ، ثم سألوا فقالوا :
يا رسول الله ، أنزلت علينا هذه الآية ولا نطيقها ، فقال لهم النبي ﷺ « أتريدون أن
تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؛ بل قولوا : سمعنا وأطعنا غفرانك
ربنا وإليك المصير » فجعلوا يقولونها ويضرعون إلى الله بها حتى أنزل - فقدست أسمائهم -
الآية الأخيرة من سورة البقرة وهى : « لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعها » إلى آخر السورة .
غسكت نفوسهم وأطعانت قلوبهم ، وفهموا أنهم لا يحاسبون إلا على مايقع تحت اختيارهم

وفي دائرة طاقتهم من نية وعزم وقول وعمل . أما خلجات الضمائر العابرة ، وخطرات السوء ولو كانت كافرة . فلا يتعلق بها تكليف ، لأنها ليست في مقدور العبد ، والقرآن يقول : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

فأنت ترى أن النبي ﷺ لم يبين لهم هذا البيان حين سألوه ، لأنه لم يوح وقتئذ إليه . ولو كان من وحي نفسه كما يقول الأفاكون لأسعف أصحابه بالآية الأخيرة ، وأنقذهم من هول هذا الخوف الذي أكل قلوبهم لا سيما أنهم أصحابه وهو نبينهم ، ومن خلقه الرحمة خصوصاً بهم « بالمؤمنين رءوف رحيم » . وأيضاً لو كان يملك هذا الكلام لمعجلهم بالبيان ، وإلا كان كاتماً للعلم : « وكاتم العلم ملعون . فأين يذهبون ؟ » .

(خامسها) ورد أن كبير المنافقين عبد الله بن أبي لما توفي ، قام إليه النبي ﷺ فكفنه في ثوبه وأراد أن يستغفر له ، فقال له عمر : أتستغفر له وتصلى عليه وقد نهاك ربك ؟ فقال ﷺ : إنما خيرني ربي فقال : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم . إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » وسأزيده على السبعين ، ثم صلى عليه . فأنزل الله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره » فترك الصلاة عليهم .

اقرأ الرواية بتمامها في الصحيحين ، ثم نبثق : هل يعقل أن يكون القرآن كلام محمد مع ما ترى من أنه ﷺ فهم في الآية الأولى غير ما فهم عمر ثم جاءت الآية الثانية صارفة للرسول عن فهمه ومؤيدة لعمر ؟ أفما كان الأجدر به لو كان القرآن كلامه أن يكون هو أدرى الناس بمراحده منزه وأعرفهم بحقيقة المقصود من ألفاظه ، وأن يحییء آخر الكلام مؤيداً لما فهمه هو لا ما فهمه غيره ؟ لكن الواقع غير ذلك ، فقد سبق إلى فهمه ﷺ أن كلمة (أو) في الآية الأولى للتخيير ، وفهم عمر أنها للمساواة وفهم الرسول أن المراد بكلمة (سبعين) حقيقة العدد المعروف في المشرات بين السنتين والثمانين ، وفهم عمر أنها للمبالغة للتحديد فلا مفهوم لها . ولما كان ما فهمه الرسول جارياً على أصل الوضع في معنى (أو) وفي معنى (سبعين) مرة

تمسك برأيه ، خصوصا أن فيه رحمة برجل من الناس وإن كان منافقا ، وكان ﷺ مطبوعا على الرحمة « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

الوجه العاشر

مظهر النبي ﷺ عند هبوط الوحي عليه

وبيان ذلك أن النبي ﷺ كان في أول عهده بالوحي ، يتعجل في تلقفه ، ويحرك لسانه بالقرآن من قبل أن يفرغ أمين الوحي من إيحائه إليه ، وذلك للإسراع بحفظه والحرص على استظهاره حتى يبلغه للناس كما أنزل . وكان عليه الصلاة والسلام يجد من ذلك شدة على نفسه فوق الشدة العظمى التي يحسها من نزل الوحي عليه ، حتى إن جبينه ليتفصد عرقا في اليوم الشديد البرد ، وحتى إن جسمه ليشغل بحيث يحس ثقله من بجواره ، وحتى أن وجهه ليحمر ويسمع له غطيط . روى مسلم « أنه ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي كرب لذلك وتربد وجهه الشريف » فافتضت رحمة الله بمصطفاه أن يخفف عنه هذا العناء فأنزل عليه في سورة القيامة : « لا تحرك به لسانك لتعجل به . إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه * » . وبهذا اطمأن الرسول ثقة بأن الله قد تكفل له بأن يجمع القرآن في صدره ، وأن يقرأه على الناس كاملا لا ينقص كلمة ولا حرفا ، وأن يبين له معناه فلا تخفى عليه خافية منه . وكذلك قال الله في سورة الأعلى : « سنقرئك فلا تنسى » وقال له مرة ثالثة في سورة طه : « ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه . وقل رب زدني علما » .

ألا ترى في هذا كله نورا يهدي إلى أن القرآن كلام الله وحده ، ومحال أن يكون كلام محمد ، وإلا لما احتاج إلى هذا العناء الذي كان يعانيه في نزول القرآن عليه ، ولما كان الهدوء والسكون والصمت أجدى في إضاج الفكرة وانتقاء ألفاظها لديه ، ولما كان ثمة من داع إلى أن يطمأن على حفظه وتبليغه وبيان معانيه ! . أضف إلى ذلك أن هذه الحال

التي كانت تمرّوه عليه عند الوحي ، لم تكن من عادته في تحضير كلامه لا قبل النبوة ولا بعدها ، ولم تكن من عادة أحد من قومه ، بل كان ديدنهم جميعا تحضير الكلام في نفوسهم وكفى !

الوجه الحادى عشر

آية المباهلة

وذلك أن القرآن دعا إلى المباهلة - وهى مفاعلة من الاتهام والضراعة إلى الله بحجارة واجتهاد ، فأبى المدعون وهم النصارى من أهل نجران ، أن يستجيبوا لها وخافوها ولاذوا بالفرار منها ، مع أنها لا تكلفهم شيئا سوى أن يأتوا بأبنائهم ونسائهم ويأتى الرسول بأبنائه ونسائه ، ثم يجتمع الجميع فى مكان واحد يبتهلون إلى الله ويضرعون إليه ، بإخلاص وقوة ، أن ينزل لعنته وغضبه على من كان كاذبا من الفريقين . قال سبحانه فى سورة آل عمران : « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ، فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين * إن هذا هو القصص الحق . وما من إله إلا الله . وإن الله هو العزيز الحكيم * » .

« ورد أنه عليه السلام لما دعاهم إلى المباهلة قالوا : حتى ننظر ، فقال العاقب وكان ذا رأيهم : والله لقد عرفتم يامعشر النصارى أن محمداً نبي مرسل ، وما باهل قوم نبيا قط فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم . ولئن فعلتم تهلككن . فإن أبيتم إلا إلف دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم . فأتوا رسول الله ﷺ . وقد غدا محتضنا للحسين آخذا بيد الحسن ، وفاطمة تمشى خلفه وعلى خلفها وهو يقول : « إذا أنا دعوت فأمنوا » . فقال أسقف نجران : يامعشر النصارى ، إني لأرى وجوها لو سألو الله أن يزيل جبلا من مكانه لأزاله بها . فلا تباهلوا فتهلكوا ولا يبق على وجه الأرض نصرانى ! . فقالوا : يا أبا القاسم ، رأينا ألا نباهلك فصالحهم النبي ﷺ على أنفى حلقة كل سنة . فقال عليه السلام : « والذى نفسى بيده ، إن الهلاك قد تدلى على أهل نجران . ولو لاعتوا المسحوا قرودة وخنازير » .

وإنما ضم الأبناء والنساء وإن كانت المباهلة مختصة به وعن يكذبه ، لأن ذلك أكّد
 في الدلالة على ثقته بحاله واستيقانه بصدقه حتى جرؤ على تعريض أعزته وأفلاذ كبده لذلك ،
 ولم يقتصر على تعريض نفسه له ، وعلى ثقته بكذب خصمه حتى يهلك خصمه مع أحبته
 وأعزته إن تمت المباهلة . وخص الأبناء والنساء لأنهم أعز الأهل وألصقهم بالقلوب وقدمهم
 في الذكر على الأنفس لينبه على قرب مكانهم ومنزلتهم . وفيه دليل على صحة نبوة النبي
 ﷺ لأنه لم يرو أحد من موافق أو مخالف أنهم أجابوا إلى ذلك » ا هـ من تفسير النسفي .
 ونقول : أليس هذا دليلاً مادياً على أن هذا القرآن كلام القادر على إزال العنة وإهلاك
 الكاذب . ثم أليس قبول محمد لهذه المباهلة مع امتناع أعدائه دليلاً على أن صدقه في نبوته
 كان أمراً معروفاً مقرباً حتى في نفوس مخالفيه من أهل الكتاب . وإلا فلماذا فكصوا على
 أعقابهم ولاذوا بالفرار من المباهلة (تأمل كلمة العاقب وأسقف نجران في الرواية الآتية) .
 لكنه الحقد والكبرياء أكلا قلوبهم ، فحسدوه أن آتاه الله النبوة دونهم مع أنه أسمى وهم
 أهل كتاب . وكبر عليهم أن يؤمنوا به ويدينوا له فتضيع رياستهم وتنحط منزلتهم في نفوس
 العامة . والحسد والكبر من الحجب الكثيفة التي تحول بين المرء وسعادته ، فالخسود
 لا يسود ، والتكبر مخذول لا يسترشد ولا يتوب ؛ « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في
 الأرض بغير الحق . وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه
 سبيلاً . وإن يروا سبيل الفنى يتخذوه سبيلاً . ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها
 غافلين » . معاذ أبك اللهم من مقتك وغضبك ، ومن كل ما يؤدى إلى مقتك وغضبك ،
 آمين .

الوجه الثانى عشر

عجز الرسول عن الإنيان ببذل له

وذلك أن أعداء الإسلام طلبوا من النبي ﷺ أن يأتى بقرآن غير هذا القرآن أو أن

يبده ، فلم يفعل ، وماذاك إلا لأن القرآن ليس كلامه ، بل هو خارج عن طوقه ، أت من فوقه ، ولو كان كلامه لاستطاع أن يأتي بغيره وأن يبده حين اقترحوا عليه ، وحينئذ يكتسب أنصاراً إلى أنصاره ، ويضم أعواناً إلى أعوانه ، ويكون ذلك أروج لدعوته التي يحرص على نجاحها ، لكنه أعلن عجزه عن إجابة هذه المقترحات وأبدى مخاوفه إن هو أقدم على هذا الذي سألوه ، وتنصل من نسبة القرآن إليه مع أنه الفخر كل الفخر ، وألقمهم حجراً في أفواههم بتلك الحجة التي أقامها عليهم ، وهي أنه نشأ فيهم لا يعرف ولا يعرفون عنه ذلك الذي جاء به وهو القرآن .

اقرأ - إن شئت - هاتين الآيتين من سورة يونس : « وقال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله . قل ما يكون لي أن أبده من تلقاء نفسي . إن أتبع إلا ما يوحى إلي . إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم * قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون ؟ » والمعنى : أن القرآن فوق طاقتي وليس من مقدورى ، وما أنا إلا ناقل له أتبع ما يوحى إلى منه . وإنى أخاف سطوة صاحب هذا الكتاب إذا أنا تلاعبت بنصوصه أو غيرت فيه . فالقرآن كلامه ، ولو أراد ألا أكون رسولا بينه وبينكم ، ما كانت لي حيلة إلى أن أتله هذا الكتاب عليكم وتأخذه عنى ، فقد نشأت بينكم ومكثت أكثر من أربعين سنة قبل نزوله - وهو عمر طويل - وأنتم لا تعرفون منى هذا الاستعداد الأعلى ، ولا تسمعون منى مطلقاً مثل هذا الكلام المعجز ، ولم تأخذوا على قسط أنى كذبت مرة على عبد من عباد الله ، فكيف أكذب على الله بعد هذا العمر الطويل ؟ (أفلا تعقلون) ؟ بالها كلمة فيها من لدغة التعنيف والتخجيل بمقدار ما فيها من لفت النظر إلى قوة الدليل ! !

الوجه الثالث عشر

الآيات التي تجرد الرسول من نسبتها إليه

وذلك أنك تقرأ القرآن فتجد فيه آيات كثيرة ، تجرد الرسول محمداً ﷺ من أن يكون له فيها حرف أو كلمة ، وتصفه بأنه كان قبل نزول القرآن لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان وتمتن عليه بأن الله آتاه الكتاب والحكمة بعد أن كان بعيداً عنهما وغير مستعد لهما ولم يكن عنده رجاء من قبل لأن يكون منهل هذا الفيض ولا مشرق ذلك النور. اقرأ قوله سبحانه في سورة النساء : « وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة . وعلمك ما لم تكن تعلم . وكان فضل الله عليك عظيماً » . وقوله في ختام سورة الشورى : وكذلك أوحينا إليك رُوحاً من أمرنا . ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان » : وقوله في سورة القصص : « وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك » .

بل كان ﷺ يخاف انقطاع هذا المدد الفياض عنه ، فإذا فتر الوحي عراه من الحزن على فترته والتلف على عودته ، ما يجعله يمشي في الشعاب والجبال كأنه يتلمسه ، حتى لقد كاد يتردى مرة من شاق وهو يطلبه ! . وأكثر من هذا أنه كان يخشى أن يفتر منه شيء أثناء إيجائه إليه لولا أن طمأنه الله عليه (كما تقدم شرحه في الوجه العاشر) وأكثر من هذا وذلك أنه كان يخاف أن ينزع الله من قلبه ما أنزل عليه وحفظه إياه ، « ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا كايلاً » إلا رحمة من ربك ؛ إن فضله كان عليك كبيراً » .

قل لي - وربك - هل يتصور منتصف على وجه الأرض أن القرآن كلام محمد ؛ بعد ما قصصنا عليك من هذه الآيات التي تجرده من إنشائه ووضعه ، بل تجرده من رجاء نزوله عليه قبل مبعثه ، ومن رجاء بقاءه لديه بعد نزوله عليه ؟ وهل يصح في الأذهان أن أحداً

يتسكّر بعبقريته أمراً هو مفخرة المفاخر ومعجزة المعجزات ، ثم يقول للعالم في صراحة :
ليس هذا الفخر غفري ، وما هو من صنعي ، وما كان لدى استعداد أن آتي بشيء منه ،
وأنتم تعرفونني وتعرفون استعدادي من قبل ؟

ألا إن هذا يخالف العقل والمنطق ، ويخاف العرف والعادة ، وينافي مقررات علم
النفس وعلم الاجتماع ، فإن النفوس البشرية مجبولة على الرغبة في جلائل الأمور ومعالها ،
مطبوعة على حب كل ما يخلد ذكرها ويرفع شأنها ، لا سيما إذا كان ذلك نابعا منها وصادرا
عنها ، وكان صاحب هذه النفس صدوقا ما كذب قط ، رافعا عقيرته بزعامه الناس
ودعوتهم إلى الحق . وليس شيء أجل شأننا ولا أخلد ذكرنا من القرآن الكريم ، الذي
جمع الله به شمل أمة ، وأقام به خير ملة ، وأسس به أعظم دولة ؛ فما كان لمحمد أن يزهد
في هذا المجد الخالد ، ولا أن يتنصل من نسبته إليه لو كان من وصفه وصنعه ، وهو يدعو
الخلق إلى الإيمان به وبما جاء به !

وأى وجه لمحمد في أن يتنصل من نسبة القرآن إليه وهو صاحبه ؟ إنه إن كان يطلب
الوجاهة والعلو والمجد ، فليس شيء أوجه له ولا أعلى ولا أجد من أن يكون هذا القرآن
كلامه ، وإن كان يطلب هداية الناس ، فالناس يسرهم أن يأخذوا الهداية مباشرة ممن يعجز
الجن والإنس بكلامه ، ويتحدى كل جيل وقبيل ببيانه ، ويقهر كل معارض ومكابر
ببرهانه . ولو كان القرآن من تأليف محمد لآبث به ألوهيته بدلا من نبوته ، لأن هذا
القرآن لا يمكن أن يصدر إلا عن إله كما بينا في الوجوه السالفة للإيجاز ، وإذن لكانت تلك
الألوهية أبلغ في نجاح دعوته ، وأرجى في ترويح ديانته ، لأن الناس تبهرهم الألوهية .
أكثر مما تبهرهم النبوة ، وبشرفهم أنهم أتباع إله أكثر من أن يشرفهم أنهم أتباع رسول
لم يخرج ولن يخرج يوما من أرض العبودية ، ولم يرتق ولن يرتق يوما إلى سماء الربوبية .
« العبد عبد وإن تعالى والمولى مولى وإن تنزل »

ولهذا كان أعداء الرسل كثيرا ما يعظم عليهم أن يخضعوا للرجل منهم ، وكانوا يعجبون
أن يوحى إلى بشر مثلهم ويقترحون أن يروا الله جهرة أو تنزل لهم الملائكة عيانا .

فلو كان محمد صاحب هذا التنزيل، ولخرج عن مستوى الخلق جملة، ولظهر في أفق الألوهية، يطل على العالم بمظمة تنقطع دونها الأعناق وتخضع لها للرقاب، وأن يحقق كل ما اقترحه معارضوه من الآيات، ولكنه اعترف بعبوديته حينذاك، وتبرأ من حوله وقوته إزاء هذا الكتاب وغيره من المعجزات وخوارق العادات. اقرأ في سورة الإسراء: « وقالوا: لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً * أو تكون لك جنة من نخيل وعنبر فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً * أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً أو تأتي بالهلال كسفاً قبيلاً * أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء. ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه. قل: سبحان ربي، هل كنت إلا بشراً رسولاً ٤٥ ».

الوجه الرابع عشر تأثير القرآن ونجاحه

ومعنى هذا أن القرآن بلغ في تأثيره ونجاحه مبلغاً خرق به العادة في كل ما عرف من كتب الله والناس. وخرج عن المألوف في سنن الله من التأثير النافع بالكلام وغير الكلام. وبيان ذلك أن الإصلاح العام الذي جاء به القرآن والانقلاب العالمي الذي تركه هذا الكتاب، ما حدث ولم يكن ليحدث في أي عهد من عهود التاريخ قديمه وحديثه إلا على أساس من الإيمان العميق القائم على وجدان قوى، بحيث يكون له من السلطان القاهر على النفوس، والحكم النافذ على العواطف والميول، ما يصد الناس عن نهجهم الأول في عقائدهم التي توارثوها، وعبادتهم التي ألفوها، وأخلاقهم التي نشأوا عليها، وعاداتهم التي امتزجت بدمائهم، وما يحملهم على اعتناق هذا الدين الجديد الذي هدم تلك الموروثات فيهم، وحارب تلك الأوضاع المألوفة لديهم.

وهذا الأساس الذي لا بد منه، تقصر عنه في العادة جميع الكتب التعليمية التي يؤلفها العلماء والمصلحون، وتمجز عن إيجادها كافة القوانين البشرية التي يضعها القادة والمشرعون، لأن قصارى هذه الكتب والقوانين - إذا وفقت - أن تشرح الحقائق وتبين المواجهات،

لا أن تحمل على الإيمان والإذعان ، وتدفع إلى العمل بوحى هذا الإيمان . وإذا فرض أن يؤمن بها أصحاب الاستعداد السليم ، فإيمانهم مجرد حينئذ من قوة الدفع ودفعة التحويل . ولا سبيل في العادة إلى للتأثير بها على الجماهير ونجاحها فيهم نجاحا عاما إلا بأمرين : أحدهما تربية الأحداث وترويضهم عليها علما وعملا من عهد الطفولة . والآخر قوة حاكمة تحمل الكبار على احترامها محلا بالقوة والقهر ، ومع هذا وذاك ، فتربية الصغار على هذا الفرار هيئات أن تكون تربية استقلالية ؛ بل هي تقليدية تفقد الدليل والبرهان ، وكذلك إجبار الكبار هيئات أن يصل إلى موضع الإذعان والوجدن ! .

لكن القرآن الكريم وحده ، هو الذى نفخ الإيمان فى الكبار والصغار نفخا ، وبثه روحا عاما ، وأشعر النفوس بما جاء فيه إشهارا ، ودفعها إلى التغلغل عن موروثاتها ومقدساتها جملة ، وحملها على التغلغل بهديه الكريم علما وعملا ، على حين أن الذى أتى بهذا القرآن رجل أسمى لا دولة له ولا سلطان ، ولا حكومة ولا جند ، ولا اضطهاد ولا إجبار ، إنما هو الاقتناع والرغبة والرضا والإذعان ، « لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي » . أما السيف ومشروعية الجهاد فى الإسلام ، فلم يكن لأجل تقرير عقيدة فى نفس ، ولا لإكراه شخص أو جماعة على عبادة ، ولكن لدفع أصحاب السيوف عن إذلاله واضطهاده ، وحملهم على أن يتركوا دعوة الحق حرة طليقة ، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

هذا الأساس الذى وضعه القرآن وحده هو سر نهضته ، وإن شئت فقل هو نار ثورته ، بل هو نور هدايته ، والروح السارى لإحياء العالم بدعوته ، وذلك عن طريق أسلوبه المعجز الذى هو النفوس والمشاعر ، وملك القلوب والعقول ، وكان له من السلطان ما جعل أعداءه منذ نزوله إلى اليوم ، يحشون بأسه وصولته ، ويخافون تأثيره وعمله ، أكثر مما يخافون الجيوش الفاتحة والحروب الجاثمة ، لأن سلطان الجيوش والحروب لا يعدو هياكل

الأجسام والأشباح ، أما سلطان هذا الكتاب فقد امتد إلى حرائر النفوس وكرائم الأرواح ، بما لم يمهده نظير في أية نهضة من النهضات .

ولقد أشار القرآن نفسه إلى هذا الوجه من وجوه إعجازه ، حين سعى الله كتابه روحاً من أمره بقوله : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا » وحين سماه نوراً بقوله : « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين » وحين وصف بالحياة والنور من آمن به في قوله : « أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله من الظلمات ليس بخارج منها ؟ » . وفي قوله : « من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » . وفي قوله : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحيمكم » .

هذا التأثير الخارق أو النجاح الباهر الذي نتحدث فيه ، أدركه ولا يزال يدركه كل من قرأ القرآن في تدبر وإمعان ونصفة ، حاذقاً لأساليبه العربية ، ملماً بظروفه وأسباب نزوله . أما الذين لم يحذقوا لغة العرب ولم يحيطوا بهذه الظروف والأسباب الخاصة ، فيكفهم أن يسألوا التاريخ عما حل هذا الكتاب من قوة محولة غيرت صورة العالم ، ونقلت حدود الممالك ، عن طريق استيلائها على قلوب المخاطبين به لأول مرة استيلاء أشبه بالقهر وما هو بالقهر ، وأفعل من السحر وما هو بالسحر ، سواء في ذلك أنصاره وأعداؤه ، ومحالفوه ومخالفوه ، وما ذاك إلا لأنهم ذاقوا بسلامة فطرتهم العربية بلاغته ، ولمسوا بحاستهم البيانية إعجازه ؛ فوجد تياره السحري باثني موضعاً في نفوسهم لشرارة ناره ، أو لهطول غيثه وانبلاج أنواره .

تأثيره في أعدائه :

أما أعداؤه للمشركون ، فقد ثبت أنه جذبهم إليه بقوته في مظاهر كثيرة ، فذكر

بعضها على سبيل التمثيل :

(الظهر الأول) أن هؤلاء المشركين مع حربهم له ، ونفورهم مما جاء به ، كانوا يخرجون في جنح الليل البهيم يستمعون إليه والمسلمون يرتلون في بيوتهم . فهل ذاك إلا لأنه استولى على مشاعرهم ، ولكن أبي عليهم عنادهم وكبرهم وكرهتهم للحق أن يؤمنوا به « بل جاءهم بالحق وأكثروا للحق كارهون » .

(الظهر الثاني) أن أئمة الكفر منهم كانوا يجتهدون في صد رسول الله ﷺ عن قراءته في المسجد الحرام وفي مجامع العرب وأسواقهم ، وكذلك كانوا يمنعون المسلمين من إظهاره ، حتى لقد هالم من أبي بكر أن يصلي به في فناء داره ، وذلك لأن الأولاد والنساء كانوا يجتمعون عليه يستمعون بلذة هذا الحديث ويتأثرون به ويهتزون له .
(الظهر الثالث) أنهم ذعروا ذعراً شديداً من قوة تأثيره ونفوذه إلى النفوس على رغم صدمه عنه واضطهادهم لمن أذعن له . فتواصوا على ألا يسموه ، وتماقدوا على أن يلفوا فيه إذا سمعوه ، « وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغفلون » .

(الظهر الرابع) أن بعض شجعانهم وصناديدهم ، كان الواحد منهم يحمله طغيانه وكفره وتحمسه لمؤثرته ، على أن يخرج من بينه شاهراً سيفه ، معلناً غدره ، ناوياً القضاء على دعوة القرآن ومن جاء بالقرآن ، فما يلبث حين تدركه لحظة من لحات العناية ، وينصت إلى صوت القرآن في سورة أو آية ، أن يذل للحق ويخشع ، ويؤمن بالله ورسوله وكتابه ويخضع . وإن أردت شاهداً على هذا فاستعرض قصة إسلام عمر وهي مشهورة . أو فتأمل كيف أسلم سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس هو وابن أخيه أسيد بن حضير ، رضى الله عنهم أجمعين . وإليك كلمة قصيرة عن إسلام سعد وأسيد فيها نفع كبير :

تروى كتب السيرة أن رسول الله ﷺ وهو في مكة قبل الهجرة ، أرسل مع أهل المدينة الذين جاءوا وبايعوه بيعة العقبة ، مبعوثين جليلين يعلمانهم الإسلام وينشرانه

في المدينة ، هما مصعب بن عمير وعبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنهما ، وقد نجح هذان في مهمتهما أكبر نجاح ، وأحدثا في المدينة ثورة فكرية أو حركة تبشيرية جزع لها سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس ، حتى قال لابن أخيه أسيد بن حضير : ألا تذهب إلى هذين الرجلين اللذين أتيا بسفهان ضعفاءنا فتزجرهما . فلما انتهى إليهما أسيد قال لهما : ما جاء بكما تسفهان ضعفاءنا ؟ ثم هددهما وقال : اعتزلا إن كانت لكما في أنفسكما حاجة . رضي الله عن مصعب فقد تقاضى عن هذا التهديد وقال لأسيد في وقار المؤمن وثباته : أو تجلس فتسمع ؟ فإن رضيت أمرا قبلته ، وإن كرهته كففتنا عنك ما تكره . ثم قرأ مصعب القرآن وأسيد بسمع ، فقام من مجلسه حتى أسمع ، ثم كر راجعا إلى سعد فقال له : والله ما رأيت بالرجلين بأسا . فغضب سعد وذهب هو نفسه نائرا مهتاجا ، فاستقبله مصعب بما استقبل به أسيدا وانتهى الأمر بإسلامه أيضا ، ثم كر راجعا فجمع قبيلته وقال لهم : ما تعدونني فيكم ؟ قالوا : أسيدنا وابن سيدنا . فقال سعد : كلام رجالكم ونساءكم على حرام حتى تسلموا . فأسلموا أجمعين .

تأثير القرآن في نفوس أوليائه :

تلك مظاهر لفعل القرآن بنفوس شائنية ، فهل تدري ماذا فعل بهم بعد أن دانوا له وآمنوا به وأصبحوا من تابعيه ومحبيه ؟ لعلك لم تنس ما فعل القرآن بعمر وسعد وأسيد الذين نوهنا بهم بين يديك . ألم يعودوا من خيرة جنود الإسلام ودعائه من يوم أسلموا ، بل من ساعة أسلموا ؟ وهناك مظاهر أربعة لهذا الضرب أيضا .

﴿ المظهر الأول ﴾ تنافسهم في حفظه وقراءته في الصلاة وفي غير الصلاة ، حتى لقد طاب لهم أن يهجرُوا لذيذ منامهم من أجل تهجدهم به في الأسفار ، ومناجاتهم العزيز الفقار . وما كان هذا حالا نادرا فيهم ، بل ورد أن المار على بيوت الصعابة بالليل كان يسمع لها دوي كدوى النحل بالقرآن . وكان التفاضل بينهم بمقدار ما يحفظ أحدهم من القرآن . وكانت

المرأة ترضى بل تفتبط أن يكون مهرها سورة يعلمها إياها زوجها من القرآن ؟ .

﴿ المظهر الثاني ﴾ علمهم به وتنفيذهم لتعاليمه ، في كل شأن من شؤونهم تاركين كل ما كانوا عليه مما يخالف تعاليمه ويحافى هداياته . طيبة بذلك نفوسهم ، طيبة أجسامهم ، سخية أيديهم وأزواحهم ، حتى صهرهم القرآن في بوتقته ، وأخرجهم للعالم خلقاً آخر مستقيم العقيدة ، قويمة العبادة ؛ طاهر العادة ، كريم الخلق ، نبيل المظهر ! .

﴿ المظهر الثالث ﴾ استبسالهم في نشر القرآن والدفاع عنه وعن هدايته . فأخلصوا له وصدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه وهو مدافع عنه ، ومنهم من انتظر مسحتى أناته اليقين وهو مجاهد في سبيله مضح بنفسه ونفيسه . ولقد بلغ الأمر إلى جد أن الرسول ﷺ كان يرد بلض من يتطوع بالجنديّة من الشباب لحدائثة أسنانهم . وكان كثير من ذوى الأعذار يؤلمهم التخلّف عن الفزو حتى يضطر الرسول أن يتخلف معهم جبراً لخاطرهم ، ويرسل سراياه وبعوثه بعد أن ينظمها ويزودها بما تحتاجه ولا يخرج معهم . روى مالك والشيخان أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفس محمد بيده لولا أن أشق على المسلمين ما قدمت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً . ولكن لا أجد سعة فأحملهم . ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني والذي نفس محمد بيده لو ددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل » ! .

﴿ المظهر الرابع ﴾ ذلك النجاح الباهر للذى أحرزه القرآن في هداية العالم . فقد وجد قبل النبي ﷺ أنبياء ومصلحون ، وعلماء ومشرعون ، وفلاسفة وأخلاقيون ؛ وحكام ومتحكمون ، فما نسى لأحد من هؤلاء بل ماتسنى لجميعهم أن يجدوا مثل هذه النهضة الرائعة التي أحدثها محمد في العقائد والأخلاق ، وفي العبادات والمعاملات ، وفي السياسة والإدارة وفي كافة نواحي الإصلاح الإنساني . وما كان لحمد ولا لآلف رجل غير محمد أن يأتوا بمثل هذا الدستور الصالح الذي أحيا موات الأمة العربية في أقل من عشرين سنة ، ثم نفخ فيهم من روحه فهبوا بعد وفاته ينقذون العالم ففتحوا ملك كسرى وقيصر ، ووضعوا أرجلا

فى الشرق ورجلا فى الغرب، وخفقت رايتهم على نصف المعمور فى أقل من قرن ونصف قرن من الزمان .

أفسح هذا ؟ أم هو برهان عقلى لمح المصنفون من الباحثين فاكتفوا من محمد ﷺ بهذا النجاح الباهر دليلا على أنه رسول من رب العالمين .

هذا فيلسوف من فلاسفة فرنسا يذكر فى كتاب له مازعه دعاة النصرانية من أن محمداً لم يأت بأية على نبوته كآيات موسى وعيسى ، ثم يفند هذا الزعم ويقول : « إن محمداً كان يقرأ القرآن خاشعاً أوهاً مقالها ، فتفعل قراءته فى جذب الناس إلى الإيمان به ما لم تفعله جميع آيات الأنبياء الأولين » !

أجل : لقد صدق الرجل ، فإن فعل القرآن فى نفوس العرب كان أشد وأرقى وأبلغ مما فعلت معجزات جميع الأنبياء . وإن شئت مقارنة بسيطة فهذا موسى عليه السلام قد أتى بنى إسرائيل بآيات باهرة من عصا يلقبها فإذا هى ثعبان مبین ، ومن يد يخرجها فإذا هى بيضاء للناظرين . ومن انفلاق البحر فإذا هو طريق يابسة يمشون فيها ناجين آمنين ، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة فى مصر وفى طور سيناء مدة التيه . فهل تعلم مدى تأثير هذه الهدايات فى إيمانهم بالله ووحدايته ، وإخلاصهم لدينه ونصرة رسوله ؟ إنهم ما كادوا يخرجون من البحر بهذه المعجزة الإلهية الكبرى ويرون بأعينهم عبدة الأصنام والأوثان ، حتى كان منهم ما حكاه الله فى القرآن : « وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم . قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة . قال إنكم قوم تجهلون * إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون * قال أغير الله أبعيكم إلها وهو فضلكم على العالمين * » .

ثم لما ذهب موسى إلى مناجاة ربه واستخلف عليهم أخاه هارون عليهما السلام ، نسوا الله تعالى وحنوا إلى ما وقر فى نفوسهم من الوثنية المصرية وخرافاتها . فعبدوا العجل كما تحدثت سورة الأعراف بذلك : « واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم مجلاً جسداً له

خوار. ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً. اتخذوه وكانوا ظالمين * ولما سَقَطَ
 في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لئن لم يرجعنا ربنا ويفقر لنا لكونن من الخاسرين * .
 ولما دعاهم موسى إلى قتال الجبارين ودخول الأرض المقدسة التي كتب الله لهم، أيها
 وخالفوا وفضلوا القعود والاستخذاء، على الجلاء والنزول إلى ميادين الجهاد، قالوا يا موسى
 إن فيها قوماً جبارين. وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها. فإن يخرجوا منها فإنا داخلون *
 قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلا عليهم الباب. فإذا دخلتموه فإنكم
 غالبون. وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين * قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبداً ما دُموا
 فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون * . . . هؤلاء أصحاب موسى فانظر
 إلى أصحاب محمد كيف تأثروا بالقرآن حتى ليحدث التاريخ عنهم أنهم قطعوا شجرة
 الرضوان؛ وهى تلك الشجرة التاريخية المباركة التى ورد ذكرها في القرآن. وما هذا إلا لأن
 الناس تبركوا بها، فخاف عمر إن طال الزمان بالناس أن يعودوا إلى وثنياتهم ويمبدوها
 فأمر بقطعها وواقعه الصحابة على ذلك ! .

وكذلك يذكر التاريخ أن محمداً ﷺ استشار أصحابه حين عزم على قتال الشركين
 في غزوة بدر فقالوا: « والله لو استمرضت بنا هذا البحر (يريدون البحر الأحمر) لخصضته
 لخصضناه معك ما تخلف منا رجل واحد . إنا لا نقول لك ما قال قولم موسى لموسى: « اذهب
 أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون » : ولكن نقول : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا
 معكم مقاتلون ! . هكذا كانوا يفضلون مصالحة النبا في ميادين الجهاد، ويتهافتون على الغزو
 طمعا في الاستشهاد ! وهكذا حرصوا على الموت فوجههم الله الحياة، وأتقنوا صناعة اللوت
 فدانت لهم الملوك وعنت الحكمة ! : « ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه . إن الله لغني عن العالمين » .
 « ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوي عزيز » .

وجوه معلولة

ذكر بعضهم وجوها أخرى للإعجاز، ولكنها لا تسلم في نظرنا من طعن، لأن منها

ما يتداخل بعضه في بعض ، ومنها ما لا يجوز أن يكون وجها من وجوه الإعجاز بحال .
ونمثل لهذا الذي ذكره بتلك الأوجه العشرة التي عددها القرطبي ، وهي :

- ١ - نظمه البديع المخالف لكل نظم مملود .
 - ٢ - أسلوبه العجيب المخالف لجميع الأساليب .
 - ٣ - جزالته التي لا تمكن لمخلوق .
 - ٤ - التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي .
 - ٥ - الوفاء بالوعد المدرك بالحس والعيان ، كوعد المؤمنين بالنصر وغير ذلك .
 - ٦ - الأخبار عن المغيبات المستقبلية التي لا يطلع عليها إلا بالوحي .
 - ٧ - ما تضمنه القرآن من العلوم المختلفة التي بها قوام الأنام .
 - ٨ - اشتماله على الحكم البالغة .
 - ٩ - عدم الاختلاف والتناقض بين معانيه .
 - ١٠ - الإخبار عن الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله بما لم يجر العادة بصدوره عن لم يقرأ الكتاب ولم يتعلم ولم يسافر إلى حيث يختلط بأهل الكتاب .
- فإن المتأمل في هذه الأوجه يلاحظ أن أسلوب القرآن العجيب يشمل جزالته التي لا تمكن لمخلوق ، ويشمل التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي . ويلاحظ أيضا أن الوفاء بالوعد المدرك بالحس والعيان كوعد المؤمنين بالنصر ينضوي تحت مضمون الأخبار بالمغيبات ، وكذلك الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله تنتظم في سلك الأخبار بالمغيبات . ويلاحظ كذلك أن الاشتغال على الحكم البالغة ، وعدم الاختلاف والتناقض بين معانيه ، لا يصلح واحد منها أن يكون وجها من وجوه الإعجاز ، لأنها لا يخرجان عن حدود الطاقة ، بل كثيراً ما نجد كلام الناس مشتملا على حكم وسليما من التناقض والاختلاف .

وبعضهم جعل وجه الإعجاز في القرآن هو الفصاحة وحدها ، وذلك غير سديد أيضا ،

لأن مجرد الفصاحة دون مراعاة لمقتضى الحال ، أمر لا يخرج بالكلام عن الممهور في مقدور البشر . فكثيرا ما يكون الكلام البشرى فصيحاً لكن تعوزه الخصاص والنكات الزائدة التي هي مناط بلاغته في أقل درجاته فضلاً عن إعجازه .

شبهة القول بالصرفه

ومن الباحثين من طوعت له نفسه أن يذهب إلى القول بأن وجه إعجاز القرآن هو الصرفة أى صرف الله العرب عن معارضته على حين أنه لم يتجاوز في بلاغته مستوى طاقته البشرية ، وضربوا لذلك مثلاً فقالوا : إن الإنسان كثيراً ما يترك عملاً هو من جنس أفعاله الاختيارية ومما يقع مثله في دائرة كسبه وقدرته ، إما لأن البواعث على هذا العمل لم تتوافر ، وإما لأن الكسل أو الصدود أصابه فأقعد همته وثبط عزيمته وإما لأن حادثاً مفاجئاً لا قبل له به قد اعترضه فعمل آلاته ووسائله وعاق قدرته قهراً عنه ، على رغم انبعاث همته نحوه وتوجه إرادته إليه . فكذلك انصرف العرب عن معارضتهم للقرآن ، لم ينشأ من أن القرآن بلغ في بلاغته حد الإعجاز الذي لا تسمو إليه قدرة البشر عادة ، بل لواحد من ثلاثة :

(أولها) أن بواعث هذه المعارضة ودواعيها لم تتوافر لديهم .

(ثانيها) أن صارفاً إليهما زهدهم في المعارضة فلم تتعلق بها إرادتهم ولم تنبعث إليهما عزائمهم ، فكسلوا وقعدوا على رغم توافر البواعث والدواعي .

(ثالثها) أن عارضاً مفاجئاً عطل مواهبهم البيانية ، وعاق قدرهم البلاغية ، وسلبهم أسبابهم العادية إلى المعارضة على رغم تعلق إرادتهم بها وتوجه همتهم إليها .

بهذا التوجيه أو نحوه يعزى القول بالصرفه إلى أبي إسحاق الإسفراييني من أهل السنة والنظام من المعتزلة ، والمرضى من الشيعة . وأنت إذا تأملت هذه الفروض الثلاثة التي التمسوها أو التمس لهم ، علمت أن عدم معارضة العرب للقرآن لم تجب من ناحية إعجازه البلاغى في زعمهم . بل جاءت على الفرضين الأولين من ناحية عدم اكتراث العرب بهذه

المعارضة ، ولو أنهم حارلوها لبناؤها . وجاءت على الفرض الأخير من ناحية عجزهم عنها
لكن بسبب خارجي عن القرآن ، وهو وجود مانع منعه من قهرها . ذلك المانع هو
حماية الله لهذا الكتاب وحفظه إياه من معارضة المعارضين وإبطال المبطلين . ولو أن
هذا المانع زال لجاء الناس بمثله ، لأنه لا يعلو على مستوهم في بلاغته ونظمه .

تنفيذ هذا القول

وهذا القول بفروضة التي افترضوها ، أو بشبهاته التي تخيلوها ، لا يثبت أمام البحث ،
ولا يتفق والواقع .

(أما الفرض الأول) فينقصه ما سجل التاريخ وأثبت التواتر ، من أن دواعي
المعارضة كانت قائمة موفورة ودوافعها كانت ماثلة متآخذة ، وذلك لأدلة كثيرة :
(منها) أن القرآن تحداهم غير مرة أن يأتوا ولو بمثل أقصر سورة منه ؛ ثم سجل
العجز عليهم وقال بلغة وانقة إنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا ولن يفعلوا ولو ظاهرهم الإنس
والجن . فكيف لا تثور حميتهم إلى المعارضة بعد هذا ولو كانوا أجبن خلق الله ؟ .
(ومنها) أن العرب الذين تحداهم القرآن كانوا مضرب المثل في الحمية والأنفة وإباء
الضيم . فكيف لا يحركهم هذا التحدي والاستفزاز ؟ .

(ومنها) أن صناعتهم البيان ، وديدهم التنافس في ميادين الكلام . فكيف
لا يطربون بعد هذه الصيحة إلى خلبة المساجلة ؟ .

(ومنها) أن القرآن لثار حفاظهم وسفه عقولهم وعقول آبائهم ، ونعى عليهم الجود
والجهالة والشرك . فكيف يسكتون بعد هذا التقريع والتشنيع ؟ .

(ومنها) أن القرآن أقام حربا شعواء على أعز شئ لديهم وهي عقائدهم المتغلظة فيهم ،
وعوائدهم المتمكنة منهم ، فأى شئ يلهب المشاعر ويحرك الهمم إلى المساجلة أكثر من هذا ؟
مادامت هذه المساجلة هي السبيل المتعين لإسكات خصمهم لو استطاعوا .

(وأما الفرض الثاني) فينقضه الواقع التاريخي أيضا . ودليلنا على هذا ما تواترت به الأنبياء ، من أن بواعث العرب إلى المعارضة قد وجدت سبيلها إلى نفوسهم ، وفالت منها لها من عزائمهم . فهبوا هبة رجل واحد يحاولون القضاء على دعوة القرآن بمختلف الوسائل ؛ فلم يتركوا طريقا إلا سلكوه ، ولم يدعوا بابا إلا دخلوه .
لقد آذوه ﷺ وآذوا أصحابه ، فسبوا من سبوا ، وعذبوا من عذبوا ، وقتلوا من قتلوا .

ولقد طلبوا إل عمه أبى طالب أن يكفه ، وإلا فازلوه وإياه .
ولقد قاطعوه وقاطعوا أسرته الكريمة لا يبيعون لهم ولا يبتاعون ولا يتزوجون منهم ولا يزجون ، واشتد الأمر حتى أكلت الأسرة الكريمة ورق الشجر .
ولقد قاوضوه أثناء هذه المقاطعة التي تلين الحديد مفاوضات عدة وعرضوا عليه عروضاً سخية مغرية ، منها أن يعطوه حتى يكون أكثرهم مالا ، وأن يعقدوا له لواء الزعامة فلا يقطعوا أمراً دونه ، وأن يتوجوه ملكا عليهم إن كان يريد ملكا ، وأن يلتمسوا له الطب إن كان به مس من الجن . كل ذلك في نظير أن يترك هذا الذي جاء به .
ولما أبى عليهم ذلك عرضوا عليه أن يهادنهم ويدهانهم ، فيعبد آلهم سنة ويعبدون إلهه سنة . فأبى أيضا ونزل قول الله : « قل أغير الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون » .
ونزلت كذلك سورة الكافرون .

ولقد صادروه وصادروا أصحابه في عبادتهم ، وانبعث شقي منهم فوضع النجاسة على ظهره ﷺ وهو يصلى . وخفقه طاغية من طواغيتهم لولا أن جاء أبو بكر فدفعه وقال : « أنقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه ؟ »
ولقد اتهموه ﷺ مرة بالسحر ، وأخرى بالشعر ، وثالثة بالجنون ، ورابعة بالكهانة . وكانوا يتعقبونه وهو يعرض نفسه على قبائل العرب أيام الموسم ، فيبتهونهم ويكذبونه أمام من لا يعرفونه . ولقد شدوا وطأتهم على أتباعه حتى اضطروهم أن يهاجروا من وطنهم ، ويتركوا أهلهم وأولادهم وأموالهم فرارا إلى الله بدينهم .

ولقد تأمروا على الرسول أن يثبتوه أو يقتلوه أو يخرجوه ، لولا أن حفظه الله وحماه من مكرم وأمره بالهجرة من بينهم .

ولقد أرسلوا إليه الأذى بعد ذلك في مهاجره ، فشبت الحرب بينه وبينهم في خمس وسبعين موقعة ، منها سبع وعشرون غزوة وثمان وأربعون سرية .

فهل يرضى عاقل لنفسه أن يقول بعد ذلك كله : إن العرب كانوا مصروفين عن معارضة القرآن ونبي القرآن ، وإنهم كانوا مخلدين إلى العجز والكسل زاهدين في النزول إلى هذا الميدان ؟

وهل يصح مع هذا كله أن يقال : إنهم كانوا في تشاغل عن القرآن غير معنيين به ولا آبهين له ؟

وإذا كان أمر القرآن لم يحرّكهم ولم يسترع انتباههم ، فلماذا كانت جميع هذه الملمات والمصاولات ؟ مع أن خصمهم الذي يزعمون خصومته قد قصر لهم المسافة ، ودلهم على أن سبيلهم إلى إسكانته هو أن يأتوا بمثل أقصر سورة مما جاءهم به ! أليس ذلك دليلا ماديا على أن قعودهم عن معارضة القرآن ، ليست إلا بسبب شعورهم بعجزهم عن هذه المعارضة واقتناعهم بإعجاز القرآن ؟ وإلا فلماذا آثروا الملازمة على المكاملة ، والمقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف ؟ !

وقد يظن جاهل أن حماسهم في خصومتهم هذه ، ليس مبعثها شعورهم بقوة القرآن وإعجازه ، وإنما مبعثها بغضهم لحمد وأصحابه . ولكن هذا الظن يكذبه ما هو مقرر تاريخيا ، وثابت ثبوتا قطعيا ، من أن محمدا عليه السلام وأصحابه لم تسكن بينهم وبين هؤلاء عداوة قبل نزول القرآن ، بل كانوا أمة واحدة وقبيلة واحدة ، وكان الرسول وأصحابه من أحب الناس إليهم لدمائهم أخلاقهم . ولارحم الماسة التي بينهم .

وقد يظن آخر أن حماسة قريش في خصومتهم للنبي وأتباعه ، إنما كان مبعثها مجرد المخالفة في الدين ، بقطع النظر عن إعجاز هذا القرآن الكريم . وهذا ظن خاطئ أيضا

لأمرين: أحدهما أنه كان بين المشركين في جزيرة العرب يهود وأهل كتاب يخالفونهم في الدين، فما أرت ذلك بينهم حربا ولا أوقد لخصومتهم نارا، على مثل ما كان بينهم وبين محمد. والآخر أنه كان يوجد بين العرب حنفاء من مقاويل الخطباء وفحول الشعراء، كأمية بن أبي الصلت وقس بن ساعدة، فما كان هذا ليشير حفائظهم ولا ليقفهم موقف الخصومة منهم. بل رضوا بتحفتهم ومخالفتهم لدينهم ودين آبائهم، وزادوا على ذلك أن سجلوا كلامهم في التوحيد وشعرهم في التنزيه والتمجيد، لأنهم لم يجدوا في هذا المنظوم والمنثور مثل ما وجدوا في القرآن من شدة التأثير وقوة الدفع. ذلك الكتاب الذي جاءهم من فوقهم، وكان له شأن غير شأنهم ورواؤه من مسحة الألوهية ما جعله روحا من أمر الله يتحرك به كل من سمع صوته، ويهتز له كل من شام برقه، ولا سبيل إلى وقف تياره وأثره، إلا بالوقوف في وجهه والحيولة بين الناس وبينه. روى أبو داود والترمذي أن الرسول ﷺ قال: «ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشا منعوني أن أبلغ كلام ربي» فتأمل كلمة «أن أبلغ كلام ربي» ولم يقل: «منعوني أن أتلاو أو أعمل في نفسي بكلام ربي»، لأن التلاوة والعمل من غير استعمال بالقرآن ونشره، كان لا يؤثر على قريش كثيرا إنما الذي كان يحز في نفوسهم وبقض من مضاجعهم، هو نشر هذا النور الذي يكاد يخطف الأبصار، وإعلان هذا الكتاب الذي يجذب القلوب والأفكار. وكان من تأثيره وفتحه وغزوه للنفوس ما ألعنا إليه في إسلام عمر وسعد وأسيد!

(وأما الفرض الثالث) فيمنقذه ما هو معروف من أن العرب حين خوطبوا بالقرآن قعدوا عن معارضته، اقتناعا بإعجازه وعجزهم الفطري عن مساجلته. ولو أن عجزهم هذا كان لطاريء باغت عطل قوام البنيانية، لأثر عنهم أنهم حاولوا المعارضة بمقتضى تلك الدوافع القوية التي شرحتها ففوجئوا بما ليس في حسابهم؛ ولكن ذلك مثار عجب لهم. ولأعلنوا ذلك في الناس ليلتمسوا العذر لأنفسهم وليقلوا من شأن القرآن في ذاته، ولعمدوا إلى كلامهم القديم فمقدوا مقارنة بينه وبين القرآن يفضون بها من مقام القرآن وإعجازه، ولكنوا بعد

نزول القرآن أقل فصاحة وبلاغة منهم قبل نزوله، ولأمكننا نحن الآن وأمكن المشتغلين بالأدب العربي في كل عصر أن يثبتوا الكذب في دعوى إعجاز القرآن . وكل هذه اللوازم باطلة ؟ فبطل ما استلزمها وهو القول بالصرقة بناء على هذه الشبهة الهائلة .

ثم ألم يكف هؤلاء شهادة أعداء القرآن أنفسهم في أوقات تخليهم من عنادهم، كقولك الشهادة التي خرجت من فم الوليد « والفضل ما شهدت به الأعداء » ؟ .

ثم ألم يكفهم ما في القرآن من وجوه الإعجاز الكثيرة التي دللنا عليها فيما سبق ؟ والتي لا تزال قائمة ماثلة ناطقة إلى يومنا هذا ولا تزيدها الأيام وما يجد في العالم من علوم ومعارف وتجارب إلا وضوحاً وبياناً ١٩ .

إنني لأعجب من القول بالصرقة في ذاته، ثم ليشتد عجبى وأسفى حين ينسب إلى ثلاثة من علماء المسلمين الذين ترجوهم للدفاع عن القرآن، ونربأ بأمثالهم أن يثيروا هذه الشبهات في إعجاز القرآن ! .

على أنني أشك كثيراً في نسبة هذه الآراء السقيمة إلى أعلام من العلماء ويبدو لي أن الطعن في نسبتها إليهم ، والقول بأنها مدسوسة من أعداء الإسلام عليهم ؛ أقرب إلى العقول ، وأقوى في الدليل، لأن ظهور وجوه الإعجاز في القرآن من ناحية ، وعلم هؤلاء من ناحية أخرى ، قرينتان مانعتان من صحة عزو هذا الرأي الآثم إليهم .

ولقد عودنا أعداء الإسلام أن يفتروا على رسول الله وعلى أصحابه وعلى الأئمة والعلماء ، فلم لا يكون هذا منه ؟

على أن الحق لا يعرف بالرجال، إنما يعرف الحق بسلامة الاستدلال . وما قد طاش هذا الرأي في الميزان ، فلنرده على قائله أيا كان .

« وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر »

وأحب أن تلتفت إلى أن هذه الشبهة قد أثارها أعداء الإسلام فيما أثاروا وصوبوا منها سهما طائشاً إلى القرآن وإعجازه. فلنكتف بنقضنا لها هنا عن إعادتها بين ماسند كره في دفع الشبهات هناك إن شاء الله .

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

لقد كان ما ذكرناه من وجوه الإعجاز الأربعة عشر ، كافياً للقضاء على كل شبهة ، ولرد كل فرية ومحو كل تهمة. لولا أن المخذولين من أعداء الإسلام وجدوا آذانا صاغية من نفوس عزيزة علينا ، وفئات متعلمة تعلمنا مدنيا ، فتأثروا بدجلهم ، ثم رضوا أن يكونوا أبواقاً لهم ، يرددون شبهاتهم ، على تلاميذنا في الجامعات والمدارس ، ويطلقون بخورهم على جماهيرنا في المطبوعات والأندية والمجالس . لهذا كان من واجبنا أن نحشد قوانا لتطهير الجو الإسلامي من هذه الجرائم الفعاكة والمطاعن الجارحة الهدامة ، وألا نكتفي عند المناسبة بذكر أحد المتلازمين عن الآخر ، اللهم إلا إذا كان الأمر ظاهراً لا يحتاج إلى تنبيه. أما عند الحاجة فقد نكرو ما سبق لنا ذكره ، ولكن بمقدار الحاجة من غير إكثار .

ونلفت نظرك إلى ما أسلفناه من الكلام على الوحي بين مثبتيه ومنكريه ، بالمبحث الثالث من هذا الكتاب (ص ٥٧ - ٨٤) من الجزء الأول ، وإلى ما حواه هذا الكلام من أدلة علمية عقلية ، ومن تفنيد شبهات عشر تتصل بإعجاز القرآن عن قرب أو بعد .

ثم نلفت نظرك أيضاً إلى نقض تلك الشبهات الست التي أثيرت حول المكى والمدنى من القرآن (ص ١٩٨ - ٢٣٢ بالجزء الأول) .

ونرشدك إلى أننا راعينا عند كلامنا على أسلوب القرآن وإعجازه تفصيلات

وتوجيهات ، نعتقد أن فيها غناء عن دفع كثير من الشبهات فأحرص عليها ، ثم اشدد يدك على ما يلقى إليك .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن محمداً ﷺ لقي بحيرا الراهب فأخذ عنه وتعلم منه . وما تلك المعارف التي في القرآن إلا ثمرة هذا الأخذ وذلك التعلم .

وندفع هذا (أولا) بأنها دعوى مجردة من الدلائل ، خالية من التحديد والتعيين . ومثل هذه الدعاوى لا تقبل مادامت غير مدالة ، وإلا فليخبرونا ما الذي سمعه محمد من بحيرا الراهب ؟ ومتى كان ذلك ؟ وأين كان ؟ .

(ثانيا) أن التاريخ لا يعرف أكثر من أنه ﷺ سافر إلى الشام في تجارة مرتين ، مرة في طفولته ومرة في شبابه . ولم يسافر غير هاتين المراتين ، ولم يجاوز سوق بصرى فيهما . ولم يسمع من بحيرا ولا من غيره شيئا من الدين . ولم يك أمره سراً هناك بل كان معه شاهد في المرة الأولى وهو عمه أبوطالب ، وشاهد في الثانية وهو ميسرة غلام خديجة التي خرج الرسول بتجارتها أيامئذ . وكل ما هنالك أن بحيرا الراهب رأى سحابة تظله ﷺ من الشمس ، فذكر لعمه أن سيكون لهذا الغلام شأن ، ثم حذره عليه من اليهود . وقد رجع به عمه خوفاً عليه ولم يتم رحلته . كذلك روى هذا الحادث من طرق في بعض أسانيدنا ضعف . ورواية الترمذي ليس فيها اسم بحيرا . وليس في شيء من الروايات أنه ﷺ سمع من بحيرا أو تلقى منه درساً واحداً أو كلمة واحدة ، لا في العقائد ولا في العبادات ولا في المعاملات ولا في الأخلاق . فأنى يؤفكون ؟ .

(ثالثاً) أن تلك الروايات التاريخية نفسها تحيل أن يقف هذا الراهب موقف المعلم المرشد لمحمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه بشره أو بشر عمه بنبوته ، وليس بمقول أن يؤمن

رجل بهذه البشارة التي يزفها ، ثم ينصب نفسه أستاذاً لصاحبها الذي سيأخذ عن الله ، ويتلقى عن جبريل ويكون هو أستاذ الأستاذين ، وهاذى الهداة والمرشدين ! وإلا كان هذا الراهب متناقضاً مع نفسه .

(رابعا) أن بحير الراهب لو كان مصدر هذا الفيض الإسلامى المعجز ، لكان هو الأخرى بالنبوة والرسالة والانتداب لهذا الأمر العظيم .

(خامسا) أنه يستحيل فى مجرى العادة أن يتم إنسان على وجه الأرض تعليمه وثقافته ، ثم ينضج النضج الخارق للمعمود فيما تعلم وتثقف ، بحيث يصبح أستاذ العالم كله ، لجرد أنه لقي مصادفة واتقاها راهبا من الرهبان مرتين . على حين أن هذا التلميذ كان فى كلتا المراتين مشغولا عن التعليم بالتجارة ، وكان أميا لا يعرف القراءة والكتابة ، وكان صغيراً تابعاً لعمه فى المرة الأولى ، وكان حاملا لأمانة ثقيلة فى عنقه لا بد أن يؤديها كاملة فى المرة الثانية ؛ وهى أمانة العمل والإخلاص فى مال خديجة وتجارها .

(سادسا) أن طبيعة الدين الذى ينتمى إليه الراهب بحيرا ، تأبى أن تكون مصدراً للقرآن وهداياته . خصوصا بعد أن أصاب ذلك الدين ما أصابه من تغيير وتحريف .

وحسبك أدلة على ذلك ما أقتناه من المقارنات السابقة بين تعاليم القرآن وتعاليم غيره . وما قررناه من الوفاء فى تعاليم القرآن دون غيره ، وما أشرنا إليه من أن القرآن قد صور علوم أهل الكتاب فى زمانه بأنها الجبهالات ثم تصدى لتصحيحها وصور عقائدهم بأنها الضلالات ثم عمل على تقويمها . وصور أعمالهم بأنها الخمازى والمنكرات ثم حض على تركها . فارجع إلى ما أسلفناه ، ثم تذكر أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه ، وأن الخطأ لا يمكن أن يكون مصدراً للصواب ، وأن الظلام لا يمكن أن يكون مشرقاً للنور .

(سابعا) أن أصحاب هذه الشبهة من الملاحدة يقولون : إن القرآن هو الأثر التاريخى

الوحيد الذى يمثل روح عصره أصدق تمثيل . فإذا كانوا صادقين فى هذه الكلمة فإننا نحكمهم فى هذه الشبهة إلى القرآن نفسه ، وندعوم أن يقرءوه ولو مرة واحدة بتعقل ونصفه ، ليعرفوا منه كيف كانت الأديان وعلماؤها وكتابها فى عصره ؟ وليعلموا أنها ما كانت تصلح لأستاذية رشيدة ، بل كانت هى فى أشد الحاجة إلى أستاذية رشيدة ! . إنهم إن فعلوا ذلك فسيستريحون ويريحون الناس من هذا الضلال والزيف ، ومن ذلك الخبط والخلط . هداانا وهدام الله فإن الهدى هداة . « ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور » .

(ثامنا) أن هذه التهمة لو كان لها نصيب من الصحة ، لفرح بها قومه وقاموا لها وقعدوا ، لأنهم كانوا أعرف الناس برسول الله ، وكانوا أحرص الناس على تبييته وتكذيبه وإحباط دعوته بأية وسيلة لسكنهم كانوا أكرم على أنفسهم من هؤلاء الملاحدة فحين أرادوا طعنه بأنه تعلم القرآن من غيره لم يفكروا أن يقولوا إنه تعلم من بحيرا الراهب كما قال هؤلاء ، لأن العقل لا يصدق ذلك والمزل لا يسه . بل لجأوا إلى رجل فى نسبة الأستاذية إليه شيء من الطرافة والمزل ، حتى إذا مجت العقول نسبة الأستاذية إليه لاستحالتها ، قبلتها النفوس لمزها وطرافتها ، فقالوا : إنما يعلمه بشر ، وأرادوا بالبشر حداداروميا منهم كما بين مطرقته وسندانه ، ضالا طول يومه فى خبث الحديد وناره ودخانه ، غير أنه اجتمع فيه أمران حسبوهما مناط ترويج تهمتهم أحدهما : أنه مقيم بمكة إقامة تيسر لحمد الاتصال الدائم الوثيق به ، والتلقى عنه . والآخر غريب عنهم وليس منهم ، ليخيلوا إلى قومهم أن عند هذا الرجل علم ما لم يعلموا هم ولا آباؤهم ، فيكون ذلك أدنى إلى التصديق بأستاذيته لحمد . وغاب عنهم أن الحق لا يزال نوره ساطعا يدل عليه ، لأن هذا الحدادارومى أعجى لا يحسن العربية ، فليس بمعقول أن يكون مصدراً لهذا القرآن الذى هو أبلغ نصوص العربية ، بل هو معجزة المعجزات ومفخرة العرب واللغة العربية . « لسان الذين يلحدون إليه أعجى . وهذا لسان عربى مبين » .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : نحن لا نشك في صدق محمد في إخباره عما رأى وسمع . ولكننا نعتقد أن نفسه هي منبع هذه الأخبار ، لأنه لم يثبت علمياً أن هناك غيباً وراء المادة يصح أن ينزل منه قرآن أو يفيض عنه علم أو يأتي منه دين . ثم ضربوا لذلك مثلاً فقالوا : إن الفتاة الفرنسية (جان دارك) الناشئة في القرن الخامس عشر الميلادى ، قد حدث التاريخ عنها أنها اعتقدت - وهى فى بيت أهلها بعيدة عن التكليف السياسية - أنها مرسله من عند الله لإيقاظ وطنها ودفع العدو عنه ، واعتقدت أنها تسمع صوت الوحي الإلهى يحضها على القتال والجهاد . وانطلقت تحت هذا التأثير فجردت حملة على أعداء وطنها وقادت الجيش بنفسها قهرتهم ثم دارت الدائرة فوقعت أسيرة وماتت ميتة الأبطال فى ميدان النزال ولا يزال ذكرها يتلألأ نوراً ويعبق أريجاً ، حتى لقد قررت الكنيسة الكاثوليكية قداسها بعد موتها بزمن .

وندفع هذه الشبهة بأمور :

(أولاً) تلك الأدلة العلمية التى أقمناها هناك على إثبات الوحي الإلهى الحقيقى لا الوحي النفسى الخيالى ، مع دفع الشبهات الواردة عليه (بالمبحث الثالث من هذا الكتاب) .
(ثانياً) هذه الأدلة الأربعة عشر التى أقمناها وجوها لإعجاز القرآن فى هذا المبحث ؛ ففى كل وجه منها دفع كاف لهذه الشبهة عند التأمل والإنصاف ، لأن الإنسان محدود القوى والمواهب ، فلا يستطيع أن يخرق النواميس الكونية العادية . وما ذكرناه من وجوه إعجاز القرآن فيه أربعة عشر دليلاً على خرق القرآن للنواميس الكونية المعتادة . وخرقها لا يملكها إلا من قهر الكون ونواميسه ، وكان له السلطان المطلق على العالم وما فيه ، وهو الله وحده لا محمد ولا غير محمد لا بالعقل الباطن ولا الظاهر ، لا بالوحي النفسى ولا الانفعال العصبى .

(ثالثها) أن الدارس لتاريخ هذه الفتاة يعلم أن أعصابها كانت نائرة لتلك الانقسامات الداخلية التي مزقت فرنسا ، والتي كانت تراها وتسمعها كل يوم بين أهلها وفي بلدها (جوارد ورمي) مع ماشاع في عهدنا من خرافات كان لها أثرها في نفسها وعقلها ونحها . من تلك الخرافات أن فتاة عذراء ستهبث في هذا الزمن تخلص فرنسا من عدوها . يضاف إلى هذا أن الفتاة كانت بعيدة الخيال تسبح فيه بقطة ومناما ، وتتوهم منذ حداثتها بأنها ترى وتسمع ما لم تر ولم تسمع حتى خيل إليها أنها دعيت لتخلص بلادها وتتوج ملكها . ولما تعدى البرغنيور على قرينها التي ولدت فيها قوى عندها هذا الخيال حتى صار عقيدة إلى غير ذلك مما يدل على أن الفتاة كانت أعصابها متهيجة تهيجا ناشئا عن تألمها من الحال السياسية السيئة في بلادها ، وعن تأثرها بالاعتقادات الخرافية التي سادت زمنها .

وليس هذا بدعا ، فكم رأينا وسمعنا أصحاب دعابات عريضة يعتمدون فيها على مثل هذه الخيالات الباطلة ، كالذين قاموا باسم المهدي المنتظر يدعون ويحاربون ، وكغلام أحمد القادياني والباب البهائي الذين أقام كل منهما محلته الباطلة على أوهام فارغة . لكن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يك عصيباً نائراً مهتاجاً . بل كان وقوراً متزناً العقل ثابت الفؤاد قوى الأعصاب . ينور الشجعان من حوله وهو لا يشور ، ويشطح الناس ويسرفون في الخيال وهو واقف مع الحجة يكره الشطح والإسراف في الخيال ؛ بل يحارب الإسراف في الخيال وما يستلزمه ، ويرد هؤلاء للسرفين إلى حظيرة الحقائق ويحكمهم إلى العقل . ألم تر إلى القرآن كيف يذم الشعراء الذين يركبون مطايا الخيال إلى حد الغواية ويقول : « والشعراء يتبعهم الغاؤون » * ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون * وأنهم يقولون ما لا يفعلون * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا .

وانظر كيف ينفي القرآن أنه شعر وأن الرسول شاعر فيقول : « وما علمناه الشعرَ
وما ينبئني له . إن هو إلا ذكرٌ وقرآنٌ مبينٌ » لينذرَ من كان حياً ويحق القول على
الكافرين * » .

وتأمل ما جاء في صحيح مسلم وغيره من أنه ﷺ أبى على عائشة أم المؤمنين أن
تقول في شأن صبي من الأنصار جاء به ميتاً ليصلى عليه طوبى له إذا لم يعمل شراً
فقال ﷺ : « أو غير ذلك يا عائشة ؟ إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وخلقها لهم وهم
في أصلاب آبائهم ، وخلق النار وخلق لها أهلاً ، وخلقها لهم وهم في أصلاب آبائهم » .
مع أن أطفال المسلمين يعلم الله أنهم في الجنة ، لكن توقف الرسول وإبائه على عائشة أن
تقول هذا ، كان قبل أن يعلمه الله ذلك . فلم يسمح لها أن تسير مع الوهم أو الظن مادام
الأمر غيباً ، ولا يعلم الغيب إلا الله .

وتدبر ما رواه البخاري من أنه لما توفي عثمان بن مظعون رضي الله عنه قالت أم العلاء
- امرأة من الأنصار - رحمة الله عليك أبا السائب فسهادني عليك لقد أكرمك الله
فقال ﷺ : « وما بدريك أن الله أكرمك » ؟ فقالت : بأبي أنت يا رسول الله فمن
يكرمه الله ؟ قال : أما هو فقد جاءه اليقين . والله إني لأرجو له الخير . والله ما أدرى
وأنا رسول الله ما يفعل بي » . قالت : فوالله لا أزكي أحداً بعده أبداً ، وكذلك يقول
القرآن الكريم : « قل ما كنت بدعاً من الرسل . وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم .
إن أتبع إلا ما يوحى إلي . وما أنا إلا نذيرٌ مبينٌ » .

فهل يعقل أن يقاس صاحب هذه الدقة البالغة والتثبت الدقيق بفتاة خفيفة ساذجة في
أوهامها غريفة في أحلامها ؟ !

(رابعها) أن تلك الفتاة : جان دارك ، لم تأت ولا بدليل واحد معقول على صدق
أوهامها وتخيلاتها التي تزعمها وحياً وحديثاً من الله إليها . لكن محمداً ﷺ له على وحيه

الذى يدعيه ألف دليل ودليل ، كما سبق بيانه . فأين الثرى من الثريا ؟ وأين الظلام من النور ؟ .

(خامسها) أن هذه الفتاة الهائجة الثائرة لم تكن صاحبة دعوة إلى إصلاح ولا ذات أثر باق في التاريخ . إنما كانت صاحبة سيف ومسمرة حرب في فترة من الزمن ، لغرض مشترك بين الإنسان والحيوان وهو الدفاع عن النفس والوطن بمقتضى غريزة حب البقاء ؛ ثم لم تلبث جذوتها أن بردت ، وحاستها أن خمدت .

« كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسر بمكة سامر »
فأين هذه الأنسة الثائرة من أفضل الخلق في دعوته الكبرى ، وأثره الخالد في إصلاح أديان البشر وشرائعهم وأعمالهم وأخلاقهم ، وفي إنقاذ الإنسانية العانية وتجديد دمها بدينه الجديد الذى قلب به أوضاع الدنيا ، ونقل بسببه العالم إلى طور سعيد ، بل إلى الطور السعيد الذى لولاه لدام يتخبط في الظلمات ، ولبات في عداد الأموات ؟ « أو من كان عيتاً فأحييناهُ وجعلناه نوراَ يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ؟ »

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إنه ﷺ كان يلقي ورقة بن نوفل فيأخذ عنه ويسمع منه ، وورقة لا يدخل عليه لأنه قريب لخديجة زوج محمد . يريدون بهذا أن يوهوا قراءهم وسامعهم بأن هذا القرآن استمد علومه من هذا النصرانى الكبير الذى يجيد اللغة العبرية ويقرأ بها ما شاء الله .

وندفع هذه الشبهة بمثل مادفعنا به ما قبلها . ونقرر أنه لا دليل عندم على هذا الذى يوهومونه ويوهمون الناس به ، بل الدليل قائم عليهم ؛ فإن الروايات الصحيحة تثبت أن خديجة ذهبت بالنبي ﷺ حين بدأه الوحي إلى ورقة ، ولما قص الرسول قصصه قال :

هذا هو الناموس الذي أنزل الله على موسى. ثم تمنى أن يكون شابا فيه حياة وقوة ينصر بهما الرسول ويؤازره حين يخرج به قومه. ولم تذكر هذه الروايات الصحيحة أنه ألقى إلى الرسول عظة أو درس له درساً في العقائد أو التشريع ولا أن الرسول كان يتردد عليه كما يتوهمون أو يوهمون. فأنى لهم ما يقولون ؟ وأى منصف يسمع كلمة ورقة هذه ولا يفهم منها أنه كان يتمنى أن يعيش حتى يكون تلميذاً لحمد ، وجندياً مخلصاً في صفه ينصره ويدافع عنه في وقت الحنة ؟. ولكن القوم ركبوا رءوسهم على رغم ذلك ، وحاولوا قلب الأوضاع وإيهام أن ورقة هو الأستاذ الخصوصي الذي استقى منه محمد دينه وقرآنه : ألا ساء ما يمكنون ؟.

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن إعجاز القرآن للبشر عن أن يأتوا بمثله ، لا يدل على قدسيته وأنه كلام الله . وشاهد ذلك أن لكل متأدب أسلوباً خاصاً به يتبع استعداده الأدبي ومزاجه الشخصي . وهذا الأسلوب الخاص يستحيل على غيره أن يأتي بمثله ضرورة اختلاف مواهب المتأدبين وأمزجتهم. ومع هذا فإعجاز كل أسلوب لغير صاحبه ، وعجز كل متأدب عن الإتيان بأسلوب غيره ، لم يضاف على الأساليب البشرية شيئاً من القدسية وأنها كلام الله . فكذلك القرآن يزعمون أنه كلام محمد ويمترفون بإعجازه على هذا النحو .
وندفع هذه الشبهة (أولاً) بوجوه الإعجاز التي بسطناها سابقاً غير وجه الإعجاز بالأسلوب .

(ثانياً) أن هذه الشبهة مغالطة ، فإن التحدى بالقرآن ليس معناه مطالبة الناس أن يحيثوا بنفس صورته الكلامية ومنهاجه المعين الذي انفرد به أسلوبه ، حتى ترد هذه الشبهة. بل معناه مطالبة الناس أن يحيثوا بكلام من عندهم أيا كانت صورته ومزاجه ، وأيا كان نمطه ومنهاجه ، ولكن على شرط ألا يطيش في الميزان ، إذا قيس هو والقرآن

بمقياس واحد من البيان، بل يظهر أنه يماثله أو يقاربه في خصائصه، وإن كان على صورة بيانية غير صورته . هذا هو ما يتجدد به الرسول ، وهو القدر الذي يتنافس فيه البلغاء عادة فيماتلون أو يتفاضلون ، مع احتفاظ كل منهم بمناهجه الخاص ونمطه المعين .

ومثال ذلك أن يتبارى قوم في العدو والجري إلى هدف واحد، ويرسم لكل واحد من هؤلاء المتبارين طريق معين بحيث لا يمشى أحدهم من طريق صاحبه ، ولا يضع قدمه في موضع قدم أخيه . بل يمشى في طريقه هو غير مزاحم ولا مزاحم، ويسير موازياً لقرنه في المبدأ وفي الاتجاه، ثم يمضون جميعاً إلى الهدف المشترك الذي إليه يتسابقون، وإذا هم بعد ذلك بين سابق مبرز ، ولاحق متخلف . ومساو متكافئ . دون أن يكون اختلاف طرقتهم قادحاً فيما يكون بينهم من هذا التفاضل أو التماثل . بل يعرف التناسب بينهم بمعرفة نسبة ما قطعه كل من طريقه إلى ذلك الهدف المشترك . . . كذلك المتنافسون في ميدان البيان ، يختار كل منهم طريقته التي يستمدّها من مزاجه الشخصي واستعداداته الخاص للوصول إلى الغاية البيانية العامة . ثم هم بعد ذلك يتفاوتون أو يتعادلون، بمقدار وفائهم بخصائص البيان أو نقصهم منها . فالمدعوون إلى معارضة القرآن إن افترضتهم أكفاء لنبي القرآن فسيأتون بمثل ما جاء به ، وإن افترضتهم أعلى منه كعبا فسيأتون بأحسن مما جاء به ، وإن افترضتهم دونه فلن يشق عليهم أن يأتوا بقريب مما جاء به ، مع احتفاظ كل منهم بنمطه في الكلام ومنهجه في البيان . لكن شيئاً من هذه المراتب الثلاث لم يكن . فلم يستطيعوا أن يأتوا بمثل القرآن ولا بما يعلوه ولا بما يقرب منه ، لا بالنسبة إليه كله ، ولا بالنسبة لعشر سور ، ولا بالنسبة لسورة واحدة من مثله، لا منفردين ولا مجتمعين ولو كان معهم الإنس والجن وكان بعضهم لبعض ظهيراً . يضاف إلى ذلك أنهم كانوا أئمة البيان ونقدة الكلام . وكانوا أهل إباء وضمير يحرسون على الغلبة في هذه الحلبة من معارضة القرآن .

أليس ذلك بدليل كاف على أن هذا الكتاب تنزيل العزيز الرحيم ولا يمكن أن يكون كلام محمد ولا غير محمد من المخلوقين ؟ !

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن عجز الناس عن الإتيان بمثل القرآن ، ماهو إلا نظير عجزهم عن الإتيان بمثل الكلام النبوى . وإذن فلا يتجه القول بقدسية القرآن وأنه كلام الله ، كما لا يتجه القول بقدسية الحديث النبوى وأنه كلام الله .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن الحديث النبوى إن عجز عامة الناس عن الإتيان بمثله ، فلن يعجز أحد خاصتهم عن الإتيان ولو بمقدار سطر واحد منه . وإذا عجز أحد هؤلاء الممتازين عن مقدار سطر واحد منه نفسه ، فلن يعجز عن مقدار سطر واحد من مماثله القريب منه . وإن عجز أن يأتى بسطر من هذا المثل وهو وحده ، فلن يعجز عنه إذا انضم إليه ظهير ومعين أيا كان ذلك الظهير والمعين . وإن عجز عن هذا مع الظهير والمعين أيا كان ، فلن يعجز الإنسان والجن جميعاً أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً كما قال القرآن .

ذلك شأن الحديث النبوى مع معارضيه . أما القرآن الكريم فله شأن آخر ، لأن أحداً لا يستطيع الإتيان بمثل أقصر سورة منه لاهو وحده ولا مع غيره ولو اجتمع من باطرافها من الثقلين .

ولمّا قلنا إن الحديث النبوى لا يعجز بعض الخواص الممتازين أن يأتى بمثله ، لأن التفاوت بين الرسول وبلغاء العرب مما يتفق مثله فى مجارى العادة بين بعض الناس وبعض فى حدود الطاقة البشرية ، كالتفاوت بين البليغ والأبلىغ والفصيح والأفصح والحسن والأحسن . وليس هذا التفاوت بالأمر الشاذ الخارج للنواميس العادية جملة ، بحيث تنقطع الصلة بين الرسول وسائر البلقاء جميعاً ، لاختصاصه من بينهم بفطرة شاذة لا تمت إلى سائر الفطر بنسب إلا كما ينتسب التقيض إلى التقيض والضد إلى الضد ، كلا بل إن هذا القول باطل من وجهين :

(أحدهما) أنه يخالف المعقول والمشاهد ، لما هو معروف من أن الطبيعة الإنسانية

العامة واحدة، ومن أن الطبائع الشخصية يقع بينها التشابه والتماثل، في شيء أو أشياء، في واحد أو أكثر، في زمن قريب أو أزمنة متطاولة، في كل فنون الكلام أو في بعض فنونه. (والآخر) أنه يخالف المنقول في الكتاب والسنة، من أن البشرية قدز مشترك بين الرسول وجميع آحاد الأمة. ولا ريب أن هذه البشرية المشتركة وجه شبه يؤدي لاحالة إلى المماثلة بين كلامه وكلام من تجمعهم بهم رابطة أو روابط خاصة على نحو ما قررنا. أليس الله يقول: «قل سبحان ربى! هل كنت إلا بشراً رسولاً؟» ويقول: «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى» ثم أليس الرسول يقول في الحديث الآنف «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى» الخ، ويقول لرجل رآه فامتلاً منه فراقاً ورعباً: «هون عليك فإنى لست بملك. إنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد» ١.

(ثانياً) أننا نجد تشابهاً بين كلام النبوة وكلام بعض الخواص من الصحابة والتابعين، حتى لقد نسمع الحديث فيشقبه علينا أمره: «أهو مرفوع ينتهى إلى النبي ﷺ؟ أم موقوف عند الصحابي؟ أم مقطوع عند التابعي؟ إلى أن يرشدنا السند إلى عين قائله.

ومن أوتى حاسة بيمانية يدرك هذا الشبه كثيراً كلما كان صاحب البيان المشابه اتصل بالرسول صلوات قوية، كمثل الصلوات أو العوامل المتأخذة التي توافرت في علي بن أبي طالب حتى مسحت ببيانه مسحة نبوية، وجعلت نفسه في الكلام من أشبه الأنفاس بكلام رسول الله إن لم يكن أشبهها..

أما القرآن وما أدراك ما القرآن، فلن تستطيع أن تجده شبيهاً أو نداً، لأن الذى صنعه على عينه لن تستطيع أن تجده له شبيهاً أو نداً. فكيف يقاس القرآن بالحديث في هذا المقام؟ أم كيف يجمع بينهما في قران؟

(ثالثاً) أن القرآن لو كان كلام محمد كالحديث الشريف، لكان أسلوبهما واحداً؛ ضرورة أنهما على هذا القرض - صادران عن شخص واحد، استعداده واحد ومزاجه واحد، لكن الواقع غير ذلك، فأسلوب القرآن ضرب وحده تظهر عليه سمات الألوهية التي تجل عن المشابهة

والمماثلة ، وأسلوب الحديث النبوى ضرب آخر لا يحل عن المشابهة والمماثلة ، بل هو محلق فى جو البيان يعلو أساليب الناس فى جملته دون تفصيله ؛ ولا يستطيع بحال أن يصعد إلى سماء إعجاز القرآن ! . فإن افترضت أنه عليه الصلاة والسلام كان له أسلوبان مختلفان : أحدهما يحضره ويتعمل له وهو ما سماه بالقرآن ، والآخر يرسله ولا يحضره وهو ما سمي بالحديث : إن افترضت ذلك فانظر علاج الشبهة العاشرة فى المبحث الثالث من هذا الكتاب (ص ٧٨ - ٨٤ من الجزء الأول) فإن فيه شفاء ما فى نفسك ، والله يكتب العافية لى ولك .

الشبهة السادسة ودفعها :

يقولون : إن أنباء القرآن الغيبية ، لا تستقيم أن تكون وجها من وجوه الإعجاز الدالة على أنه كلام الله بل هو كلام محمد استقى أنباءه من أهل الكتاب فى الشام وغيرها ، أو روى فيه الكلام على عواهنه فصادف الحقيقة اتفاقا ، أو استنبط الأنباء برأيه استنباطا ثم نسبها إلى الله .

وندفع هذه الشبهة (أولا) بأن أكثر أنباء الغيب التى فى القرآن لم يكن لأهل الكتاب علم بها على عهد .

(ثانياً) أنه صحيح أغلاطهم فى كثير من هذه الأنباء فليس بمعقول أن يأخذها عنهم وهو الذى صححها لهم ! .

(ثالثاً) أن أهل الكتاب فى زمنه كانوا أبخل الناس بما فى أيديهم من علم الكتاب .

(رابعاً) أنه لو كان لهذه الشبهة ظل من الحقيقة لطار بها أهل الكتاب فرحاً ، وطعنوا بها فى محمد وقرآنه ، ولطبل لها المشركون ورقصوا . لكن شيئاً من ذلك لم يكن ، بل إن جلة من علماء أهل الكتاب آمنوا بهذا القرآن ، ثم لم يمض زمن طويل حتى أعطت قريش مقادتها له عن إيمان وإذعان .

(خامساً) أن محمداً كان رجلاً عظيماً بشهادة هؤلاء الطاعنين. وصاحب هذه العظمة البشرية يستحيل أن يكون ممن يرمى بالكلام على عواهنه خصوصاً أنه رجل مسؤول في موقف الخصومة بينه وبين أعداء ألداء. فما يكون له أن يرمج بالغيب ويقامر بنفسه وبدعوته ، وهو لا يضمن الأيام وما تأتى به مما ليس في الحسبان .

(سادساً) أنه على فرض رجحه بالغيب جزافاً من غير حجة ، يستحيل في مجرى العادة أن يتحقق كل ما جاء به مع هذه السكثرة . بل كان يخطيء ولو مرة واحدة ، إما في غيوب الماضي أو الحاضر أو المستقبل . لكنه لم يخطيء في واحدة منها على كثرتها وتنوعها .

(سابعاً) أن هذه الأنباء الغيبية ليست في كثرتها مما يصلح أن يكون مجالاً للرأى ، ثم إن ما يصلح أن يكون مجالاً للرأى أخبر محمد ﷺ في بعضه بغير ما يقضى به ظاهر الرأى والاجتهاد . انظر ما ذكرناه تحت عنوان أنباء الغيب من هذا البحث . وتأمل نبوءة انتصار الروم على الفرس وانتصار المسلمين على المشركين في وقت لم تتوافر فيه عوامل هذا الانتصار كما بينا سابقاً .

الشبهة السابعة ودفعها :

يقولون : إن ما تذكرونه من علوم القرآن ومعارفه وتشريعاته السكاملة ، لا يستقيم أن يكون وجهاً من وجوه الإعجاز . فهذا سولون اليوناني وضع وحده قانوناً وافياً كان موضع التقدير والإجلال والطاعة ؛ وما قال أحد إنه أتى بذلك معجزة ولا إنه صار بهذا التشريع نبياً .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن اليون شاسع بين ما جاء به القرآن وما جاء به هذا القانون السولوني اليوناني . ونحن نتقدمهم أن يثبتوا لنا كماله ووفاءه بكافة ضروب الإصلاح البشري على نحو ما شرحنا سابقاً بالنسبة إلى القرآن الكريم .

(ثانياً) أن الفرق بعيد بين ظروف محمد ﷺ التي جاء فيها بالقرآن وظروف سولون التي وضع فيها القانون . وهذا الفرق البعيد له مدخل كبير في إثبات هذا الوجه من الإعجاز بالنسبة إلى محمد ﷺ دون سولون : فمحمد كان أمياً نشأ في الأميين ، أما سولون فكان فيلسوفاً نشأ بين فلاسفة ومتعلمين ، بل هو أحد الفلاسفة السبعة الذين كان يشار إليهم بالبنان في القرن السابع قبل الميلاد المسيحي . . .

ومحمد ﷺ لم يتقلد قبل القرآن أعمالاً إدارية ولا عسكرية ، بل جاءه القرآن بعد أن حبيت إليه الخلوة والعزلة ، أما سولون فقد تولى قبل وضعه القانون أعمالاً إدارية وعسكرية ، وانتخب في عام ٥٩٤ قبل الميلاد (أرجونا) أى رئيساً على الأمة بإجماع أحرابها ، وقلده سلطة مطلقة ليغير ما شاء من نظم البلاد وقانونها الذي وضعه (زراكوت) من قبله . فوضع لهم نظاماً جديداً أقرته الأمة حكومة وشعباً وقررت اتباعه والعمل به عشر سنين .

فهل يجوز حتى في عقول المغفلين أن تقام موازنة ويصاغ قياس مع هذه المفارقات الهائلة بين محمد الأُمى الناشئ في الأميين ، وسولون الفيلسوف والحاكم والقائد والزعيم والناشئ في أعظم أمة من أمم الحكمة والحضارة ؟ !

(ثالثاً) أين ذلك القانون الذي وضعه أو عدله سولون ؟ وما أثره وما مبلغ نجاحه ؟ بجانب قانون القرآن الجامع ودستوره الخالد وأثره البارز ونجاحه المعجز ! ثم ما قيمة قانون وضع تحت تأثير تلك الظروف ومات وأصبح في خبر كان ، بجانب القرآن الذي جاء في ظروف مضادة جعلته معجزة بل معجزات ، ثم حتى حياة دائمة لا مؤقتة ، ولا يزال يزداد مع مرور العصور والقرون جدة وحياة وثباتاً واستقراراً ، حتى أصبح كثير من الأمم المتحضرة تستمد منه ، وقررت مؤتمرات دولية اعتباره مصدراً من مصادر القانون المقارن في هذا العصر ، إلى غير ذلك مما أشرنا إليه قبلاً ؟ !

خلاصة

والخلاصة أن القرآن من أية ناحية أتيت، لا ترى فيه إلا أنواراً متبلجة وأدلة ساطعة على أنه كلام الله . ولا يمكن أن تجد فيه نكتة من كذب ، ولا وصمة من زور ، ولا لطخة من جهل . وإني لأقضي العجب من هؤلاء الذين أغضوا أعينهم عن هذه الأنوار ، وطوعت لهم أنفسهم اتهام محمد ﷺ بالكذب ، وزعموا أن القرآن من تأليفه هو لا من تأليف ربه ، مع أن الكاذب لا بد أن تكشف عن خبيثته الأيام والمضلل لا مناص له من أن يفتضح أمره ويتهتك ستره .

« ثوب الرياء يَشْفُ عَمَّا تَحْتَهُ فَإِذَا التَّحَقَّقَ بِهِ فَإِنَّكَ عَارٍ »

فيأيتها اللاعبين بالنار الهازئون بقوانين العقل والمنطق ، العابثون بمقررات علم النفس وعلم الاجتماع . الغافلون عن نواميس الكون وأوضاع التاريخ ، الساخرون بدين الله وكتابه ورسوله . كلمة واحدة أقولها لكم فاعقلوها : معقول أن يكذب الكاذب ليجلب إلى نفسه أسباب العظمة والمجد ، وليس بمعقول أبداً (حتى عند البهايم) أن يكذب الصادق الأمين ليمعدن نفسه أعظم عظمة وأمجد مجد . ولا شيء أعظم من القرآن ولا أمجد ، فكيف يتنصل محمد ﷺ منه ولا يتشرف بنسبته إليه لو كان من تأليفه ووضعه ؟ !

يمينا لا حنث فيها ، لو أن محمداً كان كاذباً الكذب في أن ينسب هذا القرآن إلى نفسه ، على حين أنه ليس من إنشائه ووصفه . كما يحرز به الشرف الأعلى ، ويدرك به المقام الأعلى ، لو كان ينال شرف ويعلو مقام بالافتراء والكذب . ولكن كيف يكذب الصادق الأمين ومولاه يتوعد ويقول : « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ * وَإِنَّهُ لَتَذَكَّرَةٌ

للمتقين * وإنا لنعلم أن منكم مكذبين * وإناه لحسرة على الكافرين * وإناه لحق
اليقين * فسبح باسم ربك العظيم *

ومن أعجب العجب أن نسمع أمثال تلك الشبهات الساقطة في محيطنا الإسلامى ؛ على
حين أن طوائف كثيرة من علماء الإفرنج في هذه العصور الأخيرة ، قد أعلنوا بعد دراستهم
للقرآن ونبي القرآن : « إن محمداً كان سليم الفطرة ، كامل العقل ، كريم الأخلاق ، صادق
الحديث ، عفيف النفس ، قنوعاً بالقليل من الرزق ، غير طموح في المال ولا جنوح إلى الملك .
ولم يمن بما كان يعنى به قومه من الفخر والمباراة في تحبير الخطب وقرض الشعر . وكان يمت
ما كانوا عليه من الشرك وخرافات الوثنية ، ويحتقر ما يتنافسون فيه من الشهوات البهيمية ،
كالخمر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل . وبهذا كله وبما ثبت من سيرته وبقينه بعد
النبوة جزموا بأنه كان صادقاً فيما ادعاه بعد استكمال الأربعين من سنه ، من رؤية ملك
الوحي ، ومن إقرائه إياه هذا القرآن ، ومن إنبائه بأنه رسول من الله لهداية قومه وسائر
الناس » . ولقد وصل الأمر ببعض هؤلاء الباحثين الأجانب ، أن أعلن هذه الحقيقة :
« لو وجدت نسخة من القرآن ملقاة في فلاة ، ولم يخبرنا أحد عن اسمها ومصدرها ، لعلمنا
بمجرد دراستها أنها كلام الله ، ولا يمكن أن تكون كلام سواه » .

كلمة الختام

أما بعد : فإن الكلام في إعجاز القرآن طويل ، وعلاج جميع الشبهات التي لفقها أعداء الإسلام أطول . حتى لقد اطلعت على رسالة خبيثة أسموها (كتاب حسن الإيجاز في إبطال الإعجاز) فوجدتها قد حملت من الأكاذيب والأراجيف ، ومن اللف والدوران ، أشكالا وألوانا في الصحيفة الواحدة . وعقيدتي أن ما بسطناه في هذا المبحث وما يتصل به ، فيه الكفاية لمن أراد الهداية . ولو أننا استقصينا وجوه الرد على مثل هذه الرسالة لاقتضانا الأمر كتابا كبيرا كاملا ، على حين أنها هي لا تزيد على اثنتين وعشرين صفحة من القطع الصغير . ثم أنى لنا ذلك الرد المسهب الآن ؟ وأزمة الورق طاحنة ، وأدوات الطباعة عزيزة ، حتى لقد اضطررنا من أجل هذا ، أن نقف في الكتابة عند هذا الحد (بالطبع) ولقد كنا نود أن نمضي قدما حتى نأتى على قصص القرآن وأمثاله وجدله ، ولكن الضرورات تبيح المحظورات . وعسى أن يكون خيرا .

نحمده سبحانه أن كتب لنا التوفيق في هذه المحنة حتى انتهينا إلى هذه الغاية ، ونستغفره ونتوب إليه من كل خطأ وزلل . ونسأله القبول والمزيد والمعجيل بتفريج الكرب ، وأن يصلح الحال والمآل لنا وللمسلمين جميعا في مشارق الأرض ومغاربها .

رجاء

ونرجو من كل مطلع على هذا الكتاب أن يتفضل فيدعو لنا بالخير، وأن يزودنا بملاحظاته واستدراكاته، فإن الدين النصيحة؛ والمؤمنون بخير ما تناصحوا .
وليعلم القارئ الكريم أننا لا نزعم لأنفسنا السكال . ولكن قصارانا أننا نحاول السكال ، وأن نؤدى رسالتنا فى هذه الحياة كما يجب . أما السكال المطلق فهو الله تعالى وحده .

« وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً . لا مبدل لكلماته . وهو السميع العليم » .
« سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين * » .

وصلى الله على أفضل خلقه ، وخاتم رسله ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ،
ومن تبهم بإحسان إلى يوم الدين ، وأصحاب الحقوق علينا أجمعين ، آمين آمين .

وكان الفراغ من طبع هذه المذكرات فى شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢ هـ
الموافق لشهر يونيه ١٩٤٣ م .

فهرس الجزء الثانى من مناهل العرفان

الموضوع	صفحة
المبحث الثانى عشر فى التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما	٢
التفسير ومعناه	٣
التأويل ومعناه	٤
فضل التفسير والحاجة إليه	٦
أقسام التفسير	١٠
التفسير بالمأثور	١٢
المفسرون من الصحابة	١٤
تفسير ابن عباس	١٦
الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة	١٨
المفسرون من التابعين وطبقاتهم ونقد المروى عنهم	١٩
ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه	٢٣
ملحوظة فى ثلاثة من الأعلام	٢٦
تدوين التفسير بالمأثور وخصائص الكتب المؤلفة فى ذلك	٢٨
تفسير ابن جرير	٢٩
« أبى الليث السمرقندى	٢٩
الدر المنثور فى التفسير بالمأثور	٣٠
تفسير ابن كثير	»
» البغوى	»
» بقى بن مخلد	»

الموضوع	صفحة
أسباب النزول - لواءحدى	٣١
الناسخ والانسوخ لأبي جعفر النحاس	»
طرق المفسرين بعد العصر الأول	»
التفسير المحمود والتفسير المذموم	٣٣
ميزان المدح والذم	٣٤
غلطة التعصب للرأى (وهو موقف حميد مفيد)	٣٥
مثال من أمثلة هذا التعصب	٣٧
مثال خلق الأفعال بين أهل السنة والمعتزلة	٣٨
واجبنا إزاء الخلافات	٤٣
تحذير	٤٤
سماحة الإسلام ويسره	»
حديث لحجة الإسلام	٤٥
تحقيق للأستاذ الإمام	٤٧
التفسير بالرأى الجائز منه وغير الجائز	٤٩
العلوم التى يحتاج إليها المفسر	٥١
الاختلاف فى جواز التفسير بالرأى	٥٤
أدلة المانعين	»
أدلة المجيزين	٥٨
منهج المفسرين بالرأى	٥٩
قانون الترجيح عند الاحتمال	٦١
أوجه بيان السنة للقرآن	٦٢
التعارض بين التفسير بالرأى والتفسير بالمأثور	٦٣
أهم كتب التفسير بالرأى	٦٥

الموضوع	صفحة
تفسير الجلالين	٦٦
تفسير البيضاوى والفخر الرازى وأبى السعودى	٦٧
تفسير النيسابورى ، والنسفى ، والخطيب	٦٨
تفسير الخازن	٦٩
تفسير الفرق المختلفة	»
» المعتزلة	٧٠
كتاب الكشف	»
» تنزيه القرآن عن المطاعن	٧٤
تفسير الباطنية	»
» الشيعة	٧٦
مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار	٧٧
التفسير الإشارى	٧٨
ملحوظة فى معنى الظاهر والباطن والحد والمطلع	٧٩
شروط قبول التفسير الإشارى	٨١
أهم كتب التفسير الإشارى	٨٢
تفسير النيسابورى	»
» الألوسى	٨٤
» التسترى	٨٥
» ابن العربى	٨٦
نصيحة خالصة فى الموضوع	٨٩
كلمة قيمة لحجة الإسلام الغزالى فى الموضوع	٩٠
الشطح	٩١
الطامات	٩٢

الموضوع	الصفحة
التلبيس في إطلاق لفظ الحكمة	٩٥
تفاسير أهل الكلام	٩٦
مزج العلوم الأدبية والكونية بالتفسير وسببه	٩٧
آثار هذا الامتزاج	١٠٠
شروط لا بد منها	١٠١
كلمة ختامية	١٠٤
نهاية القول	١٠٦
المبحث الثالث عشر في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً .	١٠٧
أهمية هذا المبحث .	»
الترجمة في اللغة .	١٠٩
الترجمة في العرف .	١١٠
تفسير الترجمة	١١١
مالا بد منه في الترجمة مطلقاً .	١١٣
مالا بد منه في الترجمة الحرفية .	»
فروق بين الترجمة والتفسير .	١١٤
الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل .	١١٨
تنبيهان مفيدان .	١١٩
الترجمة ليست تعريفاً منطقياً .	١٢٠
القرآن ومعانيه ومقاصده .	١٢٠ - ١٣١
للرأء بالقرآن هنا .	١٢١
معاني القرآن نوعان .	»
مقاصد القرآن الكريم .	١٢٣
هداية القرآن .	١٢٤

إيجاز القرآن	١٢٨
التعبد بتلاوة القرآن	١٢٩
حكم ترجمة القرآن تفصيلا	١٣١ - ١٣٩
حكم ترجمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه .	١٣١
حكم ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغته العربية .	١٣٢
حكم ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية .	١٣٣
أمور مهمة .	»
فوائد الترجمة بهذا المعنى .	١٣٧
دفع الشبهات الواردة على جواز هذه الترجمة .	١٤٠ - ١٥٣
دفع شبهة استلزامها للترجمة العرفية الممنوعة .	»
» استلزامها لما يتعذر الوفاء به .	١٤١
» عدم الحاجة إليها .	»
حكم ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى .	١٤٣
الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية .	١٤٤
الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية .	١٤٧
دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة .	١٥٣
نقض استدلالهم بأن تبليغ الإسلام إلى الأجانب واجب .	»
نقض استدلالهم بأن الرسول كاتب عظماء الأجانب يدعوهم إلى الإسلام .	١٥٥
نقض استدلالهم بقياس هذه الترجمة على التفسير .	١٥٧
» » بإمكان نقل المعاني الأصلية للقرآن .	»
» » بأن الذين ترجموا القرآن أخطئوا .	١٥٨
» » برواية أن سلمان الفارسي ترجم ما ترجم .	١٥٩
حكم قراءة الترجمة والصلاة بها .	١٦٠

الموضوع	صفحة
مذهب الشافعية .	١٦٠
مذهب المالكية .	١٦١
مذهب الحنابلة .	١٦٢
مذهب الحنفية .	»
توجيهات وتعليقات .	١٦٤
كلمة للإمام الشافعى .	»
كلمة للمحقق الشاطبى .	١٦٥
كلمة لحجة الإسلام الغزالى .	١٦٨
موقف الأزهر من ترجمة القرآن الكريم .	١٦٩
فذلكة هذا المبحث .	١٧٢
المبحث الرابع عشر فى النسخ .	١٧٣
أهمية هذا المبحث .	»
النسخ فى اللغة .	١٧٥
النسخ فى الاصطلاح .	١٧٦
توجيهات أربعة .	١٧٧
ما لا بد منه فى النسخ .	١٨٠
الفرق بين النسخ والبداء .	»
الفرق بين النسخ والتخصيص .	١٨٤
النسخ بين مثبتيه ومنكريه .	١٨٦
أدلة ثبوت النسخ عقلا وممعا .	١٨٧
١ . أدلة جواز النسخ .	»
ب . أدلة وقوع النسخ .	١٩٠
حكمة الله فى النسخ .	١٩٤

- ١٩٨ دفع شبهات المنكرين لجوازه عقلا .
- » دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم البدء أو البعث .
- ١٩٩ دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم الجهل أو تحصيل الحاصل .
- » دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم تحصيل الحاصل أو ما هو في معناه .
- ٢٠١ دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم اجتماع الضدين .
- ٢٠٣ شبهات المنكرين للنسخ سمعا ودفعها .
- » شبهة العفانية والشموعية ودحضها .
- ٢٠٤ شبهة النصارى ودحضها .
- ٢٠٦ شبهة العيسوية ودحضها .
- ٢٠٧ شبهة أبى مسلم ودحضها .
- ٢٠٩ طرق معرفة النسخ .
- ٢١١ قانون التعارض .
- ٢١١ ما يتناولوه النسخ .
- ٢١٤ أنواع النسخ في القرآن .
- ٢١٦ دفع شبهات المانعين لنسخ التلاوة أو الحكم دون الآخر .
- » ا - دفع شبهتهم بأن التلاوة والحكم متلازمان .
- » ب - دفع شبهتهم بأن نسخ الحكم دون التلاوة يستلزم تعطيل الكلام الإلهى .
- ٢١٧ دفع شبهتهم بأن نسخ الحكم دون التلاوة يوقع في اللبس .
- ٢١٨ دفع شبهتهم بأن نسخ التلاوة دون الحكم يوقع في اللبس أيضا .
- » دفع شبهتهم بأن نسخ التلاوة دون الحكم عبث .
- ٢٢٠ النسخ ببدل وبغير بدل .
- ٢٢١ شبهة المعتزلة في منع النسخ بغير بدل ودفعها .
- ٢٢٣ نسخ الحكم ببدل أخف أو مساو أو أثقل .

شبهات المانعين للنسخ ببدل أنقل ودفعها .	٢٢٣
نقض استدلالهم بأن في ذلك تزهداً في الطاعة وتبسيطاً عن الواجب .	»
نقض استدلالهم بآية « ويضع عنهم إصرهم » .	٢٢٥
نقض استدلالهم بآيات التخفيف في القرآن .	»
نقض استدلالهم بآية « ما ننسخ » .	٢٢٦
نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله .	٢٢٧
أدلة المبتقين لهذا النوع من النسخ .	»
شبهات المنكرين لهذا النوع ودفعها .	٢٣٠
دفع قولهم إنه عبث .	»
دفع قولهم إنه يستلزم أحد محالين .	٢٣١
دفع قولهم إنه يستلزم الجمع بين الضدين .	»
دفع نقضهم للاستدلال بقصة ذبح إسماعيل .	٢٣٢
دفع نقضهم للاستدلال بنسخ فريضة الصلوات الخمسين .	٢٣٤
النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة .	٢٣٦
نسخ القرآن بالقرآن .	»
نسخ القرآن بالسنة .	٢٣٧
مقام جوازه .	٢٣٧
دفع الاعتراض بالسنة الاجتهادية والآحادية .	٢٤١
مقام وقوعه .	٢٤٢
نسخ السنة بالقرآن .	٢٤٤
دليل جوازه وأدلة وقوعه .	»
دفع الاعتراض باحتمالين واهيين .	٢٤٥
نقض استدلال المانعين بآية « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس » .	٢٤٦

نسخ السنة بالسنة .	٢٤٧
أدلة الجمهور على عدم جواز نسخ السنة المتواترة بالاحادية شرعاً .	»
أدلة أهل الظاهر على جواز هذا النسخ شرعاً .	٢٤٨
نسخ القياس والنسخ به .	٢٤٩
أدلة المانعين له مطلقاً .	٢٥٠
دليل المجوزين له مطلقاً .	٢٥١
دليل المفصلين فيه وهم الجمهور .	»
نسخ الإجماع والنسخ به .	٢٥٢
المجوزون له ومناقشتهم في هذا التجويز .	٢٥٣
موقف العلماء من النسخ والنسخ .	»
منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً .	٢٥٤
الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة .	٢٥٥
آية « والله المشرق والمغرب » .	٢٥٦
» « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » .	٢٥٧
» « وعلى الذين يطيقونه فدية » .	٢٥٨
» « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » .	٢٥٩
» « يسألونك عن الشهر الحرام » .	٢٦٠
» « والذين يقوفون منكم » .	٢٦١
» « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه » .	٢٦٢
» « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته » .	٥٦٢
» « وإذا حضر القسمة أولو القربى » .	٢٦٣
» « والذين عقدت أيمانكم » .	»
» « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم » .	٢٦٤

آية « يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله » .	٢٦٤
« « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » .	٢٦٥
« « يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم » .	»
« « إن يكن منكم عشرون صابرون » .	»
« « انفروا خفافا وثقالا » .	٢٦٦
« « الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة » .	»
« « يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم » .	٢٦٧
« « لا يحل لك النساء من بعد » .	»
« « يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول » .	٢٦٨
« « وإن فاتكم شيء من أزواجكم »	٢٦٩
آيات « يا أيها المزمل » . . إلخ .	»
المبحث الخامس عشر في محكم القرآن ومتشابهه .	٢٧٠
المعنى اللغوى .	»
القرآن محكم ومتشابه .	٢٧١
المعنى الاصطلاحي .	٢٧٢
آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه .	»
نظرة في هذه الآراء .	٢٧٥
آراء أخرى .	٢٧٦
منشأ التشابه وأقسامه وأمثاله .	٢٧٨
أنواع التشابهات .	٢٨١
هل في ذكر للتشابهات من حكمة ؟	٢٨٢
متشابه الصفات .	٢٨٦
الرأى الرشيد في متشابه الصفات .	»

- ٢٩٠ تطبيق وتمثيل .
- ٢٩١ إرشاد وتحذير .
- ٢٩٣ دفع الشبهات الواردة في هذا المقام .
- » نقض قولهم : إن نفي الجبهة عن الله يستلزم عدم وجود الله .
- ٢٩٦ نقض شبهتهم في وجوب تأويل اللفظ بدليل
- ٢٩٧ نقض قولهم إن إنزال التشابه لا يتفق وهداية الخلق .
- ٢٩٨ نقض قولهم إن ذكر التشابه لا يليق بالحكيم .
- ٢٩٩ نقض قولهم إن وجود التشابه مع الحكم يستلزم أحد محذورين
- ٣٠٠ نقض قولهم إن السلف والخلف وقعوا في محذور التأويل جميعا .
- ٣٠٢ المبحث السادس عشر في أسلوب القرآن الكريم .
- » الأسلوب في اللغة .
- ٣٠٣ الأسلوب في الإصلاح .
- معنى أسلوب القرآن .
- الفرق بين الأسلوب وبين المفردات والتراكيب .
- ٣٠٤ مثال لهذا الفارق .
- ٣٠٥ بيان ذلك في اللغة العربية .
- ٣٠٧ تفاوت القوى والقدر .
- ٣٠٩ خصائص أسلوب القرآن .
- » (١) مسحة القرآن اللفظية .
- ٣١٣ (٢) إرضاءه العامة والخاصة .
- » (٣) إرضاءه العقل والعاطفة .
- ٣١٤ (٤) جودة السبك وإحكام السرد .

صفحة	الموضوع
٣١٨	(٥) براعته في تصريف القول .
٣٢٣	(٦) جمع القرآن بين الإجمال والبيان .
٣٢٤	(٧) القصد في اللفظ مع الوفاء بالمعنى .
٣٢٦	تعليل وتمثيل .
»	الشبهات الواردة على أسلوب القرآن .
٣٣١	المبحث السابع عشر في إعجاز القرآن وما يتعلق به .
٣٣٢	وجوه إعجاز القرآن .
»	الوجه الأول : لغته وأسلوبه .
٣٣٣	القدر المعجز من القرآن
٣٣٤	معارضة القرآن .
٣٣٥	في القرآن آلاف المعجزات .
٣٣٦	معجزات القرآن خالدة .
٣٣٧	حكمة بالغة في هذا الاختيار .
٣٣٨	بهذه الشهادة ينجح العالم كله .
»	أسلوب القرآن وأسلوب الحديث .
٣٤٠	الوجه الثاني : طريقة تأليفه .
٣٤٢	الوجه الثالث : علومه ومعارفه .
٣٤٣	أمثلة من عقيدة الإيمان بالله .
٣٤٥	أمثلة من عقيدة البعث والجزاء .
٣٥١	الوجه الرابع : وفاؤه بحاجات البشر .
٣٥٣	الوجه الخامس : موقف القرآن من العلوم النكرونية .
٣٥٨	كلمة في الموضوع .
٣٦١	الوجه السادس : سياسته في الإصلاح .

الموضوع	صفحة
الوجه السابع : أنباء الغيب فيه .	٣٦٧
غيب الماضي .	»
غيب الحاضر .	٣٦٨
غيب المستقبل	٣٦٩
على هامش الوجه السابع .	٣٨١
معجزات يكشف عنها العلم الحديث .	٣٨٢
معجزة يكشف عنها التاريخ .	»
معجزة يكشف عنها الطب .	٣٨٤
معجزة يكشف عنها علم الاجتماع .	٣٨٧
الوجه الثامن : آيات العتاب .	٣٨٩
الخطأ في الاجتهاد ليس معصية (وهو بحث نفيس)	٣٨٩
آيات العتاب نوعان .	٣٩٢
الوجه التاسع : ما نزل بعد طول انتظار .	٣٩٥
الوجه العاشر : مظهر النبي عند نزول الوحي عليه .	٣٩٩
الوجه الحادى عشر : آية المباهلة .	٤٠٠
الوجه الثانى عشر : عجز الرسول عن الإتيان ببديل له .	٤٠١
الوجه الثالث عشر : الآيات التى تجرد الرسول من نسبة القرآن إليه	٤٠٣
الوجه الرابع عشر : تأثير القرآن ونجاحه .	٤٠٥
تأثير القرآن فى أعدائه .	٤٠٧
تأثير القرآن فى أوليائه .	٤٠٩
وجوه معلولة فى الإعجاز .	٤١٢
شبهة القول بالصرفة .	٤١٤
دفع هذه الشبهة بفروضها الثلاثة .	»

الموضوع	صفحة
دفع الشبهات الواردة في هذا المقام .	٤٢٠
(١) دفع شبهة أن النبي تعلم من بحيرا الراهب .	٤٢١
(٢) دفع شبهة أن نفسه ﷺ هي منبع الوحي	٤٢٤
(٣) دفع شبهة أنه تعلم من ورقة بن نوفل	٤٢٧
(٤) دفع شبهة أن إعجاز القرآن لا يدل على أنه كلام الله، بل هو كلام محمد.	٤٢٨
(٥) دفع شبهة قياس القرآن على الكلام النبوي .	٤٣٠
(٦) دفع اشتباههم في أن أنباء الغيب وجه من وجوه إعجازه .	٤٣٢
(٧) دفع اشتباههم في أن علوم القرآن ومعارفه وجه من وجوه إعجازه .	٤٣٣
خلاصة المبحث	٤٣٥
كلمة الختام .	٤٣٧
رجاء .	٤٣٨